

الترُّوضُ لِلنَّفْسِ

فَوَائِدُ مِّنْ

# نَفْسِ الْأَئِمَّامِ الْأَرْكَانِ

أَبْنُ كَدَّه

أَشْفِيَانِي بِغُرَّتَيْكَ يَا مُحَمَّدٌ يَا بَنِي هَسْبِي الْوَجِيهُ الْكَاشِفُ لِيحْيَ  
عَفَرَ لَكَ مَا لَمْ وَلَوْ الْبَيْتُ وَالْمَسْجِدُ

الجزء الأول

مكتبة الإمام الذهبي  
الكويت



الرَّوَضُ لِلنَّبْصِ  
فَوَائِدُ مِّنْ

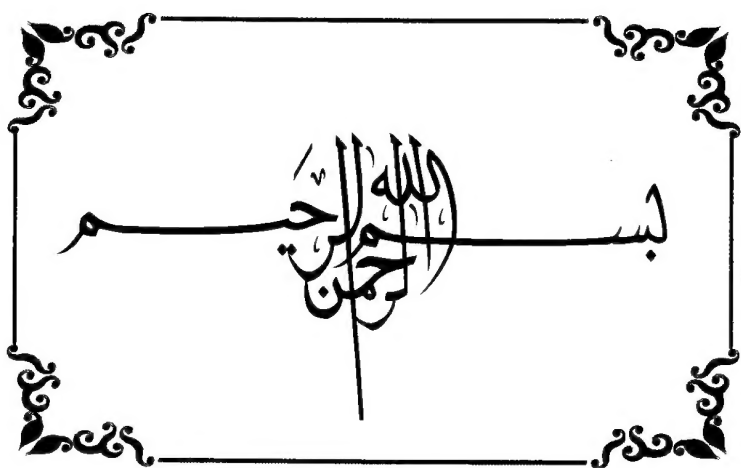
# نَفْسِ الْأَئِمَّامِ الزُّكَّاءِ

أَعَدَّهُ

أَبُو سَفْيَانَ غَزَلِيٍّ بَنِي مُحَمَّدٍ بَنِي حُسَيْنٍ الْوُجْهِيُّ الْهَرَوِيُّ الْفَيْهِيَّ  
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ

الْبَحْرَةُ الْأُولَى

مَكْتَبَةُ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ  
الْكُوفَةُ





الَرَوْضُ لِلنِّصِيِّ  
فَوَائِدُ مِّنْ

نَفْسِ الْأَمَامِ الْأَبْنِ كَثِيرٍ



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م



مكتبة الإمام الذهبي  
للنشر والتوزيع

♦ الكويت . حولي . شارع المثنى . ت : ٢٢٦٥٧٨٠٦ . فاكس : ٢٢٦١٢٠٠٤

ص . ب : ١٠٧٥ . حولي . الرمز البريدي ٣٢٠١١

♦ فرع مكتبة الذهبي . سوق المباركية . مقابل مسجد بن بحر . ت : ٢٢٤٦٠٥٢٨

♦ التوزيع الخارجي :

• مكتبة أنوار التوحيد . الرياض . شارع السوادي العام - ت : ٠٥٦١٣٣٣٨٩٦

• دار ابن حزم . القاهرة . ٢٢ درب الأتراك . خلف الجامع الأزهر - ت : ٠١٠٥٧٣٢٢٥٧

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً .  
وجعله - برحمته - هدى للناس عموماً وللمتقين خصوصاً - من  
ضلال الكفر والمعاصي والجهل إلى نور الإيمان والتقوى والعلم ،  
يهدي به الله إلى طريق مستقيم ويخرجهم باتباعه من الظلمات إلى  
النور .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً  
عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى  
يوم الدين .

أما بعد: فيقول الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله:  
فالنظر لسياق الآيات ، مع العلم بأحوال الرسول ﷺ وسيرته مع  
أصحابه وأعدائه وقت نزوله من أعظم ما يعين على معرفته وفهم المراد  
منه ، خصوصاً إذا انضم إلى ذلك معرفة علوم العربية على اختلاف  
أنواعها .

فمن وفق لذلك لم يبق عليه إلا الإقبال على تدبره وتفهمه وكثرة التفكير  
في ألفاظه ومعانيه ولوازمها وما تتضمنه وما تدل عليه منطوقاً ومفهوماً .

فإذا بذل وسعه في ذلك فالرب أكرم من عبده، فلا بد أن يفتح عليه من علومه أموراً لا تدخل تحت كسبه<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال الشيخ محمد الصالح العثيمين رحمه الله:

عندي أن أهم شيء في طلب العلم أن يتعلم الإنسان تفسير كلام الله عز وجل؛ لأن كلام الله هو العلم كله، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وكان الصحابة لا يتجاوزون عشر آيات حتى يتعلموها وما فيها من العلم والعمل، فتعلموا القرآن والعلم والعمل، هذا أهم شيء عندي. اهـ<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فإنه لما كان كتاب تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير والمشهور بتفسير ابن كثير كتاباً عظيم القدر كثير الفوائد لطيف النوادر، وكان الله قد يسر لي - بمنه وكرمه - قراءته، وكنت أدون ما أجده من فوائد ونكت، حيث إن العلم صيد والكتابة قيد، فأحببت أن أنشر هذه الفوائد بين إخواني المسلمين ليستفيدوا منها، فهي وإن كانت لا تغني عن الكتاب الأصل، لكن الفوائد تستطيها النفوس، وترتاح لها القلوب، فهي ترويح وفاكهة للمجدد، وعوض لمن قصر عن الاجتهاد والجد، لا سيما وهي تفسير لكلام الله تعالى واستنباط أحكامه وحكمه وعجائبه.

تجد فيه الفوائد في العقائد والآداب والفقه والحديث واللغة والأصول والأخلاق، فهو كالباستان الجميل فيه من كل زهرة، أسميته

(١) تفسير السعدي.

(٢) من كتاب العلم للشيخ رحمه الله ص/ ٢٢٢.

بـ «الروض النضير فوائد من تفسير الإمام ابن كثير» وطعمته بفوائد من كتاب ابن القيم «بدائع الفوائد» والمتعلقة بتفسير القرآن الكريم .  
والله أسأل أن ينفع به ، وأن يتقبل منا القليل من العمل ، ويغفر لنا التقصير والزلل ، والحمد لله رب العالمين .

### ❖ العمل في الكتاب:

- استنباط الفوائد مرتبة على ترتيب ابن كثير .
- حذف الأسانيد والاكتفاء بذكر الصحابي أو من قبله مع ذكر من خرج الحديث . وأحياناً أبقى الإسناد لفائدة .
- فهرسة الموضوعات ليسهل على القارئ الوصول إلى المادة التي يريد .
- ترجمة لابن كثير رحمه الله .

أبو سفيان

غزاي بن حمدان بن حسين الأسلمي الوهبي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

١٩/٠٥/١٤٢٩هـ

القصيم - عنيزة



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

## فوائد من كتاب البدائع لابن القيم رحمه الله

النكرة في سياق النفي تعم استفاد من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظِلُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] ، ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] .

وفي الاستفهام من قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] .

وفي الشرط من قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦] ، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] .

وفي النهي من قوله: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: ٨١] .

وفي سياق الإثبات بعموم العلة والمقتضى كقوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤] النهي .

وإذا أضيف إليها «كل» نحو قوله تعالى: ﴿وَحَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١] .

ومن عمومها بعموم المقتضى كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] .

## فصل

### عموم المفرد والجمع

ويستفاد عموم المفرد المحلى باللام من قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] ، وقوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ [الرعد: ٤٢] .

وعموم المفرد المضاف من قوله: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ﴾ [التحریم: ١٢]، وقوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [البجائية: ٢٩]، والمراد جميع الكتب التي أحصيت فيها أعمالهم.

وعموم الجمع المحلى باللام من قوله: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ [المرسلات: ١١]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٧]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، إلى آخرها.

والمضاف من قوله: ﴿كُلُّ ءَامَنٍ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ بِهِ وُكُوبَهُ وَرُسُلِهِ لَا تَعْرِفُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وعموم أدوات الشرط من قوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، وقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿أَتَيْنَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿قَدْ زُرِيَ ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قَبْلَهُ تَرْضَاهَا فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٦٨]، ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِءَايَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٤].

هذا إذا كان الجواب طلباً مثل هاتين الآيتين.

فإن كان خبراً ماضياً لم يلزم العموم كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَمُوا أَنْفَاقُوا﴾ [الجمعة: ١١]، ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١].



وإن كان مستقبلاً فأكثر موارد للعموم كقوله: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣] ، ﴿وَإِذَا مَرُؤًا يَتَّبِعُ يَنْفَعُهُمْ﴾ [المطففين: ٣٠] ، ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصفات: ٣٥] .  
وقد لا تعم كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤] .

## فصل

### الوجوب والتحريم

ويستفاد كون الأمر المطلق للوجوب من ذمة لمن خالفه وتسميته إياه عاصياً وترتيبه عليه العقاب العاجل أو الآجل .

ويستفاد كون النهي للتحريم من ذمه لمن ارتكبه وتسميته عاصياً وترتيبه العقاب على فعله .

ويستفاد الوجوب بالأمر تارة وبالتصريح بالإيجاب والفرض والكتب ولفظة «على» ولفظة «حق على العباد» و«على المؤمنين» وترتيب الذم والعقاب على الترك وإحباط العمل بالترك وغير ذلك .

ويستفاد التحريم من النهي والتصريح بالتحريم والحظر والوعيد على الفعل وذم الفاعل وإيجاب الكفارة بالفعل وقوله «لا ينبغي» فإنها في لغة القرآن والرسول للمنع عقلاً أو شرعاً ولفظة «ما كان لهم كذا» و «لم يكن لهم» وترتيب الحد على الفعل ، ولفظة «لا يحل» و «لا يصلح» ووصف الفعل بأنه فساد وأنه من تزيين الشيطان وعمله وأن الله لا يحبه وأنه لا يرضاه لعباده ولا يزكي فاعله ولا يكلمه ولا ينظر إليه ونحو ذلك .

وتستفاد الإباحة من الإذن والتخيير والأمر بعد الحظر ونفي الجناح والحرَج والإثم والمؤاخِذة والإخبار بأنه معفو عنه وبالإقرار على فعله في زمن الوحي وبالإنكار على من حرم الشيء والإخبار بأنه خلق لنا كذا وجعله لنا وامتنانه علينا به وإخباره عن فعل من قبلنا له غير ذام لهم عليه .

فإن اقترن بإخباره مدح فاعله لأجله دل على رجحانه استحباباً أو وجوباً .

### فصل

#### الوجوب والندب

وكل فعل عظمه الله ورسوله ومدحه أو مدح فاعله لأجله أو فرحه به أو أحبه أو أحب فاعله أو رضي به أو رضى عن فاعله أو وصفه بالطيب أو البركة أو الحسن أو نصبه سبباً لمحبه أو لثواب عاجل أو أجل أو نصبه سبباً لذكره لعبده أو لشكره له أو لهديته إياه أو لإرضاء فاعله أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته أو لقبوله أو لنصرة فاعله أو بشارة فاعله بالطيب أو وصف الفعل بكونه معروفاً أو نفي الحزن والخوف عن فاعله أو وعده بالأمن أو نصبه سبباً لولايته أو أخبر عن دعاء الرسل بحصوله أو وصفه بكونه قربة أو أقسم به أو بفاعله كالقسم بخيل المجاهدين وإغارتها أو ضحك الرب جل جلاله من فاعله أو عجب به فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب .



## فصل

## استنباط التحريم من القرآن الكريم

وكل فعل طلب الشارع تركه أو ذم فاعله أو عتب عليه أو لعنه أو مقتته أو مقت فاعله أو نفى محبته إياه أو محبة فاعله أو نفى الرضى به أو الرضاء عن فاعله أو شبه فاعله بالبهايم أو بالشياطين أو جعله مانعا من الهدى أو من القبول أو وصفه بسوء كراهة أو استعاذ الأنبياء منه أو أبغضوه أو جعل سبباً لنفي الصلاح لعذاب عاجل أو آجل أو لدم أو لوم أو لضلالة أو معصية أو وصف بخبث أو رجس أو نجس أو بكونه فسقاً أو اسماً أو سبباً لإثم أو رجس أو لعن أو غضب أو زوال نعمة أو حلول نقمة أو حد من الحدود أو قسوة أو خزي أو ارتهان نفس أو لعداوة الله أو لمحاربته أو للاستهزاء به وسخريته أو جعله الرب سبباً لنسيانه لفاعله أو وصف نفسه بالصبر عليه أو بالحلم والصفح عنه أو دعا إلى التوبة منه أو وصف فاعله بخبث أو احتقار أو نسبة إلى عمل الشيطان وتزيينه أو تولي الشيطان لفاعله أو وصفه بصفة ذم مثل كونه ظلماً أو بغياً أو عدواناً أو إثماً أو تبرأ الأنبياء منه أو فاعله أو شكوا إلى الله من فاعله أو جاهروا فاعله بالعداوة أو نصب سبباً لخيبة فاعله عاجلاً أو أجلاً أو ترتب عليه حرمان الجنة أو وصف فاعله بأنه عدو لله وأن الله عدوه أو أعلم فاعله بحرب من الله ورسوله أو حمل فاعله إثم غيره أو قيل فيه لا ينبغي هذا ولا يصلح أو أمر بالتقوى عند السؤال عنه أو أمر بفعل يضاده أو هجر فاعله أو تلاعن فاعلوه في الآخرة وتبرأ

بعضهم من بعض أو وصف فاعله بالضلالة أو أنه ليس من الله في شيء من الرسول وأصحابه أو قرن بمحرم ظاهر التحريم في الحكم والخبر عنهما بخبر واحد أو جعل اجتنابه سببا للفلاح أو فعله سببا لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين أو قيل لفاعله هل أنت منته أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله أو رتب عليه إبعادا وطردا ولفظة قتل من فعله أو قاتل الله من فعله أو أخبر أن فاعله لا يكلمه الله يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يزكيه وإن الله لا يصلح عمله ولا يهدي كيده وإن فاعله لا يفلح ولا يكون يوم القيامة من الشهداء ولا من الشفعاء أو أن الله يغار من فعله أو منه على وجه المفسدة فيه أو أخبر أنه لا يقبل من فاعله صرفا ولا عدلا أو أخبر أن من فعله قبيح له شيطان فهو له قرين أو جعل الفعل سببا لإزاغة الله قلب فاعله أو صرفه عن آياته وفهم كلامه أو سؤال الله تعالى عن علة الفعل «لم فعل» نحو: ﴿لَمْ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٩٩] ، ﴿تَأْهَلْ أَلِكتَبِ لِمَ تَلِسُوتَ الْحَقَّ يَالْبَاطِلِ وَتَكْمُنُونَ الْحَقَّ﴾ [آل عمران: ٧١] ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢] ، ما لم يقترن به جواب من المسؤول فإن اقترن به جواب كان بحسب جوابه .

فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل ودلالته على التحريم أطرده من دلالته على مجرد الكراهة .

وأما لفظة يكرهه الله تعالى ورسوله أو مكروه فأكثر ما تستعمل في المحرم وقد يستعمل في كراهة التنزيه .

وأما لفظة: (أما أنا فلا أفعل) فالمتحقق من الكراهة كقوله (أما أنا فلا أكل متكئًا).

وأما لفظه (مَا يَكُونُ لَكَ وَمَا يَكُونُ لَنَا) فاطرد استعمالها في المحرم نحو: ﴿مَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ [الأعراف: ١٣]، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦].

## فصل

### كيفية استفادة الإباحة

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال ورفع الجناح والإذن والعفو و«إن شئت فافعل وإن شئت فلا تفعل».

ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع وما يتعلق بها من الأفعال نحو: ﴿وَمِنْ أَصَوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا﴾ [النحل: ٨٠]، ونحو: ﴿وَيَا لَتَجَمَّ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

ومن السكوت عن التحريم ومن الإقرار على الفعل في زمن الوحي وهو نوعان: إقرار الرب تبارك وتعالى وإقرار رسوله إذا علم الفعل.

فمن إقرار الرب تعالى قول جابر: (كنا نعزل والقرآن ينزل) [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي].

ومن إقرار رسوله قول حسان لعمر (كنت أنشد وفيه من هو خير منك).

### فائدة جمع أصول أحكام الشريعة

قوله تعالى: ﴿رَبَّنِي ۖ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١] ، جمعت أصول أحكام الشريعة كلها فجمع الأمر والنهي والإباحة والخبر .

### فائدة معاقبة الله لنبيه

تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى لا يدل على تحريمه وقد عاتب الله تعالى نبيه في خمسة مواضع من كتابه في الأنفال وبراءة والأحزاب وسورة التحريم وسورة عبس خلافاً لأبي محمد بن عبد السلام حيث جعل العتب من أدلة النهي .

### فائدة الإمتنان بممنوع

لا يصح الامتنان بممنوع منه خلافاً لمن زعم أنه يصح ويصرف الامتنان إلى خلقه للصبر عنه .

### فائدة الجمع بين التزهيد والترغيب

قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧] ، جمعت بين التزهيد في الدنيا والترغيب في الآخرة والحض على الفعل الخير والزجر عن فعل الشر ، إذ قوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧] ، يتضمن حثهم على كسب الخير وزجرهم عن كسب الشر .

## فائدة دلالات التعجب

التعجب كما يدل على محبة الله لفعل نحو «عجب ربك من شاب ليست له صبوة» و«يعجب ربك من رجل ثار من فراشه ووطائه إلى الصلاة» ونحو ذلك، وقد يدل على بعض الفعل نحو قوله: ﴿وَلِنْ نَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، وقوله ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفات: ١٢]، وقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقوله: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١].

وقد يدل على امتناع الحكم وعدم حسنه نحو: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾ [التوبة: ٧].

وقد يدل على حسن المنع منه وأنه لا يليق به فعله نحو: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ.

نفي التساوي في كتاب الله تعالى قد يأتي بين الفعلين كقوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٩]، وقد يأتي بين الفاعلين نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥].

وقد يأتي بين الجزأين كقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠].

وقد جمع الله بين الثلاثة في آية واحدة وهي قوله تعالى:



﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ۝٢٠ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا  
النُّورُ ۝٢١ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ  
مَّن فِي الْقُبُورِ ۝٢٢﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٢]، فالأعمى والبصير الجاهل والعالم  
والظلمات والنور الكفر والإيمان الظل والحرور الجنة والنار الأحياء  
والأموات والمؤمنين والكفار.

### فائدة ضرب الأمثال في القرآن الكريم

ضرب الأمثال في القرآن يستفاد منه أمور:

التذكير والوعظ والحث والزجر والاعتبار والتقرير وتقريب المراد  
للعقل وتصويره في صورة المحسوس بحيث يكون نسبته للعقل كنسبة  
المحسوس إلى الحس.

وقد تأتي أمثال القرآن مشتملة على بيان تفاوت الأجر على المدح  
والذم وعلى الثواب والعقاب وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره وعلى  
تحقيق أمر وإبطال أمر والله أعلم.

### فائدة إرشادات السياق

السياق يرشد إلى تبين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم  
احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة.

وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في  
نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ  
الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، كيف تجد سياقه يدل على أنه الدليل الحقيق.

### فائدة إخبار الله عباده عن المحسوس

إخبار الرب تبارك وتعالى عن المحسوس الواقع له عدة فوائد:  
 منها أن يكون توطئة وتقدمه لإبطال ما بعده.  
 ومنها أن يكون موعظة وتذكرة.  
 ومنها أن يكون شاهدا على ما أخبر به من توحيده وصدق رسوله وإحياء الموتى.  
 ومنها أن يذكر في معرض الامتنان.  
 ومنها أن يذكر في معرض اللوم والتوبيخ.  
 ومنها أن يذكر في معرض المدح والذم.  
 ومنها أن يذكر في معرض الإخبار عن اطلاع الرب عليه وغير ذلك من الفوائد<sup>(١)</sup>.

### في عناية الصحابة والتابعين بمعاني القرآن

يجب أن تعلم أن النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن كما بين لهم ألفاظه فقله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، يتناول هذا وهذا.

وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَدَّبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن.

(١) بدائع الفوائد لابن القيم.

كذلك قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وعقل الكلام متضمن لفهمه.

ومن المعلوم أن كل كلام المقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه فالقرآن أولى بذلك.

وأيضاً فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم كالطب والحساب ولا يستشرحوه فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم؟

ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً، وهو وإن كان من التابعين أكثر منه في الصحابة فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والاتلاف والعلم والبيان فيه أكثر.

ومن التابعين من تلقى جمع التفسير عن الصحابة كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس وأوقفه عند كل آية وأسأله عنها، ولهذا قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي و البخاري وغيرهما من أهل العلم.

والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة كما تلقوا عنهم علم السنة، وإن كانوا يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال كما يتكلمون في السنن بالاستنباط والاستدلال.

### في اختلاف السلف في التفسير اختلاف تنوع

الخلافاً بين السلف في التفسير قليل وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس مثال تفسيرهم للصراط المستقيم فقال بعضهم: هو القرآن . أي اتباعه ..

وقال بعضهم: هو الإسلام .

فهذان القولان متفقان لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن .

ومعرفة سبب النزول تعين على فهم الآية فإن العالم بالسبب يورث العلم بالمسبب<sup>(١)</sup> .

\*\*\* \*\* \*

(١) مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية .



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة

الإشعارات

مغلقة



## ترجمة ابن كثير

هو أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن الشيخ أبي حفص شهاب الدين عمر، خطيب قريته، ابن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع القرشي البصري الأصل الدمشقي النشأة والتربية والتعليم.

ولد بمجدل القرية من أعمال مدينة بُصرى شرق دمشق سنة إحدى وسبعمائة، وكان أبوه خطيباً، ومات أبوه في الرابعة من عمره، وتفقه بالشيخ برهان الدين إبراهيم عبد الرحمن الفزاري الشهير بابن الفركاح، وسمع بدمشق من عيسى بن المطعم ومن القاسم بن عساكر وابن الشيرازي وإسحاق بن الآمدي ولازم الشيخ جمال الدين يوسف بن الزكي المزي صاحب تهذيب الكمال وأطراف الكتب الستة وبه انتفع وتخرج وتزوج بابنته، وقرأ على شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية ولازمه وأحبه وانتفع بعلومه، وعلى الشيخ الحافظ المؤرخ شمس الدين الذهبي محمد بن أحمد بن قايماز، وأجاز له من مصر أبو موسى القرافي والحسيني وغير واحد.

وقال الحافظ شمس الدين الذهبي في المعجم المختص: «الإمام المفتي والمحدث البار، فقيه متفنن ومفسر نقال وله تصانيف مفيدة».

وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة: «اشتغل بالحديث مطالعة

في متونه ورجاله، وكان كثير الاستحضار حسن المفاكهة سارت تصانيفه في حياته وانتفع الناس بها بعد وفاته، ولم يكن على طريق المحدثين في تحصيل العوالي وتمييز العالي من النازل ونحو ذلك من فنونهم، وإنما هو من محدثي الفقهاء<sup>(١)</sup>.

وقال المؤرخ الشهير أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن سيف الدين المعروف بابن تغرى بردى الحنفي في كتابه «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي»: «الشيخ الإمام العلامة عماد الدين أبو الفداء... لازم الاشتغال ودأب وحصل وكتب، وبرع في الفقه والتفسير والحديث، وجمع وصنف ودرّس وحدّث وألّف، وكان له اطلاع عظيم في الحديث والتفسير والفقه والعربية وغير ذلك، وأفتى ودرّس إلى أن توفي».

واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهد إليه رياسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير، وهو القائل:

تمر بنا الأيام تترى وإنما نساق إلى الآجال والعين تنظر  
فلا عائد ذاك الشباب الذي مضى ولا زائل هذا المشيب المُكدر

❖ وتلامذته كثيرة: منهم، ابن حجي، وقال فيه: «أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث، وأعرفهم بجرحها ورجالها وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك، وما أعرف أني اجتمعت به على كثرة ترددي إليه إلا واستفدت منه».

(١) وأجاب السيوطي عن ذلك فقال: «العمدة في علم الحديث على معرفة صحيح الحديث وسقيمه وعلمه واختلاف طرقه ورجاله جرحاً وتعديلاً، وأما العالي والنازل ونحو ذلك فهو من الفضلات لا من الأصول المهمة» اهـ مقدمة الباعث الحثيث ١٣.



وقال ابن العماد الحنبلي في كتابه «شذرات الذهب»: «الحافظ الكبير عماد الدين، حفظ التنبيه وعرضه سنة ١٨، وحفظ مختصر ابن الحاجب، وكان كثير الاستحضار قليل النسيان جيد الفهم يشارك في العربية وينظم نظماً وسطاً، قال فيه ابن حبيب: سمع وجمع وصنّف، وأطرب الأسماع بالفتوى وشتّف، وحدث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه إلى البلاد، واشتهر بالضبط والتحرير».

#### ❖ مؤلفاته من كتب مطوّلة ورسائل مختصرة:

١- ومن مؤلفاته: تفسير القرآن الكريم، وهو من أفيد كتب التفسير بالرواية، يفسر القرآن بالقرآن، ثم بالأحاديث المشهورة في دواوين المحدثين بأسانيدھا، ويتكلم على أسانيدھا جرحاً وتعديلاً، فيبين ما فيها من غرابة أو نكارة أو شذوذ غالباً، ثم يذكر آثار الصحابة والتابعين.

قال السيوطي فيه: «لم يؤلف على نمطه مثله».

٢- والتاريخ المسمى بـ «البداية والنهاية» ذكر فيه قصص الأنبياء والأمم الماضية على ما جاء في القرآن الكريم والأخبار الصحيحة والغرائب والمناكير والإسرائيليات، ثم يحقق السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي إلى زمنه، ثم ينتقل إلى الفتن وأشراط الساعة والملاحم وأحوال الآخرة.

قال ابن تغرى بردى: وهو في غاية الجودة.

وعليه يعول البدر العيني في تاريخه.

٣- وكتاب «التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» جمع فيه كتابي شيخه المزي والذهبي وهما «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» و «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» مع زيادات مفيدة في الجرح والتعديل .

٤- وكتاب «الهدى والسنن في أحاديث المسانيد والسنن» وهو المعروف بجامع المسانيد، فيه جمع مسند الإمام أحمد والبخاري وأبي يعلى وابن أبي شيبة مع الكتب الستة: الصحيحين والسنن الأربعة، ورتبه على الأبواب .

٥- «طبقات الشافعية» مجلد وسط، ومعه مناقب الشافعي .

٦- وخرج أحاديث أدلة التنبيه في فقه الشافعية .

٧- وخرج أحاديث مختصر ابن الحاجب الأصلي .

٨- وشرع في شرح البخاري ولم يكمله .

٩- وشرع في كتاب كبير في الأحكام ولم يكمل، وصل فيه إلى

الحج .

١٠- واختصر كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث، قال الحافظ

العسقلاني: وله فيه فوائد .

١١- ومسند الشيخين - يعني أبا بكر وعمر .

١٢، ١٣- السيرة النبوية مطولة ومختصرة، ذكرها في تفسيره في

سورة الأحزاب في قصة غزوة الخندق .

١٤- كتاب «المقدمات» ذكره في مختصر مقدمة ابن الصلاح وأحال عليه.

١٥- مختصر كتاب المدخل للبيهقي.

١٦- رسالة في الجهاد - وهي مطبوعة.

#### ❖ وفاته:

قال صاحب المنهل الصافي: توفي في يوم الخميس السادس والعشرين من شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمائة عن أربع وسبعين سنة.

قال الحافظ ابن حجر: وكان قد أضرّ - يعني فقد بصره - في آخر حياته، رحمه الله ورضي عنه<sup>(١)</sup>.

\*\*\* \*\* \*

(١) نقلاً من كتاب «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» لأحمد شاكر رحمه الله.

## فوائد من مقدمة تفسير القرآن العظيم

### واجب العلماء

فالواجب على العلماء الكشف عن معاني كلام الله وتفسير ذلك وطلبه من مظانه وتعلم ذلك وتعليمه كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُخْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧]. فذم الله تعالى أهل الكتاب قبلنا بإعراضهم عن كتاب الله إليهم وإقبالهم على الدنيا وجمعها واشتغالهم بغير ما أمروا به من اتباع كتاب الله، فعلينا أيها المسلمون أن ننتهي عما ذمهم الله تعالى به وأن نأتمر بما أمرنا به من تعلم كتاب الله المنزل إلينا وتعليمه وتفهمه وتفهمه.

قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (١٦) أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الحديد: ١٦ - ١٧]، ففي ذكره تعالى لهذه الآية بعد

التي قبلها تنبيه على أنه تعالى كما يحيي الأرض بعد موتها كذلك يلين القلوب بالإيمان والهدى بعد قسوتها من الذنوب والمعاصي والله المؤمل المسؤول أن يفعل بنا هذا إنه جواد كريم .

### أحسن طرق التفسير

فإن قال قائل فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب أن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد بسط في موضع آخر، فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، ولهذا قال رسول الله ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»، يعني السنة والسنة أيضاً تنزل عليهم بالوحي كما ينزل القرآن إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن .

وقد استدلل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك، والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه فإن لم تجده فمن السنة كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «بم تحكم؟» قال: بكتاب الله قال: «فإن لم تجد» قال:

بسنة رسول الله قال: «فإن لم تجد» قال: اجتهد برأيي قال: فضرب رسول الله ﷺ في صدره؛ وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله» وهذا الحديث في المسند والسنن بإسناد جيد كما هو مقرر في موضعه، وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدركوا بذلك لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، لا سيما علماءهم وكبرائهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهتدين المهيدين وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

### أئمة التفسير

قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير.. عن مسروق قال: قال عبد الله يعني ابن مسعود: والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته.

ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله ﷺ له حيث قال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل».

وقال ابن جرير.. عن مسلم قال: قال عبد الله يعني ابن مسعود: نعم ترجمان القرآن ابن عباس.

فهذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه

العبارة وقد مات ابن مسعود رضي الله عنه في سنة اثنتين وثلاثين على الصحيح وعمر بعده عبد الله بن عباس ستا وثلاثين سنة فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود.

### الإسرائيليات

ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته لما تقدم، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في هذا كثيرا ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف ولون كلبهم وعدتهم وعصا موسى من أي الشجر كانت وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم وتعيين البعض الذي ضرب به القتل من البقرة ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى إلى غير ذلك مما أبهمه الله تعالى في القرآن مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دينهم ولا دنياهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ



بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۖ فَلَا تُحَارِبْ فِيهِمْ إِلَّا مِرَّةً ظَهْرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿[الكهف: ٢٢]﴾ . فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام وتعليم ما ينبغي في مثل هذا ، فإنه تعالى حكى عنهم ثلاثة أقوال ضعف القولين الأولين وسكت عن الثالث فدل على صحته إذ لو كان باطلا لرده كما ردهما ، ثم أرشد على أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته فقال في مثل هذا ﴿قُلْ رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ، فإنه ما يعلم ذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه فلماذا قال ﴿فَلَا تُحَارِبْ فِيهِمْ إِلَّا مِرَّةً ظَهْرًا﴾ [الكهف: ٢٢] ، أي لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته ولا تسألهم عن ذلك فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب ، فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام وأن تنبه على الصحيح منها وتبطل الباطل وتذكر فائدة الخلاف وثمرته لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته فتشتغل به عن الأهم فالأهم ، فأما من حكى خلافاً في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص إذ قد يكون الصواب في الذي تركه أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضاً ، فإن صحيح غير الصحيح عامدا فقد تعمد الكذب أو جاهلا فقد أخطأ ، وكذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالا متعددة لفظا ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيع الزمان وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور والله الموفق للصواب .

\* \* \*

## الرجوع إلى أقوال التابعين

فصل: إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين.

قال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير؟

يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على قول بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب أو أقوال الصحابة في ذلك

## التفسير بالرأي

فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام لما رواه محمد بن جرير رحمه الله تعالى.. عن جندب أن رسول الله ﷺ قال: «من قال بالقرآن برأيه فقد أخطأ» لأنه قد تكلف ما لا علم له به وسلك غير ما أمر به فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ لأنه لم يأت الأمر من بابه كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر لكن يكون أخف جرماً ممن أخطأ والله أعلم.

وهكذا سمي الله القذفة كاذبين فقال: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُوتِيكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]، فالقاذف كاذب ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأمر لأنه أخبر بما لا يحل له الإخبار به ولو

كان أخبر بما يعلم لأنه تكلف ما لا علم له به والله أعلم.

ولهذا تخرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به كما روى شعبة .. عن أبي معمر قال: قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله بما لا أعلم.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: .. عن أنس أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر ﴿وَفَكَهَأَ وَأَبَأَ﴾ [عبس: ٣١]، فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر.

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تخرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعا فلا حرج عليه، ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير ولا منافاة لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه وهذا هو الواجب على كل أحد فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه لقوله تعالى: ﴿لَبَيِّنَاتٌ لِّلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ولما جاء في الحديث: «من سئل عن علم فكتمه، ألجم يوم القيامة بلجام من نار».

\*\*\* \*\* \*

## سُورَةُ الْفَاتِحَةِ

يقال لها الفاتحة أي فاتحة الكتاب خطأ وبها تفتح القراءة في الصلوات.

ويقال لها أيضاً أم الكتاب عند الجمهور.

ويقال لها الحمد ويقال لها الصلاة لقوله ﷺ عن ربه «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» فسميت الفاتحة صلاة لأنها شرط فيها.

ويقال لها الشفاء لما رواه الدارمي عن أبي سعيد مرفوعاً: «فاتحة الكتاب شفاء من كل سم».

ويقال لها الرقية لحديث أبي سعيد في الصحيح حين رقى بها الرجل السليم فقال له رسول الله ﷺ: «وما يدريك أنها رقية».

وروى الشعبي عن ابن عباس أنه سماها أساس القرآن قال: وأساسها ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].

وسماها سفيان بن عيينة بالواقية.

وسماها يحيى بن أبي كثير الكافية لأنها تكفي عما عداها ولا يكفي ما سواها عنها.

ويقال لها سورة الصلاة و الكنز ذكرهما الزمخشري في كشافه.

وصح تسميتها بالسبع المثاني قالوا لأنها تثنى في الصلاة فتقرأ في كل ركعة .

قال الإمام أحمد.. «عن جابر قال انتهيت إلى رسول الله ﷺ وقد أهرق الماء فقلت السلام عليك يا رسول الله فلم يرد علي .. ثم قال: «ألا أخبرك يا عبد الله بن جابر بأخير سورة في القرآن؟» قلت بلى يا رسول الله قال: «اقرأ الحمد لله رب العالمين حتى تختتمها» هذا إسناد جيد .

واستدلوا بهذا الحديث وأمثاله على تفاضل بعض الآيات والصور على بعض كما هو المحكي عن كثير من العلماء منهم إسحاق بن راهويه وأبو بكر بن العربي وابن الحصار من المالكية .

وذهبت طائفة أخرى إلى أنه لا تفاضل في ذلك لأن الجميع كلام الله ولئلا يوهم التفضيل نقص المفضل عليه وإن كان الجميع فاضلا ، نقله القرطبي عن الأشعري وأبي بكر الباقلاني وأبي حاتم ابن حبان البستي وأبي حيان ويحيى بن يحيى ورواية عن الإمام مالك أيضاً .

«قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» .

الكلام على ما يتعلق بهذا الحديث مما يختص بالفاتحة من وجوه:

أحدها أنه أطلق في لفظ الصلاة والمراد القراءة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُهَا وَأَبْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] ، أي بقراءتك ، وهكذا قال في هذا الحديث «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» .

ثم بين تفصيل هذه القسمة في قراءة الفاتحة فدل على عظمة القراءة في الصلاة وإنها من أكبر أركانها إذ أطلقت العبادة وأريد بها جزء واحد منها وهو القراءة كما أطلق لفظ القراءة والمراد به الصلاة في قوله: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، والمراد صلاة الفجر، فدل ذلك كله على أنه لا بد من القراءة في الصلاة وهو اتفاق من العلماء.

ولكن اختلفوا في مسألة نذكرها في الوجه الثاني وذلك أنه هل يتعين للقراءة في الصلاة غير فاتحة الكتاب أم تجزئ هي أو غيرها؟ على قولين مشهورين: فعند أبي حنيفة ومن وافقه من أصحابه وغيرهم أنها لا تتعين بل مهما قرأ به من القرآن أجزاءه في الصلاة واحتجوا بعموم قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠].

وبما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة المسيء في صلاته أن رسول الله ﷺ قال له «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسر معك من القرآن» قالوا فأمره بقراءة ما تيسر ولم يعين له الفاتحة ولا غيرها فدل على ما قلنا.

والقول الثاني: أنه تتعين قراءة الفاتحة في الصلاة ولا تجزئ الصلاة بدونها وهو قول بقية الأئمة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأصحابهم وجمهور العلماء واحتجوا على ذلك بهذا الحديث المذكور حيث قال صلوات الله وسلامه عليه: «من صلى صلاة لم يقرأ بها بأم القرآن فهي خداج»، والخداج هو الناقص كما فسر به في الحديث غير تمام، واحتجوا أيضاً بما ثبت في الصحيحين عن عبادة بن الصامت

قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن» والأحاديث في هذا الباب كثيرة ووجه المناظرة ههنا يطول ذكره وقد أشرنا إلى مأخذهم في ذلك رحمهم الله.

ثم إن مذهب الشافعي وجماعة من أهل العلم أنه يجب قراءتها في كل ركعة، وقال آخرون: إنما تجب قراءتها في معظم الركعات، وقال الحسن وأكثر البصريين: إنما تجب قراءتها في ركعة واحدة من الصلوات أخذاً بمطلق الحديث «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي: لا تتعين قراءتها بل لو قرأ بغيرها أجزأه لقوله تعالى: ﴿فَأَقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠]، والله أعلم.

وقد روى ابن ماجه من حديث أبي سعيد مرفوعاً «لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة في الفريضة أو غيرها» وفي صحة هذا نظر، وموضع تحرير هذا كله في كتاب الأحكام الكبير والله أعلم.

والوجه الثالث: هل تجب قراءة الفاتحة على المأموم؟

فيه ثلاثة أقوال للعلماء:

أحدها: أنه تجب عليه قراءتها كما تجب على إمامه لعموم الأحاديث المتقدمة.

والثاني: لا تجب على المأموم قراءة بالكلية للفاتحة ولا غيرها لا

في صلاة الجهرية ولا في صلاة السرية لما رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال: «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة» ولكن في إسناده ضعف، ورواه مالك عن وهب ابن كيسان عن جابر من كلامه، وقد روي هذا الحديث من طرق ولا يصح شيء منها عن النبي ﷺ والله أعلم.

والقول الثالث: أنه تجب القراءة على المأموم في السرية لما تقدم ولا تجب في الجهرية لما ثبت في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا» وذكر بقية الحديث، وهكذا رواه بقية أهل السنن أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال (وإذا قرأ فأنصتوا) وقد صححه مسلم بن الحجاج أيضاً فدل هذان الحديثان على صحة هذا القول وهو قول قديم للشافعي رحمه الله والله أعلم، ورواية عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، والغرض من ذكر هذه المسائل ههنا بيان اختصاص سورة الفاتحة بأحكام لا تتعلق بغيرها من السور والله أعلم.

### تفسير الاستعاذة وأحكامها

قال الله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (٣٩) وَإِنَّمَا يَنْزَغُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ ۖ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۚ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٩٩﴾ - [الأعراف: ١٩٩] ، وقال تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَكْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ (١٦) وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ (١٧) وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ



﴿٩٨﴾ [المؤمنون: ٩٦ - ٩٨] ، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ ﴿٩٩﴾ وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿١٠٠﴾ وَإِنَّمَا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٠١﴾ [فصلت: ٣٤ - ٣٦] ، فهذه ثلاث آيات ليس لهن رابعة في معناها وهو أن الله تعالى يأمر بمصانعة العدو الإنسي والإحسان إليه ليرده عنه طبعه الطيب الأصل إلى الموالاة والمصافاة ، ويأمر بالاستعاذة به من العدو الشيطاني لا محالة إذ لا يقبل مصانعة ولا إحسانا ولا يبتغي غير هلاك ابن آدم لشدة العداوة بينه وبين أبيه آدم من قبل .

قالت طائفة من القراء وغيرهم: يتعوذ بعد القراءة واعتمدوا على ظاهر سياق الآية ولدفع الإعجاب بعد فراغ العبادة .

وحكى القرطبي عن أبي بكر ابن العربي عن المجموعة عن مالك رحمه الله أن القارئ يتعوذ بعد الفاتحة واستغربه ابن العربي ، وحكى قولاً ثالثاً وهو الاستعاذة أولاً وآخرها جمعاً بين الدليلين نقله الرازي .

والمشهور الذي عليه الجمهور أن الاستعاذة إنما تكون قبل التلاوة لدفع الموسوس عنها ومعنى الآية عندهم ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] ، أي إذا أردت القراءة كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الآية ، أي إذا أردتم القيام والدليل على ذلك الأحاديث عن رسول الله ﷺ بذلك قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . عن أبي

سعيد الخدري قال كان رسول الله ﷺ: «إذا قام من الليل فاستفتح صلاته وكبر قال: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدُّكَ ولا إله غيرك ولا إله إلا الله ثلاثاً ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه».

وقد جاء في الاستعاذة أحاديث كثيرة يطول ذكرها هنا وموطنها كتاب الأذكار وفضائل الأعمال.

### مسألة

وجمهور العلماء على أن الاستعاذة مستحبة ليست بمتحمة يأثم تاركها، وحكى الرازي عن عطاء ابن أبي رباح وجوبها في الصلاة وخارجها كلما أراد القراءة، قال: وقال ابن سيرين: إذا تعوذ مرة واحدة في عمره فقد كفى في إسقاط الوجوب، واحتج الرازي لعطاء بظاهر الآية ﴿فَاسْتَعِذْ﴾ وهو أمر ظاهره الوجوب وبمواظبة النبي ﷺ عليها ولأنها تدرأ شر الشيطان وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولأن الاستعاذة أحوط وهو أحد مسالك الوجوب، وقال بعضهم: كانت واجبة على النبي ﷺ دون أمته.

وحكي عن مالك أنه لا يتعوذ في المكتوبة ويتعوذ لقيام رمضان في أول ليلة منه.

### مسألة

وقال الشافعي في الإملاء: يجهر بالتعوذ وإن أسر فلا يضر، وقال في الأم بالتخيير لأنه أسر ابن عمر وجهر أبو هريرة.

واختلف قول الشافعي فيما عدا الركعة الأولى هل يستحب التعوذ فيها؟

على قولين، ورجع عدم الاستحباب والله أعلم.

فإذا قال المستعيز: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم كفى ذلك عند الشافعي وأبي حنيفة وزاد بعضهم: (أعوذ بالله السميع العليم)، وقال آخرون: بل يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم، قاله الثوري والأوزاعي.

وحكي عن بعضهم أنه يقول: أستعيز بالله من الشيطان الرجيم لمطابقة أمر الآية ولحديث الضحاك عن ابن عباس المذكور والأحاديث الصحيحة كما تقدم أولى بالاتباع من هذا والله أعلم.

### مسألة

ثم الاستعاذة في الصلاة إنما هي للتلاوة وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: بل للصلاة، فعلى هذا يتعوذ المأموم وإن كان لا يقرأ، ويتعوذ في العيد بعد الإحرام وقبل تكبيرات العيد، والجمهور بعدها قبل القراءة.

ومن لطائف الاستعاذة أنها طهارة للفم مما كان يتعاطاه من اللغو والرفث وتطيب له وهو لتلاوة كلام الله وهي استعانة بالله واعتراف له بالقدرة وللعبد بالضعف والعجز عن مقاومة هذا العدو المبين الباطني الذي لا يقدر على منعه ودفعه إلا الله الذي خلقه ولا يقبل مصانعة ولا يدارى بالإحسان بخلاف العدو من نوع الإنسان كما دلت على ذلك

آيات من القرآن في ثلاث من المثاني وقال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الإسراء: ٦٥]، وقد نزلت الملائكة لمقاتلة العدو البشري، فمن قتله العدو الظاهر البشري كان شهيدا ومن قتله العدو الباطني كان طريداً، ومن غلبه العدو الظاهري كان مأجوراً ومن قهره العدو الباطني كان مفتوناً أو موزوراً، ولما كان الشيطان يرى الإنسان من حيث لا يراه استعاذ منه بالذي يراه ولا يراه الشيطان.

### فصل

والاستعاذة هي الالتجاء إلى الله تعالى والالتصاق بجانبه من شر كل ذي شر والعيادة تكون لدفع الشر واللياذ لطلب جلب الخير كما قال المتنبي:

يا من ألوذ به فيما أومله      ومن أعوذ به ممن أحاذره  
لا يجبر الناس عظما أنت كاسره      ولا يهيضون عظما أنت جابره

ومعنى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أي أستجير بجناب الله من الشيطان الرجيم أن يضرني في ديني أو دنيائي أو يصدني عن فعل ما أمرت به أو يحثني على فعل ما نهيت عنه فإن الشيطان لا يكفه عن الإنسان إلا الله، ولهذا أمر تعالى بمصانعة شيطان الإنس ومداراته بإسداء الجميل إليه ليرده طبعه عما هو فيه من الأذى وأمر بالاستعاذة به من شيطان الجن لأنه لا يقبل رشوة ولا يؤثر فيه جميل لأنه شرير بالطبع ولا يكفه عنك إلا الذي خلقه.

وهذا المعنى في ثلاث آيات من القرآن لا أعلم لهن رابعة قوله

في الأعراف: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] فهذا فيما يتعلق بمعاملة الأعداء من البشر ثم قال: ﴿وَأِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ وقال تعالى في سورة المؤمنون: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ (٩٦) وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ (٩٧) وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ (٩٨) [المؤمنون: ٩٦ - ٩٨]، وقال تعالى في سورة فصلت: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (٣٤) وَمَا يُلْقُهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقُهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ (٣٥) وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (٣٦) [فصلت: ٣٤ - ٣٦].

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

افتتح بها الصحابة كتاب الله واتفق العلماء على أنها بعض آية من سورة النمل ثم اختلفوا هل هي آية مستقلة في أول كل سورة أو أنها كذلك في الفاتحة دون غيرها أو أنها إنما كتبت للفصل لا أنها آية؟

على أقوال العلماء سلفا وخلفا وذلك مبسوط في غير هذا الموضع.

وممن حكى عنه أنها آية من كل سورة إلا براءة ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبو هريرة وعلي ومن التابعين عطاء وطاوس وسعيد ابن جبير ومكحول والزهري وبه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل في رواية عنه وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام رحمهم الله.

وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما: ليست آية من الفاتحة ولا من غيرها من السور.

وقال الشافعي في قول في بعض طرق مذهبه: هي آية من الفاتحة وليست من غيرها.

وعنه أنها بعض آية من أول كل سورة وهما غريان.

وقال داود: هي آية مستقلة في أول كل سورة لا منها وهذا رواية عن الإمام أحمد بن حنبل وحكاها أبو بكر الرازي عن أبي الحسن الكرخي وهما من أكابر أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله.

هذا ما يتعلق بكونها آية من الفاتحة أم لا.

فأما الجهر بها فمفزع على هذا فمن رأى أنها ليست من الفاتحة فلا يجهر بها وكذا من قال إنها آية في أولها.

وأما من قال بأنها من أوائل السور فاختلفوا:

فذهب الشافعي رحمه الله إلى أنه يجهر بها مع الفاتحة والسورة وهو مذهب طوائف من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين سلفاً وخلفاً، فجهر بها من الصحابة أبو هريرة وابن عمر وابن عباس ومعاوية وحكاها ابن عبد البر والبيهقي عن عمر وعلي ونقله الخطيب عن الخلفاء الأربعة وهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وهو غريب.

والحجة في ذلك أنها بعض الفاتحة فيجهر فيها كسائر أبعاضها، وأيضاً فقد روى النسائي في سننه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم

في مستدركه عن أبي هريرة أنه صلى فجهر في قراءته بالبسملة وقال بعد أن فرغ: إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ وصححه الدارقطني والخطيب والبيهقي وغيرهم.

وروى أبو داود والترمذي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يفتح الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم ثم قال الترمذي: وليس إسناده بذلك، وقد رواه الحاكم في مستدركه عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، ثم قال: صحيح.

وفي صحيح البخاري عن أنس بن مالك أنه سئل عن قراءة النبي ﷺ فقال: كانت قراءته مدًّا ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد بسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم.

وفي مسند الإمام أحمد وسنن أبي داود وصحيح ابن خزيمة ومستدرك الحاكم عن أم سلمة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين وقال الدارقطني: إسناده صحيح.

وروى الإمام أبو عبد الله الشافعي والحاكم في مستدركه عن أنس أن معاوية صلى بالمدينة فترك البسملة فأنكر عليه من حضره من المهاجرين ذلك فلما صلى المرة الثانية سمل.

وفي هذه الأحاديث والآثار التي أوردناها كفاية ومقنع في الاحتجاج لهذا القول عما عداها، فأما المعارضات والروايات الغريبة وتطريقها وتعليقها وتضعيفها وتقريرها فله موضع آخر.

وذهب آخرون إلى أنه لا يجهر بالبسملة في الصلاة وهذا هو الثابت عن الخلفاء الأربعة وعبد الله بن مغفل وطوائف من سلف التابعين والخلف وهو مذهب أبي حنيفة والثوري وأحمد بن حنبل . وعند الإمام مالك أنه لا يقرأ البسملة بالكلية لا جهراً ولا سرّاً واحتجوا بما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين ، وبما في الصحيحين عن أنس بن مالك قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين ، ولمسلم: لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها ، ونحوه في السنن عن عبد الله بن مغفل ﷺ .

فهذه مأخذ الأئمة رحمهم الله في هذه المسألة وهي قريبة لأنهم أجمعوا على صحة صلاة من جهر بالبسملة ومن أسر والله الحمد والمنة .

## فضائل بسم الله الرحمن الرحيم

### فصل في فضلها

قال الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن عاصم قال سمعت أبا تميمه يحدث عن رديف النبي ﷺ قال عثر بالنبي ﷺ فقلت: تعس الشيطان فقال النبي ﷺ: « لا تقل تعس الشيطان فإنك إذا قلت تعس الشيطان تعاظم وقال بقوتي صرعه وإذا قلت بسم الله تصاغر حتى يصير مثل الذباب » .

فهذا من تأثير بركة بسم الله ، ولهذا تستحب في أول كل عمل



وقول فتستحب في أول الخطبة لما جاء: «كل أمر لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم».

وتستحب البسملة عند دخول الخلاء لما ورد من الحديث في ذلك.

وتستحب في أول الوضوء لما جاء في مسند الإمام أحمد والسنن من رواية أبي هريرة وسعيد بن زيد وأبي سعيد مرفوعاً (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) وهو حديث حسن.

ومن العلماء من أوجبها عند الذكر ههنا ومنهم من قال بوجوبها مطلقاً.

وكذا تستحب عند الذبيحة في مذهب الشافعي وجماعة وأوجبها آخرون عند الذكر ومطلقاً في قول بعضهم.

وهكذا تستحب عند الأكل لما في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال لربيّه عمر بن أبي سلمة: «قل بسم الله وكل بيمينك وكل مما يليك» ومن العلماء من أوجبها والحالة هذه.

وكذلك تستحب عند الجماع لما في الصحيحين عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال: بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا، فإنه إن يقدر بينهما ولد لم يضره الشيطان أبداً».

### معنى البسملة

ومن ههنا ينكشف لك أن القولين عند النحاة في تقدير المتعلق بالباء في قوله بسم الله هل هو اسم أو فعل متقاربان وكل قد ورد به

القرآن، أما من قدره باسم تقديره بسم الله ابتدائي فلقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ بَحْرُهَا وَمُرْسَهَا﴾ [هود: ٤١]، ومن قدره بالفعل أمراً أو خبراً نحو أبدأ بسم الله أو ابتدأت بسم الله فلقوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، وكلاهما صحيح فإن الفعل لا بد له من مصدر فلك أن تقدر الفعل ومصدره وذلك بحسب الفعل الذي سميت قبله إن كان قياماً أو قعوداً أو أكلًا أو شرباً أو قراءةً أو وضوءاً أو صلاةً، فالمشروع ذكر اسم الله في المشروع ففي ذلك كله تبركاً. وتيمناً واستعانة على الإتمام والتقبل والله أعلم.

وأما مسألة الاسم هل هو المسمى أو غيره؟ ففيها للناس ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الاسم هو المسمى وهو قول أبي عبيدة وسيبويه واختاره الباقلاني وابن فورك وقال الرازي وهو محمد بن عمر المعروف بابن خطيب الرازي في مقدمات تفسيره: قالت الحشوية والكرامية والأشعرية، الاسم نفس المسمى وغير نفس التسمية وقالت المعتزلة: الاسم غير المسمى ونفس التسمية، والمختار عندنا أن الاسم غير المسمى وغير التسمية ثم نقول: إن كان المراد بالاسم هذا اللفظ الذي هو أصوات متقطعة وحروف مؤلفة فالعلم الضروري حاصل أنه غير المسمى، وإن كان المراد بالاسم ذات المسمى فهذا يكون من باب إيضاح الواضحات وهو عبث، فثبت أن الخوض في هذا البحث على جميع التقديرات يجري مجرى العبث، ثم شرع يستدل على مغايرة الاسم للمسمى بأنه قد يكون الاسم موجودا والمسمى مفقودا كلفظة

المعدوم وبأنه قد يكون للشيء أسماء متعددة كالمترادفة وقد يكون الاسم واحداً والمسميات متعددة كالمشترك وذلك دال على تغير الاسم والمسمى أيضاً فالاسم لفظ وهو عرض والمسمى قد يكون ذاتاً ممكنة أو واجبة بذاتها، وأيضاً فلفظ النار والثلج لو كان هو المسمى لوجد اللفظ بذلك حر النار أو برد الثلج ونحو ذلك ولا يقوله عاقل، وأيضاً فقد قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال النبي ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً»، فهذه أسماء كثيرة والمسمى واحد وهو الله تعالى وأيضاً فقلوه: «ولله الأسماء» أضافها إليه كما قال ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الحاقة: ٥٢]، ونحو ذلك، فالإضافة تقتضي المغايرة، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ أي فادعوا الله بأسمائه وذلك دليل على أنها غيره، واحتج من قال الاسم هو المسمى بقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ أَنتَ رَبُّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]، والمبارك هو الله تعالى، والجواب: أن الاسم معظم لتعظيم الذات المقدسة وأيضاً فإذا قال الرجل: زينب طالق يعني امرأته طلقت ولو كان الاسم غير المسمى لما وقع الطلاق، والجواب أن المراد أن الذات المسماة بهذا الاسم طالق قال الرازي: وأما التسمية فإنها جعل الاسم معينا لهذه الذات فهي غير الاسم أيضاً والله أعلم.

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]

(الله) علم على الرب تبارك وتعالى يقال إنه الاسم الأعظم لأنه يوصف بجميع الصفات كما قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ

سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿[الحشر: ٢٣ - ٢٤]﴾ ، فأجرى الأسماء الباقية كلها صفات له .

وقد ذكر الرازي في تفسيره عن بعضهم أن الله خمسة آلاف اسم ألف في الكتاب والسنة الصحيحة وألف في التوراة وألف في الإنجيل وألف في الزبور وألف في اللوح المحفوظ وهو اسم لم يسم به غيره تبارك وتعالى .

ولهذا لا يعرف في كلام العرب له اشتقاق من فعل يفعل فذهب من ذهب من النحاة إلى أنه اسم جامد لا اشتقاق له وقد نقله القرطبي عن جماعة من العلماء منهم الشافعي والخطابي وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم .

وروي عن الخليل وسيبويه أن الألف واللام فيه لازمة قال الخطابي: ألا ترى أنك تقول: يا الله ولا تقول: يا الرحمن فلولا أنه من أصل الكلمة لما جاز إدخال حرف النداء على الألف واللام .

وقيل: إنه مشتق واستدلوا بقول رؤبة بن العجاج:

لله در الغانيات المـده سبـحن واسترجعن من تألهي

فقد صرح الشاعر بلفظ المصدر وهو التأله من أله يأله إلهة وتألهها كما روى ابن عباس أنه قرأ «ويذكرك وإلهتك» قال: عبادتك .

وقد استدل بعضهم على كونه مشتقا بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] ، وكما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] .

وقد اختار الرازي أنه اسم غير مشتق البتة قال: وهو قول الخليل وسيبويه وأكثر الأصوليين والفقهاء، ثم أخذ يستدل على ذلك بوجوه منها أنه لو كان مشتقا لاشترك في معناه كثيرون، ومنها أن بقية الأسماء تذكر صفات له فتقول: الله الرحمن الرحيم الملك القدوس فدل أنه ليس بمشتق.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفتحة: ٢]

قال ابن جرير: وقد قيل: إن قول القائل: الحمد لله ثناء عليه بأسمائه الحسنی وصفاته العلی وقوله: الشكر لله ثناء عليه بنعمه وأياديه.

ثم شرع في رد ذلك بما حاصله أن جميع أهل المعرفة بلسان العرب يوقعون كلا من الحمد والشكر مكان الآخر.

وقد استدل القرطبي لابن جرير بصحة قول القائل: الحمد لله شكراً.

وهذا الذي ادعاه ابن جرير فيه نظر، لأنه اشتهر عند كثير من العلماء من المتأخرين أن الحمد هو الثناء بالقول على المحمود بصفاته اللازمة والمتعدية والشكر لا يكون إلا على المتعدية ويكون بالجنان واللسان والأركان كما قال الشاعر:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

ولكنهم اختلفوا أيهما أعم الحمد أو الشكر؟ على قولين.

والتحقيق أن بينهما عموماً وخصوصاً، فالحمد أعم من الشكر من حيث ما يقعان عليه لأنه يكون على الصفات اللازمة والمتعدية، تقول: حمدته لفروسيته وحمدته لكرمه وهو أخص لأنه لا يكون إلا بالقول.

والشكر أعم من حيث ما يقعان عليه لأنه يكون بالقول والفعل والنية كما تقدم، وهو أخص لأنه لا يكون إلا على الصفات المتعدية لا يقال شكرته لفروسيته وتقول شكرته على كرمه وإحسانه إلي. هذا حاصل ما حرره بعض المتأخرين والله أعلم.

وقال أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: الحمد نقيض الذم تقول حمدت الرجل أحمده حمدا ومحمدة فهو حميد ومحمود والتحميد أبلغ من الحمد والحمد أعم من الشكر.

وقال في الشكر هو الثناء على المحسن بما أولاه من المعروف يقال شكرته وشكرت له وباللام أفصح.

وأما المدح فهو أعم من الحمد لأنه يكون للحي وللमित وللجماد أيضاً كما يمدح الطعام والمكان ونحو ذلك ويكون قبل الإحسان وبعده وعلى الصفات المتعدية واللازمة أيضاً فهو أعم.

### ذكر أقوال السلف في الحمد

وقال القرطبي في تفسيره: وفي نوادر الأصول عن أنس عن النبي ﷺ قال: «لو أن الدنيا بحذافيرها في يد رجل من أمتي ثم قال الحمد لله كان الحمد لله أفضل من ذلك» قال القرطبي وغيره: أي لكان إلهامه الحمد لله أكثر نعمة عليه من نعم الدنيا لأن ثواب الحمد لله لا يفنى ونعيم الدنيا لا يبقى قال الله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَةُ الصَّالِحَةُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف: ٤٦].

وحكى القرطبي عن طائفة أنهم قالوا: قول العبد: الحمد لله رب العالمين أفضل من قوله: لا إله إلا الله لاشتمال الحمد لله رب العالمين على التوحيد مع الحمد.

وقال آخرون: لا إله إلا الله أفضل لأنها تفصل بين الإيمان والكفر وعليها يقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله كما ثبت في الحديث المتفق عليه وفي الحديث الآخر: «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له» وقد تقدم عن جابر مرفوعاً: «أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله» وحسنه الترمذي.

والألف واللام في الحمد لاستغراق جميع أجناس الحمد وصنوفه لله تعالى كما جاء في الحديث: «اللهم لك الحمد كله ولك الملك كله وبيدك الخير كله وإليك يرجع الأمر كله» الحديث.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]

والرب هو المالك المتصرف ويطلق في اللغة على السيد وعلى المتصرف للإصلاح وكل ذلك صحيح في حق الله، ولا يستعمل الرب لغير الله بل بالإضافة تقول: رب الدار رب كذا، وأما الرب فلا يقال إلا لله عز وجل.

﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣]

اسمان مشتقان من الرحمة على وجه المبالغة، ورحمن أشد مبالغة من رحيم.

قال القرطبي: إنما وصف نفسه بالرحمن الرحيم بعد قوله رب

العالمين ليكون من باب قرن الترغيب بعد الترهيب كما قال تعالى:  
﴿تَبٰرَكَ عِبَادِيَ اِنِّى اَنَا الْغَفُوْرُ الرَّحِيْمُ﴾ (٤٩) وَأَنَّ عَذَابِيْ هُوَ الْمَذَابُ الْاَلِيْمُ ﴿[الحجر: ٤٩ - ٥٠] ، وقوله تعالى: ﴿اِنَّ رَبَّكَ سَرِيْعُ الْعِقَابِ وَاِنَّهٗ لَغَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥] ، قال: فالرب فيه ترهيب والرحمن الرحيم ترغيب .

قال القرطبي: والدليل على أنه مشتق ما خرجه الترمذي وصححه عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول قال الله تعالى: «أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته» .

قال: وهذا نص في الاشتقاق فلا معنى للمخالفة والشقاق .

قال: وإنكار العرب لاسم الرحمن لجهلهم بالله وبما وجب له .

واسمه تعالى الرحمن خاص به لم يسم به غيره ، ولما تجهرم مسيلمة الكذاب وتسمى برحمن اليمامة كساه الله جلاباب الكذب وشهر به فلا يقال إلا مسيلمة الكذاب فصار يضرب به المثل في الكذب بين أهل الحضر من أهل المدر وأهل الوبر من أهل البادية والأعراب .

وإنما تجهرم مسيلمة اليمامة في التسمي به ولم يتابعه على ذلك إلا من كان معه في الضلالة .

والحاصل أن من أسمائه تعالى ما يسمى به غيره ومنها ما لا يسمى به غيره كاسم الله والرحمن والخالق والرازق ونحو ذلك فلهذا بدأ باسم الله ووصفه بالرحمن لأنه أخص وأعرف من الرحيم لأن التسمية أولاً إنما تكون بأشرف الأسماء فلهذا ابتدأ بالأخص فالأخص .



فإن قيل: فإذا كان الرحمن أشد مبالغة فهلا اكتفى به عن الرحيم؟  
فقد روي عن عطاء الخراساني ما معناه أنه لما تسمى غيره بالرحمن  
جيء بلفظ الرحيم ليقطع الوهم بذلك فإنه لا يوصف بالرحمن الرحيم إلا الله  
تعالى كذا رواه ابن جرير عن عطاء ووجهه بذلك والله أعلم.

وقد زعم بعضهم أن العرب لا تعرف الرحمن حتى رد الله عليهم  
ذلك بقوله: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ  
الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، ولهذا قال كفار قريش يوم الحديبية لما قال  
رسول الله ﷺ لعلي: «أُكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فقالوا: لا نعرف  
الرحمن ولا الرحيم رواه البخاري، وفي بعض الروايات لا نعرف  
الرحمن إلا رحمن اليمامة، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ  
قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٦٠]، والظاهر أن إنكارهم هذا إنما هو جحود  
وعناد وتعنت في كفرهم، فإنه قد وجد في أشعارهم في الجاهلية تسمية  
الله تعالى بالرحمن، قال ابن جرير: وقد أنشد بعض الجاهلية الجاهل:  
ألا ضربت تلك الفتاة هجينها ألا قضب الرحمن ربي يمينها

وقال سلامة بن جندب الطهوي:

عجلتم علينا إذ عجلنا عليكم وما يشأ الرحمن يعقد ويطلق

﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]

وتخصيص الملك بيوم الدين لا ينفيه عما عداه لأنه قد تقدم الإخبار بأنه  
رب العالمين وذلك عام في الدنيا والآخرة، وإنما أضيف إلى يوم الدين لأنه  
لا يدعي أحد هنالك شيئاً ولا يتكلم أحد إلا بإذنه.

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]

والعبادة في اللغة من الذلة يقال: طريق معبد وبغير معبد أي مذلل، وفي الشرع عبارة عما يجمع كمال المحبة والخضوع والخوف، وقدم المفعول وهو ﴿إِيَّاكَ﴾ وكرر للاهتمام والحصر أي: لا نعبد إلا إياك ولا نتوكل إلا عليك وهذا هو كمال الطاعة والدين كله يرجع إلى هذين المعنيين، وهذا كما قال بعض السلف: الفاتحة سر القرآن وسرها هذه الكلمة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فالأول تبرؤ من الشرك والثاني تبرؤ من الحول والقوة والتفويض إلى الله عز وجل.

وهذا المعنى في غير آية من القرآن كما قال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ ءَامَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الملك: ٢٩]، ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٩]، وكذلك هذه الآية الكريمة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وتحول الكلام من الغيبة إلى المواجهة بكاف الخطاب وهو مناسبة لأنه لما أثنى على الله فكأنه اقترب وحضر بين يدي الله تعالى فلهذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وفي هذا دليل على أن أول السورة خبر من الله تعالى بالثناء على نفسه الكريمة بجميل صفاته الحسنی وإرشاد لعباده بأن يشنوا عليه بذلك، ولهذا لا تصح صلاة من لم يقل ذلك وهو قادر عليه كما جاء في الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وفي صحيح مسلم من حديث العلاء بن عبد الرحمن مولى الحرقه عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ يقول الله تعالى: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين،

فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل، إذا قال العبد ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال الله: حمدني عبدي، وإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، قال الله: أثني علي عبدي، فإذا قال: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، قال الله: مجدني عبدي، وإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، فإذا قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ قال: هذا لعبدي ولعبدي ما سأل».

وقال الضحاك عن ابن عباس ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ يعني إياك نوحده ونخاف ونرجوك يا ربنا لا غيرك ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ على طاعتك وعلى أمورنا كلها وقال قتادة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يأمركم أن تخلصوا له العبادة وأن تستعينوه على أموركم وإنما قدم ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ على ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لأن العبادة له هي المقصودة والاستعانة وسيلة إليها والاهتمام والحزم تقديم ما هو الأهم فالأهم والله أعلم.

فإن قيل: فما معنى النون في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فإن كانت للجمع فالداعي واحد وإن كانت للتعظيم فلا يناسب هذا المقام؟ وقد أجيب بأن المراد من ذلك الإخبار عن جنس العباد والمصلي فرد منهم ولا سيما إن كان في جماعة أو إمامهم فأخبر عن نفسه وعن إخوانه المؤمنين بالعبادة التي خلقوا لأجلها وتوسط لهم بخير.

ومنهم من قال: يجوز أن تكون للتعظيم كأن العبد له قيل إذا كنت داخل العبادة فأنت شريف وجاهك عريض فقل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

نَسْتَعِينُ ﴿ وإن كنت خارج العبادة فلا تقل نحن ولا فعلنا ولو كنت في مائة ألف أو ألف ألف لاحتياج الجميع إلى الله عز وجل وفقرهم إليه ، ومنهم من قال: إياك نعبد ألطف في التواضع من إياك عبدنا لما في الثاني من تعظيم نفسه من جعله نفسه وحده أهلاً لعبادة الله تعالى الذي لا يستطيع أحد أن يعبد حقه عبادته ولا يثني عليه كما يليق به .

والعبادة مقام عظيم يشرف به العبد لانتسابه إلى جناب الله تعالى كما قال بعضهم:

لا تدعني إلا يبا عبدها فإنه أشرف أسمائي

وقد سمي الله رسوله ﷺ بعبده في أشرف مقاماته فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١] ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩] ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] فسماه عبداً عند إنزاله عليه وعند قيامه في الدعوة وإسرائه به وأرشده إلى القيام بالعبادة في أوقات يضيق صدره من تكذيب المخالفين حيث يقول: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ (١٧) ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ (١٨) وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴿ [الحجر: ٩٧ - ٩٩] .

وقد حكى الرازي في تفسيره عن بعضهم أن مقام العبودية أشرف من مقام الرسالة لكون العبادة تصدر من الخلق إلى الحق والرسالة من الحق إلى الخلق قال: ولأن الله يتولى مصالح عبده والرسول يتولى مصالح أمته .

وهذا القول خطأ والتوجيه أيضاً ضعيف لا حاصل له ولم يتعرض

له الرازي بتضعيف ولا رد، وقال بعض الصوفية: العبادة إما لتحصيل ثواب أو درء عقاب، قالوا: وهذا ليس بطائل إذ مقصوده تحصيل مقصوده وإما للتشريف بتكاليف الله تعالى وهذا أيضاً عندهم ضعيف، بل العالي أن يعبد الله لذاته المقدسة الموصوفة بالكمال، قالوا: ولهذا يقول المصلي: أصلي لله ولو كان لتحصيل الثواب ودرء العقاب لبطلت الصلاة.

وقد رد ذلك عليهم آخرون وقالوا: كون العبادة لله عز وجل لا ينافي أن يطلب معها ثواباً ولا أن يدفع عذاباً كما قال ذلك الأعرابي: أما أني لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ إنما أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار فقال النبي ﷺ «حولها ندندن».

### ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]

وهذا أكمل أحوال السائل أن يمدح مسؤوله ثم يسأل حاجته وحاجة إخوانه المؤمنين بقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ لأنه أنجح للحاجة وأنجع للإجابة ولهذا أرشد الله إليه لأنه الأكمل.

وقد يكون السؤال بالإخبار عن حال السائل واحتياجه كما قال موسى عليه السلام: ﴿فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤].

وقد يتقدمه مع ذلك وصف مسؤول كقول ذي النون ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

وقد يكون بمجرد الشئاء على المسؤول كقول الشاعر:

أذكر حاجتي أم قد كفاني      حياؤك إن شيمتك الحياء  
إذا أثنى عليك المرء يوما      كفاه من تعرضه الشئاء

والهداية ههنا الإرشاد والتوفيق، وقد تعدى الهداية بنفسها كما هنا ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، فتضمن معنى ألهمنا أو وفقنا أو ارزقنا أو أعطنا ﴿وَهَدَيْتَهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، أي بينا له الخير والشر، وقد تعدى بإلى كقوله تعالى: ﴿شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ١٢١] ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، وذلك بمعنى الإرشاد والدلالة وكذلك قوله ﴿وَإِنَّكَ لَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

وقد تعدى باللام كقول أهل الجنة ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، أي وفقنا لهذا وجعلنا له أهلاً.

ثم اختلفت عبارات المفسرين من السلف والخلف في تفسير الصراط وإن كان يرجع حاصلها إلى شيء واحد وهو المتابعة لله وللرسول.

فإن قيل: فكيف يسأل المؤمن الهداية في كل وقت من صلاة وغيرها وهو متصف بذلك؟ فهل هذا من باب تحصيل الحاصل أم لا؟  
فالجواب: أن لا، ولو لا احتياجه ليلاً ونهاراً إلى سؤال الهداية لما أرشده الله تعالى إلى ذلك، فإن العبد مفتقر في كل ساعة وحالة إلى الله تعالى في تثبيته على الهداية ورسوخه فيها وتبصره وازدياده منها

واستمراره عليها ، فإن العبد لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً إلا ما شاء الله فأرشدته تعالى إلى أن يسأله في كل وقت أن يمدّه بالمعونة والثبات والتوفيق ، فالسعيد من وفقه الله تعالى لسؤاله فإنه قد تكفل بإجابة الداعي إذا دعاه ولا سيما المضطر المحتاج المفتقر إليه آناء الليل وأطراف النهار وقد قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ ءَالِكِتَبِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ ءَالِكِتَبِ الَّذِي أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦] ، فقد أمر الذين آمنوا بالإيمان وليس ذلك من باب تحصيل الحاصل لأن المراد الثبات والاستمرار والمداومة على الأعمال المعينة على ذلك والله أعلم .

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ﴿١٠٦﴾

[الفاتحة: ٧]

إنما جيء بلا لتأكيد النفي لئلا يتوهم أنه معطوف على الذين  
أنعمت عليهم وللفرق بين الطريقتين ليتجنب كل واحد، فإن طريقة أهل  
الإيمان مشتملة على العلم بالحق والعمل به واليهود فقدوا العمل  
والنصارى فقدوا العلم ولهذا الغضب لليهود والضلال للنصارى لأن من  
علم وترك استحق الغضب خلافاً من لم يعلم، والنصارى لما كانوا  
قاصدين شيئاً لكنهم لا يهتدون إلى طريقه لأنهم لم يأتوا الأمر من بابه  
وهو اتباع الحق ضلوا.

وكل من اليهود والنصارى ضال مغضوب عليه لكن أخص  
أوصاف اليهود الغضب كما قال تعالى عنهم ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكََ  
مُؤَبَّةً عِنْدَ اللَّهِ<sup>٤</sup> مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]، وأخص أوصاف

النصارى الضلال كما قال تعالى عنهم ﴿قُلْ يَتَّأَهَّلُ الْكِتَابُ لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧] ، وبهذا جاءت الأحاديث والآثار .

### مسألة

والصحيح من مذاهب العلماء أنه يغتفر الإخلال بتحرير ما بين الضاد والطاء لقرب مخرجيهما ، وذلك أن الضاد نخرجها من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس ومخرج الطاء من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ولأن كلا من الحرفين من الحروف المجهورة ومن الحروف الرخوة ومن الحروف المطبقة فلهذا كله اغتفر استعمال أحدهما مكان الآخر لمن لا يميز ذلك والله أعلم .

### فصل

اشتملت هذه السورة الكريمة وهي سبع آيات على حمد الله وتمجيده والثناء عليه بذكر أسمائه الحسنی المستلزمة لصفاته العليا وعلى ذكر المعاد وهو يوم الدين وعلى إرشاده عبيده إلى سؤاله والتضرع إليه والتبرؤ من حولهم وقوتهم إلى إخلاص العبادة له وتوحيده بالألوهية تبارك وتعالى وتنزيهه أن يكون له شريك أو نظير أو مماثل وإلى سؤالهم إياه الهداية إلى الصراط المستقيم وهو الدين القويم وتثبيتهم عليه حتى يقضي لهم بذلك إلى جواز الصراط الحسية يوم القيامة المفضي بهم إلى جنات النعيم في جوار النبيين والصديقين والشهداء الصالحين ،



واشتملت على الترغيب في الأعمال الصالحة ليكونوا مع أهلها يوم القيامة والتحذير من مسالك الباطل لئلا يحشروا مع سالكيها يوم القيامة وهم المغضوب عليهم والضالون .

وما أحسن ما جاء إسناد الإنعام إليه في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ، وحذف الفاعل في الغضب في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ، وإن كان هو الفاعل لذلك في الحقيقة كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المجادلة: ١٤] ، وكذلك إسناد الضلال إلى من قام به وإن كان هو الذي أضلهم بقدره كما قال تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧] ، وقال ﴿مَنْ يُضِلِلْ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦] ، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أنه سبحانه هو المنفرد بالهداية والإضلال ، لا كما تقول الفرقة القدرية ومن حذا حذوهم من أن العباد هم الذين يختارون ذلك ويفعلون ويحتجون على بدعتهم بمتشابه من القرآن ويتركون ما يكون فيه صريحا في الرد عليهم ، وهذا حال أهل الضلال والغي وقد ورد في الحديث الصحيح «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم» يعني في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زِينٌ فَيَسْتَبِيعُونَ مَا تُشَبِّهُ مِنْهُ آتِغَاءَ الْقُتْنَةِ وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧] ، فليس بحمد الله لمبتدع في القرآن حجة صحيحة لأن القرآن جاء ليفصل الحق من الباطل مفرقا بين الهدى والضلال وليس فيه تناقض ولا اختلاف لأنه من عند الله تنزيل من حكيم حميد .

## فصل

يستحب لمن يقرأ الفاتحة أن يقول بعدها آمين مثل يس ويقال آمين بالقصر أيضاً ومعناه اللهم استجب .

قال أصحابنا وغيرهم: ويستحب ذلك لمن هو خارج الصلاة ويتأكد في حق المصلي وسواء كان منفرداً أو إماماً أو مأموماً وفي جميع الأحوال لما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» ولمسلم أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال أحدكم في الصلاة آمين والملائكة في السماء آمين فوافقت إحداها الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه» قيل: بمعنى من وافق تأمينه تأمين الملائكة في الزمان وقيل في الإجابة وقيل في صفة الإخلاص .

وقال أصحاب مالك: لا يؤمن الإمام ويؤمن المأموم لما رواه مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «وإذا قال - يعني الإمام - ولا الضالين فقولوا آمين» الحديث .

واستأنسوا أيضاً بحديث أبي موسى عند مسلم «وإذا قرأ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقولوا: آمين» .

وقد قدمنا في المتفق عليه: «إذا أمن الإمام فأمنوا» وأنه عليه الصلاة والسلام كان يؤمن إذا قرأ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ .

وقد اختلف أصحابنا في الجهر بالتأمين للمأموم في الجهرية:

وحاصل الخلاف أن الإمام إن نسي التأمين جهر المأموم به قولاً

واحدا وإن أمن الإمام جهرا فالجديد أن لا يجهر المأموم وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن مالك لأنه ذكر من الأذكار فلا يجهر به كسائر أذكار الصلاة.

والقديم أنه يجهر به وهو مذهب الإمام أحمد بن حنبل والرواية الأخرى عن مالك لما تقدم «حتى يرتج المسجد».

ولنا قول آخر ثالث أنه إن كان المسجد صغيرا لم يجهر المأموم لأنهم يسمعون قراءة الإمام وإن كان كبيرا جهر ليبلغ التامين من في أرجاء المسجد والله أعلم.

قلت:

ومن هنا نزع بعضهم في الدلالة بهذه الآية الكريمة وهي قوله تعالى ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنِ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ۝٨٨﴾ قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿[يونس: ٨٨ - ٨٩]، فذكر الدعاء عن موسى وحده ومن سياق الكلام ما يدل على أن هارون أمن فنزل من منزلة من دعا لقوله تعالى ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]، فدل ذلك على أن من أمن على دعاء فكأنما قاله فلهذا قال: من قال إن المأموم لا يقرأ لأن تأمينه على قراءة الفاتحة بمنزلة قراءتها ولهذا جاء في الحديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» رواه أحمد في مسنده، وكان بلال يقول لا تسبقني بآمين يا رسول الله فدل هذا المنزع على أن المأموم لا قراءة عليه في الجهرية والله أعلم.

## سُورَةُ الْبَقَرَةِ

﴿آلَمَ﴾ [البقرة: ١]

قلت: مجموع الحروف المذكورة في أوائل السور بحذف المكرر منها أربعة عشر حرفاً وهي - ا ل م ص ر ك ه ي ع ط س ح ق ن - يجمعها قولك: «نص حكيم قاطع له سر» وهي نصف الحروف عدداً. والمذكور منها أشرف من المتروك وبيان ذلك من صناعة التصريف. قال الزمخشري: وهذه الحروف الأربعة عشر مشتملة على أصناف أجناس الحروف يعني من المهموسة والمجهورة ومن الرخوة والشديدة ومن المطبقة والمفتوحة ومن المستعلية والمنخفضة ومن حروف القلقة وقد سردها مفصلة ثم قال: فسبحان الذي دقت في كل شيء حكمته. المقام الآخر في الحكمة التي اقتضت إيراد هذه الحروف في أوائل السور ما هي؟ مع قطع النظر عن معانيها في أنفسها.

وقال آخرون: بل إنما ذكرت هذه الحروف في أوائل السور التي ذكره فيها بيانا لإعجاز القرآن وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله هذا مع أنه مركب من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها، وقرره الزمخشري في كشافه ونصره أتم نصر وإليه ذهب الشيخ الإمام العلامة أبو العباس بن تيمية وشيخنا الحافظ المجتهد أبو الحجاج المزي وحكاه لي عن ابن تيمية.

قال الزمخشري: ولم ترد كلها مجموعة في أول القرآن وإنما كررت ليكون أبلغ في التحدي والتبكيث كما كررت قصص كثيرة وكرر التحدي بالصريح في أماكن.

قال: وجاء منها على حرف واحد كقوله - ص ن ق - وحرفين مثل ﴿حَم﴾ [غافر: ١]، وثلاثة مثل ﴿آلَم﴾ [البقرة: ١]، وأربعة مثل ﴿الْمَرْ﴾ [الرعد: ١] ﴿الْمَص﴾ [الأعراف: ١]، وخمسة مثل ﴿كَهَيَعَص﴾ [مريم: ١]، ﴿حَمَّ﴾ ① ﴿عَسَق﴾ [الشورى: ١ - ٢]، لأن أساليب كلامهم على هذا من الكلمات ما هو على حرف وعلى حرفين وعلى ثلاثة وعلى أربعة وعلى خمسة لا أكثر من ذلك.

قلت: ولهذا كل سورة افتتحت بالحروف فلا بد أن يذكر فيها الانتصار للقرآن وبيان إعجازه وعظمته وهذا معلوم بالاستقراء وهو الواقع في تسع وعشرين سورة، ولهذا يقول تعالى: ﴿آلَمَ﴾ ① ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ [البقرة: ١ - ٢]، ﴿آلَمَ﴾ ① اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ② نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ [آل عمران: ١ - ٣]، ﴿الرَّ﴾ ① كَتَبَ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ [إبراهيم: ١]، ﴿آلَمَ﴾ ① تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ [السجدة: ١ - ٢]، ﴿حَمَّ﴾ ① تَنزِيلُ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ② [فصلت: ١ - ٢]، ﴿حَمَّ﴾ ① ﴿عَسَقَ﴾ ② كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ③ [الشورى: ١ - ٣]، وغير ذلك من الآيات الدالة على صحة ما ذهب إليه هؤلاء لمن أمعن النظر والله أعلم.

وأما من زعم أنها دالة على معرفة المدد وأنه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث والفتن والملاحم فقد ادعى ما ليس له وطار في غير مطاره.

﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]

وخصت الهداية للمتقين كما قال: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ ۖ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤] ﴿وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على اختصاص المؤمنين بالنفع بالقرآن لأنه هو في نفسه هدى ولكن لا يناله إلا الأبرار كما قال تعالى: ﴿وَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

ويطلق الهدى ويراد به ما يقر في القلب من الإيمان وهذا لا يقدر على خلقه في قلوب العباد إلا الله عز وجل قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَن أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وقال: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] وقال: ﴿مَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وقال: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضِلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، إلى غير ذلك من الآيات.

ويطلق ويراد به بيان الحق وتوضيحه والدلالة عليه والإرشاد قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقال: ﴿وَإِنَّمَا

أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴿الرعد: ٧﴾ ، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا نُمُودُ فَبَدِثَتْهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧] .

وأصل التقوى التوقي مما يكره ، وقد قيل إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل أبي بن كعب عن التقوى فقال له: أما سلكت طريقا ذا شوك؟ قال: بلى قال: فما عملت؟ قال: شمريت واجتهدت قال: فذلك التقوى وقد أخذ هذا المعنى ابن المعتز فقال:

خل الذنوب صغیرها      وكبرها ذاك التقوى  
واصنع كماش فوق أرض      الشوك يحذر ما يرى  
لا تحقـرن صغیرة      إن الجبال من الحصی  
وأنشد أبو الدرداء يوما:

يريد المرء أن يؤتى مناه      ويأبى الله إلا ما أرادا  
يقول المرء فائدتي ومالي      وتقوى الله أفضل ما استفادا

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]

وقد تدخل الخشية لله في معنى الإيمان الذي هو تصديق القول بالعمل .

والإيمان كلمة جامعة للإقرار بالله وكتبه ورسله وتصديق الإقرار بالفعل .

قلت: أما الإيمان في اللغة فيطلق على التصديق المحض وقد يستعمل في القرآن والمراد به ذلك كما قال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ

لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿[التوبة: ٦١]، وكما قال إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وكذلك إذا استعمل مقروناً مع الأعمال كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فأما إذا استعمل مطلقاً فالإيمان الشرعي المطلوب لا يكون إلا اعتقاداً وقولاً وعملاً.

هكذا ذهب إليه أكثر الأئمة بل قد حكاه الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيدة وغير واحد إجماعاً: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص وقد ورد فيه آثار كثيرة وأحاديث أفردنا الكلام فيها في أول شرح البخاري والله الحمد والمنة.

قال أبو بكر بن مردويه في تفسيره... عن صالح بن جبير قال قدم علينا أبو جمعة الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ بيت المقدس يصلي فيه ومعنا يومئذ رجاء بن حيوة رحمه الله فلما انصرف خرجنا نشيعه فلما أراد الانصراف قال: إن لكم جائزة وحقا أحدثكم بحديث سمعته من رسول الله ﷺ قلنا: هات رحمك الله قال: كنا مع رسول الله ﷺ ومعنا معاذ ابن جبل عاشر عشرة فقلنا يا رسول الله هل من قوم أعظم منا أجراً؟ آمنا بالله واتبعناك قال: «ما يمنعكم من ذلك ورسول الله بين أظهركم يأتيكم بالوحي من السماء بل قوم بعدكم يأتيهم كتاب من بين لوحين يؤمنون به ويعملون بما فيه أولئك أعظم منكم أجراً مرتين» ثم رواه من حديث ضمرة بن ربيعة عن مرزوق بن نافع عن صالح بن جبير عن أبي جمعة بنحوه وهذا الحديث فيه دلالة على العمل بالوجادة التي تختلف فيها أهل الحديث كما قررته في أول شرح البخاري لأنه مدحهم على



ذلك وذكر أنهم أعظم أجراً من هذه الحيثية لا مطلقاً.

﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]

قلت: كثيراً ما يقرن الله تعالى بين الصلاة والإنفاق من الأموال فإن الصلاة حق الله وعبادته وهي مشتملة على توحيده والثناء عليه وتمجيده والابتغال إليه ودعائه والتوكل عليه، والإنفاق هو الإحسان إلى المخلوقين بالنفع المتعدي إليهم وأولى الناس بذلك القربات والأهلون والمماليك ثم الأجانب فكل من النفقات الواجبة والزكاة المفروضة داخل في قوله تعالى ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنْفِقُونَ﴾.

وأصل الصلاة في كلام العرب الدعاء، ثم استعملت الصلاة في الشرع في ذات الركوع والسجود والأفعال المخصوصة في الأوقات المخصوصة بشروطها المعروفة وصفاتها وأنواعها المشهورة.

قال ابن جرير: وأرى أن الصلاة سميت صلاة لأن المصلي يتعرض لاستنجاح طلبته من ثواب الله بعلمه مع ما يسأل ربه من حاجاته.

وقيل هي مشتقة من الصلوتين إذا تحركا في الصلاة عند الركوع والسجود وهما عرقان يمتدان من الظهر حتى يكتنفان عجب الذنب ومنه سمي المصلي وهو التالي للسابق في حلبة الخيل وفيه نظر.

وقيل هي مشتقة من الصلي وهو الملازمة للشيء من قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾ [الليل: ١٥]، أي لا يلزمها ويدوم فيها ﴿إِلَّا الْأَشْقَى﴾.

وقيل مشتقة من تصلية الخشبة في النار لتقوم كما أن المصلي

يقوم عوجه بالصلاة: ﴿لَا تَكُ الْفَكْلَةُ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾  
[العنكبوت: ٤٥]، واشتقاقها من الدعاء أصح وأشهر والله أعلم.

﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]

لكن لمؤمني أهل الكتاب خصوصية وذلك أنهم يؤمنون بما بأيديهم مفصلاً فإذا دخلوا في الإسلام وآمنوا به مفصلاً كان لهم على ذلك الأجر مرتين وأما غيرهم فإنما يحصل له الإيمان بما تقدم مجملًا

ولكن قد يكون إيمان كثير من العرب بالإسلام الذي بعث به محمد ﷺ أتم وأكمل وأعم وأشمل من إيمان من دخل منهم في الإسلام فهم وإن حصل لهم أجران من تلك الحيثية فغيرهم يحصل له من التصديق ما ينيف ثوابه على الأجرين اللذين حصلا لهم والله أعلم.

﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]

قال مجاهد: الران أيسر من الطبع والطبع أيسر من الإقفال والإقفال أشد من ذلك كله.

قال ابن جرير: وقال بعضهم: إنما معنى قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ إخبار من الله عن تكبرهم وإعراضهم عن الاستماع لما دعوا إليه من الحق كما يقال إن فلانًا أصم عن هذا الكلام إذا امتنع من سماعه ورفع نفسه عن تفهمه تكبرًا.

قال: وهذا لا يصح لأن الله تعالى قد أخبر أنه هو الذي ختم على قلوبهم وأسماعهم.

قلت: وقد أطنب الزمخشري في تقرير ما رده ابن جرير ههنا وتناول الآية من خمسة أوجه وكلها ضعيفة جدا وما جرأه على ذلك إلا اعتزاله لأن الختم على قلوبهم ومنعها من وصول الحق إليها قبيح عنده يتعالى الله عنه في اعتقاده.

ولو فهم قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: هـ] وقوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وما أشبه ذلك من الآيات الدالة على أنه تعالى إنما ختم على قلوبهم وحال بينهم وبين الهدى جزاء وفاقا على تماديهم في الباطل وتركهم الحق وهذا عدل منه تعالى حسن وليس بقبيح، فلو أحاط علما بهذا لما قال ما قال والله أعلم.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]

النفاق هو إظهار الخير وإسرار الشر وهو أنواع: اعتقادي وهو الذي يخلد صاحبه في النار وعملي وهو من أكبر الذنوب.

قال ابن جريج: المنافق يخالف قوله فعله وسره علانيته ومدخله مخرجه ومشهده مغيبه.

ولهذا نبه الله سبحانه على صفات المنافقين لئلا يغتر بظاهر أمرهم المؤمنون فيقع بذلك فساد عريض من عدم الاحتراز منهم ومن اعتقاد إيمانهم وهم كفار في نفس الأمر، وهذا من المحذورات الكبار أن يظن بأهل الفجور خير.

﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَلَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩]

قال ابن جرير: فإن قال قائل: كيف يكون المنافق لله وللمؤمنين مخادعاً وهو لا يظهر بلسانه خلاف ما هو له معتقد إلا تقية؟

قيل: لا تمتنع العرب أن تسمي من أعطى بلسانه غير الذي في ضميره تقية لينجو مما هو له خائف مخادعا، فكذلك المنافق سمي مخادعا لله وللمؤمنين بإظهاره ما ظهر بلسانه تقية بما يخلص به من القتل والسبي والعذاب العاجل وهو لغير ما أظهره مستبطن وذلك من فعله وإن كان خداعا للمؤمنين في عاجل الدنيا فهو لنفسه بذلك من فعله خادع لأنه يظهر لها بفعله ذلك بها أنه يعطيها أمنيته ويسقيها كأس سرورها وهو موردها حياض عطبها ومجرعها به كأس عذابها ومذيقها من غضب الله وأليم عقابه ما لا قبل لها به فذلك خديعته نفسه ظنا منه مع إساءته إليها في أمر معادها أنه إليها محسن. وقال سعيد عن قتادة: نعت المنافق عند كثير: خنع الأخلاق يصدق بلسانه وينكر بقلبه ويخالف بعمله ويصبح على حال ويمسي على غيره ويمسي على حال ويصبح على غيره ويتكفأ تكفؤ السفينة كلما هبت ريح هبت معها.

﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: هذا مرض في الدين وليس مرضا في الأجساد وهم المنافقون، والمرض الشك الذي دخلهم في الإسلام فزادهم الله مرضا قال: زادهم رجسا وقرأ ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (١٣٤) وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٤ - ١٢٥].

وهذا الذي قاله عبد الرحمن رحمه الله حسن وهو الجزاء من جنس العمل.

وقد سئل القرطبي وغيره من المفسرين عن حكمة كفه عليه الصلاة والسلام عن قتل المنافقين مع علمه بأعيان بعضهم وذكروا أجوبة عن ذلك منها ما ثبت في الصحيحين أنه ﷺ قال لعمر رضي الله عنه «أكره أن يتحدث العرب أن محمداً يقتل أصحابه»، ومعنى هذا خشية أن يقع بسبب ذلك تغير لكثير من الأعراب عن الدخول في الإسلام ولا يعلمون حكمة قتله لهم وأن قتله إياهم إنما هو على الكفر فإنهم إنما يأخذونه بمجرد ما يظهر لهم فيقولون: إن محمداً يقتل أصحابه.

قال القرطبي: وهذا قول علمائنا وغيرهم كما كان يعطي المؤلف مع علمه بسوء اعتقادهم.

ومنها: ما قال مالك: إنما كف رسول الله ﷺ عن المنافقين ليبين لأمته أن الحاكم لا يحكم بعلمه.

قال القرطبي: وقد اتفق العلماء عن بكرة أبيهم على أن القاضي لا يقتل بعلمه وإن اختلفوا في سائر الأحكام.

قال: ومنها ما قال الشافعي: إنما منع رسول الله ﷺ من قتل المنافقين ما كانوا يظهرونه من الإسلام مع العلم بنفاقهم لأن ما يظهرونه يجب ما قبله، ويؤيد هذا قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث المجمع على صحته في الصحيحين وغيرهما «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ﷻ».

ومعنى هذا أن من قالها جرت عليه أحكام الإسلام ظاهراً فإن كان يعتقدونها وجد ثواب ذلك في الدار الآخرة وإن لم يعتقدوها لم ينفعه جريان الحكم عليه في الدنيا وكونه كان خليطاً أهل الإيمان ﴿يُتَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ [الحديد: ١٤]، فهم يخالطونهم في بعض المحشر فإذا حقت المحقوقة تميزوا منهم وتخلفوا بعدهم.

ومنها ما قاله بعضهم أنه إنما لم يقتلهم لأنه لا يخاف من شرهم مع وجوده ﷺ بين أظهرهم يتلو عليهم آيات مبینات فأما بعده فيقتلون إذا أظهروا النفاق وعلمه المسلمون. قال مالك: المنافق في عهد رسول الله ﷺ هو الزنديق اليوم.

قلت: وقد اختلف العلماء في قتل الزنديق إذا أظهر الكفر هل يستتاب أم لا أو يفرق بين أن يكون داعية أم لا أو يتكرر منه ارتداده أم لا أو يكون إسلامه ورجوعه من تلقاء نفسه أو بعد أن ظهر عليه؟

على أقوال متعددة موضع بسطها وتقريرها وعزوها كتاب الأحكام تنبيه قول من قال: كان عليه الصلاة والسلام يعلم أعيان بعض المنافقين إنما مستنده حديث حذيفة بن اليمان في تسمية أولئك الأربعة عشر منافقاً في غزوة تبوك الذين هموا أن يفتكوا برسول الله ﷺ في ظلماء الليل عند عقبة هناك عزموا على أن ينفروا به الناقة ليسقط عنها فأوحى الله إليهم فأطاع على ذلك حذيفة ولعل الكف عن قتلهم كان لمدرک من هذه المدارك أو لغيرها والله أعلم.

فأما غير هؤلاء فقد قال الله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ

مُتَنَفِّقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴿١٠١﴾ [التوبة: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَارُواكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ۖ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخْدُوا وَقَتِلُوا قَتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٠ - ٦١] ففيها دليل على أنه لم يغر بهم ولم يدرك على أعيانهم وإنما كان تذكر له صفاتهم فيتوسمها في بعضهم كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَأَرْسَلْنَاكُمْ فَلَاعَرَفْتَهُمْ بِسِمَتِهِمْ وَلَنُغْرِقَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠].

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]

عن أبي العالية قال: يعني لا تعصوا في الأرض وكان فسادهم ذلك معصية لله لأنه من عصى الله في الأرض أو أمر بمعصيته فقد أفسد في الأرض لأن صلاح الأرض والسماء بالطاعة.

قال ابن جرير: فأهل النفاق مفسدون في الأرض بمعصيتهم فيها ربهم وركوبهم فيها ما نهاهم عن ركوبه وتضييعهم فرائضه وشكهم في دينه الذي لا يقبل من أحد عمل إلا بالتصديق به والإيقان بحقيقته وكذبهم المؤمنين بدعواهم غير ما هم عليه مقيمون من الشك والريب ومظاهرتهم أهل التكذيب بالله وكتبه ورسله على أولياء الله إذا وجدوا إلى ذلك سبيلا فذلك إفساد المنافقين في الأرض وهم يحسبون أنهم يفعلهم ذلك مصلحون فيها.

وهذا الذي قاله حسن فإن من الفساد في الأرض اتخاذ المؤمنين الكافرين أولياء كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا

تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿[الأنفال: ٧٣]﴾، فقطع الله الموالاة بين المؤمنين والكافرين .

فالمناقق لما كان ظاهره الإيمان اشتبه أمره على المؤمنين فكأن الفساد من جهة المنافق حاصل لأنه هو الذي غر المؤمنين بقوله الذي لا حقيقة له ووالى الكافرين على المؤمنين، ولو أنه استمر على حاله الأول لكان شره أخف، ولو أخلص العمل لله وتطابق قوله وعمله لأفلح ونجح .

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]

والسفهاء جمع سفيه كما أن الحكماء جمع حكيم والحلماء جمع حليم والسفيه هو الجاهل الضعيف الرأي القليل المعرفة بواضع المصالح والمضار ولهذا سمى الله النساء والصبيان سفهاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥] .

﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]

فأخبر تعالى أنه يستهزئ بهم فيظهر لهم من أحكامه في الدنيا يعني من عصمة دماءهم وأموالهم خلاف الذي عنده في الآخرة يعني من العذاب والنكال، ثم شرع ابن جرير يوجه هذا القول وينصره لأن المكر والخداع والسخرية على وجه اللعب والعبث منتف عن الله عز وجل بالإجماع وأما على وجه الانتقام والمقابلة بالعدل والمجازاة فلا يمتنع ذلك .

﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْقَدُوا نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ

اللَّهُ يَسُورُهُمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]

وفي هذا المثل دلالة على أنهم آمنوا ثم كفروا كما أخبر تعالى



عنهم في غير هذا الموضع والله أعلم .

وقد حكى هذا الذي قلناه الرازي في تفسيره عن السدي ثم قال والتشبيه ههنا في غاية الصحة لأنهم بإيمانهم اكتسبوا أولا نورا ثم بنفاقهم ثانيا أبطلوا ذلك فوقعوا في حيرة عظيمة فإنه لا حيرة أعظم من حيرة الدين .

وزعم ابن جرير أن المضروب لهم المثل ههنا لم يؤمنوا في وقت من الأوقات واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمْ ءَآخِرُ مَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ، والصواب أن هذا إخبار عنهم في حال نفاقهم وكفرهم وهذا لا ينفي أنه كان حصل لهم إيمان قبل ذلك ثم سلبوه وطبع على قلوبهم .

ولم يستحضر ابن جرير هذه الآية ههنا وهي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المناقون: ٣] .

﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي ءَآذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۗ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ۝١٩ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ۖ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾ [البقرة: ١٩ - ٢٠]

فإذا تقرر هذا صار الناس أقساما: مؤمنون خلص وهم الموصوفون بالآيات الأربع في أول البقرة وكفار خلص وهم الموصوفون بالآيتين بعدها ومناققون وهم قسمان:

خلص وهم المضروب لهم المثل الناري ومناققون يترددون تارة

يظهر لهم لمع الإيمان وتارة يخبو وهم أصحاب المثل المائي وهم أخف حالا من الذين قبلهم.

وهذا المقام يشبه من بعض الوجوه ما ذكر في سورة النور من ضرب مثل المؤمن وما جعل الله في قلبه من الهدى والنور بالمصباح في الزجاجة التي كأنها كوكب دري وهي قلب المؤمن المفطور على الإيمان واستمداده من الشريعة الخالصة الصافية الواصلة إليه من غير كدر ولا تخليط كما سيأتي تقريره في موضعه إن شاء الله، ثم ضرب مثل العباد من الكفار الذين يعتقدون أنهم على شيء وليسوا على شيء وهم أصحاب الجهل المركب في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَاقًّا إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩]، ثم ضرب مثل الكفار الجهال الجهل البسيط وهم الذين قال تعالى فيهم: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَهَا وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

فقسم الكفار ههنا إلى قسمين: داعية ومقلد كما ذكرهما في أول سورة الحج ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ﴾ [الحج: ٣] وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [لقمان: ٢٠].

وقد قسم الله المؤمنين في أول الواقعة وفي آخرها وفي سورة الإنسان إلى قسمين: سابقون وهم المقربون وأصحاب يمين وهم الأبرار.

فتلخص من مجموع هذه الآيات الكريمات أن المؤمنين صنفان: مقربون وأبرار وأن الكافرين صنفان: دعاة ومقلدون وأن المنافقين أيضاً صنفان: منافق خالص ومنافق فيه شعبة من نفاق كما جاء في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ: «ثلاث من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه واحدةٌ منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: من إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان» استدلووا به على أن الإنسان قد تكون فيه شعبة من إيمان وشعبة من نفاق إما عملي لهذا الحديث أو اعتقادي كما دلت عليه الآية كما ذهب عليه طائفة من السلف وبعض العلماء.

﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾

[البقرة: ٢٤].

وقد استدل كثير من أئمة السنة بهذه الآية على أن النار موجودة الآن لقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ﴾ أي أرصدت وهيئت وقد وردت أحاديث كثيرة في ذلك منها: «تحتاج الجنة والنار» ومنها: «استأذنت النار ربها فقالت: رب أكل بعضي بعضاً، فأذن لها بنفسين. نفس في الشتاء ونفس في الصيف» وحديث ابن مسعود سمعنا وجبة فقلنا ما هذه؟ فقال رسول الله ﷺ: «هذا حجر ألقي به من شفير جهنم منذ سبعين سنة الآن وصل إلى قعرها» وهو عند مسلم وحديث صلاة الكسوف وليلة الإسراء وغير ذلك من الأحاديث المتواترة في هذا المعنى وقد خالفت المعتزلة بجهلهم في هذا ووافقهم القاضي منذر بن سعيد البلوطي قاضي الأندلس.

❖ تنبيه ينبغي الوقوف عليه:

قوله تعالى: ﴿وَلِإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] وقوله في سورة يونس: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]، يعم كل سورة في القرآن طويلة كانت أم قصيرة لأنها نكرة في سياق الشرط فتعم كما هي في سياق النفي عند المحققين من الأصوليين كما هو مقرر في موضعه، فالإعجاز حاصل في طوال السور وقصارها وهذا ما لا أعلم فيه نزاعاً بين الناس سلفاً وخلفاً، وقد قال الرازي في تفسيره: فإن قيل قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾، يتناول سورة الكوثر وسورة العصر وقل يا أيها الكافرون ونحن نعلم بالضرورة أن الإتيان بمثله أو بما يقرب منه ممكن، فإن قلتم: إن الإتيان بمثل هذه السور خارج عن مقدار البشر كان مكابرة والإقدام على هذه المكابرات مما يطرق بالتهمة إلى الدين.

(قلنا) فلهذا السبب اخترنا الطريق الثاني وقلنا: إن بلغت هذه السور في الفصاحة حد الإعجاز فقد حصل المقصود وإن لم يكن كذلك كان امتناعهم من المعارضة مع شدة دواعيهم إلى توهين أمره معجزاً فعلى التقديرين يحصل المعجز هذا لفظه بحروفه.

والصواب أن كل سورة من القرآن معجزة لا يستطيع البشر معارضتها طويلة كانت أو قصيرة.

قال الشافعي رحمه الله: لو تدبر الناس هذه السورة لكفتهم ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١-٣].

وقد روينا عن عمرو بن العاص أنه وفد على مسيلمة الكذاب قبل أن يسلم فقال له مسيلمة: ماذا أنزل على صاحبكم بمكة في هذا الحين؟ فقال له عمرو: لقد أنزل عليه سورة وجيزة بليغة فقال وما هي فقال: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ ففكر ساعة ثم رفع رأسه فقال: ولقد أنزل علي مثلها فقال: وما هو؟ فقال: يا وبر يا وبر إنما أنت أذنان وصدر وسائرك حقر فقر ثم قال كيف ترى يا عمرو؟ فقال له عمرو: والله إنك لتعلم أنني لأعلم أنك تكذب.

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥]

لما ذكر تعالى ما أعده لأعدائه من الأشقياء الكافرين به وبرسلة من العذاب والنكال عطف يذكر حال أوليائه من السعداء المؤمنين به وبرسلة الذين صدقوا إيمانهم بأعمالهم الصالحة وهذا معنى تسمية القرآن مثاني على أصح أقوال العلماء كما سنبيطه في موضعه وهو أن يذكر الإيمان ويتبع بذكر الكفر أو عكسه أو حال السعداء ثم الأشقياء أو عكسه وحاصله ذكر الشيء ومقابله. وأما ذكر الشيء ونظيره فذاك التشابه كما سنوضحه إن شاء الله.

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]

عن مصعب بن سعد قال سألت أبي فقلت: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٧]، فقال: هم الحرورية وهذا

الإسناد وإن صح عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه فهو تفسير على المعنى لا أن الآية أريد منها التنصيص على الخوارج الذين خرجوا على علي بالنهروان فإن أولئك لم يكونوا حال نزول الآية وإنما هم داخلون بوصفهم فيها مع من دخل لأنهم سموا خوارج لخروجهم عن طاعة الإمام والقيام بشرائع الإسلام، والفاسق في اللغة هو الخارج عن الطاعة أيضاً وتقول العرب: فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرتها ولهذا يقال للفأرة فويسقة لخروجها عن جحرها للفساد.

فالفاسق يشمل الكافر والعاصي ولكن فسق الكافر أشد وأفحش.

عن أبي العالية قال: هي ست خصال من المنافقين إذا كانت فيهم الظهرة على الناس أظهروا هذه الخصال: إذا حدثوا كذبوا وإذا وعدوا أخلفوا وإذا أؤتمنوا خانوا ونقضوا عهد الله من بعد ميثاقه وقطعوا ما أمر الله به أن يوصل وأفسدوا في الأرض.

وإذا كانت الظهرة عليهم أظهروا الخصال الثلاث: إذا حدثوا كذبوا وإذا وعدوا أخلفوا وإذا أؤتمنوا خانوا.

﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٧].

عن ابن عباس: كل شيء نسبته الله إلى غير أهل الإسلام من اسم مثل خاسر وإنما يعني به الكفر وما نسبته إلى أهل الإسلام وإنما يعني به الذنب.

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]

وتفصيل هذه الآية في سورة السجدة وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي كُنتُ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾

لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٩﴾  
 وَجَعَلَ فِيهَا رِوْسًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً  
 لِلنَّاسِ لَيْنٌ ﴿١٠﴾ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا  
 قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا  
 وَزَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿١٢﴾ [نصفت: ٩ - ١٢] ،  
 ففي هذا دلالة على أنه تعالى ابتداءً بخلق الأرض أولاً ثم خلق  
 السموات سبعا وهذا شأن البناء أن يبدأ بعمارة أسافله ثم أعاليه بعد  
 ذلك وقد صرح المفسرون بذلك كما سنذكره بعد هذا إن شاء الله ، فأما  
 قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّيَهَا ﴿٢٨﴾  
 وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴿٢٩﴾ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴿٣٠﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا  
 مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ﴿النَّازِعَات: ٢٧ - ٣٣﴾ ، فقد قيل: إن ثم ههنا إنما هي لعطف  
 الخبر على الخبر لا لعطف الفعل على الفعل كما قال الشاعر:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه      ثم قد ساد قبل ذلك جده  
 وقيل: إن الدحي كان بعد خلق السموات .

فهذه وهذه دالتان على أن الأرض خلقت قبل السماء وهذا ما لا  
 أعلم فيه نزاعا بين العلماء إلا ما نقله ابن جرير عن قتادة أنه زعم أن  
 السماء خلقت قبل الأرض .

وقد توقف في ذلك القرطبي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ  
 خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّيَهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا  
 ﴿٢٩﴾ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴿٣٠﴾ قالوا: فذكر خلق السماء قبل الأرض ،  
 وفي صحيح البخاري أن ابن عباس سئل عن هذا بعينه فأجاب بأن

الأرض خلقت قبل السماء وأن الأرض إنما دحيت بعد خلق السماء، وكذلك أجاب غير واحد من علماء التفسير قديما وحديثا، وقد حررنا ذلك في سورة النازعات.

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]

وقول الملائكة هذا ليس على وجه الاعتراض على الله ولا على وجه الحسد لبني آدم كما قد يتوهمه بعض المفسرين وقد وصفهم الله تعالى بأنهم لا يسبقونه بالقول، وإنما هو سؤال استعلام واستكشاف عن الحكمة في ذلك.

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]

وقد استدل القرطبي وغيره بهذه الآية على وجوب نصب الخليفة ليفصل بين الناس فيما اختلفوا فيه ويقطع تنازعهم وينتصر لمظلومهم من ظالمهم ويقيم الحدود ويزجر عن تعاطي الفواحش إلى غير ذلك من الأمور المهمة التي لا تمكن إقامتها إلا بالإمام وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

والإمامة تنال بالنص كما يقوله طائفة من أهل السنة في أبي بكر أو بالإيماء إليه كما يقول آخرون منهم أو باستخلاف الخليفة آخر بعده كما فعل الصديق بعمر بن الخطاب أو بتركه شورى في جماعة صالحين كذلك كما فعله عمر أو باجتماع أهل الحل والعقد على مبايعته أو بمبايعة واحد منهم له فيجب التزامها عند الجمهور وحكى على ذلك



إمام الحرمين الإجماع والله أعلم أو بقهر واحد الناس على طاعته فتجب لئلا يؤدي ذلك إلى الشقاق والاختلاف وقد نص عليه الشافعي .

وهل يجب الإشهاد على عقد الإمام؟

فيه خلاف فمنهم من قال لا يشترط وقيل بلى ويكفي شاهدان وقال الجبائي: يجب أربعة وعاقده ومعقود له كما ترك عمر رضي الله عنه الأمر شورى بين ستة فوق الأمر على عاقده وهو عبد الرحمن بن عوف ومعقود له وهو عثمان واستنبط وجوب الأربعة الشهود من الأربعة الباقيين وفي هذا نظر والله أعلم .

ويجب أن يكون ذكرا حرا بالغا عاقلاً مسلماً عدلاً مجتهداً بصيراً سليم الأعضاء خبيراً بالحروب والآراء قرشياً على الصحيح ولا يشترط الهاشمي ولا المعصوم من الخطأ خلافاً للغلاة الروافض .

ولو فسق الإمام هل ينعزل أم لا؟

فيه خلاف والصحيح أنه لا ينعزل لقوله عليه الصلاة والسلام: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان» .

وهل له أن يعزل نفسه؟

فيه خلاف وقد عزل الحسن بن علي رضي الله عنه نفسه وسلم الأمر إلى معاوية لكن هذا لعذر وقد مدح على ذلك .

فأما نصب إمامين في الأرض أو أكثر فلا يجوز لقوله عليه الصلاة والسلام: «من جاءكم وأمركم جميع يريد أن يفرق بينكم فاقتلوه كائناً من كان» وهذا قول الجمهور وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد منهم إمام الحرمين .

وقالت الكرامية: يجوز اثنان فأكثر كما كان علي ومعاوية إمامين واجبي الطاعة قالوا: وإذا جاز بعث نبين في وقت واحد وأكثر جاز ذلك في الإمام لأن النبوة أعلى رتبة بلا خلاف.

وحكى إمام الحرمين عن الأستاذ أبي إسحاق أنه جوز نصب إمامين فأكثر إذا تباعدت الأقطار واتسعت الأقاليم بينهما وتردد إمام الحرمين في ذلك.

قلت: وهذا يشبه حال الخلفاء بني العباس بالعراق والفاطميين بمصر والأمويين بالمغرب ولنقرر هذا كله في موضع آخر من كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

﴿سَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤]

وقال ابن جرير: .. عن الحسن قال: ما كان إبليس من الملائكة طرفة عين قط وإنه لأصل الجن كما أن آدم أصل الإنس. وهذا الإسناد صحيح عن الحسن.

وكان بدء الذنوب الكبر استكبر عدو الله أن يسجد لآدم عليه السلام قلت: وقد ثبت في الصحيح: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ» وقد كان في إبليس من الكبر - والكفر - والعناد ما اقتضى طرده وإبعاده عن جناب الرحمة وحضرة القدس.

وذكر ههنا مسألة فقال: قال علماؤنا: من أظهر الله على يديه ممن ليس بنبي كرامات وخوارق للعادات فليس ذلك دالا على ولايته خلافاً لبعض الصوفية والرافضة، هذا لفظه ثم استدل على ما قال: بأننا لا نقطع

بهذا الذي جرى الخارق على يديه أن يوافي الله بالإيمان وهو لا يقطع نفسه لذلك يعني والولي الذي يقطع له بذلك في نفس الأمر .

قلت: وقد استدل بعضهم على أن الخارق قد يكون على يدي غير الولي بل قد يكون على يد الفاجر والكافر أيضاً بما ثبت عن ابن صياد أنه قال: هو الدخ حين خبا له رسول الله ﷺ ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠] ، وبما كان يصدر عنه أنه كان يملأ الطريق إذا غضب حتى ضربه عبد الله بن عمر، وبما ثبت به الأحاديث عن الدجال بما يكون على يديه من الخوارق الكثيرة من أنه يأمر السماء أن تمطر فتمطر والأرض أن تنبت فتنبت وتتبعه كنوز الأرض مثل اليعاسيب وأنه يقتل ذلك الشاب ثم يحييه إلى غير ذلك من الأمور الموهولة .

وقد قال يونس بن عبد الأعلى الصدفي: قلت للشافعي: كان الليث بن سعد يقول: إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء فلا تغتروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة فقال الشافعي: قصر الليث رحمه الله بل إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء ويطير في الهواء فلا تغتروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة .

﴿وَقُلْنَا يَادَّامُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]

وقد اختلف في الجنة التي أسكنها آدم أهى في السماء أم في الأرض؟

والأكثر على الأول، وحكى القرطبي عن المعتزلة والقدرية القول بأنها في الأرض .

وسياق الآية يقتضي أن حواء خلقت قبل دخول آدم الجنة وقد صرح بذلك محمد بن إسحاق حيث قال: لما فرغ الله من معاتبة إبليس أقبل على آدم وقد علمه الأسماء كلها فقال يا آدم أنبئهم بأسمائهم إلى قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، قال ثم ألقيت السنة على آدم فيما بلغنا عن أهل الكتاب من أهل التوراة وغيرهم من أهل العلم عن ابن عباس وغيره ثم أخذ ضلعاً من أضلاعه من شقه الأيسر ولأم مكانه لحماً وادم نائم لم يهب من نومه حتى خلق الله من ضلعه تلك زوجته حواء فسواها امرأة ليسكن إليها فلما كشف عنه السنة وهب من نومه رآها إلى جنبه فقال فيما يزعمون والله أعلم لحمي ودمي وزوجتي فسكن إليها فلما زوجه الله وجعل له سكناً من نفسه قال له قبلاً: ﴿يَتَّخِذُ أَسْكُنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ويقال: إن خلق حواء كان بعد دخول الجنة كما قال السدي في خبر ذكره عن أبي مالك وعن أبي صالح عن ابن عباس وعن مرة وعن ابن مسعود وعن ناس من الصحابة: أخرج إبليس من الجنة وأسكن آدم الجنة فكان يمشي فيها وحشاً ليس له زوج يسكن إليه فنام نومة فاستيقظ وعند رأسه امرأة قاعدة خلقها الله من ضلعه فسألها: ما أنت؟ قالت امرأة قال: ولم خلقت؟ قالت لتسكن إلي قالت له الملائكة ينظرون ما بلغ من علمه ما اسمها يا آدم؟ قال: حواء قالوا: ولم سميت حواء؟ قال: إنها خلقت من شيء حي قال الله: ﴿يَتَّخِذُ أَسْكُنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾.

﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٩].

قال الإمام أبو جعفر بن جرير رحمه الله: والصواب في ذلك أن يقال إن الله عز وجل ثناؤه: نهى آدم وزوجته عن أكل شجرة بعينها من أشجار الجنة دون سائر أشجارها فأكلا منها ولا علم عندنا بأي شجرة كانت على التعيين لأن الله لم يضع لعباده دليلا على ذلك في القرآن ولا من السنة الصحيحة وقد قيل: كانت شجرة البر وقيل كانت شجرة العنب وقيل كانت شجرة التين وجائز أن تكون واحدة منها وذلك علم إذا علم لم ينفع العالم به علمه وإن جهله جاهل لم يضره جهله به والله أعلم.

وكذلك رجع الإبهام الرازي في تفسيره وغيره وهو الصواب.

﴿وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾

وقال الرازي: اعلم أن في هذه الآية تهديداً عظيماً عن كل المعاصي من وجوه

(الأول) أن من تصور ما جرى على آدم بسبب إقدامه على هذه الزلة الصغيرة كان على وجل شديد من المعاصي، قال الشاعر:

يا ناظرا يرنو بعيني راقداً      ومشاهدا للأمر غير مشاهد  
تصل الذنوب إلى الذنوب وترتجي      درج الجنان ونيل فوز العابد  
أنسيت ربك حين أخرج آدم      منها إلى الدنيا بذنب واحد

وقال الرازي عن فتح الموصلي أنه قال: كنا قوماً من أهل الجنة فسبانا إبليس إلى الدنيا فليس لنا إلا الهم والحزن حتى نرد إلى الدار التي أخرجنا منها.

وقال ابن القاسم:

ولكننا سبي العدو فهل ترى      نعود إلى أوطاننا ونسلم

فإن قيل: فإذا كانت جنة آدم التي أخرج منها في السماء كما يقوله الجمهور من العلماء فكيف تمكن إبليس من دخول الجنة وقد طرد من هنالك طردا قديرا والقدري لا يخالف ولا يمانع؟

فالجواب: أن هذا بعينه استدل به من يقول: إن الجنة التي كان فيها آدم في الأرض لا في السماء كما قد بسطنا هذا في أول كتابنا البداية والنهاية.

وأجاب الجمهور بأجوبة أحدها: أنه منع من دخول الجنة مكرما فأما على وجه السرقة والإهانة فلا يمتنعن، ولهذا قال بعضهم - كما جاء في التوراة - أنه دخل في فم الحية إلى الجنة.

وقد قال بعضهم: يحتمل أنه وسوس لهما وهو خارج باب الجنة. وقال بعضهم: يحتمل أنه وسوس لهما وهو في الأرض وهما في السماء.

وقد أورد القرطبي ههنا أحاديث في الحيات وقتلهن وبيان حكم ذلك فأجاد وأفاد.

﴿يَبْنَئِ إِسْرَءِيلُ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّي فَأَرْحَبُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]

وهذا انتقال من الترغيب إلى التهريب فدعاهم إليه بالرغبة والرهبة لعلمهم يرجعون إلى الحق واتباع الرسول ﷺ والاتعاظ بالقرآن وزواجه وامتثال أوامره وتصديق أخباره والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِإِبَائِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٤١]

عن أبي العالية: وهو مكتوب عندهم في الكتاب الأول: يا ابن آدم علم مجاناً كما علمت مجاناً.

وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

فأما تعليم العلم بأجرة فإن كان قد تعين عليه فلا يجوز أن يأخذ عليه أجرة ويجوز أن يتناول من بيت المال ما يقوم به حاله وعياله بأجرة، فإن لم يحصل له منه شيء وقطعه التعليم عن التكسب فهو كما لم يتعين عليه وإذا لم يتعين عليه فإنه يجوز أن يأخذ عليه أجرة عند مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء كما في صحيح البخاري عن أبي سعيد في قصة اللديغ «إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»، وقوله في قصة المخطوبة: «رَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

فأما حديث عبادة بن الصامت أنه علم رجلاً من أهل الصفة شيئاً من القرآن فأهدى له قوساً فسأل عنه رسول الله ﷺ فقال «إِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تُطَوَّقَ بِقَوْسٍ مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهُ» فتركه رواه أبو داود، وروي مثله عن أبي ابن كعب مرفوعاً فإن صح إسناداه فهو محمول عند كثير من العلماء منهم: أبو عمر بن عبد البر على أنه لما علمه الله لم يجز بعد هذا أن يعتاض عن ثواب الله بذلك القوس، فأما إذا كان من أول الأمر على التعليم بالأجرة فإنه يصح كما في حديث اللديغ وحديث سهل في المخطوبة والله أعلم.

﴿وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]

وقد استدل كثير من العلماء بهذه الآية على وجوب الجماعة وأبسط ذلك في كتاب الأحكام الكبير إن شاء الله تعالى وقد تكلم القرطبي على مسائل الجماعة والإمامة فأجاد.

﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]

وقال ابن جريج: أهل الكتاب والمنافقون كانوا يأمرون الناس بالصوم والصلاة ويدعون العمل بما يأمرون به الناس فعيّرهم الله بذلك فمن أمر بخير فليكن أشد الناس فيه مسارعة.

والغرض: أن الله تعالى ذمهم على هذا الصنيع ونبههم على خطئهم في حق أنفسهم حيث كانوا يأمرون بالخير ولا يفعلونه وليس المراد ذمهم على أمرهم بالبر مع تركهم له، فإن الأمر بالمعروف معروف وهو واجب على العالم ولكن الواجب والأولى بالعالم أن يفعله مع من أمرهم به ولا يتخلف عنهم كما قال شعيب عليه السلام: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخْلِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَكُم عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، فكل من الأمر بالمعروف وفعله واجب لا يسقط أحدهما بترك الآخر على أصح قولي العلماء من السلف والخلف.

وذهب بعضهم إلى أن مرتكب المعاصي لا ينهى غيره عنها وهذا ضعيف، وأضعف منه تمسكهم بهذه الآية فإنه لا حجة لهم فيها، والصحيح: أن العالم يأمر بالمعروف وإن لم يفعله وينهى عن المنكر



وإن ارتكبه، قال مالك عن ربيعة: سمعت سعيد بن جبير يقول: لو كان المرء لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر حتى لا يكون فيه شيء ما أمر أحد بمعروف ولا نهى عن منكر.

قال مالك: وصدق، من ذا الذي ليس فيه شيء؟

(قلت) لكنه والحالة هذه مذموم على ترك الطاعة وفعله المعصية لعلمه بها ومخالفته على بصيرة فإنه ليس من يعلم كمن لا يعلم، ولهذا جاءت الأحاديث في الوعيد على ذلك.

وقال الضحاك عن ابن عباس: أنه جاءه رجل فقال: يا ابن عباس إن أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر قال: أبلغت ذلك؟ قال: أرجو قال: إن لم تخش أن تفتضح بثلاث آيات من كتاب الله فافعل قال: وما هن؟ قال: قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ أحكمت هذه قال: لا قال: فالحرف الثاني؟ قال: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢٠﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢-٣] أحكمت هذه؟ قال: لا قال: فالحرف الثالث؟ قال: قول العبد الصالح شعيب عليه السلام ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَنكُمْ عَنْهُ إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]، أحكمت هذه الآية؟ قال: لا قال: فابدأ بنفسك رواه ابن مردويه في تفسيره.

﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]

قال مقاتل بن حيان: استعينوا على طلب الآخرة بالصبر على الفرائض والصلاة.

فأما الصبر فقل: إنه الصيام قال القرطبي وغيره: ولهذا يسمى رمضان شهر الصبر كما نطق به الحديث.

وقيل: المراد بالصبر الكف عن المعاصي ولهذا قرنه بأداء العبادات وأعلماها فعل الصلاة.

قال ابن أبي حاتم: .. عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: الصبر صبران: صبر عند المصيبة حسن وأحسن منه الصبر عن محارم الله.

عن سعيد بن جبير قال: الصبر: اعتراف العبد لله بما أصيب فيه واحتسابه عند الله ورجاء ثوابه وقد يجزع الرجل وهو يتجلد لا يرى منه إلا الصبر.

وأما قوله: ﴿وَالصَّلَاةَ﴾ فإن الصلاة من أكبر العون على الثبات في الأمر كما قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وقال محمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة: قال حذيفة: رجعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الأحزاب وهو مشتمل في شملة يصلي وكان إذا حزبه أمر صلى.

عن أبي إسحاق سمع حارثة بن مضرب سمع عليا رضي الله عنه يقول: لقد رأيتنا ليلة بدر وما فينا إلا نائم غير رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ويدعو حتى أصبح.

قال ابن جرير: وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه مر بأبي هريرة وهو منبطح على بطنه فقال له: أشكم درد ومعناه أيوجعك بطنك؟ قال: نعم قال: «قُمْ فَصَلِّ فَإِنَّ الصَّلَاةَ شِفَاءٌ».

قال ابن جرير: .. حدثنا عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه: أن ابن عباس نعي إليه أخوه قثم وهو في سفر فاسترجع ثم تنحى عن الطريق فأناخ فصلى ركعتين أطلال فيهما الجلوس ثم قام يمشي إلى راحلته وهو يقول: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾.

﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]

قال ابن جرير رحمه الله: العرب قد تسمى اليقين ظنا والشك ظنا نظير تسميتهم الظلمة سدفة والضياء سدفة والمغيث صارخا والمستغيث صارخا وما أشبه ذلك من الأسماء التي يسمى بها الشيء وضده كما قال دريد بن الصمة:

فقلت لهم ظنوا بألفي مدجج      سراتهم في الفارسي المسرد  
يعني بذلك: تيقنوا بألفي مدجج يأتيكم.

والشواهد من أشعار العرب وكلامها على أن الظن في معنى اليقين أكثر من أن تحصر وفيما ذكرنا لمن وفق لفهمه كفاية.

﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧].

عن أبي العالية قال: بما أعطوا من الملك والرسل والكتب على عالم من كان في ذلك الزمان فإن لكل زمان عالماً.

ويجب الحمل على هذا لأن هذه الأمة أفضل منهم لقوله تعالى خطاباً لهذه الأمة: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وفي المسانيد

والسنن عن معاوية بن حيدة القشيري قال: قال رسول الله ﷺ: «أَنْتُمْ توفون سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ».

وقيل المراد تفضيل بنوع ما من الفضل على سائر الناس ولا يلزم تفضيلهم مطلقا حكاه الرازي وفيه نظر.

وقيل: إنهم فضلوا على سائر الأمم لاشتغال أمتهم على الأنبياء منهم حكاه القرطبي في تفسيره، وفيه نظر لأن العالمين عام يشمل من قبلهم ومن بعدهم من الأنبياء فإبراهيم الخليل قبلهم وهو أفضل من سائر أنبيائهم ومحمد بعدهم وهو أفضل من جميع الخلق وسيد ولد آدم في الدنيا والآخرة صلوات الله وسلامه عليه.

﴿وَإِذْ بَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩].

وفرعون علم على كل من ملك مصر كافرا من العماليق وغيرهم، كما أن قيصر علم على كل من ملك الروم مع الشام كافرين، وكسرى لمن ملك الفرس، وتبع لمن ملك اليمن كافرا، والنجاشي لمن ملك الحبشة، وبطليموس لمن ملك الهند، ويقال: كان اسم فرعون الذي كان في زمن موسى عليه السلام الوليد بن مصعب بن الريان وقيل: مصعب بن الريان فكان من سلالة عمليق بن الأود بن إرم بن سام بن نوح وكنيته أبو مرة وأصله فارسي من اصطرخر وأيا ما كان فعليه لعنة الله.

﴿وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِّنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٤٩]

وأصل البلاء الاختبار وقد يكون بالخير والشر كما قال تعالى:

﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥].

قال ابن جرير: وأكثر ما يقال في الشر بلوته أبلوه بلاء وفي الخير أبلية إبلاء وبلاء، قال زهير بن أبي سلمى:

جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم وأبلاهما خير البلاء الذي يبلو

قال: فجمع بين اللغتين لأنه أراد فأنعم الله عليهما خير النعم التي يختبر بها عباده.

﴿وَأَعْرَفْنَا أَنَّىٰ أَتَانَا فَتُوبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٥٠]

ليكون ذلك أشفى لصدوركم وأبلغ في إهانة عدوكم.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَتَقَوَّمُوا عَلَىٰ قَوْمِهِمْ﴾ [البقرة: ٥٤]

قلت: وفي قوله ههنا ﴿إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ تنبيه على عظم جرمهم أي فتوبوا إلى الذي خلقكم وقد عبدتم معه غيره.

﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٥٧]

فخالفوا وكفروا فظلموا أنفسهم هذا مع ما شاهدوه من الآيات البينات والمعجزات القاطعات وخوراق العادات.

ومن ههنا تتبين فضيلة أصحاب محمد ﷺ وعلى سائر أصحاب الأنبياء في صبرهم وثباتهم وعدم تعنتهم مع ما كانوا معه في أسفاره وغزواته منها عام تبوك في ذلك القيظ والحر الشديد والجهد لم يسألوا خرق عادة ولا إيجاد أمر مع أن ذلك كان سهلا على النبي ﷺ لكن لما أجهدهم الجوع سألوه في تكثير طعامهم فجمعوا ما معهم فجاء

قدر مبرك الشاة فدعا الله فيه وأمرهم فملئوا كل وعاء معهم ، وكذا لما احتاجوا إلى الماء سأل الله تعالى فجاءتهم سحابة فأمطرتهم فشربوا وسقوا الإبل وملئوا أسقيتهم ثم نظروا فإذا هي لم تتجاوز العسكر ، فهذا هو الأكمل في اتباع الشيء مع قدر الله مع متابعة الرسول ﷺ .

﴿وَادْخُلُوا أَبْأَبَ سُجْدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَفِّرْ لَكُمْ خَطَايَكُمْ﴾

[البقرة: ٥٨]

وحاصل الأمر أنهم أمروا أن يخضعوا لله تعالى عند الفتح بالفعل والقول وأن يعترفوا بذنوبهم ويستغفروا منها والشكر على النعمة عندها والمبادرة إلى ذلك من المحبوب عند الله تعالى كما قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرُهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ١ - ٣] ، ولهذا كان عليه الصلاة والسلام يظهر عليه الخضوع جدا عند النصر كما روى أنه كان يوم الفتح فتح مكة داخلا إليها من الثنية العليا وأنه لخاضع لربه حتى أن عثنونه ليمس مورك رحله شكراً لله على ذلك ، ثم لما دخل البلد اغتسل وصلى ثماني ركعات وذلك ضحى .

فقال بعضهم: هذه صلاة الضحى ، وقال آخرون بل هي صلاة الفتح فاستحبوا للإمام وللأمير إذا فتح بلدا أن يصلي فيه ثماني ركعات عند أول دخوله كما فعل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه لما دخل إيوان كسرى صلى فيه ثماني ركعات .

والصحيح أنه يفصل بين كل ركعتين بتسليم ، وقيل: يصليها كلها بتسليم واحد والله أعلم .

﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَآسَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١]

ولما كان سؤالهم هذا من باب البطر والأشر ولا ضرورة فيه لم يجابوا إليه .

﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]

ولا يقال: باء إلا موصولا إما بخير وإما بشر .

﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١]

فالعصيان فعل المناهي والاعتداء المجاوزة في حد المأذون فيه والمأمور به .

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ مِنَ ءَمَنِ

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]

قلت: وهذا لا ينافي ما روي عن ابن عباس ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ مِنَ ءَمَنِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢] الآية - قال - فأنزل الله بعد ذلك ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] فإن هذا الذي قاله ابن عباس إخبار عن أنه لا يقبل من أحد طريقة ولا عملا إلا ما كان موافقا لشريعة محمد ﷺ بعد أن بعثه بما بعثه به فأما قبل ذلك فكل من اتبع الرسول في زمانه فهو على هدى وسبيل ونجاة، فاليهود أتباع موسى عليه السلام الذين كانوا يتحاكمون إلى التوراة في زمانهم .

فلما بعث عيسى ﷺ وجب على بني إسرائيل اتباعه والانقياد له

فأصحابه وأهل دينه هم النصارى .

فلما بعث الله محمداً ﷺ خاتماً للنبيين ورسولاً إلى بني آدم على الإطلاق وجب عليهم تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر والانكفاف عما عنه زجر وهؤلاء هم المؤمنون حقاً .

وسميت أمة محمد ﷺ مؤمنين لكثرة إيمانهم وشدة إيقانهم ولأنهم يؤمنون بجميع الأنبياء الماضية والغيوب الآتية .

وأما الصابئون فقد اختلف فيهم ، عن مجاهد قال: الصابئون قوم بين المجوس واليهود والنصارى وليس لهم دين .

وقال إسحاق بن راهويه: الصابئون فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور ولهذا قال أبو حنيفة وإسحاق: لا بأس بذبائحهم ومناكحتهم .

وسئل وهب بن منبه عن الصابئين فقال: الذي يعرف الله وحده وليست له شريعة يعمل بها ولم يحدث كفرا .

وحكى القرطبي عن مجاهد والحسن وابن أبي نجیح أنهم قوم تركب دينهم بين اليهود والمجوس ولا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم .

قال القرطبي: والذي تحصل من مذهبهم فيما ذكره بعض العلماء أنهم موحدون ويعتقدون تأثير النجوم وأنها فاعلة ولهذا أفتى أبو سعيد الإصطخري بكفرهم للقادر بالله حين سأله عنهم . واختار الرازي أن الصابئين قوم يعبدون الكواكب بمعنى أن الله جعلها قبلة للعبادة والدعاء أو بمعنى أن الله فوض تدبير أمر هذا العالم إليها .

قال: وهذا القول هو المنسوب إلى الكثرانيين الذين جاءهم إبراهيم عليه السلام رادا عليهم ومبطلا لقولهم .



وأظهر الأقوال والله أعلم قول مجاهد ومتابعيه ووهب بن منبه: أنهم قوم ليسوا على دين اليهود ولا النصارى ولا المجوس ولا المشركين وإنما هم باقون على فطرتهم ولا دين مقرر لهم يتبعونه ويقتنونه ولهذا كان المشركون ينبزون من أسلم بالصابي أي أنه قد خرج عن سائر أديان أهل الأرض إذ ذاك.

وقال بعض العلماء: الصابئون الذين لم تبلغهم دعوة نبي والله أعلم.

﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا

قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]

مسخهم الله إلى صورة القردة وهي أشبه شيء بالأناسي في الشكل الظاهر وليست بإنسان حقيقة، فكذلك أعمال هؤلاء وحيلتهم لما كانت مشابهة للحق في الظاهر ومخالفة له في الباطن كان جزاؤهم من جنس عملهم.

﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَأَفْعَلُوا مَا

تُؤْمَرُونَ﴾ (٦٨) قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْثُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ

إِنَّمَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْتُهَا تُسَرُّ النَّظِيرِينَ﴾ (٦٩) قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ

يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ (٧٠) قَالَ

إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيعَةَ

فِيهَا﴾ [البقرة: ٦٨ - ٧١]

### مسألة

استدل بهذه الآية في حصر صفات هذه البقرة حتى تعينت أو تم تقييدها بعد الإطلاق على صحة السلم في الحيوان كما هو مذهب

مالك والأوزاعي والليث والشافعي وأحمد وجمهور من العلماء سلفا وخلفا بدليل ما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ: «لَا تَنْعَثُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا» وكما وصف النبي ﷺ إبل الدية في قتل الخطأ وشبه العمد بالصفات المذكورة بالحديث .

وقال أبو حنيفة والثوري والكوفيون: لا يصح السلم في الحيوان لأنه لا تنضبط أحواله وحكي مثله عن ابن مسعود وحذيفة بن اليمان وعبد الرحمن بن سمرة وغيرهم .

﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢]

وقال ابن حاتم: ... سمعت المسيب بن رافع يقول: ما عمل رجل حسنة في سبعة أبيات إلا أظهرها الله وما عمل رجل سيئة في سبعة أبيات إلا أظهرها الله وتصديق ذلك في كلام الله ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] .

﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بَعْضَهَا﴾ [البقرة: ٧٣]

هذا البعض أي شيء كان من أعضاء هذه البقرة فالمعجزة حاصلة به وخرق العادة به كائن وقد كان معينا في نفس الأمر فلو كان في تعيينه لنا فائدة تعود علينا في أمر الدين أو الدنيا لبينه الله تعالى لنا ولكنه أبهمه ولم يجرى من طريق صحيح عن معصوم بيانه فنحن نبهمه كما أبهمه الله .

﴿كَذَٰلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣]

والله تعالى قد ذكر في هذه السورة مما خلقه من إحياء الموتى في

خمسة مواضع ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٦]  
وهذه القصة وقصة الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت  
وقصة الذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وقصة إبراهيم عليه  
السلام والطيور الأربعة.

### مسألة

استدل لمذهب الإمام مالك في كون قول الجريح: فلان قتلني  
لوثا بهذه القصة لأن القتل لما حيي سئل عمن قتله فقال فلان قتلني  
فكان ذلك مقبولا منه لأنه لا يخبر حينئذ إلا بالحق ولا يتهم والحالة  
هذه، ورجحوا ذلك لحديث أنس أن يهوديا قتل جارية على أوضاع لها  
فرضخ رأسها بين حجرين ف قيل: من فعل بك هذا أفلان؟ أفلان؟ حتى  
ذكروا اليهودي فأومأت برأسها فأخذ اليهودي فلم يزل به حتى اعترف  
فأمر رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بين حجرين.

وعن مالك إذا كان لوثا حلف أولياء القتل قسامة وخالف  
الجمهور في ذلك ولم يجعلوا قول القتل في ذلك لوثا.

﴿وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]

وقد زعم بعضهم أن هذا من باب المجاز وهو إسناد الخشوع إلى  
الحجارة كما أسندت الإرادة إلى الجدار في قوله: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ  
يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧].

قال الرازي والقرطبي وغيرهما من الأئمة: ولا حاجة إلى هذا فإن  
الله تعالى يخلق فيها هذه الصفة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ

عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْمِلُونَهَا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٧٢﴾ [الأحزاب: ٧٢]  
 وقال: ﴿تَسْبِيحٌ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [الإسراء: ٤٤] الآية وقال:  
 ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ  
 يَنْفَخُوا فِيهِ لُطْلُفٌ﴾ [النحل: ٤٨] الآية ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا  
 وَلِلْأَرْضِ أَنْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ ، ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى  
 جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَسِيعًا مُتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١] الآية: ﴿وَقَالُوا  
 لَئِنْ لَّمْ نَرَوْهُمْ لَمَنْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا فَلَوْ أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]  
 الآية وفي الصحيح: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ» وكحنين الجذع المتواتر  
 خبره وفي صحيح مسلم: «إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ  
 أَنْ أُبْعَثَ إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الْآنَ» وفي صفة الحجر الأسود: إنه يشهد لمن  
 استلم بحق يوم القيامة وغير ذلك مما في معناه.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ  
 إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣]

وهذا هو أعلى الحقوق وأعظمها وهو حق الله تبارك وتعالى أن يعبد  
 وحده لا شريك له ثم بعده حق المخلوقين وأكدهم وأولاهم بذلك حق  
 الوالدين ولهذا يقرن تبارك وتعالى بين حقه وحق الوالدين كما قال تعالى:  
 ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَايَكَ إِلَى الْمَصِيرِ﴾ [لقمان: ١٤] وقال تبارك وتعالى:  
 ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]

أي كلموهم طيبًا ولينوا لهم جانبًا ويدخل في ذلك الأمر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر بالمعروف.

ومن النقول الغريبة ههنا ما ذكره ابن أبي حاتم في تفسيره: .. عن أسد بن وداعة: أنه كان يخرج من منزله فلا يلقي يهوديًا ولا نصرانيًا إلا سلم عليه ف قيل له: ما شأنك تسلم على اليهودي والنصراني؟ فقال: إن الله تعالى يقول: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] وهو السلام.

(قلت) وقد ثبت في السنة أنهم لا يبدؤون بالسلام والله أعلم.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤]

وذلك أن أهل الملة الواحدة بمنزلة النفس الواحدة كما قال عليه الصلاة والسلام «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَوَاضُعِهِمْ بِمَنْزِلَةِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَى وَالسَّهَرِ».

﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [البقرة: ٩٢]

والآيات البينات هي: الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والعصا واليد وفرق البحر وتظليلهم بالغمام والمن والسلوى والحجر وغير ذلك من الآيات التي شاهدها.

﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِأَيْلٍ هَرُوتَ وَمَرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]

وقد روي في قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين كمجاهد والسدي والحسن البصري وقتادة وأبي العالية والزهري والربيع ابن أنس ومقاتل بن حيان وغيرهم وقصها خلق من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني

إسرائيل إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى والله أعلم بحقيقة الحال .

﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّ يَقُولَا إِلَّا مَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾

[البقرة: ١٠٢]

وذلك أنهما عَلِّمَا الخير والشر والكفر والإيمان فعرفا أن السحر من الكفر .

وقد استدل بعضهم بهذه الآية على تكفير من تعلم السحر .

وقد ورد في ذلك أثر غريب وسياق عجيب في ذلك أحببنا أن ننبه عليه ، قال الإمام أبو جعفر بن جرير رحمه الله تعالى: أخبرنا الربيع ابن سليمان أخبرنا ابن وهب أخبرنا ابن أبي الزناد حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: قدمت علي امرأة من أهل دومة الجندل جاءت تبغني رسول الله ﷺ بعد موته حدثت ذلك تسأله عن أشياء دخلت فيه من أمر السحر ولم تعمل به وقالت عائشة لعروة: يا ابن أخي فرأيتها تبكي حين لم تجد رسول الله ﷺ فيشفئها فكانت تبكي حتى إني لأرحمها وتقول: إني أخاف أن أكون قد هلكت ، كان لي زوج فغاب عني فدخلت علي عجوز فشكوت ذلك إليها فقالت: إن فعلت ما أمرك به فأجعله يأتيك فلما كان الليل جاءني بكليين أسودين فركبت أحدهما وركبت الآخر فلم يكن شي حتى وقفنا ببابل وإذا برجلين معلقين بأرجلهما فقالا: ما جاء بك ؟ قلت: نتعلم

السحر فقالا: إنما نحن فتنة فلا تكفري فارجعي فأبيت وقلت: لا قالَا:  
 فاذهبي إلى ذلك التنور فبولي فيه فذهبت ففزعت ولم أفعل فرجعت  
 إليهما فقالا: أفعلت؟ فقلت: نعم فقالا: هل رأيت شيئا؟ فقلت: لم أر  
 شيئا فقالا: لم تفعلي ارجعي إلى بلادك ولا تكفري فأربيت وأبيت  
 فقالا: اذهبي إلى ذلك التنور فبولي فيه فذهبت فاقشعررت وخفت ثم  
 رجعت إليهما وقلت: قد فعلت فقالا: فما رأيت؟ قلت: لم أر شيئا  
 فقالا: كذبت لم تفعلي ارجعي إلى بلادك ولا تكفري فإنك على رأس  
 أمرك فأربيت وأبيت فقالا: اذهبي إلى التنور فبولي فيه فذهبت إليه  
 فبلت فيه فرأيت فارسا مقنعا بحديد خرج مني فذهب في السماء وغاب  
 حتى ما أراه فجئتهما فقلت: قد فعلت فقالا: فما رأيت؟ قلت: رأيت  
 فارسا مقنعا خرج مني فذهب في السماء وغاب حتى ما أراه فقالا:  
 صدقت ذلك إيمانك خرج منك اذهبي فقلت للمرأة: والله ما أعلم شيئا  
 وما قالَا لي شيئا فقالت: بلى لم تريدي شيئا إلا كان خذي هذا القمح  
 فابذري فبذرت وقلت: اطلعي فأطلعت وقلت: احقلي فأحقلت ثم  
 قلت: افركي فأفركت ثم قلت: أيسبي فأيسبت ثم قلت: اطحني  
 فأطحنت ثم قلت: اخبزي فأخبزت فلما رأيت أنني لا أريد شيئا إلا كان  
 سقط في يدي وندمت، والله يا أم المؤمنين ما فعلت شيئا ولا أفعله  
 أبدا. ورواه ابن أبي حاتم عن الربيع بن سليمان به مطولا كما تقدم  
 وزاد بعد قولها: ولا أفعلها أبدا فسألت أصحاب رسول الله ﷺ حادثة  
 وفاة رسول الله ﷺ وهم يومئذ متوافرون فما دروا ما يقولون لها وكلهم  
 هاب وخاف أن يفتيها بما لا يعلمه إلا أنه قد قال لها ابن عباس أو

بعض من كان عنده: لو كان أبواك حين أو أحدهما قال هشام: فلو جاءتنا أفتيناها بالضمان قال ابن أبي الزناد: وكان هشام يقول عنهم: كانوا من أهل الورع والخشية من الله ثم يقول هشام: لو جاءتنا مثلها اليوم لوجدت نوكى أهل حمق وتكلف بغير علم فهذا إسناد جيد إلى عائشة.

وقد استدل بهذا الأثر من ذهب إلى أن الساحر له تمكن في قلب الأعيان لأن هذه المرأة بذرت واستغلت في الحال وقال آخرون: بل ليس له قدرة إلا على التخيل كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦] وقال تعالى: ﴿يُحِثِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦].

واستدل به على أن بابل المذكورة في القرآن هي بابل العراق لا بابل ديناوند كما قاله السدي وغيره، ثم الدليل على أنها بابل العراق ما قال أبو داود:.. عن أبي صالح الغفاري أن عليا مر ببابل وهو يسير فجاءه المؤذن يؤذنه بصلاة العصر فلما برز منها أمر المؤذن فأقام الصلاة فلما فرغ قال: إن حبيبي ﷺ نهاني أن أصلي في المقبرة ونهاني أن أصلي بأرض بابل فإنها ملعونة. وهذا الحديث حسن عند الإمام أبي داود لأنه رواه وسكت عنه.

ففيه من الفقه كراهية الصلاة بأرض بابل كما تكره بديار ثمود الذي نهى رسول الله ﷺ عن الدخول إلى منازلهم إلا أن يكونوا باكين. قال أصحاب الهيئة: وبعد ما بين بابل وهي من إقليم العراق عن



البحر المحيط الغربي ويقال له أوقيانوس سبعون درجة ويسمون هذا طولاً، وأما عرضها وهو بعد ما بينها وبين وسط الأرض من ناحية الجنوب وهو المسامت لخط الاستواء اثنان وثلاثون درجة والله أعلم.

﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]

أي فيتعلم الناس من هاروت وماروت من علم السحر وما يتصرفون به فيما يتصرفون من الأفاعيل المذمومة ما إنهم ليفرقون به بين الزوجين مع ما بينهما من الخلطة والائتلاف وهذا من صنيع الشياطين، وسبب التفريق بين الزوجين بالسحر ما يخيل إلى الرجل أو المرأة من الآخر من سوء منظر أو خلق أو نحو ذلك أو عقد أو بغضه أو نحو ذلك من الأسباب المقتضية للفرقة.

وقد استدل بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ [البقرة: ١٠٣]، من ذهب إلى تكفير الساحر كما هو رواية عن الإمام أحمد بن حنبل وطائفة من السلف وقيل: بل لا يكفر ولكن حده ضرب عنقه لما رواه الشافعي وأحمد بن حنبل قالوا: أخبرنا سفيان هو ابن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع بجاللة بن عبدة يقول: كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن اقتلوا كل ساحر وساحرة قال: فقتلنا ثلاث سواحر وقد أخرج البخاري في صحيحه أيضاً وهكذا صح أن حفصة أم المؤمنين سحرتها جارية لها فأمرت بها فقتلت، قال الإمام أحمد بن حنبل: صح عن ثلاثة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في قتل الساحر.

وقد روي من طرق متعددة أن الوليد بن عقبة: كان عنده ساحر يلعب بين يديه فكان يضرب رأس الرجل ثم يصيح به فيرد إليه رأسه

فقال الناس: سبحان الله يحيي الموتى ووراه رجل من صالحى المهاجرين فلما كان الغد جاء مشتملا على سيفه وذهب يلعب لعبه ذلك فاختلط الرجل سيفه فضرب عنق الساحر وقال: إن كان صادقا فليحي نفسه وتلا قوله تعالى: ﴿أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣] فغضب الوليد إذ لم يستأذنه فى ذلك فسجنه ثم أطلقه.

وقال الإمام أبو بكر الخلال:.. عن حارثة قال: كان عند بعض الأمراء رجل يلعب فجاء جندي مشتملا على سيفه فقتله قال: أراه كان ساحرا، وحمل الشافعى رحمه الله قصة عمر وحفصة على سحر يكون شركا والله أعلم.

### فصل

حكى أبو عبد الله الرازى فى تفسيره عن المعتزلة أنهم أنكروا وجود السحر قال: وربما كفروا من اعتقد وجوده قال: وأما أهل السنة فقد جوزوا أن يقدر الساحر أن يطير فى الهواء ويقلب الإنسان حمارا والحمار إنسانا إلا أنهم قالوا: إن الله يخلق الأشياء عندما يقول الساحر تلك الرقى والكلمات المعينة فأما أن يكون المؤثر فى ذلك هو الفلك والنجوم فلا خلافاً للفلاسفة والمنجمين والصابئة، ثم استدل على وقوع السحر وأنه بخلق الله تعالى بقوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ومن الأخبار بأن رسول الله ﷺ سحر وأن السحر عمل فيه وبقصة تلك المرأة مع عائشة وما ذكرت تلك المرأة من إتيانها بابل وتعلمها السحر قال: وبما يذكر فى هذا الباب من الحكايات الكثير ثم قال بعد هذا:

## المسألة الخامسة

في أن العلم بالسحر ليس بقبیح ولا محظور - اتفق المحققون على ذلك لأن العلم لذاته شريف وأيضاً لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، ولأن السحر لو لم يكن يعلم لما أمكن الفرق بينه وبين المعجزة والعلم بكون المعجز معجزاً واجب وما يتوقف الواجب عليه فهو واجب فهذا يقتضي أن يكون تحصيل العلم بالسحر واجباً وما يكون واجباً فكيف يكون حراماً وقبيحاً؟

هذا لفظه بحروفه في هذه المسألة، وهذا الكلام فيه نظر من وجوه أحدها: قوله: العلم بالسحر ليس بقبیح عقلاً فمخالفوه من المعتزلة يمنعون هذا وإن عني أنه ليس بقبیح شرعاً ففي هذه الآية الكريمة تبشيع لتعلم السحر وفي الصحيح: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»، وفي السنن «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً وَنَفَثَ فِيهَا فَقَدْ سَحَرَ» وقوله: ولا محظور، اتفق المحققون على ذلك كيف لا يكون محظوراً مع ما ذكرناه من الآية والحديث واتفاق المحققين يقتضي أن يكون قد نص إلى هذه المسألة أئمة العلماء أو أكثرهم وأين نصوصهم على ذلك؟ ثم إدخاله علم السحر في عموم قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيه نظر لأن هذه الآية إنما دلت على مدح العالمين العلم الشرعي، ولم قلت إن هذا منه ثم ترقية إلى وجوب تعلمه إنه لا يحصل العلم بالمعجز إلا به ضعيف بل فاسد لأن أعظم معجزات رسولنا عليه الصلاة والسلام هي القرآن العظيم الذي لا يأتيه الباطل من

بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، ثم إن العلم بأنه معجزة لا يتوقف على علم السحر أصلاً، ثم من المعلوم بالضرورة أن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وعامتهم كانوا يعلمون المعجز ويفرقون بينه وبين غيره ولم يكونوا يعلمون السحر ولا تعلموه ولا علموه والله أعلم.

ثم ذكر أبو عبد الله الرازي أن أنواع السحر ثمانية (الأول) سحر الكلدانيين والكشدينيين الذين كانوا يعبدون الكواكب السبعة المتحيرة وهي السيارة وكانوا يعتقدون أنها مدبرة العالم وأنها تأتي بالخير والشر وهم الذين بعث الله إليهم إبراهيم الخليل عليه السلام مبطلا لمقاتلتهم ورد لمذهبهم وقد استقصى في (كتاب السر المكتوم في مخاطبة الشمس والنجوم) المنسوب إليه كما ذكرها القاضي ابن خلكان وغيره ويقال إنه تاب منه وقيل بل صنفه على وجه إظهار الفضيلة لا على سبيل الاعتقاد وهذا هو المظنون به إلا أنه ذكر فيه طريقهم في مخاطبة كل من هذه الكواكب السبعة وكيفية ما يفعلون وما يلبسونه وما يتمسكون به

قال (والنوع الثاني) سحر أصحاب الأوهام والنفوس القوية ثم استدل على أن الوهم له تأثير بأن الإنسان يمكنه أن يمشي على الجسر الموضوع على وجه الأرض ولا يمكنه المشي عليه إذا كان ممدوداً على نهر أو نحوه قال: وكما أجمعت الأطباء على نهى المرعوف عن النظر إلى الأشياء الحمر والمصروع إلى الأشياء القوية للمعان أو الدوران وما ذلك إلا لأن النفوس خلقت مطيعة للأوهام قال: وقد اتفق العقلاء على أن الإصابة بالعين حق - وله أن يستدل على ذلك بما ثبت في

الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «الْعَيْنُ حَقٌّ وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابِقُ الْقَدَرِ لَسَبَقَتْهُ الْعَيْنُ» - قال فإذا: عرفت هذا فنقول: النفس التي تفعل هذه الأفاعيل قد تكون قوية جدا فتستغني في هذه الأفاعيل عن الاستعانة بالآلات والأدوات وقد تكون ضعيفة فتحتاج إلى الاستعانة بهذه الآلات، وتحقيقه أن النفس إذا كانت متعلية عن البدن شديدة الانجذاب إلى عالم السماوات صارت كأنها روح من الأرواح السماوية فكانت قوية على التأثير في مواد هذا العالم وإذا كانت ضعيفة شديدة التعلق بهذه الذات البدنية فحينئذ لا يكون لها تأثير البتة إلا في هذا البدن، ثم أرشد إلى مداواة هذا الداء بتقليل الغذاء والانقطاع عن الناس والرياء.

(قلت) وهذا الذي يشير إليه هو التصرف بالحال وهو على قسمين تارة تكون حالا صحيحة شرعية يتصرف بها فيما أمر الله ورسوله ﷺ ويترك ما نهى الله ورسوله ﷺ فهذه الأحوال مواهب من الله تعالى وكرامات للصالحين من هذه الأمة ولا يسمى هذا سحرا في الشرع، وتارة تكون الحال فاسدة لا يمثل صاحبها ما أمر الله ورسوله ﷺ ولا يتصرف بها في ذلك فهذه حال الأشقياء المخالفين للشرعة ولا يدل إعطاء الله إياهم هذه الأحوال على محبته لهم كما أن الدجال له من الخوارق للعادات ما دلت عليه الأحاديث الكثيرة مع أنه مذموم شرعا لعنه الله وكذلك من شابهه من مخالفين الشرعة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وبسط هذا يطول جداً وليس هذا موضعه.

قال (والنوع الثالث) من السحر الاستعانة بالأرواح الأرضية وهم

الجن خلافاً للفلاسفة والمعتزلة وهم على قسمين: مؤمنون وكفار وهم الشياطين وقال: واتصال النفوس الناطقة بها أسهل من اتصالها بالأرواح السماوية لما بينها من المناسبة والقرب، ثم إن أصحاب الصنعة وأرباب التجربة شاهدوا أن الاتصال بهذه الأرواح الأرضية يحصل بها أعمال سهلة قليلة من الرقي والدخن والتجريد وهذا النوع هو المسمى بالعزائم وعمل التسخير.

قال (النوع الرابع) من السحر التخيلات والأخذ بالعيون والشعبذة ومبناه على أن البصر قد يخطئ ويشغل بالشيء المعين دون غيره، ألا ترى ذا الشعبذة الحاذق يظهر عمل شيء يذهل أذهان الناظرين به ويأخذ عيونهم إليه حتى إذا استفرغهم الشغل بذلك الشيء بالتحديث ونحوه عمل شيئاً آخر عملاً بسرعة شديدة وحينئذ يظهر لهم شيء آخر غير ما انتظروه فيتعجبون منه جداً ولو أنه سكت ولم يتكلم بما يصرف الخواطر إلى ضد ما يريد أن يعلمه ولم تتحرك النفوس والأوهام إلى غير ما يريد إخراجه لفظن الناظرون لكل ما يفعله (قال) وكلما كانت الأحوال تفيد حسن البصر نوعاً من أنواع الخلل أشد كان العمل أحسن، مثل أن يجلس المشعبد في موضع مضيء جداً أو مظلم فلا تقف القوة النازرة على أحوالها والحالة هذه.

(قلت) وقد قال بعض المفسرين: إن سحر السحرة بين يدي فرعون إنما كان من باب الشعبذة ولهذا قال تعالى: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ﴾ [الأعراف: ١١٦] وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ يَخْلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحَرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ قالوا: ولم تكن تسعى في نفس الأمر والله أعلم.

(النوع الخامس من السحر): الأعمال العجيبة التي تظهر من تركيب آلات مركبة على النسب الهندسية كفارس على فرس في يده بوق كلما مضت ساعة من النهار ضرب بالبوق من غير أن يمسه أحد - ومنها الصور التي تصورها الروم والهند حتى لا يفرق الناظر بينهما وبين الإنسان حتى يصورونها ضاحكة وباكية إلى أن قال: فهذه الوجوه من لطيف أمور التخاييل قال: وكان سحر سحرة فرعون من هذا القبيل (قلت) يعني ما قاله بعض المفسرين: إنهم عمدوا إلى تلك الحبال والعصي فحشوها زئبقا فصارت تتلوى بسبب ما فيها من ذلك الزئبق فيخيل إلى الرائي أنها تسعى باختيارها، قال الرازي: ومن هذا الباب تركيب صندوق الساعات ويندرج في هذا الباب علم جر الأثقال بالآلات الخفيفة قال: وهذا في الحقيقة لا ينبغي أن يعد من السحر لأن لها أسبابا معلومة يقينية من اطلع عليها قدر عليها (قلت) ومن هذا القبيل حيل النصارى على عامتهم بما يرونهم إياه من الأنوار كقضية قمامة الكنيسة التي لهم ببلد القدس وما يحتالون به من إدخال النار خفية إلى الكنيسة وإشعال ذلك القنديل بصنعة لطيفة تروج على العوام منهم وأما الخواص فهم معترفون بذلك ولكن يتأولون أنهم يجمعون شمل أصحابهم على دينهم فيرون ذلك سائغا لهم، وفيهم شبهة على الجهلة الأغبياء من متعبدى الكرامية الذين يرون جواز وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب فيدخلون في عداد من قال رسول الله ﷺ فيهم: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» وقوله: «حَدِّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلْجُ النَّارَ» ثم ذكر ههنا حكاية عن

بعض الرهبان وهو أنه سمع صوت طائر حزين الصوت ضعيف الحركة فإذا سمعته الطيور ترق له فتذهب فتلقي في وكره من ثمر الزيتون ليتبلغ به فعمد هذا الراهب إلى صنعة طائر على شكله وتوصل إلى أن جعله أجوف فإذا دخلته الريح يسمع منه صوت كصوت الطائر وانقطع في صومعة ابتناها وزعم أنها على قبر بعض صالحهم وعلق على ذلك الطائر في مكان منها فإذا كان زمان الزيتون فتح بابا من ناحيته فدخل الريح إلى داخل هذه الصورة فيسمع صوتها كل طائر في شكله أيضا فتأتي الطيور فتحمل من الزيتون شيئا كثيرا فلا ترى في النصارى إلا ذلك الزيتون في هذه الصومعة ولا يدرون ما سببه ففتنهم بذلك وأوهم أن هذا من كرامات صاحب هذا القبر عليهم لعائن الله المتابعة إلى يوم القيامة.

(قال الرازي: النوع السادس من السحر) الاستعانة بخواص الأدوية يعني في هذا الأطعمة والدهانات قال: واعلم أنه لا سبيل إلى إنكار الخواص فإن تأثير المغناطيس مشاهد (قلت) يدخل في هذا القبيل كثير ممن يدعي الفقر ويتحيل على جهلة الناس بهذه الخواص مدعيا أنها أحوال له من مخالطة النيران ومسك الحيات إلى غير ذلك من المحالات.

قال (النوع السابع من السحر) التعليق للقلب وهو أن يدعي الساحر أنه عرف الاسم الأعظم وأن الجن يطيعونه وينقادون له في أكثر الأمور فإذا اتفق أن يكون السامع لذلك ضعيف العقل قليل التمييز اعتقد أنه حق وتعلق قلبه بذلك وحصل في نفسه نوع من الرعب والمخافة فإذا ما حصل الخوف ضعفت القوى الحساسة فحينئذ يتمكن



الساحر أن يفعل ما يشاء (قلت) هذا النمط يقال له التنبلة وإنما يروج على ضعفاء العقول من بني آدم وفي علم الفراسة ما يرشد إلى معرفة العقل من ناقصه فإذا كان المتنبل حاذقا في علم الفراسة عرف من ينقاد له من الناس من غيره.

قال (النوع الثامن من السحر) السعي بالنميمة والتقريب من وجوه خفيفة لطيفة وذلك شائع في الناس (قلت) النميمة على قسمين تارة تكون على وجه التحريش بين الناس وتفريق قلوب المؤمنين فهذا حرام متفق عليه فأما إن كانت على وجه الإصلاح بين الناس وائتلاف كلمة المسلمين كما جاء في الحديث: «لَيْسَ بِالْكَذَّابِ مَنْ يَنْمُو خَيْرًا» أو يكون على وجه التخذيل والتفريق بين جموع الكفرة فهذا أمر مطلوب كما جاء في الحديث: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ» وكما فعل نعيم بن مسعود في تفريق كلمة الأحزاب وبني قريظة: جاء إلى هؤلاء فنمى إليهم عن هؤلاء كلاما ونقل من هؤلاء إلى أولئك شيئا آخر ثم لأم بين ذلك فتناكرت النفوس وافتترقت وإنما يحذو على مثل هذا الذكاء ذو البصيرة النافذة والله المستعان.

ثم قال الرازي: فهذه جملة الكلام في أقسام السحر وشرح أنواعه وأصنافه (قلت) وإنما أدخل كثيرا من هذه الأنواع المذكورة في فن السحر للطافة مداركها لأن السحر في اللغة عبارة عما لطف وخفي بسببه ولهذا جاء في الحديث: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا» وسمي السحور لكونه يقع خفيا آخر الليل والسحر: الرئة وهي محل الغذاء وسميت بذلك لخفائها ولطف مجاريها إلى أجزاء البدن وغضونه كما قال أبو

جهل يوم بدر لعتبة: انتفخ سحره أي انتفخت رثته من الخوف وقالت عائشة: توفي رسول الله ﷺ بين سحري ونحري وقال تعالى: ﴿وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ أي أخفوا عنهم علمهم والله أعلم.

وقال أبو عبد الله القرطبي: وعندنا أن السحر حق وله حقيقة يخلق الله عنده ما يشاء خلافاً للمعتزلة وأبي إسحاق الإسفراييني من الشافعية حيث قالوا: إنه تمويه وتخيل قال: ومن السحر ما يكون بخفة اليد كالشعوذة والشعوذي البريد لخفة سيره، قال ابن فارس: وليست هذه الكلمة من كلام أهل البادية قال القرطبي: ومنه ما يكون كلاماً يحفظ ورقى من أسماء الله تعالى وقد يكون من عهود الشياطين ويكون أدوية وأدخنة وغير ذلك قال: وقوله عليه السلام: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا» يحتمل أن يكون مدحاً كما تقول طائفة ويحتمل أن يكون ذماً للبلاغة قال: وهذا أصح قال: لأنها تصوب الباطل حتى توهم السامع أنه حق كما قال عليه الصلاة والسلام: «فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِيَ لَهُ» الحديث.

### فصل

وقد ذكر الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة رحمه الله في كتابه (الإشراف على مذاهب الأشراف) باباً في السحر فقال: أجمعوا على أن السحر له حقيقة إلا أبا حنيفة فإنه قال: لا حقيقة له عنده، واختلفوا فيمن يتعلم السحر ويستعمله فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: يكفر بذلك، ومن أصحاب أبي حنيفة من قال: إن تعلمه ليتقيه أو

ليجتنبه فلا يكفر ومن تعلمه معتقدا جوازه أو أنه ينفعه كفر وكذا من اعتقد أن الشياطين تفعل له ما يشاء فهو كافر، وقال الشافعي رحمه الله: إذا تعلم السحر قلنا له صف لنا سحرك، فإن وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة وأنها تفعل ما يلتمس منها فهو كافر، وإن كان لا يوجب الكفر، فإن اعتقد بإباحته فهو كافر.

قال ابن هبيرة: وهل يقتل بمجرد فعله واستعماله؟ فقال مالك وأحمد: نعم وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا، فأما إن قتل بسحره إنسانا فإنه يقتل عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة: لا يقتل حتى يتكرر منه ذلك أو يقر بذلك في حق شخص معين.

وإذا قتل فإنه يقتل حدا عندهم إلا الشافعي فإنه قال: يقتل والحالة هذه قصاصا.

قال: وهل إذا تاب الساحر تقبل توبته؟ فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد في المشهور عنهم: لا تقبل وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى: تقبل.

وأما ساحر أهل الكتاب فعند أبي حنيفة أنه يقتل كما يقتل الساحر المسلم، وقال مالك وأحمد والشافعي: لا يقتل يعني لقصة لبيد بن الأعصم. واختلفوا في المسلمة الساحرة فعند أبي حنيفة أنها لا تقتل ولكن تحبس، وقال الثلاثة: حكمها حكم الرجل والله أعلم.

وقال أبو بكر الخلال: أخبرنا أبو بكر المروزي قال: قرأ على أبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - عمر ابن هارون أخبرنا يونس عن

الزهري قال: يقتل ساحر المسلمين ولا يقتل ساحر المشركين لأن رسول الله ﷺ سحرته امرأة من اليهود فلم يقتلها، وقد نقل القرطبي عن مالك رحمه الله أنه قال في الذمي: يقتل إن قتل سحره، وحكى ابن خوير منداد عن مالك روايتين في الذمي إذا سحر: إحداهما أنه يستتاب فإن أسلم وإلا قتل والثانية أنه يقتل وإن أسلم، وأما الساحر المسلم فإن تضمن سحره كفرا كفر عند الأئمة الأربعة وغيرهم لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ لكن قال مالك: إذا ظهر عليه لم تقبل توبته لأنه كالزنديق، فإن تاب قبل أن يظهر عليه وجاءنا تائباً قبلناه، فإن قتل سحره قتل قال الشافعي: فإن قال لم أتعمد القتل فهو مخطئ تجب عليه الدية.

### مسألة

وهل يسأل الساحر حلاً لسحره؟

فأجاز سعيد بن المسيب فيما نقله عنه البخاري وقال عامر الشعبي: لا بأس بالنشرة، وكره ذلك الحسن البصري، وفي الصحيح عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله هلا تنشرت؟ فقال: «أما الله فَقَدْ شَفَانِي وَخَشِيتُ أَنْ أَفْتَحَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا» وحكى القرطبي عن وهب: أنه قال: يؤخذ سبع ورقات من سدر فتدق بين حجرين ثم تضرب بالماء ويقرأ عليها آية الكرسي ويشرب منها المسحور ثلاث حسوات ثم يغتسل بباقيه فإنه يذهب ما به وهو جيد للرجل الذي يؤخذ عن امرأته (قلت) أنفع ما يستعمل لإذهاب السحر ما أنزل الله على رسوله ﷺ في ذهاب ذلك

وهما المعوذتان وفي الحديث: «لَمْ يُتَعَوَّذِ الْمُتَعَوَّذُ بِمِثْلِهِمَا» وكذلك قراءة آية الكرسي فإنها مطردة للشياطين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا﴾

[البقرة: ١٠٤]

وروى أبو داود.. «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» ففيه دلالة على: النهي الشديد والتهديد والوعيد على التشبه بالكفار في أقوالهم وأفعالهم ولباسهم وأعيادهم وعباداتهم وغير ذلك من أمورهم التي لم تشرع لنا ولا نقر عليها.

﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ

يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]

يبين بذلك تعالى شدة عداوة الكافرين من أهل الكتاب والمشركين الذين حذر الله تعالى من مشابهتهم للمؤمنين ليقطع المودة بينهم وبينهم.

﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾

[البقرة: ١٠٦]

وذلك أن نحول الحلال حراماً والحرام حلالاً والمباح محظوراً والمحظور مباحاً ولا يكون ذلك إلا في الأمر والنهي والحظر والإطلاق والمنع والإباحة، فأما الأخبار فلا يكون فيها ناسخ ولا منسوخ، وأصل النسخ من نسخ الكتاب وهو نقله من نسخة إلى أخرى غيرها، فكذلك معنى نسخ الحكم إلى غيره إنما هو تحويله ونقل عبارة إلى غيرها وسواء نسخ حكمها أو خطها إذ هي في كلتا حالتها منسوخة.

وأما علماء الأصول فاختلفت عباراتهم في حد النسخ، والأمر في

ذلك قريب لأن معنى النسخ الشرعي معلوم عند العلماء، ولحظ بعضهم أن رفع الحكم بدليل شرعي متأخر فاندرج في ذلك نسخ الأخف بالأثقل وعكسه والنسخ لا إلى بدله، وأما تفاصيل أحكام النسخ وذكر أنواعه وشروطه فمبسوطة في أصول الفقه.

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧]

وفي هذا المقام رد عظيم وبيان بليغ لكفر اليهود وتزييف شبهتهم لعنهم الله في دعوى استحالة النسخ إما عقلا كما زعمه بعضهم جهلا وكفرا وإما نقلا كما تخرصه آخرون منهم افتراء وإفكاً.

قال الإمام أبو جعفر بن جرير رحمه الله: وهذا الخبر وإن كان خطاباً من الله تعالى لنبيه ﷺ على وجه الخبر عن عظمته فإنه منه جل ثناؤه تكذيب لليهود الذين أنكروا نسخ أحكام التوراة وجحدوا نبوة عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام لمجيئهما بما جاء به من عند الله بتغيير ما غير الله من حكم التوراة، فأخبرهم الله أن له ملك السموات والأرض وسلطانهما وأن الخلق أهل مملكته وطاعته وعليهم السمع والطاعة لأمره ونهيه وأن له أمرهم بما يشاء ونهيهم عما يشاء ونسخ ما يشاء وإقرار ما يشاء وإنشاء ما يشاء من إقراره وأمره ونهيه.

(قلت) الذي يحمل اليهود على البحث في مسألة النسخ إنما هو الكفر والعناد فإنه ليس في العقل ما يدل على امتناع النسخ في أحكام الله تعالى لأنه يحكم ما يشاء كما أنه يفعل ما يريد مع أنه قد وقع ذلك في كتبه المتقدمة وشرائعه الماضية كما أحل لآدم تزويج بناته من بنيهِ ثم حرم ذلك وكما أباح لنوح بعد خروجه من السفينة أكل جميع

الحيوانات ثم نسخ حل بعضها وكان نكاح الأختين مباحا لإسرائيل وبنيه وقد حرم ذلك في شريعة التوراة وما بعدها وأمر إبراهيم عليه السلام بذبح ولده ثم نسخه قبل الفعل وأمر جمهور بني إسرائيل بقتل من عبد العجل منهم ثم رفع عنهم القتل كيلا يستأصلهم القتل وأشياء كثيرة يطول ذكرها وهم يعترفون بذلك ويصدفون عنه، وما يجاب به عن هذه الأدلة بأجوبة لفظية فلا يصرف الدلالة في المعنى إذ هو المقصود، وكما في كتبهم مشهورا من البشارة بمحمد ﷺ والأمر باتباعه فإنه يفيد وجوب متابعتة عليه الصلاة والسلام وأنه لا يقبل عمل إلا على شريعته وسواء قيل إن الشرائع المتقدمة مغياة إلى بعثه عليه السلام فلا يسمى ذلك نسخا لقوله: ﴿تَدْرَأْتُمْوُاْ الصِّيَامَ إِلَى الْيَسْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقيل: إنها مطلقة وإن شريعة محمد ﷺ نسختها فعلى كل تقدير فوجوب متابعتة متعين لأنه جاء بكتاب وهو آخر الكتب عهدا بالله تبارك وتعالى ففي هذا المقام بين تعالى جواز النسخ ردا على اليهود عليهم لعنة الله حيث قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١٠٦) ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٦ - ١٠٧]، فكما أن له الملك بلا منازع فكذلك له الحكم بما يشاء ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقرئ في سورة آل عمران التي نزل في صدرها خطابا مع أهل الكتاب وقوع النسخ في قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّنَبِيِّ إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ الْتُورَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]، والمسلمون كلهم متفقون على جواز النسخ في أحكام الله تعالى لما له في ذلك من الحكمة البالغة وكلهم قال بوقوعه، وقال أبو مسلم الأصبهاني المفسر:

لم يقع شيء من ذلك في القرآن، وقوله ضعيف مردود مردول وقد تعسف في الأجوبة عما وقع من النسخ، فمن ذلك قضية العدة بأربعة أشهر وعشر بعد الحول لم يجب عن ذلك بكلام مقبول وقضية تحويل القبلة إلى الكعبة عن بيت المقدس لم يجب بشيء ومن ذلك نسخ مصابرة المسلم لعشرة من الكفرة إلى مصابرة الاثنيين ومن ذلك نسخ وجوب الصدقة قبل مناجاة الرسول ﷺ وغير ذلك والله أعلم.

﴿ أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلَ ﴾

[البقرة: ١٠٨]

وقال الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده: ... عن البراء بن عازب قال: إن كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله ﷺ عن الشيء فأتهدب منه وإن كنا لنتمنى الأعراب.

وقال البزار: .. عن ابن عباس قال: ما رأيت قوما خيرا من أصحاب محمد ﷺ ما سألوه إلا عن اثنتي عشرة مسألة كلها في القرآن ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، و ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ [البقرة: ٢٢٠]، يعني هذا وأشباهه.

والمراد أن الله ذم من سأل الرسول ﷺ عن شيء على وجه التعنت والافتراح كما سألت بنو إسرائيل موسى عليه السلام تعنتا وتكديبا وعنادا.

﴿وَمَنْ يَتَّبِدْ لِّلْكَفْرِ بِإِيمَانٍ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨]

وهكذا حال الذين عدلوا عن تصديق الأنبياء واتباعهم والانقياد



لهم إلى مخالفتهم وتكذيبهم والاقتراح عليهم بالأسئلة التي لا يحتاجون إليها على وجه التعنت والكفر.

﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ١١٠]

وهذا الكلام وإن كان قد خرج مخرج الخبر فإن فيه وعدا ووعدا وأمرًا وزجرا، وذلك أنه أعلم القوم أنه بصير بجميع أعمالهم ليجدوا في طاعته إذ كان ذلك مذخورا لهم عنده حتى يشيهم عليه وليحذروا معصيته.

﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢]

﴿أَسْلَمَ﴾ أخلص، ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ أي اتبع فيه الرسول ﷺ فإن للعمل المتقبل شرطين: أحدهما أن يكون صوابا خالصا لله وحده، والآخر أن يكون صوابا موافقا للشرعية، فمتى كان خالصا ولم يكن صوابا لم يتقبل، ولهذا قال رسول الله ﷺ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ) رواه مسلم من حديث عائشة عنه عليه الصلاة والسلام، فعمل الرهبان ومن شابههم وإن فرض أنهم مخلصون فيه لله فإنه لا يتقبل منهم حتى يكون ذلك متابعا للرسول ﷺ المبعوث إليهم وإلى الناس كافة وفيهم وأمثالهم قال الله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَرَابٍ يَرِيقُهُ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَقًّا إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ النور: ٣٩ وقال تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾ (٢) عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ (٣) تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً (٤) تُشَقَّى

مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ ﴿ [الغاشية: ٢ - ٥] وروى عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أنه تأولها في الرهبان، وأما إن كان العمل موافقا للشريعة في الصورة الظاهرة ولكن لم يخلص عامله القصد لله فهو أيضاً مردود على فاعله وهذا حال المرائين والمنافقين كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ ﴿إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢] وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۝ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ۝ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٤ - ٧] ولهذا قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَادِقًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤]

عن قتادة قال: أولئك أعداء الله النصارى حملهم بغض اليهود على أن أعانوا بختنصر البابلي المجوسي على تخريب بيت المقدس ﴿أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

وقيل: إن هذا بشارة من الله للمسلمين أنه سيظهرهم على المسجد الحرام وعلى سائر المساجد وأنه يذل المشركين لهم حتى لا يدخل المسجد الحرام أحد منهم إلا خائفا يخاف أن يؤخذ فيعاقب أو يقتل إن لم يسلم، وقد أنجز الله هذا الوعد كما تقدم من منع المشركين من دخول المسجد الحرام وأوصى رسول الله ﷺ أن لا يبقى بجزيرة

العرب دينان وأن يجلى اليهود والنصارى منها والله الحمد والمنة ، وما ذاك إلا تشريف أكناف المسجد الحرام وتطهير البقعة التي بعث الله فيها رسوله إلى الناس كافة بشيراً ونذيراً صلوات الله وسلامه عليه ، وهذا هو الخزي لهم في الدنيا لأن الجزاء من جنس العمل فكما صدوا المؤمنين عن المسجد الحرام صدوا عنه وكما أجلوهم من مكة أجلوا عنها .

قال كعب الأحبار: إن النصارى لما ظهروا على بيت المقدس خربوه فلما بعث الله محمداً ﷺ أنزل عليه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] ، فليس في الأرض نصراني يدخل بيت المقدس إلا خائفاً .

﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]

لأنهم لا يوجهون وجوههم وجهاً من ذلك وناحية إلا كان جل ثناؤه في ذلك الوجه وتلك الناحية لأن له تعالى المشارق والمغارب وأنه لا يخلو منه مكان كما قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَىٰ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧] ، قالوا: ثم نسخ ذلك بالفرض الذي فرض عليهم التوجه إلى المسجد الحرام هكذا قال ، وفي قوله: وأنه تعالى لا يخلو منه مكان إن أراد علمه تعالى فصحيح فإن علمه تعالى محيط بجميع المعلومات وأما ذاته تعالى فلا تكون محصورة في شيء من خلقه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

قال ابن جرير . . عن ابن عمر أنه كان يصلي حيث توجهت به

راحلته ويذكر أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك ويتأول هذه الآية ﴿فَأَيْنَمَا تُولَوْنَ فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾.

مسألة: ولم يفرق الشافعي في المشهور عنه بين سفر المسافة وسفر العدوى فالجميع عنه يجوز التطوع فيه على الراحلة وهو قول أبي حنيفة خلافاً لمالك وجماعته واختار أبو يوسف وأبو سعيد الإصطخري التطوع على الدابة في المصر وحكاه أبو يوسف عن أنس بن مالك رضي الله عنه واختاره أبو جعفر الطبري حتى للماشي أيضاً.

وأما إعادة الصلاة لمن تبين له خطؤه ففيها قولان للعلماء وهذه دلائل على عدم القضاء والله أعلم.

قال ابن جرير وقال آخرون: بل نزلت هذه الآية في سبب النجاشي. وذكر القرطبي أنه لما مات صلى عليه رسول الله ﷺ فأخذ بذلك من ذهب إلى الصلاة على الغائب قال: وهذا خاص عند أصحابنا من ثلاثة أوجه - أحدهما - أنه عليه السلام شاهده حين صلى عليه طويت له الأرض.

الثاني: أنه لما لم يكن عنده من يصلي عليه صلى عليه واختاره ابن العربي.

قال القرطبي: ويبعد أن يكون ملك مسلم ليس عنده أحد من قومه على دينه، وقد أجاب ابن العربي عن هذا: لعلهم لم يكن عندهم شرعية الصلاة على الميت وهذا جواب جيد.

الثالث: أنه عليه الصلاة والسلام إنما صلى عليه ليكون ذلك كالتأليف لبقية الملوك والله أعلم.

﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٠١]

أي: خالقهما على غير مثال سبق، ومنه يقال للشيء المحدث بدعة كما جاء في صحيح مسلم: «فإن كل محدثة بدعة».

والبدعة على قسمين: تارة تكون بدعة شرعية كقوله ﷺ: «فإن كلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» وتارة تكون بدعة لغوية كقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عن جمعه إياهم على صلاة التراويح واستمرارهم: نعمت البدعة هذه.

وقال ابن جرير: ومعنى المبدع المنشئ والمحدث ما لا يسبقه إلى إنشاء مثله وإحداثه أحد قال: ولذلك سمي المبتدع في الدين مبتدعاً لإحداثه فيه ما لم يسبق إليه غيره وكذلك كل محدث قولاً أو فعلاً لم يتقدم فيه متقدم فإن العرب تسميه مبتدعاً.

وهذا إعلام من الله لعباده أن ممن يشهد له بذلك المسيح الذي أضافوا إلى الله بنوته وإخبار منه لهم أن الذي ابتدع السموات والأرض من غير أصل وعلى غير مثال هو الذي ابتدع المسيح عيسى من غير والد بقدرته.

وهذا من ابن جرير رحمه الله كلام جيد وعبرة صحيحة.

﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]

فيه تهديد ووعد شديد للأمة عن اتباع طرائق اليهود والنصارى

بعد ما علموا من القرآن والسنة عيادا بالله من ذلك فإن الخطاب مع الرسول والأمر لأمرته .

وقد استدل كثير من الفقهاء بقوله: ﴿حَتَّى تَنْبَغَ إِلَهُهُمْ﴾ حيث أفرد الملة على أن الكفر كله ملة واحدة كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ الكافرون: ٦ ، فعلى هذا لا يتوارث المسلمون والكفار وكل منهم يرث قرينه سواء كان من أهل دينه أم لا لأنهم كلهم ملة واحدة وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد في رواية عنه ، وقال في الرواية الأخرى كقول مالك إنه لا يتوارث أهل ملتين شتى كما جاء في الحديث .

❁ ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]

فإن الكلمات تطلق ويراد بها الكلمات القدرية كقوله تعالى: عن مريم عليها السلام: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا﴾ [التحريم: ١٢] ، وتطلق ويراد بها الشرعية كقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] ، أي: كلماته الشرعية وهي إما خبر صدق وإما طلب عدل إن كان أمراً أو نهياً ومن ذلك هذه الآية الكريمة .

❁ ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]

أي: جزاء على ما فعل كما قام بالأوامر وترك الزواجر جعله الله للناس قدوة وإماما يقتدى به ويحتذى حذوه .

وقد اختلف في تعيين الكلمات التي اختبر الله بها إبراهيم الخليل عليه السلام ، فروي عن ابن عباس في ذلك روايات فقال عبد الرزاق: قال ابن عباس: ابتلاه الله بالمناسك ، وقال عبد الرزاق أيضاً عن ابن

عباس قال: ابتلاه بالطهارة خمس في الرأس وخمس في الجسد في الرأس قص الشارب والمضمضة والاستنشاق والسواك وفرق الرأس وفي الجسد تقليم الأظفار وحلق العانة والختان ونتف الإبط وغسل أثر الغائط والبول بالماء.

(قلت): وقريب من هذا ما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ وَإِعْقَاءُ اللَّحْيَةِ وَالسَّوَاكُ وَاسْتِنْسَاقُ الْمَاءِ وَقَصُّ الْأَظْفَارِ وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ وَنَتْفُ الْإِبْطِ وَحَلْقُ الْعَانَةِ وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ وَنَسِيْتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ».

وقال ابن أبي حاتم: ... عن ابن عباس أنه كان يقول في تفسير هذه الآية: عشر ست في الإنسان وأربع في المشاعر فأما التي في الإنسان حلق العانة ونتف الإبط والختان.

وكان ابن هبيرة يقول: هؤلاء الثلاثة واحدة وتقليم الأظفار وقص الشارب والسواك وغسل يوم الجمعة والأربعة التي في المشاعر: الطواف والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار والإفاضة.

وقال داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: ما ابتلي بهذا الدين أحد فقام به كله إلا إبراهيم قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ قلت له: وما الكلمات التي ابتلى الله إبراهيم بهن فأتمهن؟ قال: الإسلام ثلاثون سهما منها عشر آيات في براءة ﴿التَّائِبُونَ الْعَمِيدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، إلى آخر الآية وعشر آيات في أول سورة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، و﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾

[المعارج: ١]، وعشر آيات في الأحزاب: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، إلى آخر الآية فأتَمَّهْن كلهن فكتبت له براءة قال الله: ﴿وَابْتَهِمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧]، هكذا رواه الحاكم وأبو جعفر بن جرير وأبو محمد بن أبي حاتم بأسانيدهم إلى داود بن أبي هند وهذا لفظ ابن أبي حاتم، وقال محمد بن إسحاق عن ابن عباس قال: الكلمات التي ابتلى الله بهن إبراهيم فأتَمَّهْن: فراق قومه في الله حين أمر بمفارقتهم ومحتاجته نمرود في الله حين وقفه على ما وقفه عليه من خطر الأمر الذي فيه خلافه وصبره على قذفه إياه في النار ليحرقوه في الله على هول ذلك من أمرهم والهجرة بعد ذلك من وطنه وبلاده في الله حين أمره بالخروج عنهم وما أمره به من الضيافة والصبر عليها بنفسه وماله وما ابتلي به من ذبح ابنه حين أمره بذبحه فلما مضى على ذلك من الله كله وأخلصه للبلاء قال الله له: ﴿أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلَمْتُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، على ما كان من خلاف الناس وفراقهم.

وفي الموطأ وغيره عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: إبراهيم عليه السلام أول من اختتن وأول من ضاف الضيف وأول من قلم أظفاره وأول من قص الشارب وأول من شاب فلما رأى الشيب قال: ما هذا؟ قال: وقار قال: يا رب زدني وقاراً.

وذكر ابن أبي شيبة عن سعد بن إبراهيم عن أبيه قال: أول من خطب على المنابر إبراهيم عليه السلام قال غيره: وأول من برد البريد وأول من ضرب بالسيف وأول من استاك وأول من استنجد بالماء وأول من لبس السراويل.



قال أبو جعفر بن جرير ما حاصله: أنه يجوز أن يكون المراد بالكلمات جميع ما ذكر وجائز أن يكون بعض ذلك ولا يجوز الجزم بشيء منها أنه المراد على التعيين إلا بحديث أو إجماع قال: ولم يصح في ذلك خبر بنقل الواحد ولا بنقل الجماعة الذي يجب التسليم له.

﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾.

لما جعل الله إبراهيم إماماً سأل الله أن تكون الأئمة من بعده من ذريته فأجيب إلى ذلك وأخبر أنه سيكون من ذريته ظالمون وأنه لا ينالهم عهد الله ولا يكونون أئمة فلا يقتدى بهم والدليل على أنه أجيب إلى طلبته قوله تعالى: في سورة العنكبوت: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ الْكُفْرَ وَالْكَتَبَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، فكل نبي أرسله الله وكل كتاب أنزله الله بعد إبراهيم ففي ذريته صلوات الله وسلامه عليه.

﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾

وقال ابن خويز منداد المالكي: الظالم لا يصلح أن يكون خليفة ولا حاكماً ولا مفتياً ولا شاهداً ولا راوياً.

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥]

ومضمون ما فسر به هؤلاء الأئمة هذه الآية أن الله تعالى يذكر شرف البيت وما جعله موصوفاً به شرعاً وقدراً من كونه مثابة للناس أي جعله محلاً تشتاق إليه الأرواح وتحن إليه ولا تقضي منه وطراً ولو ترددت إليه كل عام استجابة من الله تعالى لدعاء خليله إبراهيم عليه السلام في قوله: ﴿فَأَجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ إلى أن قال:

﴿رَبَّنَا وَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ويصفه تعالى بأنه جعله آمناً من دخله آمن ولو كان قد فعل ما فعل ثم دخله كان آمناً.

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: كان الرجل يلقي قاتل أبيه أو أخيه فيه فلا يعرض له كما وصف في سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامِ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، أي يدفع عنهم بسبب تعظيمها السوء كما قال ابن عباس: لو لم يحج الناس هذا البيت لأطبق الله السماء على الأرض وما هذا الشرف إلا لشرف بانيه أولاً وهو خليل الرحمن.

جعل البيت مثاباً لهم ليس منه الدهر يقضون الوطر

﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾

وقال البخاري:.. قال عمر بن الخطاب: وافقت ربي في ثلاث أو وافقتني ربي في ثلاث قلت: يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى فنزلت ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ وقلت: يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب فأنزل الله آية الحجاب قال: وبلغني معاتبه النبي ﷺ بعض نسائه فدخلت عليهن فقلت: إن انتهيتن أو ليبدلن الله رسوله خيراً منكن حتى أتت إحدى نسائه قالت: يا عمر أما في رسول الله ما يعظ نسائه حتى تعظهن أنت فأنزل الله ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُدْلِهَ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَنَاطٍ تَنَبَّتِ عِيَالٍ سَخِرَ نَفْسُكِ وَأَتَكَرَّ﴾ [التحریم: هـ] الآية.

ورواه الإمام مسلم في صحيحه بسند آخر ولفظ آخر قال: وافقت

ربي في ثلاث: في الحجاب وفي أسارى بدر وفي مقام إبراهيم.

وقال أبو حاتم الرازي: .. قال عمر بن الخطاب: وافقني ربي في ثلاث أو وافقت ربي في ثلاث قلت: يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى فنزلت ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، وقلت: يا رسول الله لو حجبت النساء فنزلت آية الحجاب والثالثة: لما مات عبد الله بن أبي جاء رسول الله ﷺ ليصلي عليه قلت: يا رسول الله تصلي على هذا الكافر المنافق؟ فقال: «إِيهَا عَنْكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ» فنزلت ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨٤]، وهذا إسناد صحيح أيضاً.

ولا تعارض بين هذا ولا هذا بل الكل صحيح ومفهوم العدد إذا عارضه منطوق قدم عليه والله أعلم.

وروى البخاري بسنده عن عمرو بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين فهذا كله مما يدل على أن المراد بالمقام إنما هو الحجر الذي كان إبراهيم عليه السلام يقوم عليه لبناء الكعبة لما ارتفع الجدار.

وكانت آثار قدميه ظاهرة فيه ولم يزل هذا معروفا تعرفه العرب في جاهليتها ولهذا قال أبو طالب في قصيدته المعروفة اللامية:

وموطئ إبراهيم في الصخر رطبة      على قدميه حافيا غير ناعل

وقد أدرك المسلمون ذلك فيه كما قال عبد الله بن وهب: .. عن

ابن شهاب: أن أنس ابن مالك حدثهم قال: رأيت المقام فيه أصابعه عليه السلام وأخمص قدميه غير أنه أذهبه مسح الناس بأيديهم.

وقال ابن جرير: .. عن قتادة ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ إنما أمروا أن يصلوا عنده ولم يؤمروا بمسحه.

وقد تكلفت هذه الأمة شيئا ما تكلفته الأمم قبلها ولقد ذكر لنا من رأى أثر عقبه وأصابعه فيه فما زالت هذه الأمة يمسحونه حتى اخلولق وانمحي.

(قلت) وقد كان هذا المقام ملصقا بجدار الكعبة قديما ومكانه معروف اليوم إلى جانب الباب مما يلي الحجر يمنية الداخل من الباب في البقعة المستقلة هناك وكان الخليل عليه السلام لما فرغ من بناء البيت وضعه إلى جدار الكعبة أو أنه انتهى عنده البناء فتركه هناك ولهذا والله أعلم أمر بالصلاة هناك عند الفراغ من الطواف وناسب أن يكون عند مقام إبراهيم حيث انتهى بناء الكعبة فيه وإنما أخره عن جدار الكعبة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أحد الأئمة المهديين والخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباعهم وهو أحد الرجلين اللذين قال فيهما رسول الله ﷺ «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» وهو الذي نزل القرآن بوفاقه في الصلاة عنده ولهذا لم ينكر ذلك أحد من أصحابه رضي الله عنهم أجمعين.

وقال ابن أبي حاتم: .. قال سفيان يعني ابن عيينة وهو إمام المكيين في زمانه: كان المقام من سقع البيت على عهد رسول الله ﷺ

فحول به عمر إلى مكانه بعد النبي ﷺ قال: ذهب السيل به بعد تحويل عمر إياه من موضعه هذا فرد به عمر إليه وقال سفيان: لا أدري كم بينه وبين الكعبة قبل تحويله وقال سفيان لا أدري أكان لاصقًا بها أم لا ؟  
فهذه الآثار متعاضدة على ما ذكرناه والله أعلم .

﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ﴾ .

وقال ابن أبي حاتم: .. أخبرنا ثابت قال: قلنا لعبد الله بن عبيد بن عمير: ما أراني إلا مكلم الأمير أن أمنع الذين ينامون في المسجد الحرام فإنهم يجنبون ويحدثون قال: لا تفعل فإن ابن عمر سئل عنهم فقال: هم العاكفون .

(قلت) وقد ثبت في الصحيح أن ابن عمر كان ينام في مسجد الرسول ﷺ وهو أعزب .

قال ابن جرير رحمه الله: والتطهير الذي أمرنا به في البيت هو تطهيره من الأصنام وعبادة الأوثان فيه ومن الشرك .

ثم أورد سؤالاً فقال: فإن قيل: فهل كان قبل بناء إبراهيم عند البيت شيء من ذلك الذي أمر بتطهيره منه وأجاب بوجهين:

(أحدهما) أنه أمرهما بتطهيره مما كان يعبد عنده زمان قوم نوح من الأصنام والأوثان ليكون ذلك سنة لمن بعدهما إذ كان الله تعالى قد جعل إبراهيم إماماً يقتدى به .

(قلت) وهذا الجواب مفرع على أنه كان يعبد عنده أصنام قبل إبراهيم عليه السلام ويحتاج إثبات هذا إلى دليل عن المعصوم محمد ﷺ .

(الجواب الثاني) أنه أمرهما أن يخلصا في بنائه الله وحده لا شريك له فينبياه مطهرا من الشرك والريب.

وملخص هذا الجواب أن الله تعالى أمر إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام أن يبنيا الكعبة على اسمه وحده لا شريك له.

وقد اختلف الفقهاء أيهما أفضل الصلاة عند البيت أو الطواف به؟ فقال مالك رحمه الله: الطواف به لأهل الأمصار أفضل وقال الجمهور: الصلاة أفضل مطلقا وتوجيه كل منهما يذكر في كتاب الأحكام. وفي ذلك أيضا رد على من لا يحجه من أهل الكتابين اليهود والنصارى لأنهم يعتقدون فضيلة إبراهيم الخليل وإسماعيل ويعلمون أنه بنى هذا البيت للطواف في الحج والعمرة وغير ذلك وللاعتكاف والصلاة عنده وهم لا يفعلون شيئا من ذلك فكيف يكونون مقتدين بالخليل وهم لا يفعلون ما شرع الله له؟ وقد حج البيت موسى بن عمران وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كما أخبر بذلك المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤]، وتطهير المساجد مأخوذ من هذه الآية الكريمة ومن قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْأُقْدُورِ وَالْأَصَالِ﴾ [النور: ٣٦]، ومن السنة من أحاديث كثيرة من الأمر بتطهيرها وتطيبها وغير ذلك من صيانتها من الأذى والنجاسات وما أشبه ذلك ولهذا قال عليه السلام: «إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَ لَهُ» وقد جمعت في ذلك جزءا على حدة والله الحمد والمنة.

وقد اختلف الناس في أول من بنى الكعبة ف قيل: الملائكة قبل آدم روي هذا عن أبي جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين ذكره القرطبي وحكى لفظه وفيه غربة وقيل: آدم عليه السلام رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء وسعيد بن المسيب وغيرهم: أن آدم بناه من خمسة أجبل: من حراء وطور سيناء وطور زيتا وجبل لبنان والجودي وهذا غريب أيضاً وروي عن ابن عباس وكعب الأحبار وقتادة وعن وهب بن منبه: أن أول من بناه شيث عليه السلام وغالب من يذكر هذه إنما يأخذها من كتب أهل الكتاب وهي مما لا يصدق ولا يكذب ولا يعتمد عليها بمجردا وأما إذا صح حديث في ذلك فعلى الرأس والعين .

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]

والأحاديث في تحريم المدينة كثيرة وإنما أوردنا منها ما هو متعلق بتحريم إبراهيم عليه السلام لمكة لما في ذلك من مطابقة الآية الكريمة وتمسك بها من ذهب إلى أن تحريم مكة إنما كان على لسان إبراهيم الخليل وقيل: إنها محرمة منذ خلقت مع الأرض وهذا أظهر وأقوى والله أعلم .

وقد وردت أحاديث أخر تدل على أن الله تعالى حرم مكة قبل خلق السموات والأرض ، فإذا علم هذا فلا منافاة بين هذه الأحاديث الدالة على أن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض وبين الأحاديث الدالة على أن إبراهيم عليه السلام حرمها لأن إبراهيم بلغ عن الله حكمه فيها وتحريمه إياها وأنها لم تنزل بلدا حراما عند الله قبل بناء إبراهيم عليه السلام لها .

وأما مسألة تفضيل مكة على المدينة كما هو قول الجمهور أو المدينة على مكة كما هو مذهب مالك وأتباعه فتذكر في موضع آخر بأدلتها إن شاء الله وبه الثقة وقوله تعالى: إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِرَبِّهِمْ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴿٣٥﴾ أي من الخوف أي لا يرعب أهله وقد فعل الله ذلك شرعاً وقدرًا كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾ [العنكبوت: ٦٧]، إلى غير ذلك من الآيات وقد تقدمت الأحاديث في تحريم القتال فيه وفي صحيح مسلم عن جابر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ» وقال في هذه السورة ﴿اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ أي اجعل هذه البقعة بلدًا آمنًا وناسب هذا لأنه قبل بناء الكعبة، وقال تعالى في سورة إبراهيم ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]، وناسب هذا هناك لأنه والله أعلم كأنه وقع دعاء ثانية بعد بناء البيت واستقرار أهله به وبعد مولد إسحاق الذي هو أصغر سنًا من إسماعيل بثلاث عشرة سنة.

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]

فهما في عمل صالح وهما يسألان الله تعالى أن يتقبل منهما كما روى ابن أبي حاتم.. عن وهيب بن الورد أنه قرأ ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ ثم يبكي ويقول: يا خليل الرحمن ترفع قوائم بيت الرحمن وأنت مشفق أن لا يتقبل منك، وهذا كما حكى الله تعالى عن حال المؤمنين الخالص في قوله ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا



﴿آتَوْا﴾ [المؤمنون: ٦٠]، أي يعطون ما أعطوا من الصدقات والنفقات والقربات ﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ﴾ أي خائفة أن ألا يتقبل منهم.

قال مسلم: .. عن أبي قزعة: أن عبد الملك بن مروان بينما هو يطوف بالبيت إذ قال: قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين يقول سمعتها تقول: قال رسول الله ﷺ: «يَا عَائِشَةُ لَوْلَا حَدَّثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ حَتَّى أَزِيدَ فِيهَا مِنَ الْحِجْرِ فَإِنَّ قَوْمَكَ قَصَّروا فِي الْبِنَاءِ» فقال الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة: لا تقل هذا يا أمير المؤمنين فإني سمعت أم المؤمنين تحدث هذا قال: لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على ما بنى ابن الزبير.

فهذا الحديث كالمقطوع به إلى عائشة فدل هذا على صواب ما فعله ابن الزبير فلو ترك لكان جيداً.

ولكن بعدما رجع الأمر إلى هذا الحال فقد كره بعض العلماء أن يغير عن حاله كما ذكر عن أمير المؤمنين هارون الرشيد أو أبيه المهدي أنه سأل الإمام مالكا عن هدم الكعبة وردها إلى ما فعله ابن الزبير فقال له مالك: يا أمير المؤمنين لا تجعل كعبة الله ملعبة للملوك لا يشاء أحد أن يهدمها إلا هدمها فترك ذلك الرشيد نقله عياض والنووي ولا تزال - والله أعلم - هكذا إلى آخر الزمان إلى أن يخربها ذو السويقتين من الحبشة كما ثبت ذلك في الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يُخَرَّبُ الْكَعْبَةُ ذُو السَّوَيَقَتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ».

قال مسلم بن الحجاج في صحيحه: .. وقال ابن الزبير: إني

سمعت عائشة رضي الله عنها تقول إن النبي ﷺ قال: «لَوْ لَا أَنَّ النَّاسَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكُفْرٍ وَلَيْسَ عِنْدِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يُقْوِينِي عَلَى بَنَائِهِ، لَكُنْتُ أَدْخَلْتُ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ خَمْسَةَ أَذْرُعٍ وَلَجَعَلْتُ لَهُ بَابًا يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْهُ وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ» قال: فأنا أجد ما أنفق ولست أخاف الناس.

قال مسلم: قال رسول الله ﷺ «إِنْ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوا مِنْ بُيُوتِ الْبَيْتِ وَلَوْ لَا حَدَاثَةُ عَهْدِهِمْ بِالْشِرْكِ، أَعَدْتُ مَا تَرَكُوا مِنْهُ فَإِنْ بَدَأَ لِقَوْمِكَ مِنْ بَعْدِي أَنْ يَبْنُوهُ فَهَلُمِّي لِأَرِيكَ مَا تَرَكُوهُ مِنْهُ» فأراها قريبا من سبعة أذرع.

وقد كانت السنة إقراراً ما فعله عبد الله بن الزبير لأنه هو الذي وده رسول الله ﷺ ولكن خشي أن تنكره قلوب بعض الناس لحدائث عهدهم بالإسلام وقرب عهدهم من الكفر ولكن خفيت هذه السنة على عبد الملك بن مروان ولهذا لما تحقق ذلك عن عائشة أنها روت ذلك عن رسول الله ﷺ قال: وددنا أنا تركناه وما تولى.

﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]

وهذا القدر مرغوب فيه شرعاً فإن من تمام محبة عبادة الله تعالى أن يحب أن يكون من صلبه من يعبد الله وحده لا شريك له ولهذا لما قال الله تعالى لإبراهيم عليه السلام ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، قال: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤]، وهو قوله ﴿وَاجْعَلْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ».

﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]

وقد وافقت هذه الدعوة المستجابة قدر الله السابق في تعيين محمد صلوات الله وسلامه عليه رسولا في الأميين إليهم وإلى سائر الأعجميين من الإنس والجن .

قال الإمام أحمد:.. أخبرنا لقمان بن عامر قال: سمعت أبا أمامة قال: قلت يا رسول الله: ما كان أول بدء أمرك؟ قال «دَعْوَةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَبُشْرَى عِيسَى بِي وَرَأْتُ أُمِّي أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهَا نُورٌ أَضَاءَتْ لَهُ قُصُورُ الشَّامِ» والمراد أن أول من نوه بذكره وشهره في الناس إبراهيم عليه السلام ولم يزل ذكره في الناس مذكورا مشهورا سائرا حتى أفصح باسمه خاتم أنبياء بني إسرائيل نسبا وهو عيسى بن مريم عليه السلام .

وتخصيص الشام بظهور نوره إشارة إلى استقرار دينه ونبوته ببلاد الشام ولهذا تكون الشام في آخر الزمان معقلا للإسلام وأهله وبها ينزل عيسى بن مريم إذا نزل بدمشق بالمنارة الشرقية البيضاء منها ولهذا جاء في الصحيحين: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ» وفي صحيح البخاري (وَهُمْ بِالشَّامِ) .

﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢]

وقد قرأ بعض السلف ويعقوب بالنصب عطفا على بنيه كأن إبراهيم وصى بنيه وابن ابنه يعقوب بن إسحاق وكان حاضرا ذلك .

وقد ادعى القشيري فيما حكاه القرطبي عنه أن يعقوب إنما ولد

بعد وفاة إبراهيم، ويحتاج مثل هذا إلى دليل صحيح.

والظاهر والله أعلم أن إسحاق ولد له يعقوب في حياة الخليل وسارة لأن البشارة وقعت بهما في قوله ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، وقد قرئ بنصب يعقوب ههنا على نزع الخافض فلو لم يوجد يعقوب في حياتهما لما كان لذكره من بين ذرية إسحاق كبير فائدة وأيضاً فقد قال الله تعالى في سورة العنكبوت: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [العنكبوت: ٢٧] الآية، وقال في الآية الأخرى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [الأنبياء: ٧٢]، وهذا يقضي أنه وجد في حياته وأيضاً فإنه باني بيت المقدس كما نطقت بذلك الكتب المتقدمة، وثبت في الصحيحين «من حديث أبي ذر قلت: يا رسول الله أي مسجد وضع أول؟ قال: «المسجد الحرام» قلت: ثم أي؟ قال: «بيت المقدس» قلت: كم بينهما؟ قال: «أَرْبَعُونَ سَنَةً...» الحديث فزعم ابن حبان أن بين سليمان الذي اعتقد أنه باني بيت المقدس - وإنما كان جده بعد خرابه وزخرفه - وبين إبراهيم أربعين سنة وهذا مما أنكر على ابن حبان فإن المدة بينهما تزيد على ألف السنين والله أعلم وأيضاً فإن وصية يعقوب لبنيه سيأتي ذكرها قريباً وهذا يدل على أنه ههنا من جملة الموصين.

﴿يَبْنِيَنَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[البقرة: ١٣٢]

فإن المرء يموت غالباً على ما كان عليه ويبعث على ما مات عليه وقد أجرى الله الكريم عادته بأنه من قصد الخير وفق له ويسر عليه ومن نوى صالحاً ثبت عليه.

وهذا لا يعارض ما جاء في الحديث الصحيح: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا بَاعٌ أَوْ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا بَاعٌ أَوْ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا» لأنه قد جاء في بعض روايات هذا الحديث: ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس ويعمل أهل النار فيما يبدو للناس.

﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾

[البقرة: ١٣٣]

وهذا من باب التغليب؛ لأن إسماعيل عمه قال نحاس: والعرب تسمي العم أبا نقله القرطبي.

وقد استدل بهذه الآية الكريمة من جعل الجد أبا وحجب به الإخوة كما هو قول الصديق حكاه البخاري عنه من طريق ابن عباس وابن الزبير ثم قال البخاري: ولم يختلف عليه وإليه ذهب عائشة أم المؤمنين وبه يقول الحسن البصري وطاووس وعطاء وهو مذهب أبي حنيفة وغير واحد من السلف والخلف.

وقال مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه أنه يقاسم الإخوة وحكي ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وجماعة من السلف والخلف واختاره صاحب أبي حنيفة القاضي أبو يوسف ومحمد بن الحسن ولتقريرها موضع آخر.

﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]

والإسلام هو ملة الأنبياء قاطبة وإن تنوعت شرائعهم واختلفت مناهجهم.

﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]

وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ

عن ابن عباس قال: كل الأنبياء من بني إسرائيل إلا عشرة: نوح وهود وصالح وشعيب وإبراهيم وإسحاق ويعقوب وإسماعيل ومحمد عليهم الصلاة والسلام.

﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ إِلَهٌ كَانُوا عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٤٢]

في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال: «بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة» فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة وفي هذا دليل على أن الناس لا يلزم حكمه إلا بعد العلم به وإن تقدم نزوله وإبلاغه لأنهم لم يؤمروا بإعادة العصر والمغرب والعشاء.

وهذا يدل على كمال طاعتهم لله ولرسوله وانقيادهم لأوامر الله عز وجل رضي الله عنهم أجمعين.

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]

ولما جعل الله هذه الأمة وسطا خصها بأكمل الشرائع وأقوم المناهج وأوضح المذاهب.

﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]

وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله إن الغرض إصابة عين الكعبة،

والقول الآخر وعليه الأكثرون: أن المراد المواجهة.

﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]

أمر تعالى باستقبال الكعبة من جميع جهات الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً ولا يستثنى من هذا شيء سوى النافلة في حال السفر فإنه يصلّيها حيثما توجه قلبه وقلبه نحو الكعبة وكذا في حال المسابقة في القتال يصلّي على كل حال وكذا من جهل جهة القبلة يصلّي باجتهاده وإن كان مخطئاً في نفس الأمر لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها.

### مسألة

وقد استدل المالكية بهذه الآية على أن المصلي ينظر أمامه لا إلى موضع سجوده كما ذهب إليه الشافعي وأحمد وأبو حنيفة قال المالكية بقوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فلو نظر إلى موضع سجوده لاحتاج أن يتكلف ذلك بنوع من الانحناء وهو ينافي كمال القيام.

وقال بعضهم: ينظر المصلي في قيامه إلى صدره، وقال شريك القاضي: ينظر في حال قيامه إلى موضع سجوده كما قال جمهور الجماعة لأنه أبلغ في الخضوع وأكد في الخشوع وقد ورد به الحديث وأما في حال ركوعه فإلى موضع قدميه وفي حال سجوده إلى موضع أنفه وفي حال قعوده إلى حجره.

﴿وَلَكِنْ أَتَّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ

إِذَا لَنِ الْفَظْلِيمِ﴾ [البقرة: ١٤٥]

حذر تعالى عن مخالفة الحق الذي يعلمه العالم إلى الهوى فإن

العالم الحجة عليه أقوم من غيره.

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

[البقرة: ١٤٩]

هذا أمر ثالث من الله تعالى باستقبال المسجد الحرام من جميع أقطار الأرض وقد اختلفوا في حكمة هذا التكرار ثلاث مرات ف قيل تأكيد لأنه أول ناسخ وقع في الإسلام على ما نص عليه ابن عباس وغيره وقيل: بل هو منزل على أحوال فالأمر الأول لمن هو مشاهد الكعبة والثاني لمن هو في مكة غائبا عنها والثالث لمن هو في بقية البلدان هكذا وجهه فخر الدين الرازي.

وقال القرطبي: الأول لمن هو بمكة والثاني لمن هو في بقية الأمصار والثالث لمن خرج في الأسفار ورجح هذا الجواب القرطبي.

﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا

وَيُزَكِّيكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١]

فكانوا في الجاهلية الجهلاء يسفهون بالعقول الغراء فانتقلوا ببركة رسالته ويمن سفارته إلى حال الأولياء وسجايا العلماء فصاروا أعمق الناس علماً وأبرهم قلوباً وأقلهم تكلفاً وأصدقهم لهجةً.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٣]

بين تعالى أن أجود ما يستعان به على تحمل المصائب الصبر والصلاة. والصبر صبران: فصبر ترك المحارم والمآثم وصبر على فعل الطاعات والقربات والثاني أكثر ثواباً لأنه المقصود وأما الصبر الثالث وهو الصبر على المصائب والنوائب فذلك أيضاً واجب كالاستغفار من المعاييب.



﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا

تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤]

جاء في صحيح مسلم: «أن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت ثم تأوي إلى قناديل معلقة تحت العرش».

وفي الحديث الذي رواه الإمام أحمد عن الإمام الشافعي عن الإمام مالك عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ تَعْلَقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهُ اللَّهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ» ففيه دلالة لعموم المؤمنين أيضاً وإن كان الشهداء قد خصصوا بالذكر في القرآن تشريفاً وتكريماً وتعظيماً.

﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥]

كما قال تعالى: «فَإِذْ ذَاقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢]، فإن الجائع والخائف كل منهما يظهر ذلك عليه.

﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]

وقال الإمام أحمد: عن حبيبة بنت أبي تجرة قالت: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم وهو يسعى حتى أرى ركبتيه من شدة السعي يدور به إزاره وهو يقول: «اسعوا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ» وقد استدلل بهذا الحديث على مذهب من يرى أن السعي بين الصفا والمروة ركن في الحج كما هو مذهب الشافعي ومن وافقه ورواية عن أحمد وهو المشهور عن مالك.

وقيل إنه واجب وليس بركن فإن تركه عمدا أو سهوا جبره بدم وهو رواية عن أحمد وبه يقول طائفة وقيل: بل مستحب وإليه ذهب أبو حنيفة والثوري والشعبي وابن سيرين.

وروي عن أنس وابن عمر وابن عباس وحكي عن مالك في العتية.

قال القرطبي: واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ والقول الأول أرجح لأنه عليه السلام طاف بينهما وقال: «لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ» فكل ما فعله في حجته تلك واجب لا بد من فعله في الحج إلا ما خرج بدليل والله أعلم.

وقد تقدم قوله عليه السلام: «اسعوا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ» فقد بين الله تعالى أن الطواف بين الصفا والمروة من شعائر الله أي مما شرع الله تعالى لإبراهيم في مناسك الحج وقد تقدم في حديث ابن عباس أن أصل ذلك مأخوذ من طواف هاجر وتردادها بين الصفا والمروة في طلب الماء لولدها لما نفذ ماؤهما وزادهما حين تركهما إبراهيم عليه السلام هنالك وليس عندهما أحد من الناس فلما خافت على ولدها الضيعة هنالك ونفذ ما عندهما قامت تطلب الغوث من الله عز وجل فلم تزل تتردد في هذه البقعة المشرفة بين الصفا والمروة متذلة خائفة وجلة مضطرة فقيرة إلى الله عز وجل حتى كشف الله كربتها وأنس غربتها وفرج شدتها وأنبع لها زمزم التي ماؤها «طَعَامُ طُغَمٍ وَشِفَاءُ سُقَمٍ» فالساعي بينهما ينبغي له أن يستحضر فقره وذله وحاجته إلى الله في هداية قلبه وصلاح حاله وغفران ذنبه وأن يلتجئ إلى الله عز

وجل لتفريج ما هو به من النقائص والعيوب وأن يهديه إلى الصراط المستقيم وأن يثبت عليه إلى مماته وأن يحوله من حاله الذي هو عليه من الذنوب والمعاصي إلى حال الكمال والغفران والسداد والاستقامة كما فعل بهاجر عليها السلام.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [البقرة: ١٥٩]

أخبر أنهم يلعنهم كل شيء على صنيعهم ذلك فكما أن العالم يستغفر له كل شيء حتى الحوت في الماء والطير في الهواء فهؤلاء بخلاف العلماء فيلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون، وقد جاء في الحديث أن العالم يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر وجاء في هذه الآية أن كاتم العلم يلعنه الله والملائكة والناس أجمعون واللاعنون أيضاً وهم كل فصيح وأعجمي إما بلسان المقال أو الحال.

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَٰئِكَ أَثُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠]

وفي هذا دلالة على أن الداعية إلى كفر أو بدعة إذا تاب إلى الله تاب الله عليه.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْنَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١]

فصل: لا خلاف في جواز لعن الكفار وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن بعده من الأئمة يلعنون الكفرة في القنوت وغيره، فأما الكافر

المعين فقد ذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يلعن لأنا لا ندري بما  
يختم الله له واستدل بعضهم بالآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ  
عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾.

وقالت طائفة أخرى: بل يجوز لعن الكافر المعين واختاره الفقيه  
أبو بكر بن العربي المالكي ولكنه احتج بحديث فيه ضعف، واستدل غيره  
بقوله عليه السلام في قصة الذي كان يؤتى به سكران فيحده فقال رجل: لعنه  
الله، ما أكثر ما يؤتى به فقال رسول الله ﷺ «لَا تَلْعَنُهُ فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»  
فدل على أن من لا يحب الله ورسوله يلعن والله أعلم.

﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [البقرة: ١٦٤]

فتارة تأتي بالرحمة وتارة تأتي بالعذاب وتارة تأتي مبشرة بين يدي  
السحاب وتارة تسوقه وتارة تجمععه وتارة تفرقه وتارة تصرفه ثم تارة  
تأتي من الجنوب وهي الشامية وتارة تأتي من ناحية اليمن وتارة صبا  
وهي الشرقية التي تصدم وجه الكعبة وتارة دبورا وهي غربية تنفذ من  
ناحية دبر الكعبة.

وقد صنف الناس في الرياح والمطر والأنواء كتبا كثيرة فيما يتعلق  
بلغاتها وأحكامها وبسط ذلك يطول ههنا.

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٦٨]

عن ابن عباس قال: ما كان من يمين أو نذر في غضب فهو من  
خطوات الشيطان وكفارته كفارة يمين.

﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]

فيدخل في هذا كل كافر وكل مبتدع أيضاً.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]

والأكل من الحلال سبب لتقبل الدعاء والعبادة كما أن الأكل من الحرام يمنع قبول الدعاء والعبادة.

﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]

وقد خصص الجمهور من ذلك ميتة البحر لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦].

### مسألة

ولبن الميتة وبيضها المتصل بها نجس عند الشافعي وغيره لأنه جزء منها، وقال مالك في رواية: هو طاهر إلا أنه ينجس بالمجاورة وكذلك أنفحة الميتة فيها الخلاف والمشهور عندهم أنها نجسة، وقد أوردوا على أنفسهم أكل الصحابة من جبن المجوس فقال القرطبي في التفسير: ههنا يخالط اللبن منها يسير ويعفى عن قليل النجاسة إذا خالط الكثير من المائع.

وكذلك حرم عليهم لحم الخنزير سواء ذكي أم مات حتف أنفه ويدخل شحمه في حكم لحمه إما تغليياً أو أن اللحم يشمل ذلك أو بطريق القياس على رأي.

﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]

قال مجاهد: فمن اضطر غير باغ ولا عاد قاطعاً للسبيل أو مفارقاً

للأئمة أو خارجاً في معصية الله فله الرخصة ومن خرج باغياً أو عادياً أو في معصية الله فلا رخصة له وإن اضطر إليه .

### مسألة

إذا وجد المضطر ميتة وطعام الغير بحيث لا قطع فيه ولا أذى فإنه لا يحل له أكل الميتة بل يأكل طعام الغير بغير خلاف - كذا قال - ثم قال: وإذا أكله والحالة هذه هل يضمن أم لا ؟ فيه قولان هما روايتان عن مالك .

وقال وكيع: عن مسروق قال: من اضطر فلم يأكل ولم يشرب ثم مات دخل النار .

وهذا يقتضي أن أكل الميتة للمضطر عزيمة لا رخصة قال أبو الحسن الطبري المعروف بالكيا الهراسي رفيق الغزالي في الاشتغال: وهذا هو الصحيح عندنا كالإفطار للمريض ونحو ذلك .

﴿لَيْسَ إِلَهِ إِلَّا أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مِنْ أَمَنِ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ فِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]

اشتملت هذه الآية على جمل عظيمة وقواعد عميمة وعقيدة

مستقيمة .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]

منسوخة نسختها النفس بالنفس ، عن ابن عباس: كانوا لا يقتلون الرجل بالمرأة ولكن يقتلون الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة فأنزل الله: النفس بالنفس والعين بالعين فجعل الأحرار في القصاص سواء فيما بينهم من العمد رجالهم ونساؤهم في النفس وفيما دون النفس وجعل العبيد مستويين فيما بينهم من العمد في النفس وفيما دون النفس رجالهم ونساؤهم.

### مسألة

ذهب أبو حنيفة إلى أن الحر يقتل بالعبد لعموم آية المائدة وإليه ذهب الثوري وابن أبي ليلى وداود وهو مروي عن علي وابن مسعود وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي «من قتل عبده قتلناه، ومن جدع عبده جدعناه ومن خصاه خصيناه».

وخالفهم الجمهور فقالوا: لا يقتل الحر بالعبد لأن العبد سلعة لو قتل خطأ لم يجب فيه دية وإنما تجب فيه قيمته ولأنه لا يقاد بطرفه ففي النفس بطريق الأولى، وذهب الجمهور إلى أن المسلم لا يقتل بالكافر لما ثبت في البخاري عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» ولا يصح حديث ولا تأويل يخالف هذا.

وأما أبو حنيفة فذهب إلى أنه يقتل به لعموم آية المائدة.

## مسألة

قال الحسن وعطاء: لا يقتل الرجل بالمرأة لهذه الآية وخالفهم الجمهور لآية المائدة ولقوله عليه السلام: «الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ» وقال الليث: إذا قتل الرجل امرأته لا يقتل بها خاصة.

## مسألة

ومذهب الأئمة الأربعة والجمهور أن الجماعة يقتلون بالواحد قال عمر في غلام قتله سبعة فقتلهم وقال: لو تملاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم. ولا يعرف له في زمانه مخالف من الصحابة وذلك كالإجماع. وحكي عن الإمام أحمد رواية: أن الجماعة لا يقتلون بالواحد ولا يقتل بالنفس إلا نفس واحدة وحكاها ابن المنذر عن معاذ وابن الزبير وعبد الملك بن مروان والزهري وابن سيرين وحبيب بن أبي ثابت ثم قال ابن المنذر: وهذا أصح ولا حجة لمن أباح قتل الجماعة، وقد ثبت عن ابن الزبير ما ذكرناه، وإذا اختلف الصحابة فسييله النظر.

## مسألة

قال مالك رحمه الله في رواية ابن القاسم عنه وهو المشهور وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد في أحد قوليه: ليس لولي الدم أن يعفو على الدية إلا برضا القاتل: وقال الباقر: له أن يعفو عليها وإن لم يرض.

## مسألة

وذهب طائفة من السلف إلى أنه ليس للنساء عفو منهم الحسن وقتادة والزهري وابن شبرمة والليث والأوزاعي وخالفهم الباقر.



﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]

وفي شرع القصاص لكم وهو قتل القاتل حكمة عظيمة وهي بقاء المهج وصونها لأنه إذا علم القاتل أنه يقتل انكف عن صنيعه فكان في ذلك حياة للنفوس، وفي الكتب المتقدمة: القتل أنفى للقتل، فجاءت هذه العبارة في القرآن أفصح وأبلغ وأوجز.

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٨٠]

وقد كان ذلك واجبا على أصح القولين قبل نزول آية الموارث فلما نزلت آية الفرائض نسخت هذه وصارت الموارث المقدرة فريضة من الله يأخذها أهلها حتما من غير وصية ولا تحمل منة الموصي.

والعجب من أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي رحمه الله كيف حكى في تفسيره الكبير عن أبي مسلم الأصفهاني أن هذه الآية غير منسوخة وإنما هي مفسرة بآية الموارث ومعناه كتب عليكم ما أوصى الله به من توريث الوالدين والأقربين من قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، قال: وهو قول أكثر المفسرين والمعتبرين من الفقهاء: قال: ومنهم من قال: إنها منسوخة فيمن يرث ثابتة فيمن لا يرث. وهو مذهب ابن عباس والحسن.

(قلت) وبه قال أيضاً سعيد بن جبير ولكن على قول هؤلاء لا يسمى هذا نسخا في اصطلاحنا المتأخر لأن آية الموارث إنما رفعت حكم بعض أفراد ما دل عليه عموم آية الوصاية لأن الأقربين أعم ممن

يرث ولا يرث فرفع حكم من يرث بما عين له وبقي الآخر على ما دلت عليه الآية الأولى، وهذا إنما يتأتى على قول بعضهم: إن الوصاية في ابتداء الإسلام إنما كانت ندباً حتى نسخت، فأما من يقول: إنها كانت واجبة وهو الظاهر من سياق الآية فيتعين أن تكون منسوخة بآية الميراث كما قاله أكثر المفسرين والمعتبرين من الفقهاء فإن وجوب الوصية للوالدين والأقربين الوارثين منسوخ بالإجماع بل منهي عنه للحديث المتقدم «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» فآية الميراث حكم مستقل وجوب من عند الله لأهل الفروض والعصبات يرفع بها حكم هذه بالكلية، بقي الأقارب الذين لا ميراث لهم يستحب له أن يوصي لهم من الثلث استئناساً بآية الوصية وشمولها ولما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ».

﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾

[البقرة: ١٨٢]

الجنف الخطأ وهذا يشمل أنواع الخطأ كلها بأن زادوا وارثاً بواسطة أو وسيلة كما إذا أوصى ببيعة الشيء الفلاني محاباة أو أوصى لابن ابنته ليزيدها أو نحو ذلك من الوسائل إما مخطئاً غير عامد بل بطبعه وقوة شفقتة من غير تبصر أو متعمداً آثماً في ذلك، فللوصي والحالة هذه أن يصلح القضية ويعدل في الوصية على الوجه الشرعي ويعدل عن الذي أوصى به الميت إلى ما هو أقرب الأشياء إليه وأشبه الأمور به جمعا بين مقصود الموصي والطريق الشرعي وهذا الإصلاح والتوفيق ليس من التبديل في شيء.

﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾ [البقرة: ١٨٤]

فحاصل الأمر أن النسخ ثابت في حق الصحيح المقيم بإيجاب الصيام عليه بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وأما الشيخ الفاني الهرم الذي لا يستطيع الصيام فله أن يفطر ولا قضاء عليه لأنه ليست له حال يصير إليها يتمكن فيها من القضاء.

ولكن هل يجب عليه إذا أفطر أن يطعم عن كل يوم مسكينا إذا كان ذا جدة؟

فيه قولان للعلماء: أحدهما: لا يجب عليه إطعام لأنه ضعيف عنه لسنه فلم يجب عليه فدية كالصبي لأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها وهو أحد قولي الشافعي.

والثاني: وهو الصحيح وعليه أكثر العلماء أنه يجب عليه فدية عن كل يوم.

ومما يلتحق بهذا المعنى الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو ولديهما ففيهما خلاف كثير بين العلماء فمنهم من قال: يفطران ويفديان ويقضيان، وقيل: يفديان فقط ولا قضاء، وقيل: يجب القضاء بلا فدية وقيل: يفطران ولا فدية ولا قضاء، وقد بسطنا هذه المسألة مستقصاة في كتاب الصيام الذي أفردناه والله الحمد والمنة.

وقال الإمام أحمد: ... عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال: أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال، وأحيل الصيام ثلاثة أحوال، فأما أحوال الصلاة فإن النبي صلى الله عليه وسلم، قدم المدينة وهو يصلي سبعة عشر شهراً إلى بيت المقدس، ثم

إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] الآية، فوجهه الله إلى مكة هذا حول.

قال: وكانوا يجتمعون للصلاة ويؤذن بها بعضهم بعضاً، حتى نقصوا أو كادوا ينقصون، ثم إن رجلاً من الأنصار قال: يا رسول الله، إني رأيت فيما يرى النائم، رأيت شخصاً عليه ثوبان أخضران فاستقبل القبلة، فقال: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله - مثني - حتى فرغ من الأذان. فهذان حالان.

قال: وكانوا يأتون الصلاة سبقهم النبي ﷺ ببعضها، فكان الرجل يشير إلى الرجل أن كم صلى؟ فيقول: واحدة أو اثنتين فيصليهما، ثم يدخل مع القوم في صلاتهم، قال: فجاء معاذ فقال: لا أجده على حال أبداً إلا كنت عليها، ثم قضيت ما سبقني، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ قَدْ سَنَّ لَكُمْ مُعَاذُ فَهَكَذَا فَاصْنَعُوا» فهذه ثلاثة أحوال.

وأما أحوال الصيام فإن رسول الله ﷺ، قدم المدينة فجعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وصام عاشوراء، ثم إن الله فرض عليه الصيام، فكان من شاء صام ومن شاء أطعم مسكيناً، فأجزأ ذلك عنه، ثم إن الله عز وجل أنزل الآية الأخرى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، إلى قوله ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح، ورخص فيه للمريض والمسافر، وثبت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام، فهذان حالان.

قال: وكانوا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا، فإذا ناموا

امتنعوا، فأنزل الله عز وجل ﴿أَحَلَّ لَكُم لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ آيِلٍ﴾.

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]

يمدح تعالى شهر الصيام من بين سائر الشهور بأن اختاره من بينهن لإنزال القرآن العظيم، وكما اختصه بذلك قد ورد الحديث بأنه الشهر الذي كانت الكتب الإلهية تنزل فيه على الأنبياء.

وأما الصحف والتوراة والزيبور والإنجيل فنزل كل منها على النبي الذي أنزل عليه جملة واحدة، وأما القرآن فإنما نزل جملة واحدة إلى بيت العزة من السماء الدنيا وكان ذلك في شهر رمضان في ليلة القدر منه، ثم نزل بعده مفردا بحسب الوقائع على رسول الله ﷺ.

وههنا مسائل تتعلق بهذه الآية (إحداها) أنه قد ذهب طائفة من السلف إلى أن من كان مقيماً في أول الشهر ثم سافر في أثناءه فليس له الإفطار بعذر السفر والحالة هذه لقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وإنما يباح الإفطار لمسافر استهل الشهر وهو مسافر، وهذا القول غريب نقله أبو محمد بن حزم في كتابه المحلى عن جماعة من الصحابة والتابعين وفيما حكاه عنهم نظر والله أعلم، فإنه قد ثبتت السنة عن رسول الله ﷺ أنه خرج في شهر رمضان لغزوة الفتح فسار حتى بلغ الكديد ثم أفطر وأمر الناس بالفطر أخرجه صاحبنا الصحيح.

(الثانية) ذهب آخرون من الصحابة والتابعين إلى وجوب الإفطار في السفر لقوله ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، والصحيح قول الجمهور أن الأمر في ذلك على التخيير

وليس بحتم لأنهم كانوا يخرجون مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان قال: فمنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم، فلو كان الإفطار هو الواجب لأنكر عليهم الصيام، بل الذي ثبت من فعل رسول الله ﷺ أنه كان في مثل هذه الحالة صائماً.

(الثالثة) قالت طائفة منهم الشافعي: الصيام في السفر أفضل من الإفطار لفعل النبي ﷺ كما تقدم، وقالت طائفة: بل الإفطار أفضل أخذاً بالرخصة ولما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن الصوم في السفر فقال: «مَنْ أَفْطَرَ فَحَسَنٌ وَمَنْ صَامَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ»، وقال في حديث آخر «عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ»، وقالت طائفة: هما سواء لحديث عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال: يا رسول الله إني كثير الصيام أفصوم في السفر؟ فقال: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ» وهو في الصحيحين وقيل: إن شق الصيام فالإفطار أفضل لحديث جابر: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قد ظلل عليه فقال: «ما هذا؟» قالوا: صائم فقال: «ليس من البر الصيام في السفر» أخرجاه، فأما إن رغب عن السنة ورأى أن الفطر مكروه إليه فهذا يتعين عليه الإفطار ويحرم عليه الصيام والحالة هذه لما جاء في مسند الإمام أحمد وغيره عن ابن عمر وجابر وغيرهما: من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة.

(الرابعة) القضاء هل يجب متتابعاً أو يجوز فيه التفريق؟ فيه قولان: (أحدهما) أنه يجب المتتابع لأن القضاء يحكي الأداء (والثاني) لا يجب المتتابع بل إن شاء فرق وإن شاء تابع وهذا قول جمهور السلف والخلف وعليه ثبتت الدلائل، لأن المتتابع إنما وجب في الشهر لضرورة

أدائه في الشهر فأما بعد انقضاء رمضان فالمراد صيام أيام عدة ما أفطر .

﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾

[البقرة: ١٨٥]

ولهذا جاءت السنة باستحباب التسبيح والتحميد والتكبير بعد الصلوات المكتوبات ، وقال ابن عباس: ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ إلا بالتكبير ، ولهذا أخذ كثير من العلماء مشروعية التكبير في عيد الفطر من هذه الآية ، حتى ذهب داود بن علي الأصبهاني الظاهري إلى وجوبه في عيد الفطر لظاهر الأمر في قوله: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ وفي مقابلته مذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يشرع التكبير في عيد الفطر ، والباقون على استحبابه على اختلاف في تفاصيل بعض الفروع بينهم .

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا

دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]

وفي ذكره تعالى هذه الآية الباعثة على الدعاء متخللة بين أحكام الصيام ، إرشاد إلى اجتهد في الدعاء عند إكمال العدة ، بل وعند كل فطر .

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾

[البقرة: ١٨٧]

وفي إباحته تعالى جواز الأكل إلى طلوع الفجر دليل على استحباب السحور لأنه من باب الرخصة والأخذ بها محبوب ، حتى ولو بجرعة ماء تشبها بالأكليين ، ويستحب تأخيرها إلى وقت انفجار الفجر ، وقد روي عن طائفة كثيرة من السلف أنهم تسامحوا في السحور عند

مقاربة الفجر، وحكى أبو جعفر بن جرير في تفسيره عن بعضهم: أنه إنما يجب الإمساك من طلوع الشمس كما يجوز الإفطار بغروبها. (قلت) وهذا القول ما أظن أحداً من أهل العلم يستقر له قدم عليه لمخالفته نص القرآن.

### مسألة

ومن جعله تعالى الفجر غاية لإباحة الجماع والطعام والشراب لمن أراد الصيام يستدل على أنه من أصبح جنباً فليغتسل وليتم صومه ولا حرج عليه وهذا مذهب الأئمة الأربعة وجمهور العلماء سلفاً وخلفاً لما رواه البخاري ومسلم من حديث عائشة وأم سلمة أنهما قالتا: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يغتسل ويصوم، وفي حديث أم سلمة عندهما: ثم لا يفطر ولا يقضي.

فأما الحديث الذي رواه الإمام أحمد: .. عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ صَلَاةُ الصُّبْحِ وَأَحَدُكُمْ جُنْبٌ فَلَا يَصُمْ يَوْمَهُ» فإنه حديث جيد الإسناد على شرط الشيخين كما ترى وهو في الصحيحين عن أبي هريرة عن الفضل بن عباس عن النبي ﷺ، وفي سنن النسائي عنه عن أسامة بن زيد والفضل بن عباس ولم يرفعه: فمن العلماء من علل هذا الحديث بهذا ومنهم من ذهب إليه، ويحكي هذا عن أبي هريرة وسالم وعطاء وهشام بن عروة والحسن البصري، ومنهم من ذهب إلى التفرقة بين أن يصبح جنباً نائماً فلا عليه لحديث عائشة وأم سلمة أو مختاراً فلا صوم له لحديث أبي هريرة، يحكى هذا عن



عروة وطاووس والحسن، ومنهم من فرق بين الفرض فيتم فيقضيه وأما النفل فلا يضره رواه الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي وهو رواية عن الحسن البصري أيضاً، ومنهم من ادعى نسخ حديث أبي هريرة بحديثي عائشة وأم سلمة ولكن لا تاريخ معه، وادعى ابن حزم أنه منسوخ بهذه الآية وهو بعيد أيضاً إذ لا تاريخ بل الظاهر من التاريخ خلافه، ومنهم من حمل حديث أبي هريرة على نفي الكمال فلا صوم له لحديث عائشة وأم سلمة الدالين على الجواز، وهذا المسلك أقرب الأقوال وأجمعها والله أعلم.

﴿ثُمَّ أَتَمُواْ الصَّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]

ولهذا ورد في الأحاديث الصحيحة النهي عن الوصال وهو أن يصل يوماً بيوم ولا يأكل بينهما شيئاً، فقد ثبت النهي عنه من غير وجه، وثبت أنه من خصائص النبي ﷺ وأنه كان يقوى على ذلك ويعان، والأظهر أن ذلك الطعام والشراب في حقه إنما كان معنوياً لا حسياً وإلا فلا يكون مواصلاً مع الحسي ولكن كما قال الشاعر:

لها أحاديث من ذكراك تشغلها      عن الشراب وتلهيها عن الزاد

وأما من أحب أن يمسك بعد غروب الشمس إلى وقت السحر فله ذلك، وقد روى ابن جرير عن عبد الله بن الزبير وغيره من السلف: أنهم كانوا يواصلون الأيام المتعددة وحمله منهم على أنهم كانوا يفعلون ذلك رياضة لأنفسهم لا أنهم كانوا يفعلونه عبادة والله أعلم، ويحتمل أنهم كانوا يفهمون من النهي أنه إرشاد من باب الشفقة كما جاء في

حديث عائشة: رحمة لهم، فكان ابن الزبير وابنه عامر ومن سلك سبيلهم يتجشمون ذلك ويفعلونه لأنهم كانوا يجدون قوة عليه، وقد ذكر عنهم أنهم كانوا أول ما يفطرون على السمن والصبر لئلا تتخرق الأمعاء بالطعام أولاً، وقد روي عن ابن الزبير أنه كان يواصل سبعة أيام ويصبح في اليوم السابع أقواهم وأجلدهم.

﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]

وهذا الذي حكاه عن هؤلاء هو الأمر المتفق عليه عند العلماء أن المعتكف يحرم عليه النساء ما دام معتكفاً في مسجده، ولو ذهب إلى منزله لحاجة لا بد له منها فلا يحل له أن يثبت فيه إلا بمقدار ما يفرغ من حاجته تلك من قضاء الغائط أو الأكل وليس له أن يقبل امرأته ولا أن يضمها إليه ولا يشتغل بشيء سوى اعتكافه ولا يعود المريض لكن يسأل عنه وهو مار في طريقه، وللاعتكاف أحكام مفصلة في بابها منها ما هو مجمع عليه بين العلماء ومنها ما هو مختلف فيه، وقد ذكرنا قطعة صالحة من ذلك في آخر كتاب الصيام والله الحمد والمنة، ولهذا كان الفقهاء المصنفون يتبعون كتاب الصيام بكتاب الاعتكاف اقتداء بالقرآن العظيم فإنه نبه على ذكر الاعتكاف بعد ذكر الصوم، وفي ذكره تعالى الاعتكاف بعد الصيام إرشاد وتنبية على الاعتكاف في الصيام أو في آخر شهر الصيام.

وفي الصحيحين أن صفية بنت حيي كانت تزور النبي ﷺ وهو معتكف في المسجد فتحدثت عنده ساعة ثم قامت لترجع إلى منزلها وكان ذلك ليلاً فقام النبي ﷺ ليمشي معها حتى تبلغ دارها وكان منزلها

في دار أسامة بن زيد في جانب المدينة فلما كان ببعض الطريق لقيه رجلان من الأنصار فلما رأيا النبي ﷺ أسرعوا وفي رواية: تواريا أي حياء من النبي ﷺ لكون أهله معه فقال لهما ﷺ: «عَلَى رِسْلِكُمَا إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيٍّ» أي لا تسرعا واعلما أنها صفية بنت حبي أي زوجتي فقالا: سبحان الله يا رسول الله فقال ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا أَوْ قَالَ: شَرًّا».

قال الشافعي رحمه الله: أراد عليه السلام أن يعلم أمته التبرؤ من التهمة في محلها لئلا يقعوا في محذور وهما كانا أتقى الله من أن يظنا بالنبي ﷺ شيئا والله أعلم.

ثم المراد بالمباشرة إنما هو الجماع ودواعيه من تقبيل ومعانقة ونحو ذلك فأما معاطاة الشيء ونحوه فلا بأس به.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨]

وقد ورد في الصحيحين عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «أَلَا إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّمَا يَأْتِينِي الْخَصْمُ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنْ نَارٍ فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ لِيَذَرْهَا» فدللت هذه الآية الكريمة وهذا الحديث على أن حكم الحاكم لا يغير الشيء في نفس الأمر فلا يحل في نفس الأمر حراما هو حرام ولا يحرم حلالا هو حلال وإنما هو ملزم في الظاهر، فإن طابق في نفس الأمر فذاك وإلا فللحاكم أجره وعلى المحتال وزره.

قال قتادة: واعلموا أن من قضى له بباطل أن خصومته لم تنقض حتى يجمع الله بينهما يوم القيامة فيقضي على المبطل للمحق بأجود مما قضى به للمبطل على المحق في الدنيا.

﴿سَأَلُونَا عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٨٩]

يعلمون بها حل دينهم وعدة نسائهم ووقت حجهم، يقول جعلها الله مواقيت لصوم المسلمين وإفطارهم.

﴿وَقَتِّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَتِّلُونَكُمُ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا

يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]

ويدخل في ذلك ارتكاب المناهي كما قاله الحسن البصري: من المثلة والغلول وقتل النساء والصبيان والشيوخ الذين لا رأي لهم ولا قتال فيهم والرهبان وأصحاب الصوامع وتحريق الأشجار وقتل الحيوان لغير مصلحة.

﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]

ولهذا اتفق العلماء على أن الشروع في الحج والعمرة ملزم سواء قيل بوجوب العمرة أو باستحبابها كما هما قولان للعلماء وقد ذكرناهما بدلائلهما في كتابنا الأحكام مستقصى والله الحمد والمنة.

﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]

ولهذا اختلف العلماء: هل يختص الحصر بالعدو فلا يتحلل إلا من حصره عدو لا مرض ولا غيره؟ على قولين:

فقال ابن أبي حاتم: ... عن ابن عباس أنه قال: لا حصر إلا حصر

العدو فأما من أصابه مرض أو وضع أو ضلال فليس عليه شيء إنما قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾ فليس الأمن حصراً قال: وروي عن ابن عمر وطاووس والزهري وزيد بن أسلم نحو ذلك.

والقول الثاني: إن الحصر أعم من أن يكون بعدو أو مرض أو ضلال وهو التوهان عن الطريق أو نحو ذلك قال الإمام أحمد: .. عن الحجاج بن عمرو الأنصاري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «مَنْ كَسَرَ أَوْ وَجَعَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ حَبَّةٌ أُخْرَى» قال: فذكرت ذلك لابن عباس وأبي هريرة فقالا: صدق.

ثم قال: وروي عن ابن مسعود وابن الزبير وعلقمة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ومجاهد والنخعي وعطاء ومقاتل بن حيان: الإحصار من عدو أو مرض أو كسر، وقال الثوري: الإحصار من كل شيء آذاه.

وثبت في الصحيحين عن عائشة أن رسول الله ﷺ دخل على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب فقالت: يا رسول الله إني أريد الحج وأنا شاكية فقال «حُجِّي واشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» ورواه مسلم عن ابن عباس بمثله، فذهب من ذهب من العلماء إلى صحة الاشتراط في الحج لهذا الحديث، وقد علق الإمام محمد بن إدريس الشافعي القول بصحة هذا المذهب على صحة هذا الحديث، قال البيهقي وغيره من الحفاظ: وقد صح والله الحمد.

﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]

عن ابن عباس قال: شاة، وهو مذهب الأئمة الأربعة.

وقال ابن أبي حاتم: .. عن عائشة وابن عمر: أنهما كانا لا يريان ما استيسر من الهدى إلا من الإبل والبقر.

(قلت) والظاهر أن مستند هؤلاء فيما ذهبوا إليه قصة الحديدية فإنه لم ينقل عن أحد منهم أنه ذبح في تحلله ذلك شاة وإنما ذبحوا الإبل والبقر ففي الصحيحين عن جابر قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بقرة.

والدليل على صحة قول الجمهور فيما ذهبوا إليه من إجزاء ذبح الشاة في الإحصار أن الله أوجب ذبح ما استيسر من الهدى أي مهما تيسر مما يسمى هديا والهدى من بهيمة الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم كما قاله الحبر البحر ترجمان القرآن وابن عم رسول الله ﷺ، وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: أهدى النبي ﷺ مرة غنماً.

﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]

عن ابن عباس قال: إذا كان «أو» فأيه أخذت أجزأ عنك.

(قلت) وهو مذهب الأئمة الأربعة وعامة العلماء أنه يخير في هذا المقام إن شاء صام وإن شاء تصدق بفرق وهو ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع وهو مدان وإن شاء ذبح شاة وتصدق بها على الفقراء أي ذلك فعل أجزأه، ولما كان لفظ القرآن في بيان الرخصة جاء بالأسهل فالأسهل ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ولما أمر النبي

عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ بِذَلِكَ أَرْشَدَهُ إِلَى الْأَفْضَلِ فَلَا أَفْضَلَ فَقَالَ: أَنْسِكَ شَاةً أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَكُلْ حَسَنَ فِي مَقَامِهِ وَهُوَ الْحَمْدُ وَالْمَنَّةُ.

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: .. ذَكَرَ الْأَعْمَشُ قَالَ: سَأَلَ إِبْرَاهِيمَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ فَأَجَابَهُ بِقَوْلٍ يَحْكُمُ عَلَيْهِ طَعَامٌ فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ اشْتَرَى شَاةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْمَتِ الشَاةَ دَرَاهِمَ وَجَعَلَ مَكَانَهَا طَعَامًا فَتَصَدَّقَ وَإِلَّا صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا.

عَنِ الْحَسَنِ وَعُكْرَمَةَ: إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ.

وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ مِنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعُكْرَمَةَ وَالْحَسَنِ وَعُكْرَمَةَ قَوْلَانِ غَرِيبَانِ فِيهِمَا نَظَرٌ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَتِ السَّنَةُ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ الصِّيَامِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا سِتَّةَ أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ أَوْ نُسُكِ شَاةٍ وَأَنَّ ذَلِكَ عَلَى التَّخْيِيرِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا هَذَا التَّرْتِيبُ فَإِنَّمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ كَمَا هُوَ نَصُّ الْقُرْآنِ وَعَلَيْهِ أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ هُنَاكَ بِخِلَافِ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ مِّنْ تَمَنُّعٍ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾.

وَهُوَ يَشْمَلُ مِنْ أَحْرَمَ بِهِمَا أَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْهَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَهَذَا هُوَ التَّمَتُّعُ الْخَاصُّ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ، وَالتَّمَتُّعُ الْعَامُّ يَشْمَلُ الْقَسْمَيْنِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فَإِنَّ مِنَ الرِّوَاةِ مَنْ يَقُولُ: تَمَتُّعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَآخَرُ يَقُولُ: قَرْنٌ وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ سَاقٌ هَدِيَا.

﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]

وَلَهُ أَنْ يَذْبَحَ الْبَقْرَ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ عَنْ نِسَائِهِ الْبَقْرَ وَقَالَ

الأوزاعي .. عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ ذبح البقر عن نسائه وكن متمتعات رواه أبو بكر بن مردويه وفي هذا دليل على مشروعية التمتع .

قد جاء مصرحاً به أن عمر كان ينهى الناس عن التمتع ، وفي نفس الأمر لم يكن عمر ﷺ ينهى عنها محرماً لها إنما كان ينهى عنها ليكثر قصد الناس للبيت حاجين ومعتمرين كما قد صرح به ﷺ .

﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]

قال العلماء: والأولى أن يصومها قبل عرفة في العشر قاله عطاء أو من حين يحرم قاله ابن عباس وغيره لقوله: في الحج .

ومنهم من يجوز صيامها من أول شوال قاله طاوس ومجاهد وغير واحد .

وجوز الشعبي صيام يوم عرفة وقبلة يومين .

فلو لم يصمها أو بعضها قبل العيد فهل يجوز أن يصومها في أيام التشريق؟

فيه قولان للعلماء وهما للإمام الشافعي أيضاً القديم منهما: أنه يجوز له صيامها لقول عائشة وابن عمر في صحيح البخاري: لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى .

وإنما قالوا ذلك لعموم قوله ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾

والجديد من القولين أنه لا يجوز صيامها أيام التشريق لما رواه مسلم عن قتيبة الهذلي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» .



﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]

واختار ابن جرير في ذلك مذهب الشافعي أنهم أهل الحرم ومن كان منه على مسافة لا يقصر فيها الصلاة لأن من كان كذلك يعد حاضرا لا مسافرا والله أعلم.

﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]

والقول بصحة الإحرام بالحج في جميع السنة مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وبه يقول إبراهيم النخعي والثوري والليث بن سعد واحتج لهم بقوله تعالى: ﴿سَأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وبأنه أحد النسكين فصح الإحرام به في جميع السنة كالعمرة.

وذهب الشافعي رحمه الله إلى أنه لا يصح الإحرام بالحج إلا في أشهره فلو أحرم به قبلها لم ينعقد إحرامه به. وهل ينعقد عمرة؟ فيه قولان عنه.

وقال ابن خزيمة في صحيحه:.. عن ابن عباس قال: لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج فإن من سنة الحج أن يحرم في أشهر الحج.

وهذا إسناد صحيح، وقول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع عند الأكثرين ولا سيما قول ابن عباس تفسيراً للقرآن وهو ترجمانه، وقد ورد فيه حديث مرفوع وإسناده لا بأس به لكن رواه الشافعي والبيهقي.. عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل: أيهل بالحج قبل أشهر الحج؟ فقال: لا.

وهذا الموقوف أصح وأثبت من المرفوع، ويبقى حينئذ مذهب صحابي يتقوى بقول ابن عباس من السنة: أن لا يحرم بالحج إلا في أشهره والله أعلم.

قال البخاري: قال ابن عمر: هي شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة، وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأبي يوسف وأبي ثور رحمهم الله، واختار هذا القول ابن جرير قال: وصح إطلاق الجمع على شهرين وبعض الثالث للتغليب كما يقول العرب: رأيتَه العام ورأيتَه اليوم وإنما وقع ذلك في بعض العام واليوم ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، وإنما تعجل في يوم ونصف يوم.

وقال الإمام مالك بن أنس والشافعي في القديم: هي شوال وذو القعدة وذو الحجة بكماله.

وفائدة مذهب مالك أنه إلى آخر ذي الحجة بمعنى أنه مختص بالحج فيكره الاعتمار في بقية ذي الحجة لا أنه يصح الحج بعد ليلة النحر.

قال ابن جرير: وإنما أراد من ذهب إلى أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة أن هذه الأشهر ليست أشهر العمرة إنما هي للحج وإن كان عمل الحج قد انقضى بانقضاء أيام منى كما قال محمد بن سيرين: ما أحد من أهل العلم يشك في أن عمرة في غير أشهر الحج أفضل من عمرة في أشهر الحج.

وقال ابن عون: سألت القاسم بن محمد عن العمرة في أشهر الحج فقال: كانوا لا يرونها تامة.

(قلت) وقد ثبت عن عمر وعثمان أنهما كان يحبان الاعتماد في غير أشهر الحج وينهيان عن ذلك في أشهر الحج والله أعلم.

﴿وَتَكَزَّوْذُوا﴾ [البقرة: ١٩٧]

عن ابن عمر قال: إن من كرم الرجل طيب زاده في السفر. وزاد فيه حماد بن سلمة عن أبي ريحانة أن ابن عمر كان يشترط على من صحبه الجودة.

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]

وقال ابن جرير: .. عن أبي صالح مولى عمر قال: قلت: يا أمير المؤمنين كنتم تتجرون في الحج؟ قال: وهل كانت معاشهم إلا في الحج؟

﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨]

إنما صرف عرفات وإن كان علماً على مؤنث لأنه في الأصل جمع كمسلمات ومؤمنات سمي به بقعة معينة فروع في الأصل فصرف.

ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر لأن النبي ﷺ وقف في حجة الوداع بعد أن صلى الظهر إلى أن غربت الشمس وقال: «لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» وقال في هذا الحديث «فَمَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَدْرَكَ» وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله.

وذهب الإمام أحمد إلى أن وقت الوقوف من أول يوم عرفة واحتجوا بحديث عروة بن مضر بن الطائي قال: أتيت رسول الله ﷺ

بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة فقلت: يا رسول الله إني جئت من جبل طيئ أكلت راحلتي وأتعبت نفسي والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ فَوَقَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَتُّهُ». رواه الإمام أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي.

وتسمى عرفات المشعر الحرام والمشعر الأقصى وإلال على وزن هلال ويقال للجبل في وسطها: جبل الرحمة قال أبو طالب في قصيدته المشهورة:

وبالمشعر الأقصى إذا قصدوا له إلال إلى تلك الشراج القوابل

﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨]

(قلت) وإنما سميت المزدلفة المشعر الحرام لأنها داخل الحرم. وهل الوقوف بها ركن في الحج لا يصح إلا به كما ذهب إليه طائفة من السلف وبعض أصحاب الشافعي منهم القفال وابن خزيمة لحديث عروة بن مضرس؟ أو واجب كما هو أحد قولي الشافعي يجبر بدم؟ أو مستحب لا يجب بتركه شيء كما هو القول الآخر؟

في ذلك ثلاثة أقوال للعلماء لبسطها موضع آخر غير هذا.

﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]

ثم رواه البخاري.. عن ابن عباس: ما يقتضي أن المراد بالإفاضة ههنا هي الإفاضة من المزدلفة إلى منى لرمي الجمار، قال ابن جرير: ولولا إجماع الحجة على خلافه لكان هو الأرجح.

﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٩]

كثيراً ما يأمر الله بذكره بعد قضاء العبادات ولهذا ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة يستغفر الله ثلاثاً.

﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ لِكِذِّكُمُ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]

وأو - ههنا - لتحقيق المماثلة في الخبر كقوله ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، وقوله ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: ٧٧]، وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، وقوله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩]، فليست ههنا للشك قطعاً، وإنما هي لتحقيق المخبر عنه كذلك أو أزيد منه

﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]

فجمعت هذه الدعوة كل خير في الدنيا وصرفت كل شر، فإن الحسنه في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية، ودار رحبة، وزوجة حسنة، ورزق واسع، وعلم نافع، وعمل صالح، ومركب هني، وثناء جميل.

وقال القاسم بن عبد الرحمن: من أعطي قلباً شاكراً، ولساناً ذاكراً، وجسداً صابراً، فقد أوتي في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، ووقى عذاب النار.

﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]

وقد تقدم وأن الراجح في ذلك مذهب الشافعي رحمه الله وهو أن

وقت الأضحية من يوم النحر إلى آخر التشريق ، ويتعلق به أيضاً الذكر المؤقت خلف الصلوات والمطلق في سائر الأحوال ، وفي وقته أقوال للعلماء: أشهرها الذي عليه العمل أنه من صلاة الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق وهو آخر النفر الآخر .

ولما ذكر الله تعالى النفر الأول والثاني وهو تفرق الناس من موسم الحج إلى سائر الأقاليم والآفاق بعد اجتماعهم في المشاعر والموقف قال ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٠٣]

﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]

عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه: فاختلّفوا في يوم الجمعة فاتخذ اليهود يوم السبت والنصارى يوم الأحد فهدى الله أمة محمد ﷺ ليوم الجمعة ، واختلّفوا في القبلة فاستقبلت النصارى المشرق واليهود بيت المقدس فهدى الله أمة محمد للقبلة ، واختلّفوا في الصلاة فمنهم من يركع ولا يسجد ومنهم من يسجد ولا يركع ومنهم من يصلي وهو يتكلم ومنهم من يصلي وهو يمشي فهدى الله أمة محمد للحق من ذلك واختلّفوا في الصيام فمنهم من يصوم بعض النهار ومنهم من يصوم عن بعض الطعام فهدى الله أمة محمد للحق من ذلك ، واختلّفوا في إبراهيم عليه السلام فقالت اليهود: كان يهودياً وقالت: النصارى كان نصرانياً وجعله الله حنيفاً مسلماً فهدى الله أمة محمد للحق من ذلك ، واختلّفوا في عيسى عليه السلام فكذبت به اليهود وقالوا لأمه بهتاناً عظيماً وجعلته النصارى إلهاً ولداً وجعله الله روحه وكلمته فهدى الله أمة محمد ﷺ للحق من ذلك .

﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلاَ إِنَّا نَنْصُرُ اللَّهَ

قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]

كما قال: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥ - ٦]،

وكما تكون الشدة ينزل من النصر مثلها.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعُ

لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩]

أما إثمهما فهو في الدين وأما المنافع فدينية من حيث إن فيها نفع البدن وتهضيم الطعام وإخراج الفضلات وتشحيد بعض الأذهان ولذة الشدة المطربة التي فيها كما قال حسان بن ثابت في جاهليته:

ونشربها فتركنا ملوكا وأسدا لا ينهننا اللقاء

وكذا بيعها والانتفاع بثمنها وما كان يقمشه بعضهم من الميسر فينفقه على نفسه أو عياله، ولكن هذه المصالح لا توازي مضرتة ومفسدته الراجحة لتعلقها بالعقل والدين.

﴿فَاعْتَرِلُوا الْنِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

يعني الفرج لقوله ﷺ: «اصنعوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» ولهذا ذهب كثير من العلماء أو أكثرهم إلى أنه يجوز مباشرة الحائض فيما عدا الفرج.

وقال آخرون: إنما تحل له مباشرتها فيما عدا ما تحت الإزار كما ثبت في الصحيحين عن ميمونة قالت: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه أمرها فاتزرت وهي حائض. وروى الإمام أحمد عن عبد الله بن سعد الأنصاري أنه سأل رسول الله ﷺ: ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ قال: «ما فوق الإزار».

فهذه الأحاديث وما شابهها حجة من ذهب إلى أنه يحل ما فوق الإزار منها وهو أحد القولين في مذهب الشافعي رحمه الله الذي رجحه كثير من العراقيين وغيرهم، ومأخذهم أنه حريم الفرج فهو حرام لئلا يتوصل إلى تعاطي ما حرم الله عز وجل الذي أجمع العلماء على تحريمه وهو المباشرة في الفرج، ثم من فعل ذلك فقد أثم فيستغفر الله ويتوب إليه.

وهل يلزمه مع ذلك كفارة أم لا ؟ فيه قولان:

(أحدهما) نعم لما رواه الإمام أحمد وأهل السنن عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار أو نصف دينار.

(والقول الثاني) وهو الصحيح الجديد من مذهب الشافعي وقول الجمهور أنه لا شيء في ذلك بل يستغفر الله عز وجل لأنه لم يصح عندهم رفع هذا الحديث.

﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

فيه ندب وإرشاد إلى غشيانهن بعد الاغتسال، وذهب ابن حزم إلى وجوب الجماع بعد كل حيضة، وليس له في ذلك مستند لأن هذا أمر بعد الحظر وفيه أقوال لعلماء الأصول منهم من يقول: إنه على الوجوب كالمطلق، وهؤلاء يحتاجون إلى جواب ابن حزم، ومنهم من يقول: إنه للإباحة ويجعلون تقدم النهي عليه قرينة صارفة له من الوجوب وفيه نظر، والذي ينهض عليه الدليل أنه يرد عليه الحكم إلى ما كان عليه



الأمر قبل النهي فإن كان واجبا فواجب كقوله ﴿فَإِذَا أُنْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ أو مباحا فمباح كقوله ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠] وعلى هذا القول تجتمع الأدلة وقد حكاها الغزالي وغيره فاختاره بعض أئمة المتأخرين وهو الصحيح ، وقد اتفق العلماء على أن المرأة إذا انقطع حيضها لا تحل حتى تغتسل بالماء أو تميم إن تعذر ذلك عليها بشرطه ، إلا أن أبا حنيفة رحمه الله يقول فيما إذا انقطع دمها لأكثر الحيض وهو عشرة أيام عنده: أنها تحل بمجرد الانقطاع ولا تفتقر إلى غسل .

﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]

روى النسائي . . عن ابن عمر أن رجلا أتى امرأته في دبرها فوجد في نفسه من ذلك وجدا شديدا فأنزل الله ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] وهذا الحديث محمول على ما تقدم وهو أنه يأتيها في قبلها من دبرها لما رواه النسائي . . عن أبي النضر أنه أخبره أنه قال لنافع مولى ابن عمر أنه قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر أنه أفتى أن تؤتى النساء في أدبارهن قال: كذبوا علي .

وقد روينا عن ابن عمر خلاف ذلك صريحا وأنه لا يباح ولا يحل كما سيأتي ، وإن كان قد نسب هذا القول إلى طائفة من فقهاء المدينة وغيرهم وعزاه بعضهم إلى الإمام مالك في كتاب السر ، وأكثر الناس ينكر أن يصح ذلك عن الإمام مالك رحمه الله ، وقد وردت الأحاديث المروية من طرق متعددة بالزجر عن فعله وتعاطيه .

وقال عبد الرزاق: .. أن رجلا سأل ابن عباس عن إتيان المرأة في دبرها قال: تسألني عن الكفر. إسناده صحيح.

وقال الثوري: .. سأل رجل عليا عن إتيان المرأة في دبرها فقال: سفلت سفل الله بك ألم تسمع قول الله عز وجل: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠] وقد تقدم قول ابن مسعود وأبي الدرداء وأبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عمرو في تحريم ذلك، وهو الثابت بلا شك عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه يحرمه.

قال الدارمي في مسنده: عن سعيد بن يسار أبي الحباب قال: قلت: لابن عمر: ما تقول في الجواري أيحمض لهن؟ قال: وما التحميض؟ فذكر الدبر فقال: وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين؟ وهذا إسناده صحيح ونص صريح منه بتحريم ذلك، فكل ما ورد عنه مما يحتمل فهو مردود إلى هذا المحكم.

وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: .. حدثني إسرائيل بن روح سألت مالك بن أنس: ما تقول في إتيان النساء في أدبارهن؟ قال: ما أنتم إلا قوم عرب هل يكون الحرث إلا موضع الزرع لا تعدوا الفرج، قلت: يا أبا عبد الله إنهم يقولون إنك تقول ذلك قال: يكذبون علي يكذبون علي.

فهذا هو الثابت عنه وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وأصحابهم قاطبة وهو قول سعيد بن المسيب وأبي سلمة وعكرمة وطاوس وعطاء وسعيد بن جبيرة وعروة بن الزبير ومجاهد بن جبر

والحسن وغيرهم من السلف أنهم أنكروا ذلك أشد الإنكار ومنهم من يطلق على فعله الكفر وهو مذهب جمهور العلماء، وقد حكي في هذا شيء عن بعض فقهاء المدينة حتى حكوه عن الإمام مالك وفي صحته نظر، قال الطحاوي: روى أصبغ بن الفرج عن عبد الرحمن بن القاسم قال: ما أدركت أحدا أقتدي به في ديني يشك أنه حلال يعني وطء المرأة في دبرها ثم قرأ ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] ثم قال: فأَي شيء أبين من هذا؟

هذه حكاية الطحاوي وقد روى الحاكم والدارقطني والخطيب البغدادي عن الإمام مالك من طرق ما يقتضي إباحة ذلك ولكن في الأسانيد ضعف شديد وقد استقصاها شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي في جزء جمعه في ذلك والله أعلم.

وقال الطحاوي: حكي لنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أنه سمع الشافعي يقول: ما صح عن النبي ﷺ في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس أنه حلال.

قال أبو نصر الصباغ: كان الربيع يحلف بالله الذي لا إله إلا هو لقد كذب - يعني ابن عبد الحكم - على الشافعي في ذلك لأن الشافعي نص على تحريمه في ستة كتب من كتبه والله أعلم.

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْغَوِّ فِي آيْمِنِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]

وهي التي لا يقصدها الحالف بل تجري على لسانه عادة من غير تعقيد ولا تأكيد.

عن عائشة قالت: هم القوم يتدارعون في الأمر فيقول هذا: لا والله بلى والله وكلا والله يتدارعون في الأمر لا تعقد عليه قلوبهم.

عن عروة قال: كانت عائشة تقول: إنما اللغو في المزاحة والهزل وهو قول الرجل: لا والله وبلى والله فذاك لا كفارة فيه إنما الكفارة فيما عقد عليه قلبه أن يفعله ثم لا يفعله.

﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبْعُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]

الإيلاء الحلف فإذا حلف الرجل أن لا يجمع زوجته مدة فلا يخلو إما أن يكون أقل من أربعة أشهر أو أكثر منها، فإن كانت أقل فله أن ينتظر انقضاء المدة ثم يجمع امرأته وعليها أن تصبر وليس لها مطالبتة بالفيئة في هذه المدة.

فأما إن زادت المدة على أربعة أشهر فللزوجة مطالبة الزوج عند انقضاء أربعة أشهر إما أن يفيء أي يجمع وإما أن يطلق فيجبره الحاكم على هذا وهذا لئلا يضر بها.

فيه دلالة على أن الإيلاء يختص بالزوجات دون الإماء كما هو مذهب الجمهور.

﴿فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]

فيه دلالة لأحد قولي العلماء وهو القديم عن الشافعي أن المولى إذا فاء بعد الأربعة الأشهر أنه لا كفارة عليه.

والذي عليه الجمهور وهو الجديد من مذهب الشافعي أن عليه التكفير لعموم وجوب التكفير على كل حالف.

﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]

فيه دلالة على أن الطلاق لا يقع بمجرد مضي الأربعة أشهر كقول الجمهور من المتأخرين ، وذهب آخرون إلى أنه يقع بمضي أربعة أشهر تطليقة وهو مروي بأسانيد صحيحة عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت .

ثم قيل: إنها تطلق بمضي الأربعة أشهر طلقة رجعية ، وقيل: إنها تطلق طلقة بائنة روي عن علي وابن مسعود وعثمان وابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت ، فكل من قال: إنها تطلق بمضي الأربعة أشهر أوجب عليها العدة إلا ما روي عن ابن عباس وأبي الشعثاء: أنها إن كانت حاضت ثلاث حيض فلا عدة عليها وهو قول الشافعي .

والذي عليه الجمهور من المتأخرين أن يوقف فيطالب إما بهذا وإما بهذا ولا يقع عليها بمجرد مضيها طلاق .

(قلت) وهو يروى عن عمر وعثمان وعلي وأبي الدرداء وعائشة أم المؤمنين وابن عمر وابن عباس .

وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأصحابهم رحمهم الله ، وكل هؤلاء قالوا: إن لم يفعأ ألزم بالطلاق فإن لم يطلق طلق عليه الحاكم والطلقة تكون رجعية له رجعتها في العدة .

وانفرد مالك بأن قال: لا يجوز له رجعتها حتى يجامعها في العدة ، وهذا غريب جداً .

قد ذكر الفقهاء وغيرهم في مناسبة تأجيل المولي بأربعة أشهر  
الأثر الذي رواه الإمام مالك بن أنس رحمه الله في الموطأ عن عبد الله  
ابن دينار قال: خرج عمر بن الخطاب من الليل فسمع امرأة تقول:

تطاول هذا الليل وازور جانبه	وأرقني أن لا ضجيع ألاعبه
ألاعبه طوراً وطوراً كأنما	بدا قمراً في ظلمة الليل حاجبه
يسر به من كان يلهو بقربه	لطيف الحشا لا يحتويه أقاربه
فو الله لولا الله لا شيء غيره	لنقض من هذا السرير جوانبه
ولكنني أخشى رقيباً موكلاً	بأنفاسنا لا يفتر الدهر كاتبه
مخافة ربي والحياء يصدني	وإكرام بعلي أن تنال مراكبه

فسأل عمر ابنته حفصة: كم أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها؟  
فقالت: ستة أشهر أو أربعة أشهر فقال عمر: لا أحبس أحداً من الجيوش  
أكثر من ذلك.

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]

وقد أخرج الأئمة الأربعة من هذا العموم الأمة إذا طلقت فإنها  
تعتد عندهم بقرأين لأنها على نصف من الحرية، والقرء لا يتبعض  
فكامل لها قرآن، قالوا: ولم يعرف بين الصحابة خلاف.

وقال بعض السلف: بل عدتها كعدة الحرية لعموم الآية ولأن هذا  
أمر جبلي فكان الحرائر والإماء في هذا سواء، حكى هذا القول الشيخ  
أبو عمر بن عبد البر عن محمد بن سيرين وبعض أهل الظاهر وضعفه.

وقد اختلف السلف والخلف والأئمة في المراد بالأقراء ما هو

على قولين: (أحدهما) أن المراد بها الأطهار، وقال مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها.

وهو مذهب مالك والشافعي وغير واحد وداود وأبي ثور وهو رواية عن أحمد واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿تَأْتِيهَا أَلْتِي إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقْتُمُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ الطلاق: ١ أي في الأطهار ولما كان الطهر الذي يطلق فيه محتسبا دل على أنه أحد الأقراء الثلاثة المأمور بها ولهذا قال هؤلاء: إن المعتدة تنقضي عدتها وتبين من زوجها بالطعن في الحيضة الثالثة وأقل مدة تصدق فيها المرأة في انقضاء عدتها اثنان وثلاثون يوما ولحظتان.

«القول الثاني» - أن المراد بالأقراء الحيض فلا تنقضي العدة حتى تطهر من الحيضة الثالثة زاد آخرون: وتغتسل منها وأقل وقت تصدق فيه المرأة في انقضاء عدتها ثلاثة وثلاثون يوما ولحظة وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه وأصح الروایتين عن الإمام أحمد بن حنبل.

وحكى عنه الأثرم أنه قال: الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: الأقراء الحيض، ويؤيد هذا ما جاء في الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي عن فاطمة بنت أبي حبيش أن رسول الله ﷺ قال لها «دعي الصلاة أيام أقرائك» فهذا لو صح لكان صريحا في أن القرء هو الحيض، ولكن المنذر هذا قال فيه أبو حاتم: مجهول ليس بمشهور وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الشيخ أبو عمر بن عبد البر: لا يختلف أهل العلم بلسان العرب والفقهاء أن القرء يراد به الحيض ويراد به الطهر وإنما اختلفوا في المراد من الآية ما هو على قولين .

﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعِيْسَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيْمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

ثم قد قال طائفة كثيرة من السلف وأئمة الخلف: إنه لا يجوز الخلع إلا أن يكون الشقاق والنشوز من جانب المرأة فيجوز للرجل حينئذ قبول الفدية واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعِيْسَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] قالوا: فلم يشرع الخلع إلا في هذه الحالة فلا يجوز في غيرها إلا بدليل والأصل عدمه، وممن ذهب إلى هذا ابن عباس وطاووس وإبراهيم وعطاء والحسن والجمهور حتى قال مالك والأوزاعي: لو أخذ منها شيئاً وهو مضار لها وجب رده إليها وكان الطلاق رجعيًا، قال مالك: وهو الأمر الذي أدركت الناس عليه. وذهب الشافعي رحمه الله إلى أنه يجوز الخلع في حال الشقاق وعند الاتفاق بطريق الأولى والأحرى وهذا قول جميع أصحابه قاطبة .

وقد اختلف الأئمة رحمهم الله في أنه هل يجوز للرجل أن يفاديها بأكثر مما أعطاه؟

فذهب الجمهور إلى جواز ذلك لعموم قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وقال ابن جرير: .. أن عمر أتى بامرأة



ناشر فأمر بها إلى بيت كثير الزبل ثم دعا بها فقال: كيف وجدت؟  
ف قالت: ما وجدت راحة منذ كنت عنده إلا هذه الليلة التي كنت  
حبستني فقال لزوجها: اخلعها ولو من قرطها.

عن حميد بن عبد الرحمن: أن امرأة أتت عمر بن الخطاب...  
فقال: خذ ولو عقاصها.

وقال البخاري: وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها، ومعنى  
هذا أنه يجوز أن يأخذ منها كل ما بيدها من قليل وكثير ولا يترك لها  
سوى عقاص شعرها وبه يقول ابن عمر وابن عباس، وهذا مذهب مالك  
والليث والشافعي وأبي ثور واختاره ابن جرير.

وقال أصحاب أبي حنيفة: إن كان الإضرار من قبلها جاز أن يأخذ  
منها ما أعطاه ولا يجوز الزيادة عليه فإن ازداد جاز في القضاء، وإن  
كان الإضرار من جهته لم يجز أن يأخذ منها شيئاً فإن أخذ جاز في  
القضاء.

وقال الإمام أحمد وأبو عبيد وإسحاق بن راهويه: لا يجوز أن  
يأخذ أكثر مما أعطاه.

وقال معمر والحكم: كان علي يقول: لا يأخذ من المختلعة فوق  
ما أعطاه.

وقال الأوزاعي: القضاة لا يجيزون أن يأخذ منها أكثر مما ساق  
إليها.

(قلت): ويستدل لهذا القول بما تقدم عن ابن عباس في قصة  
ثابت بن قيس فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ منها الحديقة ولا يزداد،

وبما روى عبد بن حميد.. عن عطاء أن النبي ﷺ كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما يعني المختلعة، وحملوا معنى الآية على معنى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْنَدْتُمَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] أي من الذي أعطاهما لتقدم قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْنَدْتُمَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] أي من ذلك ولهذا قال بعده: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]

### فصل

قال الشافعي: اختلف أصحابنا في الخلع فأخبرنا سفيان.. عن ابن عباس في رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه بعد يتزوجها إن شاء لأن الله تعالى يقول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْنَدْتُمَا﴾ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٣٣﴾ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرْجَعَا﴾ [البقرة: ٢٢٩ - ٢٣٠] قال الشافعي: وأخبرنا سفيان عن عمرو عن عكرمة قال: كل شيء أجازاه المال فليس بطلاق، وروى غير الشافعي.. عن ابن عباس: أن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص سأله قال: رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه أيتزوجها؟ قال: نعم ليس الخلع بطلاق ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها والخلع فيما

بين ذلك فليس الخلع بشيء ثم قرأ ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وقرأ: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وهذا الذي ذهب إليه ابن عباس من أن الخلع ليس بطلاق وإنما هو فسخ هو رواية عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان وابن عمر، وبه يقول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وداود بن علي الظاهري وهو مذهب الشافعي في القديم وهو ظاهر الآية الكريمة.

والقول الثاني في الخلع: أنه طلاق بائن إلا أن ينوي أكثر من ذلك، وقد روي نحوه عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي وأبو عثمان البتي والشافعي في الجديد، غير أن الحنفية عندهم أنه متى نوى المخالغ تطليقة أو اثنتين أو أطلق فهو واحدة بائنة وإن نوى ثلاثا فثلاث، وللشافعي قول آخر في الخلع وهو أنه متى لم يكن بلفظ الطلاق وعري عن البينة فليس هو بشيء بالكلية.

### مسألة

وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه في رواية عنهما وهي المشهورة إلى أن المختلعة عدتها عدة المطلقة بثلاثة قروء إن كانت ممن تحيض وروي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وبه يقول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعروة وسالم وأبو سلمة وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب والحسن والشعبي وإبراهيم النخعي وقتادة وسفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد قال الترمذي: وهو

قول أكثر أهل العلم من الصحابة وغيرهم ، ومأخذهم في هذا أن الخلع طلاق فتعتد كسائر المطلقات ، والقول الثاني أنها تعتد بحيضة واحدة تستبرئ بها رحمها ، قال ابن أبي شيبة... عن ابن عمر: أن الربيع اختلعت من زوجها فأتى عمها عثمان رضي الله عنه فقال: تعتد بحيضة قال: وكان ابن عمر يقول: تعتد ثلاث حيض حتى قال هذا عثمان فكان ابن عمر يفتي به ويقول: عثمان خيرنا وأعلمنا.

وكل من تقدم ذكره ممن يقول أن الخلع فسخ يلزمه القول بهذا واحتجوا لذلك بما رواه أبو داود والترمذي.. عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي ﷺ فأمرها النبي ﷺ أن تعتد بحيضة ثم قال الترمذي: حسن غريب.

### مسألة

وليس للمخالع أن يراجع المختلعة في العدة بغير رضاها عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء لأنها قد ملكت نفسها بما بذلت له من العطاء.

وروي عن عبد الله بن أبي أوفى وسعيد بن المسيب والزهري أنهم قالوا: إن رد إليها الذي أعطها جاز له رجعتها في العدة بغير رضاها وهو اختيار أبي ثور رحمه الله.

وقال سفيان الثوري: إن كان الخلع بغير لفظ الطلاق فهو فرقة ولا سبيل له عليها وإن كان يسمى طلاقا فهو أملك لرجعتها ما دامت في العدة وبه يقول داود بن علي الظاهري.

واتفق الجميع على أن للمختلَع أن يتزوجها في العدة، وحكى الشيخ أبو عمر بن عبد البر عن فرقة: أنه لا يجوز له ذلك كما لا يجوز لغيره وهو قول شاذ مردود.

### مسألة

وهل له أن يقع عليها طلاقاً آخر في العدة؟ فيه ثلاثة أقوال للعلماء:

(أحدها) ليس له ذلك لأنها قد ملكت نفسها وبانت منه وبه يقول ابن عباس وابن الزبير وعكرمة وجابر بن زيد والحسن البصري والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور.

(والثاني) قال مالك: إن أتبع الخلع طلاقاً من غير سكوت بينهما وقع وإن سكت بينهما لم يقع، قال ابن عبد البر: وهذا يشبه ما روي عن عثمان رضي الله عنه.

(والثالث) أنه يقع عليها الطلاق بكل حال ما دامت في العدة وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي وبه يقول سعيد بن المسيب وشريح وطاوس وإبراهيم والزهري وروي ذلك عن ابن مسعود وأبي الدرداء وقال ابن عبد البر: وليس ذلك بثابت عنهما.

﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ

الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

وقد يستدل بهذه الآية من ذهب إلى أن جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة حرام كما هو مذهب المالكية ومن وافقهم وإنما السنة عندهم أن يطلق واحدة.

﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾

[البقرة: ٢٣٠]

أي حتى يطأها زوج آخر في نكاح صحيح، فلو وطئها واطئ في غير نكاح ولو في ملك اليمين لم تحل للأول لأنه ليس بزواج وهكذا لو تزوجت ولكن لم يدخل بها الزوج لم تحل للأول، واشتهر بين كثير من الفقهاء عن سعيد بن المسيب رحمه الله أنه يقول: يحصل المقصود من تحليلها للأول بمجرد العقد على الثاني وفي صحته عنه نظر، على أن الشيخ أبا عمر بن عبد البر قد حكاه عنه في الاستذكار والله أعلم.

### فصل

والمقصود من الزوج الثاني أن يكون راغبا في المرأة قاصدا لدوام عشرتها كما هو المشروع من التزويج، واشترط الإمام مالك مع ذلك أن يطأها الثاني وطأ مباحا فلو وطئها وهي محرمة أو صائمة أو معتكفة أو حائض أو نفساء أو الزوج صائم أو محرم أو معتكف لم تحل للأول بهذا الوطء وكذا لو كان الزوج الثاني ذميا لم تحل للمسلم بنكاحه لأن أنكحة الكفار باطلة عنده، واشترط الحسن البصري فيما حكاه عنه الشيخ أبو عمر بن عبد البر أن ينزل الزوج الثاني وكأنه تمسك بما فهمه من قوله عليه الصلاة والسلام: «حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك» ويلزم على هذا أن تنزل المرأة أيضاً وليس المراد بالعسيلة المني لما رواه الإمام أحمد والنسائي عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إن العسيلة الجماع» فأما إذا كان الثاني إنما قصده أن يحلها للأول فهذا هو

المحلل الذي وردت الأحاديث بدمه ولعنه ، ومتى صرح بمقصوده في العقد بطل النكاح عند جمهور الأئمة .

وقد اختلف الأئمة رحمهم الله فيما إذا طلق الرجل امرأته طليقة أو طليقتين وتركها حتى انقضت عدتها ثم تزوجت بآخر فدخل بها ثم طلقها فانقضت عدتها ثم تزوجها الأول هل تعود إليه بما بقي من الثلاث كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وهو قول طائفة من الصحابة رضي الله عنهم أو يكون الزوج الثاني قد هدم ما قبله من الطلاق فإذا عادت إلى الأول تعود بمجموع الثلاث كما هو مذهب أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله ؟ وحجتهم أن الزوج الثاني إذا هدم الثلاث فلأن يهدم ما دونها بطريق الأولى والأحرى والله أعلم .

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْتَنَ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]

وفيها دلالة على أن المرأة لا تملك أن تزوج نفسها وأنه لا بد في النكاح من ولي ، وفي هذه المسألة نزاع بين العلماء محرر في موضعه من كتب الفروع وقد قررنا ذلك في كتاب الأحكام والله الحمد والمنة .

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]

وذهب أكثر الأئمة إلى أنه لا يحرم من الرضاعة إلا ما كان دون الحولين فلو ارتضع المولود وعمره فوقهما لم يحرم ، قال الترمذي : (باب ما جاء أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين) . عن

أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام» هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم أن الرضاعة لا تحرم إلا ما كان دون الحولين وما كان بعد الحولين الكاملين فإنه لا يحرم شيئاً.

(قلت) تفرد الترمذي برواية هذا الحديث ورجاله على شرط الصحيحين، ومعنى قوله «إلا ما كان في الثدي» أي في محال الرضاعة قبل الحولين.

والقول بأن الرضاعة لا تحرم بعد الحولين يروى عن علي وابن عباس وابن مسعود وجابر وأبي هريرة وابن عمر وأم سلمة وسعيد بن المسيب وعطاء والجمهور وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري وأبي يوسف ومحمد ومالك في رواية، وعنه أن مدته سنتان وشهران وفي رواية: وثلاثة أشهر وقال أبو حنيفة: سنتان وستة أشهر وقال زفر بن الهذيل: ما دام يرضع فإلى ثلاث سنين وهذا رواية عن الأوزاعي.

قال مالك: ولو فطم الصبي دون الحولين فأرضعته امرأة بعد فصاله لم يحرم لأنه قد صار بمنزلة الطعام وهو رواية عن الأوزاعي.

وقد روي عن عمر وعلي أنهما قالوا: لا رضاع بعد فصال، فيحتمل أنهما أرادا الحولين كقول الجمهور: سواء فطم أو لم يفطم، ويحتمل أنهما أرادا الفعل كقول مالك والله أعلم.



وقد روي في الصحيحين عن عائشة أنها كانت ترى رضاع الكبير يؤثر في التحريم وهو قول عطاء بن أبي رباح والليث بن سعد وكانت عائشة تأمر بمن تختار أن يدخل عليها من الرجال لبعض نساؤها فترضعه وتحتج في ذلك بحديث سالم مولى أبي حذيفة حيث أمر النبي ﷺ امرأة أبي حذيفة أن ترضعه وكان كبيرا فكان يدخل عليها بتلك الرضاعة وأبى ذلك سائر أزواج النبي ﷺ ورأين ذلك من الخصائص وهو قول الجمهور، وحجة الجمهور وهم الأئمة الأربعة والفقهاء السبعة والأكابر من الصحابة وسائر أزواج رسول الله ﷺ سوى عائشة ما ثبت في الصحيحين عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «انظرون من إخوانكم فإنما الرضاعة من المجاعة».

وقد ذكر أن الرضاعة بعد الحولين ربما ضرت الولد إما في بدنه أو في عقله.

﴿لَا تُضَاكِرْ وِلَدَةً يُولَدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يُولَدُهَا وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ

ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]

قيل: في عدم الضرر لقريبه، وقيل: عليه مثل ما على والد الطفل من الإنفاق على والدته الطفل والقيام بحقوقها وعدم الإضرار بها، وهو قول الجمهور، وقد استدل بذلك من ذهب من الحنفية والحنبلية إلى وجوب نفقة الأقارب بعضهم على بعض وهو مروي عن عمر بن الخطاب وجمهور السلف.

﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾

[البقرة: ٢٣٣]

فيؤخذ منه أن انفراد أحدهما بذلك دون الآخر لا يكفي ولا يجوز

لواحد منهما أن يستبد بذلك من غير مشاورة الآخر، وهذا فيه احتياط للطفل وإلزام للنظر في أمره وهو من رحمة الله بعباده حيث حجر على الوالدين في تربية طفلهما وأرشدتهما إلى ما يصلحهما ويصلحه.

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]

وهذا الحكم يشمل الزوجات المدخول بهن وغير المدخول بهن بالإجماع، ومستنده في غير المدخول بها عموم الآية الكريمة وهذا الحديث الذي رواه الإمام أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي: أن ابن مسعود سئل عن رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها فترددوا إليه مرارا في ذلك فقال: أقول فيها برأيي فإن يك صوابا فمن الله وإن يك خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان منه: لها الصداق كاملا وفي لفظ: لها صداق مثلها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث، فقام معقل بن يسار الأشجعي فقال: سمعت رسول الله ﷺ قضى به في بروع بنت واشق ففرح عبد الله بذلك فرحا شديدا.

ولا يخرج من ذلك إلا المتوفى عنها زوجها وهي حامل فإن عدتها بوضع الحمل ولو لم تمكث بعده سوى لحظة لعموم قوله: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] وكان ابن عباس يرى أن عليها أن تتربص بأبعد الأجلين من الوضع أو أربعة أشهر وعشر للجمع بين الآيتين، وهذا مأخذ جيد ومسلك قوي لولا ما ثبتت به السنة في حديث سبيعة الأسلمية المخرج في الصحيحين من غير وجه أنها توفي عنها زوجها سعد بن خولة وهي حامل فلم تنشب أن وضعت

حملها بعد وفاته وفي رواية: فوضعت حملها بعده بليال فلما تعلت من نفاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك فقال لها: ما لي أراك متجملة لعلك ترجين النكاح؟ والله ما أنت بناكح حتى يمر عليك أربعة أشهر وعشر قالت سبعة: فلما قال لي ذلك جمعت علي ثيابي حين أمسيت فأتيت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويج إن بدا لي، قال أبو عمر بن عبد البر: وقد روي أن ابن عباس رجع إلى حديث سبعة يعني لما احتج عليه به قال: ويصحح ذلك عنه أن أصحابه أفتوا بحديث سبعة كما هو قول أهل العلم قاطبة.

وكذلك يستثنى من ذلك الزوجة إذا كانت أمة فإن عدتها على النصف من عدة الحرة شهران وخمس ليال على قول الجمهور لأنها لما كانت على النصف من الحرة في الحد فكذلك فلتكن على النصف منها في العدة.

ومن العلماء كمحمد بن سيرين وبعض الظاهرية من يسوي بين الزوجات الحرائر والإماء في هذا المقام لعموم الآية ولأن العدة من باب الأمور الجبلية التي تستوي فيها الخليفة، وقد ذكر سعيد بن المسيب وأبو العالية وغيرهما أن الحكمة في جعل عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا لاحتمال اشتغال الرحم على حمل فإذا انتظر به هذه المدة ظهر إن كان موجودا كما جاء في حديث ابن مسعود الذي في الصحيحين وغيرهما «إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث إليه

الملك فينفخ فيه الروح» فهذه ثلاث أربعينات بأربعة أشهر والاحتياط بعشر بعدها لما قد ينقص بعض الشهور ثم لظهور الحركة بعد نفخ الروح فيه والله أعلم.

ومن ههنا ذهب الإمام أحمد في رواية عنه إلى أن عدة أم الولد عدة الحرة ههنا لأنها صارت فراشا كالحرائر وللحديث الذي رواه الإمام أحمد.. عن عمرو بن العاص أنه قال: لا تلبسوا علينا سنة نبينا عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها أربعة أشهر وعشر، ورواه أبو داود وابن ماجه ثلاثتهم عن قبيصة عن عمرو بن العاص فذكره.

وقد روي عن الإمام أحمد أنه أنكر هذا الحديث وقيل: إن قبيصة لم يسمع عمرو، وقد ذهب إلى القول بهذا الحديث طائفة من السلف منهم سعيد بن المسيب ومجاهد وسعيد بن جبير والحسن وابن سيرين والزهري وعمر بن عبد العزيز وبه كان يأمر يزيد بن عبد الملك بن مروان وهو أمير المؤمنين وبه يقول الأوزاعي وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل في رواية عنه.

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن صالح بن حيي: تعتد بثلاث حيض وهو قول علي وابن مسعود وعطاء وإبراهيم النخعي. وقال مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه: عدتها حيضة وبه يقول ابن عمر والشعبي ومكحول والليث وأبو عبيد وأبو ثور والجمهور.

وقال الليث: ولو مات وهي حائض أجزأتها.

وقال مالك: فلو كانت ممن لا تحيض فثلاثة أشهر.

وقال الشافعي والجمهور: شهر وثلاثة أحب إلي والله أعلم.

﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ

بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]

يستفاد من هذا وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها مدة عدتها، ومن ههنا ذهب كثيرون من العلماء إلى أن هذه الآية ناسخة للآية التي بعدها وهي قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] وفي هذا نظر، والغرض أن الإحداد هو عبارة عن ترك الزينة من الطيب ولبس ما يدعوها إلى الأزواج من ثياب وحلي وغير ذلك وهو واجب في عدة الوفاة قولاً واحداً ولا يجب في عدة الرجعية قولاً واحداً، وهل يجب في عدة البائن؟ فيه قولان.

ويجب الإحداد على جميع الزوجات المتوفى عنهن أزواجهن سواء في ذلك الصغيرة والآيسة والحررة والأمة والمسلمة والكافرة لعموم الآية.

وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: لا إحداد على الكافرة، وحجة قائل هذه المقالة قوله ﷺ «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً» قالوا: فجعله تعبداً، وألحق أبو حنيفة وأصحابه والثوري الصغيرة بها لعدم التكليف، وألحق أبو حنيفة وأصحابه الأمة المسلمة لنقصها، ومحل تقرير ذلك كله في كتب الأحكام والفروع والله الموفق للصواب.

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]

وهكذا قال غير واحد من السلف والأئمة في التعريض: إنه يجوز للمتوفى عنها زوجها من غير تصريح لها بالخطبة، وهكذا حكم المطلقة المبتوتة يجوز التعريض لها كما قال النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس حين طلقها زوجها أبو عمرو بن حفص آخر ثلاث تطليقات فأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال لها: فإذا حللت فأذنيني فلما حلت خطب عليها أسامة بن زيد مولاه فزوجها إياه، فأما المطلقة فلا خلاف في أنه لا يجوز لغير زوجها التصريح بخطبتها ولا التعريض لها والله أعلم.

﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾

[البقرة: ٢٣٥]

وقد أجمع العلماء على أنه لا يصح العقد في العدة، واختلفوا فيمن تزوج امرأة في عدتها فدخل بها فإنه يفرق بينهما، وهل تحرم عليه أبدا؟ على قولين:

الجمهور على أنها لا تحرم عليه بل له أن يخطبها إذا انقضت عدتها، وذهب الإمام مالك إلى أنها تحرم عليه على التأبيد واحتج في ذلك بما رواه عن ابن شهاب وسليمان بن يسار أن عمر رضي الله عنه قال: أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوج بها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان خاطبا من الخطاب وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لم ينكحها أبدا.

وقالوا: ومأخذ هذا أن الزوج لما استعجل ما أحل الله عوقب بنقيض قصده فحرمت عليه على التأبيد كالقاتل يحرم الميراث، وقد روى الشافعي هذا الأثر عن مالك، قال البيهقي: وذهب إليه في القديم ورجع عنه في الجديد لقول علي أنها تحل له.

(قلت) قال: ثم هو منقطع عن عمر، وقد روى الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق أن عمر رجع عن ذلك وجعل لها مهرها وجعلهما يجتمعان.

﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْوُسْعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]

وذهب أبو حنيفة إلى أنه متى تنازع الزوجان في مقدار المتعة وجب لها عليه نصف مهر مثلها.

وقال الشافعي في الجديد: لا يجبر الزوج على قدر معلوم إلا على أقل ما يقع عليه اسم المتعة وأحب ذلك إلي أني أستحسن ثلاثين درهما كما روي عن ابن عمر.

وقد اختلف العلماء أيضاً: هل تجب المتعة لكل مطلقة أو إنما تجب المتعة لغير المدخول بها التي لم يفرض لها؟ على أقوال: أحدها أنها تجب المتعة لكل مطلقة لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١] ولقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلُوبًا لَّازِئَاتٍ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْكُمْ أُمْتِعْكُمْ وَأَسْرِحْكُمْ

سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿[الأحزاب: ٢٨]﴾ وقد كن مفروضا لهن ومدخولا بهن وهذا قول سعيد بن جبير وأبي العالية والحسن البصري وهو أحد قولي الشافعي، ومنهم من جعله الجديد الصحيح والله أعلم.

(والقول الثاني) أنها تجب للمطلقة إذا طلقت قبل الميسس وإن كانت مفروضا لها لقوله تعالى: ﴿وَيَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]

عن سعيد بن المسيب قال: نسخت هذه الآية التي في الأحزاب الآية التي في البقرة، وقد روى البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد وأبي أسيد أنهما قالوا: تزوج رسول الله ﷺ أميمة بنت شرحبيل فلما أدخلت عليه بسط يده إليها فكأنها كرهت ذلك فأمر أبا أسيد أن يجهزها ويكسوها ثوبين أزرقين.

(القول الثالث) أن المتعة إنما تجب للمطلقة إذا لم يدخل بها ولم يفرض لها فإن كان قد دخل بها وجب لها مهر مثلها إذا كانت مفوضة وإن كان قد فرض لها وطلقها قبل الدخول وجب لها عليه شطره فإن دخل بها استقر الجميع وكان ذلك عوضا لها عن المتعة، وإنما المصابة التي لم يفرض لها ولم يدخل بها فهذه التي دلت هذه الآية الكريمة على وجوب متعتها هذا قول ابن عمر ومجاهد.

ومن العلماء من استحباها لكل مطلقة ممن عدا المفوضة المفارقة قبل الدخول وهذا ليس بمنكور وعليه تحمل آية التخيير في الأحزاب، ومن العلماء من يقول: إنها مستحبة مطلقا، قال ابن أبي حاتم... عن



أبي إسحاق عن الشعبي قال: ذكروا له المتعة أيجس فيها؟ فقرأ ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ أَلْوَسِيعِ قَدَرِهِ وَغَلَىٰ الْأَمْقَتِرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] قال الشعبي: والله ما رأيت أحدا حبس فيها والله لو كانت واجبة لحبس فيها القضاة.

❁ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ❁ [البقرة: ٢٣٧]

وهذه الآية الكريمة مما يدل على اختصاص المتعة بما دلت عليه الآية الأولى حيث إنما أوجب في هذه الآية نصف المهر المفروض إذا طلق الزوج قبل الدخول فإنه لو كان ثم واجب آخر من متعة لبينها لا سيما وقد قرنهما بما قبلها من اختصاص المتعة بتلك الآية والله أعلم.

وتشطير الصداق والحالة هذه أمر مجمع عليه بين العلماء لا خلاف بينهم في ذلك، فإنه متى كان قد سمي لها صداقا ثم فارقتها قبل دخوله بها فإنه يجب لها نصف ما سمي من الصداق، إلا أن عند الثلاثة أنه يجب جميع الصداق إذا خلا بها الزوج وإن لم يدخل بها وهو مذهب الشافعي في القديم وبه حكم الخلفاء الراشدون، لكن قال الشافعي: عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ثم يطلقها: ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله يقول: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] قال الشافعي: بهذا أقول وهو ظاهر الكتاب.

قال البيهقي: وليث بن أبي سليم وإن كان غير محتج به فقد روينا من حديث ابن أبي طلحة عن ابن عباس فهو مقوله.

﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]

وفي إحدى الروايات عن ابن عباس وسعيد بن المسيب أنه الزوج.

(قلت) وهذا هو الجديد من قولي الشافعي ومذهب أبي حنيفة وأصحابه والثوري وابن شبرمة والأوزاعي واختاره ابن جرير، ومأخذ هذا القول أن الذي بيده عقدة النكاح حقيقة الزوج فإن بيده عقدها وإبرامها ونقضها وانهدامها، وكما أنه لا يجوز للولي أن يهب شيئاً من مال المولية للغير فكذلك في الصداق.

قال: والوجه الثاني أنه الولي وهذا مذهب مالك وقول الشافعي في القديم ومأخذه أن الولي هو الذي أكسبها إياه فله التصرف فيه بخلاف سائر مالها.

قال ابن جرير: .. عن عكرمة قال: أذن الله في العفو وأمر به فأى امرأة عفت جاز عفوها فإن شحت وظنت وعفا وليها جاز عفو، وهذا يقتضي صحة عفو الولي وإن كانت رشيدة.

﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]

وقال مجاهد والثوري: الفضل - ههنا - أن تعفوا المرأة عن شطرها أو إتمام الرجل الصداق لها.

وقال سفيان: عن أبي هارون قال: رأيت عون بن عبد الله في مجلس القرظي فكان عون يحدثنا ولحيته ترش من البكاء ويقول: صحبت الأغنياء فكنت من أكثرهم هما حين رأيتهم أحسن ثياباً وأطيب

ريحا وأحسن مركبا، وجالست الفقراء فاسترحت بهم وقال: ﴿وَلَا تَنْسُوا  
الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] إذا أتاه السائل وليس عنده شيء فليدع له،  
رواه ابن أبي حاتم.

﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]

يأمر تعالى بالمحافظة على الصلوات في أوقاتها وحفظ حدودها  
وأدائها في أوقاتها، وخص تعالى من بينها بمزيد التأكيد الصلاة  
الوسطى، وقد اختلف السلف والخلف فيها أي صلاة هي؟ فقيل: إنها  
الصبح حكاه مالك في الموطأ بلاغا عن علي وابن عباس.

وهو الذي نص عليه الشافعي رحمه الله محتجا بقوله تعالى:  
﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] والقنوت عنده في صلاة الصبح.

ومنهم من قال: هي وسطى باعتبار أنها لا تقصر وهي بين صلاتين  
رباعيتين مقصورتين، وترد المغرب، وقيل: لأنها بين صلاتين جهريتين  
وصلاتي نهار سريتين.

وقيل: إنها صلاة الظهر، وممن روي عنه أنها الظهر ابن عمر وأبو  
سعيد وعائشة على اختلاف عنهم وهو رواية عن أبي حنيفة رحمهم الله.

وقيل: إنها صلاة العصر قال الترمذي والبخاري رحمهما الله: وهو  
قول أكثر علماء الصحابة وغيرهم، وقال القاضي الماوردي: هو قول  
جمهور التابعين: وقال الحافظ أبو عمر بن عبد البر: هو قول أكثر أهل  
الأثر وقال أبو محمد بن عطية في تفسيره وهو قول جمهور الناس، وهو  
مذهب أحمد بن حنبل قال القاضي الماوردي والشافعي، قال ابن

المنذر: وهو الصحيح عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد واختاره ابن حبيب المالكي رحمهم الله .

ذكر الدليل على ذلك - قال الإمام أحمد: ... عن علي قال: قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله قلوبهم وبيوتهم ناراً» .

وقيل: إن الصلاة الوسطى هي صلاة المغرب ، رواه ابن أبي حاتم عن ابن عباس وفي إسناده نظر ، ووجه هذا القول بعضهم بأنها وسطى في العدد بين الرباعية والثنائية وبأنها وتر المفروضات وبما جاء فيها من الفضلية والله أعلم .

وقيل: هي واحد من الخمس لا بعينها وأبهمت فيهن كما أبهمت ليلة القدر في الحول أو الشهر أو العشر .

وقيل: بل الصلاة الوسطى مجموع الصلوات الخمس ، والعجب أن هذا القول اختاره الشيخ أبو عمرو بن عبد البر النمري إمام ما وراء البحر ، وإنها لإحدى الكبر إذا اختاره مع اطلاعه وحفظه ما لم يقم عليه دليل من كتاب ولا سنة ولا أثر .

وقيل: بل هي صلاة الجماعة وقيل: صلاة الجمعة وقيل: صلاة الخوف وقيل: بل صلاة عيد الفطر وقيل: بل صلاة الأضحى وقيل: الوتر وقيل: الضحى ، وتوقف فيها آخرون لما تعارضت عندهم الأدلة ولم يظهر لهم وجه الترجيح ولم يقع الإجماع على قول واحد بل لم يزل النزاع فيها موجودا من زمان الصحابة وإلى الآن .

وكل هذه الأقوال فيها ضعف بالنسبة إلى التي قبلها، وإنما المدار ومعترك النزاع في الصبح والعصر وقد ثبتت السنة بأنها العصر فتعين المصير إليها.

وقد روى الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله في كتاب الشافعي رحمه الله حدثنا أبي سمعت حرمة بن يحيى التجيبي يقول: قال الشافعي، كل ما قلت فكان عن النبي ﷺ بخلاف قلبي مما يصح فحديث النبي ﷺ أولى ولا تقلدوني.

وقال موسى أبو الوليد بن أبي الجارود عن الشافعي: إذا صح الحديث وقلت قولاً فأنا راجع عن قلبي وقائل بذلك، فهذا من سيادته وأمانته وهذا نفس إخوانه من الأئمة رحمهم الله ورضي عنهم أجمعين آمين.

ومن ههنا قطع القاضي الماوردي بأن مذهب الشافعي رحمه الله أن صلاة الوسطى هي صلاة العصر وإن كان قد نص في الجديد وغيره أنها الصبح لصحة الأحاديث أنها العصر وقد وافقه على هذه الطريقة جماعة من محدثي المذهب.

ومن الفقهاء في المذهب من ينكر أن تكون هي العصر مذهب الشافعي، وصمموا على أنها الصبح قولاً واحداً قال الماوردي: ومنهم من حكى في المسألة قولين، ولتقرير المعارضات والجوابات موضع آخر غير هذا وقد أفردناه على حدة والله الحمد والمنة.

﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]

وهذا الأمر مستلزم ترك الكلام في الصلاة لمنافاته إياها، وقال

الإمام أحمد بن حنبل: .. عن زيد بن أرقم قال: كان الرجل يكلم صاحبه في عهد النبي ﷺ في الحاجة في الصلاة حتى نزلت هذه الآية ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فأمرنا بالسكوت، وقد أشكل هذا الحديث على جماعة من العلماء حيث ثبت عندهم أن تحريم الكلام في الصلاة كان بمكة قبل الهجرة إلى المدينة وبعد الهجرة إلى أرض الحبشة كما دل على ذلك حديث ابن مسعود الذي في الصحيح قال: كنا نسلم على النبي ﷺ قبل أن نهجر إلى الحبشة وهو في الصلاة فيرد علينا قال: فلما قدمنا سلمت عليه فلم يرد علي فأخذني ما قرب وما بعد فلما سلم قال «إني لم أرد عليك إلا أنني كنت في الصلاة وإن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة» وقد كان ابن مسعود ممن أسلم قديما وهاجر إلى الحبشة ثم قدم منها إلى مكة مع من قدم فهاجر إلى المدينة وهذه الآية ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] مدنية بلا خلاف فقال قائلون: إنما أراد زيد بن أرقم بقوله: «كان الرجل يكلم أخاه في حاجته في الصلاة» الإخبار عن جنس الكلام، واستدل على تحريم ذلك بهذه الآية بحسب ما فهمه منها والله أعلم. وقال آخرون: إنما أراد أن ذلك قد وقع بالمدينة بعد الهجرة إليها ويكون ذلك قد أبيع مرتين وحرّم مرتين كما اختار ذلك قوم من أصحابنا وغيرهم والأول أظهر والله أعلم.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ زُرْكَبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]

لما أمر تعالى عباده بالمحافظة على الصلوات والقيام بحدودها وشدد الأمر بتأكيدها ذكر الحال الذي يشتغل الشخص فيها عن أدائها

على الوجه الأكمل وهي حال القتال والتحام الحرب ، وهذا من رخص الله التي رخص لعباده ووضعه الآصار والأغلال عنهم .

وقد ذهب الإمام أحمد فيما نص عليه إلى أن صلاة الخوف تفعل في بعض الأحيان ركعة واحدة إذا تلاحم الجيشان ، وعلى ذلك ينزل الحديث الذي رواه مسلم عن ابن عباس قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة . واختار هذا القول ابن جرير .

وقال البخاري: (باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو) وقال الأوزاعي: إن كان تهيأ الفتح ولم يقدروا على الصلاة صلوا إيماء كل امرئ لنفسه فإن لم يقدروا على الإيماء أخرُوا الصلاة حتى ينكشف القتال ويأمنوا فيصلوا ركعتين فإن لم يقدروا صلوا ركعة وسجدتين فإن لم يقدروا لا يجزيهم التكبير ويؤخرونها حتى يأمنوا ، وقال أنس بن مالك: حضرت مناهضة حصن تستر عند إضاءة الفجر واشتد اشتعال القتال فلم يقدروا على الصلاة فلم نصل إلا بعد ارتفاع النهار فصليناها ونحن مع أبي موسى ففتح لنا قال أنس: وما يسرني بتلك الصلاة الدنيا وما فيها ، هذا لفظ البخاري ، ثم استشهد على ذلك بحديث تأخيره ﷺ صلاة العصر يوم الخندق لعذر المحاربة إلى غيبوبة الشمس وبقوله ﷺ بعد ذلك لأصحابه لما جهزهم إلى بني قريظة «لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة» فمنهم من أدركته الصلاة في الطريق فصلوا وقالوا: لم يرد منا رسول الله ﷺ إلا تعجيل السير ومنهم من أدركته فلم يصل إلى أن غربت الشمس في بني قريظة فلم يعنف واحدا من الفريقين .

وهذا يدل على اختيار البخاري لهذا القول ، والجمهور على خلافه ويعولون على أن صلاة الخوف على الصفة التي ورد بها القرآن في سورة النساء ووردت بها الأحاديث لم تكن مشروعة في غزوة الخندق وإنما شرعت بعد ذلك وقد جاء مصرحا بهذا في حديث أبي سعيد وغيره ، وأما مكحول والأوزاعي والبخاري فيجيبون بأن مشروعية صلاة الخوف بعد ذلك لا تنافي جواز ذلك لأن هذا حال نادر خاص فيجوز فيه مثل ما قلنا بدليل صنيع الصحابة زمن عمر في فتح تستر وقد اشتهر ولم ينكر والله أعلم .

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]

وقد استدل بهذه الآية من ذهب من العلماء إلى وجوب المتعة لكل مطلقة سواء كانت مفوضة أو مفروضا لها أو مطلقة قبل المسيس أو مدخولا بها وهو قول عن الشافعي رحمه الله وإليه ذهب سعيد بن جبير وغيره من السلف واختاره ابن جرير .

ومن لم يوجبها مطلقا يخصص من هذا العموم مفهوم قوله تعالى : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] ، وأجاب الأولون بأن هذا من باب ذكر بعض أفراد العموم فلا تخصيص على المشهور المنصوص والله أعلم .

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا﴾ [البقرة: ٢٤٣]

وفي هذه القصة عبرة ودليل على أنه لن يغني حذر من قدر وأنه



لا ملجأ من الله إلا إليه فإن هؤلاء خرجوا فرارا من الوباء طلبا لطول الحياة فعمولوا بنقيض قصدهم وجاءهم الموت سريعا في آن واحد .

﴿وَقَتِّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٤]

أي كما أن الحذر لا يغني من القدر كذلك الفرار من الجهاد وتجنبه لا يقرب أجلا ولا يبعده بل الأجل المحتوم والرزق المقسوم مقدر مقنن لا يزداد فيه ولا ينقص منه .

وروينا عن أمير الجيوش ومقدم العساكر وحامي حوزة الإسلام وسيف الله المسلول على أعدائه: أبي سليمان خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه قال وهو في سياق الموت: لقد شهدت كذا وكذا موقفا وما من عضو من أعضائي إلا وفيه رمية أو طعنة أو ضربة وها أنا ذا أموت على فراشي كما يموت العير فلا نامت أعين الجبناء ، يعني أنه يتألم لكونه ما مات قتيلًا في الحرب ويتأسف على ذلك ويتألم أن يموت على فراشه .

﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾

[البقرة: ٢٤٧]

ومن ههنا ينبغي أن يكون الملك ذا علم وشكل حسن وقوة شديدة في بدنه ونفسه .

﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]

(فإن قيل) فما الجمع بين هذه الآية وبين الحديث الثابت في الصحيحين عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «لا تفضلوني على الأنبياء» وفي رواية «لا تفضلوا بين الأنبياء» .

فالجواب من وجوه (أحدها) أن هذا كان قبل أن يعلم بالترفضيل ، وفي هذا نظر .

(الثاني) أن هذا قاله من باب الهضم والتواضع .

(الثالث) أن هذا نهى عن التفضيل في مثل هذه الحال التي تحاكموا فيها عند التخاصم والتشاجر .

(الرابع) لا تفضلوا بمجرد الآراء والعصبية .

(الخامس) ليس مقام التفضيل إليكم ، وإنما هو إلى الله عز وجل ، وعليكم الانقياد والتسليم له ، والإيمان به .

﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]

وقد روى ابن أبي حاتم عن عطاء بن دينار أنه قال: الحمد لله الذي قال ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ولم يقل: والظالمون هم الكافرون .

﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]

وهذه الآية مشتملة على عشر جمل مستقلة

١ - ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] .

٢ - ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] .

٣ - ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] .

- ٤ - ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- ٥ - ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- ٦ - ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- ٧ - ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- ٨ - ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- ٩ - ﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- ١٠ - ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- ❖ ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]

وقال ابن أبي حاتم: .. عن أسبق قال: كنت في دينهم مملوكاً نصرانياً لعمر بن الخطاب فكان يعرض علي الإسلام فأبى فيقول ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦] ويقول: يا أسبق لو أسلمت لاستعتا بك على بعض أمور المسلمين.

وقد ذهب طائفة كثيرة من العلماء أن هذه محمولة على أهل الكتاب ومن دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل إذا بذلوا الجزية.

وقال آخرون: بل هي منسوخة بآية القتال وإنه يجب أن يدعى جميع الأمم إلى الدخول في الدين الحنيف دين الإسلام فإن أبى أحد منهم الدخول ولم ينقد له أو يبذل الجزية قوتل حتى يقتل، وهذا معنى الإكراه، قال تعالى: ﴿سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَتِّلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَهْدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾، وقال

تعالى: ﴿تَتَابَعُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَذَلِكُمُ الَّذِي يَلُوكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾، وفي الصحيح: «عجب ربك من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل» يعني الأسارى الذين يقدم بهم إلى بلاد الإسلام في الوثاق والأغلال والقيود والأكبال، ثم بعد ذلك يسلمون وتصلح أعمالهم وسرائرهم، فيكونون من أهل الجنة.

فأما الحديث الذي رواه الإمام أحمد.. عن أنس أن رسول الله ﷺ قال لرجل: «أسلم»، قال: إني أجدني كارهاً، قال: «وإن كنت كارهاً»، فإنه ثلاثي صحيح، ولكن ليس هذا من هذا القبيل، فإنه لم يكرهه النبي ﷺ على الإسلام بل دعاه إليه فأخبره أن نفسه ليست قابلة له بل هي كارهة، فقال له: أسلم وإن كنت كارهاً فإن الله سيرزقك حسن النية والإخلاص.

﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]

أي فقد ثبت في أمره واستقام على الطريق المثلى والصراط المستقيم.  
قال أبو قاسم البغوي:.. قال عمر رضي الله عنه: إن الجبت السحر والطاغوت الشيطان، وإن الشجاعة والجبن غرائز تكون في الرجال، يقاتل الشجاع عمن لا يعرف ويفر الجبان من أمه، وإن كرم الرجل دينه وحسبه خلقه وإن كان فارسياً أو نبطياً.

ومعنى قوله في الطاغوت: إنه الشيطان قوي جداً فإنه يشمل كل شر كان عليه أهل الجاهلية من عبادة الأوثان والتحاكم إليها والاستنصار بها.

﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾

[البقرة: ٢٥٧]

ولهذا وحد تعالى لفظ النور، وجمع الظلمات، لأن الحق واحد والكفر أجناس كثيرة ولكنها باطلة، كما قال ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفِتُونَا ظِلُّهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ [النحل: ٤٨] إلى غير ذلك من الآيات التي في لفظها إشعار بتفرد الحق وانتشار الباطل وتفرده وتشعبه.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]

قال مجاهد: وملك الدنيا مشارقها ومغاربها أربعة: مؤمنان وكافران، فالمؤمنان سليمان بن داود، وذو القرنين، والكافران: نمرود وبختنصر، والله أعلم.

﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]

وهذا المثل أبلغ في النفوس من ذكر عدد السبعمئة فإن هذا فيه إشارة إلى أن الأعمال الصالحة ينميها الله عز وجل لأصحابها كما ينمي الزرع لمن بذره في الأرض الطيبة وقد وردت السنة بتضعيف الحسنة إلى سبعمئة ضعف.

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]

قال مالك: وإنه ليقع في قلبي أن الحكمة هو الفقه في دين الله وأمر يدخله الله في القلوب من رحمته وفضله ومما يبين ذلك أنك تجد الرجل عاقلا في أمر الدنيا إذا نظر فيها وتجد آخر ضعيفا في أمر دنياه عالما بأمر دينه بصيرا به يؤتيه الله إياه ويحرمه هذا فالحكمة الفقه في دين الله.

والصحيح أن الحكمة كما قال الجمهور: لا تختص بالنبوة بل هي أعم منها وأعلاها النبوة والرسالة أخص، ولكن لأتباع الأنبياء حظ من الخير على سبيل التبع.

﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]

فيه دلالة على أن إسرار الصدقة أفضل من إظهارها لأنه أبعد عن الرياء إلا أن يترتب على الإظهار مصلحة راجحة من اقتداء الناس به فيكون أفضل من هذه الحيثية، وقال رسول الله ﷺ: «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة والمسر بالقرآن كالمرسر بالصدقة» والأصل أن الإسرار أفضل لهذه الآية ولما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله:.. ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

وقد ذكرنا في فضل آية الكرسي عن أبي ذر قال: قلت يا رسول الله أي الصدقة أفضل؟ قال «سر إلى فقير أو جهد من مقل» رواه أحمد

ورواه ابن أبي حاتم، وفي الحديث المروي «صدقة السر تطفئ غضب الرب عز وجل» ثم إن الآية عامة في أن إخفاء الصدقة أفضل سواء كانت مفروضة أو مندوبة.

﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نَفْسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]

وقال ابن أبي حاتم:.. عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه كان يأمر بأن لا يتصدق إلا على أهل الاسلام حتى نزلت هذه الآية ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] إلى آخرها فأمر بالصدقة بعدها على كل من سألَكَ من كل دين وسيأتي عند قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: ٨] الآية حديث أسماء بنت الصديق في ذلك.

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]

أي إنما جوزوا بذلك لاعتراضهم على أحكام الله في شرعه وليس هذا قياساً منهم للربا على البيع لأن المشركين لا يعترفون بمشروعية أصل البيع الذي شرعه الله في القرآن، ولو كان هذا من باب القياس لقالوا: إنما الربا مثل البيع وإنما قالوا: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] أي هو نظيره فلم حرم هذا وأبيع هذا؟ وهذا اعتراض منهم على الشرع، أي هذا مثل هذا وقد أحل هذا وحرم هذا.

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

وهذا يحتمل أن يكون من تمام الكلام رد عليهم، أي على ما

قالوه من الاعتراض مع علمهم بتفريق الله بين هذا وهذا حكماً .

﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾

[البقرة: ٢٧٥]

أي من بلغه نهي الله عن الربا فانتهى حال وصول الشرع إليه فله ما سلف من المعاملة لقوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ [المائدة: ٩٥] وكما قال النبي ﷺ يوم فتح مكة «وكل ربا في الجاهلية موضوع تحت قدمي هاتين وأول ربا أضع ربا العباس» ولم يأمرهم برد الزيادات المأخوذة في حال الجاهلية بل عفا عما سلف .

﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]

قال أبو داود: عن جابر قال: لما نزلت: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] قال رسول الله ﷺ «من لم يذر المخابرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله» وإنما حرمت المخابرة وهي المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض والمزابنة: وهي اشتراء الرطب في رؤوس النخل بالتمر على وجه الأرض والمحاقلة وهي اشتراء الحب في سنبله في الحقل بالحب على وجه الأرض، وإنما حرمت هذه الأشياء وما شاكلها حسماً لمادة الربا لأنه لا يعلم التساوي بين الشيئين قبل الجفاف ولهذا قال الفقهاء: الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة، ومن هذا حرموا أشياء بما فهموا من تضيق المسالك المفضية إلى الربا والوسائل الموصلة إليه وتفاوت نظرهم بحسب ما وهب الله لكل منهم من العلم وقد قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ



كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ ﴿[يوسف: ٧٦] وباب الربا من أشكال الأبواب على كثير من أهل العلم وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ عهد إلينا فيهن عهدا ننتهي إليه: الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا - يعني بذلك بعض المسائل التي فيها شائبة الربا - والشرعية شاهدة بأن كل حرام فالوسيلة إليه مثله لأن ما أفضى إلى الحرام حرام كما أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وقال الإمام أحمد: عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «يأتي على الناس زمان يأكلون فيه الربا قال: قيل له: الناس كلهم؟ قال: من لم يأكله منهم ناله من غباره» ومن هذا القبيل تحريم الوسائل المفضية إلى المحرمات الحديث الذي رواه الإمام أحمد.. عن عائشة قالت: لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد فقرأهن فحرم التجارة في الخمر، قال بعض من تكلم على هذا الحديث من الأئمة: لما حرم الربا ووسائله حرم الخمر وما يفضي إليه من تجارة ونحو ذلك كما قال عليه السلام: «لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوهما فباعوها وأكلوا أثمانها» وقوله ﷺ «لعن الله أكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه» قالوا: وما يشهد عليه ويكتب إلا إذا أظهر في صورة عقد شرعي ويكون داخله فاسدا فالاعتبار بمعناه لا بصورته لأن الأعمال بالنيات، وقد صنف الإمام العلامة أبو العباس بن تيمية كتابا في إبطال التحليل تضمن النهي عن تعاطي الوسائل المفضية إلى كل باطل وقد كفى في ذلك وشفى فرحمه الله ورضي عنه .

﴿يَمَحُوقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٦]

أي يذهب إِمَّا بَأَن يذهب بالكلية من يد صاحبه أو يحرمه بركة ماله فلا ينتفع به بل يعدمه به في الدنيا ويعاقبه عليه يوم القيامة ، قال ابن جرير: وهذا نظير الخبر الذي روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال: الربا وإن كثر فإن عاقبته تصير إلى قل ، وهذا من باب المعاملة بنقيض المقصود .

﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]

أي لا يحب كفور القلب أثيم القول والفعل ، ولا بد من مناسبة في ختم هذه الآية بهذه الصفة وهي أن المرابي لا يرضى بما قسم الله له من الحلال ولا يكتفي بما شرع له من الكسب المباح فهو يسعى في أكل أموال الناس بالباطل بأنواع المكاسب الخبيثة فهو جحود لما عليه من النعمة ظلوم أثم بأكل أموال الناس بالباطل .

﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]

عن ابن عباس قال: فمن كان مقيما على الربا لا ينزع عنه كان حقا على إمام المسلمين أن يستتيبه فإن نزع وإلا ضرب عنقه ، وقال ابن أبي حاتم: .. عن الحسن وابن سيرين أنهما قالا: والله إن هؤلاء الصيارفة لأكلة الربا وإنهم قد أذنوا بحرب من الله ورسوله ولو كان على الناس إمام عادل لاستتابهم فإن تابوا وإلا وضع فيهم السلاح ، وقال قتادة: أوعدهم الله بالقتل كما يسمعون وجعلهم بهرجا أين ما أتوا فإياكم ومخالطة هذه البيوع من الربا فإن الله قد أوسع الحلال وأطابه فلا يلجئكم إلى معصيته فاقة ، رواه ابن أبي حاتم .

وقال السهيلي: ولهذا قالت عائشة لأم محبة مولاة زيد بن أرقم في مسألة العينة: أخبريه أن جهاده مع النبي ﷺ قد بطل إلا أن يتوب، فخصت الجهاد لأنه ضد قوله: ﴿فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩] قال: وهذا المعنى ذكره كثير قال: ولكن هذا إسناده إلى عائشة ضعيف.

﴿وَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

هذا إرشاد منه تعالى لعباده المؤمنين إذا تعاملوا بمعاملات مؤجلة أن يكتبوها ليكون ذلك أحفظ لمقدارها وميقاتها وأضبط للشاهد فيها.

وقوله: ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

أمر منه تعالى بالكتابة لتوثقة والحفظ، فإن قيل: فقد ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» فما الجمع بينه وبين الأمر بالكتابة؟

فالجواب: أن الدين من حيث هو غير مفتقر إلى كتابة أصلا لأن كتاب الله قد سهل الله ويسر حفظه على الناس والسنن أيضاً محفوظة عن رسول الله ﷺ والذي أمر الله بكتابته إنما هو أشياء جزئية تقع بين الناس فأمروا أمر إرشاد لا أمر إيجاب كما ذهب إليه بعضهم.

وقال قتادة: ذكر لنا أن أبا سليمان المرعشي كان رجلا صحب كعبا فقال ذات يوم لأصحابه: هل تعلمون مظلوما دعا ربه فلم يستجب له؟ فقالوا: وكيف يكون ذلك؟ قال: رجل باع بيعا إلى أجل فلم يشهد ولم يكتب فلما حل ماله جحده صاحبه فدعا ربه فلم يستجب له لأنه قد عصى ربه.

والدليل على ذلك أيضاً الحديث الذي حكى عن شرع من قبلنا  
 مقررًا في شرعنا ولم ينكر عدم الكتابة والإشهاد قال الإمام أحمد:..  
 «عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه ذكر أن رجلاً من بني إسرائيل  
 سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار فقال: ائتني بشهداء  
 أشهدهم قال: كفى بالله شهيدا قال ائتني بكفيل قال: كفى بالله كفيلًا  
 قال: صدقت فدفعها إلى أجل مسمى فخرج في البحر فقضى حاجته ثم  
 التمس مركبا يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركبا فأخذ خشبة  
 فنقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفة معها إلى صاحبها ثم زجج  
 موضعها ثم أتى بها البحر ثم قال: اللهم إنك قد علمت أنني استسلفت  
 فلانا ألف دينار فسألني كفيلًا، فقلت: كفى بالله كفيلًا، فرضي بذلك  
 وسألني شهيدا فقلت: كفى بالله شهيدا فرضي بذلك وإني قد جهدت أن  
 أجد مركبا أبعث بها إليه بالذي أعطاني فلم أجد مركبا وإني استودعتكها فرمى  
 بها في البحر حتى ولجت فيه ثم انصرف وهو في ذلك يطلب مركبا إلى بلده  
 فخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لعل مركبا يجيئه بماله فإذا بالخشبة التي  
 فيها المال فأخذها لأهله حطبا فلما كسرها وجد المال والصحيفة ثم قدم  
 الرجل الذي كان تسلف منه فأتاه بألف دينار وقال: والله ما زلت جاهدا في  
 طلب مركب لآتيك بمالك فما وجدت مركبا قبل الذي أتيت فيه قال: هل كنت  
 بعثت إلى بشيء؟ قال: ألم أخبرك أنني لم أجد مركبا قبل الذي جئت فيه؟  
 قال: فإن الله قد أدى عنك الذي بعثت به في الخشبة فانصرف بألفك راشدا»  
 وهذا إسناد صحيح وقد رواه البخاري في سبعة مواضع من طرق صحيحة  
 معلقا بصيغة الجزم.

﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

وإنما أقيمت المراتان مقام الرجل لنقصان عقل المرأة.

﴿مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

فيه دلالة على اشتراط العدالة في الشهود وهذا مقيد حكم به الشافعي على كل مطلق في القرآن من الأمر بالإشهاد من غير اشتراط، وقد استدل من رد المستور بهذه الآية الدالة على أن يكون الشاهد عدلاً مرضياً.

﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]

ومن قال: إن شهادتها معها تجعلها كشهادة ذكر فقد أبعد.

﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]

ومن ههنا استفيد أن تحمل الشهادة فرض كفاية وهو مذهب الجمهور، فإذا دعي لأدائها فعليه الإجابة إذا تعينت وإلا فهو فرض كفاية والله أعلم.

وقال مجاهد: إذا دعيت لتشهد فأنت بالخيار وإذا شهدت فدعيت فأجب.

وقد روي عن ابن عباس والحسن البصري أنها تعم الحالين التحمل والأداء.

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾

[البقرة: ٢٨٣]

وهذا الأمر محمول عند الجمهور على الإرشاد والندب لا على الوجوب.

وقد استدل بقوله: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣] على أن الرهن لا يلزم إلا بالقبض كما هو مذهب الشافعي والجمهور، واستدل بها آخرون على أنه لا بد أن يكون الرهن مقبوضا في يد المرتهن وهو رواية عن الإمام أحمد وذهب إليه طائفة.

واستدل آخرون من السلف بهذه الآية على أنه لا يكون الرهن مشروعا إلا في السفر قاله مجاهد وغيره وقد ثبت في الصحيحين عن أنس أن رسول الله ﷺ توفي ودرعه مرهونة عند يهودي .  
وتقرير هذه المسائل في كتاب الأحكام الكبير والله الحمد والمنة  
وبه المستعان .

﴿وَأَعْفُ عَنَّا﴾ [البقرة: ٢٨٦]

أي فيما بيننا وبينك مما تعلمه من تقصيرنا وزللنا.

﴿وَأَغْفِرْ لَنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]

أي فيما بيننا وبين عبادك فلا تظهرهم على مساوينا وأعمالنا القبيحة .

﴿وَارْحَمْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]

أي فيما يستقبل فلا توقعنا بتوفيقك في ذنب آخر ولهذا قالوا: إن المذنب محتاج إلى ثلاثة أشياء: أن يعفو الله عنه فيما بينه وبينه وأن يستره عن عباده فلا يفضحه به بينهم وأن يعصمه فلا يوقعه في نظيره .

\*\*\* \*\*

## سُورَةُ الْعَمْرَانِ

﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦]

وهذه الآية فيها تعريض بل تصريح بأن عيسى ابن مريم عبد مخلوق كما خلق الله سائر البشر لأن الله صوره في الرحم وخلقه كما يشاء فكيف يكون إلهاً كما زعمته النصرى، وقد تقلب في الأحشاء وتنقل من حال إلى حال؟

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ

تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧]

قال الإمام أحمد.. عن أبي غالب قال: سمعت أبا أمامة يحدث عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧] قال «هم الخوارج».

وهذا الحديث أقل أقسامه أن يكون موقوفاً من كلام الصحابي ومعناه صحيح، فإن أول بدعة وقعت في الإسلام فتنة الخوارج وكان مبدؤهم بسبب الدنيا حين قسم النبي ﷺ غنائم حنين فكأنهم رأوا في عقولهم الفاسدة أنه لم يعدل في القسمة ففاجئوه بهذه المقالة فقال قائلهم وهو ذو الخويصرة - بقر الله خاصرته: اعدل فإنك لم تعدل، ثم كان ظهورهم أيام علي بن أبي طالب ؓ وقتلهم بالنهروان ثم تشعبت منهم شعوب وقبائل وآراء وأهواء ومقالات ونحل كثيرة منتشرة ثم

نبت القدريّة ثم المعتزلة ثم الجهميّة وغير ذلك من البدع التي أخبر عنها الصادق المصدوق عليه السلام في قوله «وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: من كان على ما أنا عليه وأصحابي» أخرجه الحاكم في مستدركه بهذه الزيادة.

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمْنًا بِهِ كُلٌّ

مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]

ومن العلماء من فصل في هذا المقام وقال: التأويل يطلق ويراد به في القرآن معنيان: أحدهما التأويل بمعنى حقيقة الشيء وما يؤول أمره إليه ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَأْتِبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءُوسِي مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠] وقوله ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي حقيقة ما أخبروا به من أمر المعاد، فإن أريد بالتأويل هذا فالوقف على الجلالة لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه على الجلية إلا الله عز وجل.

وأما إن أريد بالتأويل المعنى الآخر وهو التفسير والبيان والتعبير عن الشيء كقوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف: ٣٦] أي بتفسيره، فإن أريد به هذا المعنى فالوقف على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار وإن لم يحيطوا علما بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه.

﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَتِ الَّذِينَ افْتَقَتْ فَتْنَةٌ تَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وَأُخْرَى كَافَّةٌ يَرَوْنَهُمْ مِّنْهُنَّ رَأَى الْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]

لكن بقي سؤال آخر وهو وارد على القولين وهو أن يقال: ما



الجمع بين هذه الآية وبين قوله تعالى: ﴿وَأَذِ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّفَقُّتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال: ٤٤]؟

فالجواب أن هذا كان في حالة والآخر كان في حالة أخرى، فعندما عاين كل من الفريقين الآخر رأى المسلمون المشركين مثلهم أي أكثر منهم بالضعف ليتوكلوا ويتوجهوا ويطلبوا الإعانة من ربهم عز وجل، ورأى المشركون المؤمنين كذلك ليحصل لهم الرعب والخوف والجزع والهلع، ثم لما حصل التصاف والتقى الفريقان قلل الله هؤلاء في أعين هؤلاء وهؤلاء في أعين هؤلاء ليقدّم كل منهما على الآخر.

﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَقَابِ﴾ [آل عمران: ١٤]

يخبر تعالى عما زين للناس في هذه الحياة الدنيا من أنواع الملاذ من النساء والبنين فبدأ بالنساء لأن الفتنة بهن أشد، فأما إذا كان القصد بهن الإغفاف وكثرة الأولاد فهذا مطلوب مرغوب فيه مندوب إليه كما وردت الأحاديث بالترغيب في التزويج والاستكثار منه، وإن خير هذه الأمة من كان أكثرها نساء.

وحب البنين تارة يكون للتفاخر والزينة فهو داخل في هذا وتارة يكون لتكثير النسل وتكثير أمة محمد ﷺ ممن يعبد الله وحده لا شريك له فهذا محمود ممدوح.

كما ثبت في الحديث: «تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة».

وحب المال كذلك تارة يكون للفخر والخيلاء والتكبر على الضعفاء والتجبر على الفقراء فهذا مذموم وتارة يكون للنفقة في القربات وصلة الأرحام والقربات ووجوه البر والطاعات فهذا ممدوح محمود شرعا.

وحب الخيل على ثلاثة أقسام: تارة يكون ربطها أصحابها معدة لسبيل الله متى احتاجوا إليها غزوا عليها، فهؤلاء يثابون. وتارة تربط فخراً ونواء لأهل الإسلام، فهذه على صاحبها وزر.

وتارة للتعفف واقتناء نسلها، ولم ينس حق الله في رقابها فهذه لصاحبها ستر.

﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]

دل على فضيلة الاستغفار وقت الأسحار وقد قيل: إن يعقوب عليه السلام لما قال لبنيه ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾ [يوسف: ٩٨] إنه أخرهم إلى وقت السحر، وكان عبد الله بن عمر يصلي من الليل ثم يقول: يا نافع هل جاء السحر؟ فإذا قال: نعم أقبل على الدعاء والاستغفار حتى يصبح، رواه ابن أبي حاتم.

قال ابن جرير:.. عن إبراهيم بن حاطب عن أبيه قال: سمعت رجلا في السحر في ناحية المسجد وهو يقول: يا رب أمرني فأطعتك وهذا السحر فاغفر لي فنظرت فإذا هو ابن مسعود رضي الله عنه، وروى ابن مردويه عن أنس بن مالك قال: كنا نؤمر إذا صلينا من الليل أن نستغفر في آخر السحر سبعين مرة.

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ١٨]

وهذه خصوصية عظيمة للعلماء في هذا المقام.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْأَسْلَمُ ﴾ [آل عمران: ١٩]

إخبار منه تعالى بأنه لا دين عنده يقبله من أحد سوى الإسلام وهو اتباع الرسل فيما بعثهم الله به في كل حين حتى ختموا بمحمد ﷺ الذي سد جميع الطرق إليه إلا من جهة محمد ﷺ ، فمن لقي الله بعد بعثة محمد ﷺ بدين على غير شريعته فليس بمتقبل.

﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ ؕ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ ﴾ [آل عمران: ٢٠]

وهذه الآية وأمثالها من أصرح الدلالات على عموم بعثته صلوات الله وسلامه عليه إلى جميع الخلق كما هو معلوم من دينه ضرورة.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٢]

وهذا هو غاية الكبر، ولهذا لما أن تكبروا عن الحق واستكبروا على الخلق قابلهم الله على ذلك بالذلة والصغار في الدنيا والعذاب المهين في الآخرة.

﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ [آل عمران: ٢٦]

وفي هذه الآية تنبيه وإرشاد إلى شكر نعمة الله تعالى على رسوله

ﷺ وهذه الأمة لأن الله تعالى حول النبوة من بني إسرائيل إلى النبي العربي القرشي الأمي المكي خاتم الأنبياء على الإطلاق ورسول الله إلى جميع الثقلين: الإنس والجن الذي جمع الله فيه محاسن من كان قبله وخصه بخصائص لم يعطها نبيا من الأنبياء ولا رسولا من الرسل في العلم بالله وشريعته وإطلاعه على الغيوب الماضية والآتية وكشفه له عن حقائق الآخرة ونشر أمته في الآفاق في مشارق الأرض ومغاربها وإظهار دينه وشرعه على سائر الأديان والشرائع فصلوات الله وسلامه عليه دائما إلى يوم الدين ما تعاقب الليل والنهار.

﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا﴾ [آل عمران: ٢٨]  
قال البخاري عن أبي الدرداء: أنه قال: «إنا لنكشر في وجوه أقوام وقلوبنا تلعنهم».

وقال الثوري: قال ابن عباس: ليس التقية بالعمل إنما التقية باللسان، قال الحسن: التقية إلى يوم القيامة.

﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٣٠]  
قال الحسن البصري: من رأفته بهم حذرهم نفسه، ثم قال مرجيا لعباده لئلا ييأسوا من رحمته ويقنطوا من لطفه «والله رؤوف بالعباد».

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]  
هذه الآية الكريمة حاكمة على كل من ادعى محبة الله وليس هو على الطريقة المحمدية فإنه كاذب في دعواه في نفس الأمر حتى يتبع

الشرع المحمدي ، والدين النبوي في جميع أقواله وأفعاله وأحواله .  
قال بعض العلماء الحكماء: ليس الشأن أن تحب ، إنما الشأن أن  
تُحَب .

﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣١]

أي باتباعكم الرسول ﷺ ، يحصل لكم هذا كله من بركة سفارته .  
﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾  
[آل عمران: ٣٢]

فدل على أن مخالفته في الطريقة كفر والله لا يحب من اتصف  
بذلك وإن ادعى وزعم في نفسه أنه محب لله ويتقرب إليه حتى يتابع  
الرسول النبي الأمي خاتم الرسل ورسول الله إلى جميع الثقليين: الجن  
والإنس الذي لو كان الأنبياء بل المرسلون بل أولو العزم منهم في  
زمانه ما وسعهم إلا اتباعه والدخول في طاعته واتباع شريعته .

﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ  
الَّذِي كَانَتْ أَثْنَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران: ٣٦]

فيه دليل على جواز التسمية يوم الولادة كما هو الظاهر من السياق  
لأنه شرع من قبلنا وقد حكى مقررا وبذلك ثبتت السنة عن رسول الله  
ﷺ حيث قال «ولد لي الليلة ولد سميت به باسم أبي إبراهيم» أخرجاه  
وكذلك ثبت فيهما: «أن أنس بن مالك ذهب بأخيه حين ولدته أمه إلى  
رسول الله ﷺ فحنكه وسماه عبد الله» وفي صحيح البخاري: «أن رجلا  
قال: يا رسول الله ولد لي الليلة ولد فما أسميه؟ قال: أسم ولدك عبد

الرحمن» وثبت في الصحيح أيضاً: «أنه لما جاءه أبو أسيد بابنه ليحنكه فذهل عنه فأمر به أبوه فرده إلى منزلهم فلما ذكر رسول الله ﷺ في المجلس سماه المنذر».

فأما حديث قتادة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال «كل غلام رهين بعقيقته يذبح عنه يوم سابعه ويسمى ويحلق رأسه» فقد رواه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي بهذا اللفظ وروى: ويدهم وهو أثبت وأحفظ والله أعلم.

وكذا ما رواه الزبير بن بكار في كتاب النسب «أن رسول الله ﷺ عق عن ولده إبراهيم يوم سابعه وسماه إبراهيم» فإسناده لا يثبت وهو مخالف لما في الصحيح ولو صح لحمل على أنه أشهر اسمه بذلك يومئذ والله أعلم.

﴿كَلَّمَآ دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧]

وجد عندها فاكهة الصيف في الشتاء، وفاكهة الشتاء في الصيف.

وفيه دلالة على كرامات الأولياء. وفي السنة لهذا نظائر كثيرة.

﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ

مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩]

وقد قال القاضي عياض في كتابه الشفاء: اعلم أن ثناء الله تعالى على يحيى بأنه حصور، ليس كما قاله بعضهم إنه كان هيوباً أو لا ذكر له، بل قد أنكر هذا حذاق المفسرين، ونقاد العلماء، وقالوا: هذه نقيصة وعيب، ولا تليق بالأنبياء عليهم السلام، وإنما معناه أنه معصوم

من الذنوب، أي لا يأتيها كأنه حُصِرَ عنها، وقيل مانعاً نفسه من الشهوات. وقيل ليست له شهوة في النساء، وقد بان لك من هذا أن عدم القدرة على النكاح نقص، وإنما الفضل في كونها موجودة، ثم يمنعها إما بمجاهدة كعيسى، أو بكفاية من الله عز وجل كيحيى عليه السلام، ثم هي في حق من قدر عليها، وقام بالواجب فيها، ولم تشغله عن ربه درجة عليا، وهي درجة نبينا ﷺ الذي لم يشغله كثرتهم عن عبادة ربه، بل زاده ذلك عبادة بتحسينهن وقيامه عليهن وإكسابه لهن وهدايته إياهن، بل قد صرح أنها ليست من حظوظ دنياه هو، وإن كانت من حظوظ دنيا غيره، فقال: «حب إليّ من دنياكم» هذا لفظه. والمقصود أنه مدح ليحيى بأنه حصوم ليس أنه لا يأتي النساء، بل معناه كما قاله هو وغيره: أنه معصوم عن الفواحش والقاذورات، ولا يمنع ذلك من تزويجه بالنساء الحلال وغشيانهن وإيلادهن، بل قد يفهم وجود النسل له من دعاء زكريا المتقدم حيث قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨] كأنه قال: ولداً له ذرية ونسل وعقب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

﴿قَالَ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]

وصرح ههنا بقوله: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٧] ولم يقل: يفعل كما في قصة زكريا بل نص ههنا على أنه يخلق لئلا يبقى لمبطل شبهة.

﴿إِنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخْرِى الْمَوْتَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩]

قال كثير من العلماء: بعث الله كل نبي من الأنبياء بما يناسب أهل زمانه فكان الغالب على زمان موسى عليه السلام السحر وتعظيم السحرة فبعثه الله بمعجزة بهرت الأبصار وحيرت كل سحار فلما استيقنوا أنها من عند العظيم الجبار انقادوا للإسلام وصاروا من عباد الله الأبرار، وأما عيسى عليه السلام فبعث في زمن الأطباء وأصحاب علم الطبيعة فجاءهم من الآيات بما لا سبيل لأحد إليه إلا أن يكون مؤيدا من الذي شرع الشريعة فمن أين للطبيب قدرة على إحياء الجماد أو على مداواة الأكمه والأبرص وبعث من هو في قبره رهين إلى يوم التناد، وكذلك محمد ﷺ بعث في زمان الفصحاء والبلغاء ونحارير الشعراء فأتاهم بكتاب من الله عز وجل لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من مثله أو بسورة من مثله لم يستطيعوا أبداً ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً وما ذاك إلا لأن كلام الرب عز وجل لا يشبه كلام الخلق أبداً.

﴿وَلَا حِجْلَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]

فيه دلالة على أن عيسى عليه السلام نسخ بعض شريعة التوراة وهو الصحيح من القولين.

ومن العلماء من قال: لم ينسخ منها شيئاً وإنما أحل لهم بعض ما كانوا



يتنازعون فيه خطأ فكشف لهم عن المغطى في ذلك كما قال في الآية الأخرى ﴿وَلَا يُبَيِّنْ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ [الزخرف: ٦٣] والله أعلم.

﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ارْفُوعُ إِنِّي تَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْاٰلِاقَةِ﴾ [آل عمران: ٥٥]

وهكذا وقع فإن المسيح عليه السلام لما رفعه الله إلى السماء تفرقت أصحابه شيعة بعده فمنهم من آمن بما بعثه الله به على أنه عبد الله ورسوله وابن أمته، ومنهم من غلا فيه فجعله ابن الله وآخرون قالوا: هو الله وآخرون قالوا: هو ثالث ثلاثة، وقد حكى الله مقالاتهم في القرآن ورد على كل فريق فاستمروا على ذلك قريبا من ثلثمائة سنة، ثم نبغ لهم ملك من ملوك اليونان يقال له قسطنطين فدخل في دين النصرانية قيل: حيلة ليفسده فإنه كان فيلسوفا وقيل: جهلا منه إلا أنه بدل لهم دين المسيح وحرفه وزاد فيه ونقص منه ووضعت له القوانين والأمانة الكبرى التي هي الخيانة الحقيرة وأحل في زمانه لحم الخنزير وصلوا له إلى المشرق وصوروا له الكنائس والمعابد والصوامع وزاد في صيامهم عشرة أيام من أجل ذنب ارتكبه فيما يزعمون وصار دين المسيح دين قسطنطين إلا أنه بنى لهم من الكنائس والمعابد والصوامع والديارات ما يزيد على اثني عشر ألف معبد وبنى المدينة المنسوبة إليه واتبعه الطائفة الملكية منهم وهم في هذا كله قاهرون لليهود أيدهم الله عليهم لأنهم أقرب إلى الحق منهم وإن كان الجميع كفاراً، فلما بعث الله محمدا ﷺ فكان من آمن به يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله على الوجه الحق كانوا هم أتباع كل نبي على وجه الأرض إذ قد صدقوا

الرسول النبي الأمي العربي خاتم الرسل وسيد ولد آدم على الإطلاق الذي دعاهم إلى التصديق بجميع الحق فكانوا أولى بكل نبي من أمته الذين يزعمون أنهم على ملته وطريقته مع ما قد حرفوا وبدلوا، ثم لو لم يكن شيء من ذلك لكان قد نسخ الله شريعة جميع الرسل بما بعث الله به محمدا ﷺ من الدين الحق الذي لا يغير ولا يبدل إلى قيام الساعة ولا يزال قائما منصورا ظاهرا على كل دين، فلهذا فتح الله لأصحابه مشارق الأرض ومغاربها واجتازوا جميع الممالك ودانت لهم جميع الدول وكسروا كسرى وقصروا قيصر وسلبوها كنوزهما وأنفقت في سبيل الله كما أخبرهم بذلك نبيهم عن ربهم عز وجل في قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الْأَوَّلِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥] الآية فلهذا لما كانوا هم المؤمنين بالمسيح حقا سلبوا النصراني بلاد الشام والجزء وهم إلى الروم فلجؤوا إلى مدينتهم القسطنطينية، ولا يزال الإسلام وأهله فوقهم إلى يوم القيامة وقد أخبر الصادق المصدوق ﷺ أمته بأن آخرهم سيفتحون القسطنطينية ويستفيئون ما فيها من الأموال ويقتلون الروم مقتلة عظيمة جدا لم ير الناس مثلها ولا يرون بعدها نظيرها وقد جمعت في هذا جزءا مفردا.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَعَذَبُهُمُ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٦]

وكذلك فعل بمن كفر بالمسيح من اليهود أو غلا فيه أو أطراه من

النصارى عذبهم في الدنيا بالقتل والسبي وأخذ الأموال وإزالة الأيدي عن الممالك وفي الدار الآخرة عذابهم أشد وأشق.

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۖ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]

فالذي خلق آدم من غير أب قادر على أن يخلق عيسى بطريق الأولى والأخرى وإن جاز ادعاء البنية في عيسى لكونه مخلوقا من غير أب فجواز ذلك في آدم بالطريق الأولى، ومعلوم بالاتفاق أن ذلك باطل فدعواها في عيسى أشد بطلانا وأظهر فسادا ولكن الرب جل جلاله أراد أن يظهر قدرته لخلقه حين خلق آدم لا من ذكر ولا من أنثى وخلق حواء من ذكر بلا أنثى وخلق عيسى من أنثى بلا ذكر كما خلق بقية البرية من ذكر وأنثى.

﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]

وكذلك قول النصرانية فهم يحتاجون في قولهم هو الله بأنه كان يحيى الموتى ويبرئ الأكمه والأبرص والأسقام ويخبر بالغيوب ويخلق من الطين كهيئة الطير فينفخ فيه فيكون طيرا وذلك كله بأمر الله وليجعله الله آية للناس.

ويحتاجون على قولهم بأنه ابن الله يقولون: لم يكن له أب يعلم وقد تكلم في المهد بشيء لم يسمعه أحد من بني آدم قبله.

ويحتجون على قولهم بأنه ثالث ثلاثة بقول الله تعالى: فعلنا وأمرنا وخلقنا وقضينا فيقولون: لو كان واحدا ما قال إلا فعلت وأمرت وقضيت وخلقت ولكنه هو وعيسى ومريم - تعالى الله وتقدس وتنزه عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً.

﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]

قال ابن أبي حاتم: .. حدثنا مالك بن دينار، قال: إنما سمي الدينار لأنه دين ونار وقيل: معناه من أخذه بحقه فهو دينه، ومن أخذه بغير حقه فله النار.

﴿مَا كَانَ لِلْبَشَرِ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩]

فالجهلة من الأخبار والرهبان ومشايخ الضلال يدخلون في هذا الذم والتوبيخ، بخلاف الرسل وأتباعهم من العلماء العاملين فإنهم إنما يأمرن بما يأمر الله به وبلغتهم إياه رسله الكرام، وإنما ينهونهم عما نهاهم الله عنه وبلغتهم إياه رسله الكرام فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين هم السفراء بين الله وبين خلقه في أداء ما حملوه من الرسالة وإبلاغ الأمانة فقاموا بذلك أتم القيام ونصحوا الخلق وبلغوهم الحق.

﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّنَبِيِّ إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]

قلت: ولهذا السياق بعدما تقدم مناسبتان (إحداهما) أن إسرائيل عليه السلام حرم أحب الأشياء إليه وتركها لله، وكان هذا سائغاً في

شريعته، فهذا هو المشروع عندنا، وهو الإنفاق في طاعة الله مما يحبه العبد ويشتهي.

المناسبة الثانية: لما تقدم بيان الرد على النصارى، واعتقادهم الباطل في المسيح وتبيين زيف ما ذهبوا إليه وظهور الحق واليقين في أمر عيسى وأمه، كيف خلقه الله بقدرته ومشيته وبعثه إلى بني إسرائيل يدعو إلى عبادة ربه تبارك وتعالى، شرع في الرد على اليهود قبحهم الله تعالى وبيان أن النسخ الذي أنكروا وقوعه وجوازه قد وقع.

﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾

[آل عمران: ٩٦]

بكة من أسماء مكة على المشهور، قيل: سميت بذلك لأنها تبك أعناق الظلمة والجباية بمعنى أنهم يذلون بها ويخضعون عندها وقيل: لأن الناس يتباكون فيها أي يزدحمون.

وقد ذكروا لمكة أسماء كثيرة: مكة، وبكة، والبيت العتيق، والبيت الحرام، والبلد الأمين، والمأمون، وأم رحم، وأم القرى، وصلاح، والعرش على وزن بدر، والقادس لأنها تطهر من الذنوب، والمقدسة، والناسة بالنون، وبالباء أيضاً والحاطمة، والنساسة، والرأس، وكوثاء والبلدة، والبنية، والكعبة.

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]

هذه آية وجوب الحج عند الجمهور. وقيل: بل هي قوله ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والأول أظهر. وقد وردت الأحاديث

المتعددة بأنه أحد أركان الإسلام ودعائمه وقواعده، وأجمع المسلمون على ذلك إجماعاً ضرورياً، وإنما يجب على المكلف في العمر مرة واحدة بالنص والإجماع.

﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]

وأما الاستطاعة فأقسام: تارة يكون الشخص مستطيعاً بنفسه، وتارة بغيره كما هو مقرر في كتب الأحكام.

﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]

وقد روى أبو بكر الإسماعيلي الحافظ .. حدثني عبد الرحمن بن غنم أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: من أطاق الحج فلم يحج، فسواء عليه يهودياً مات أو نصرانياً، وهذا إسناد صحيح إلى عمر رضي الله عنه.

وروى سعيد بن منصور في سننه عن الحسن البصري، قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لقد هممت أن أبعث رجالاً إلى هذه الأمصار فينظروا كل من كان له جدة فلم يحج، فيضربوا عليهم الجزية ما هم بمسلمين، ما هم بمسلمين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

أي حافظوا على الإسلام في حال صحتكم وسلامتكم لتموتوا عليه فإن الكريم قد أجرى عادته بكرمه أنه من عاش على شيء مات عليه ومن مات على شيء بعث عليه فعياداً بالله من خلاف ذلك.

﴿وَأَعَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]

أمرهم بالجماعة ونهاهم عن التفرقة وقد وردت الأحاديث المتعددة بالنهي عن التفرق والأمر بالاجتماع والائتلاف، وقد ضمنت لهم العصمة عند اتفاقهم من الخطأ كما وردت بذلك الأحاديث المتعددة أيضاً، وخيف عليهم الافتراق والاختلاف وقد وقع ذلك في هذه الأمة فافترقوا على ثلاث وسبعين فرقة منها فرقة ناجية إلى الجنة ومسلمة من عذاب النار وهم الذين على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]

والمقصود من هذه الآية، أن تكون فرقة من هذه الأمة متصدية لهذا الشأن، وإن كان ذلك واجباً على كل فرد من الأمة بحسبه.

﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]

حين تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة، قاله ابن عباس.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ

بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]

وهذا الوصف يعم كل كافر.

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ

الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]

فمن اتصف من هذه الأمة بهذه الصفات دخل معهم في هذا الثناء

عليهم والمدح كما قال قتادة: بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حجة حجها رأى من الناس دعة فقرأ هذه الآية ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ثم قال: من سره أن يكون من تلك الأمة فليؤد شرط الله فيها رواه ابن جرير.

ومن لم يتصف بذلك أشبه أهل الكتاب الذين ذمهم الله بقوله تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩] الآية.

ولهذا لما مدح تعالى هذه الأمة على هذه الصفات شرع في ذم أهل الكتاب وتأنيبهم.

وإنما حازت هذه الأمة قصب السبق إلى الخيرات بنبيها محمد صلوات الله وسلامه عليه، فإنه أشرف خلق الله وأكرم الرسل على الله، وبعثه الله بشرع كامل عظيم لم يعطه نبي قبله ولا رسول من الرسل، فالعمل على منهجه وسبيله يقوم القليل منه ما لا يقوم العمل الكثير من أعمال غيرهم مقامه.

﴿وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُولُوكُمْ أَذْذَبَارُهُمْ لَا يَنْصُرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١]

وهكذا وقع فإنهم يوم خبير أذلهم الله وأرغم أنوفهم وكذلك من قبلهم من يهود المدينة بني قينقاع وبني النضير وبني قريظة كلهم أذلهم الله وكذلك النصارى بالشام كسرهم الصحابة في غير ما موطن وسلبوهم ملك الشام أبد الأبدين ودهر الداهرين، ولا تزال عصاة الإسلام قائمة بالشام حتى ينزل عيسى ابن مريم وهم كذلك ويحكم بملة الإسلام



وشرع محمد عليه أفضل الصلاة والسلام فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ولا يقبل إلا الإسلام.

﴿وَحَبِّلْ مِّنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٢]

كما في المهادن والمعاهد والأسير إذا أمنه واحد من المسلمين ولو امرأة وكذا عبد على أحد قولي العلماء.

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾

[آل عمران: ١١٨]

وقال ابن أبي حاتم: ... عن ابن أبي الدهقانة قال: قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن ههنا غلاما من أهل الحيرة حافظ كاتب فلو اتخذته كاتباً فقال: قد اتخذت إذا بطانة من دون المؤمنين.

ففي هذا الأثر مع هذه الآية دليل على أن أهل الذمة لا يجوز استعمالهم في الكتابة التي فيها استطالة على المسلمين وإطلاع على دواخل أمورهم التي يخشى أن يفشوها إلى الأعداء من أهل الحرب.

﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ

وَالْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]

عن طارق بن شهاب أن ناساً من اليهود سألوا عمر بن الخطاب عن جنة عرضها السماوات والأرض، فأين النار؟ فقال لهم عمر: رأيتم إذا جاء النهار أين الليل؟ وإذا جاء الليل أين النهار؟ فقالوا: لقد نزعنا مثلها من التوراة. رواه ابن جرير من ثلاثة طرق.

وهذا يحتمل معنيين (أحدهما) أن يكون المعنى في ذلك أنه لا

يلزم من عدم مشاهدتنا الليل إذا جاء النهار أن لا يكون في مكان وإن كنا لا نعلمه وكذلك النار تكون حيث يشاء الله عز وجل وهذا أظهر كما تقدم في حديث أبي هريرة عن البزار.

(الثاني) أن يكون المعنى أن النهار إذا تغشى وجه العالم من هذا الجانب فإن الليل يكون من الجانب الآخر فكذلك الجنة في أعلى عليين فوق السموات تحت العرش وعرضها كما قال الله عز وجل ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢١] والنار في أسفل سافلين فلا تنافي بين كونها كعرض السموات والأرض وبين وجود النار والله أعلم.

﴿وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤]

أي مع كف الشر يعفون عمن ظلمهم في أنفسهم فلا يبقى في أنفسهم موجدة على أحد وهذا أكمل الأحوال.

﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥]

ويتأكد الوضوء وصلاة ركعتين عند التوبة لما رواه الإمام أحمد: .. عن علي رضي الله عنه قال: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعتني الله بما شاء منه وإذا حدثني عنه غيره استحلفته فإذا حلف لي صدقته وإن أبا بكر رضي الله عنه حدثني - وصدق أبو بكر - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «قال ما من رجل يذنب ذنباً فيتوضأ فيحسن الوضوء - قال مسعر - فيصلي - وقال سفيان - ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله عز وجل إلا غفر له» وبالجمله فهو حديث حسن وهو من رواية أمير المؤمنين علي بن

أبي طالب عن خليفة النبي أبي بكر الصديق ومما يشهد بصحة هذا الحديث ما رواه مسلم في صحيحه عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ - أو فيسبغ - الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء» وفي الصحيحين عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه توضأ لهم وضوء النبي ﷺ ثم قال: «سمعت النبي ﷺ يقول من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه».

فقد ثبت هذا الحديث من رواية الأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين عن سيد الأولين والآخرين ورسول رب العالمين كما دل عليه الكتاب المبين من أن الاستغفار من الذنب ينفع العاصين.

﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾

[آل عمران: ١٤٥]

وهذه الآية فيها تشجيع للجبناء وترغيب لهم في القتال فإن الإقدام والإحجام لا ينقص من العمر ولا يزيد فيه.

﴿وَلَكِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ خَيْرٌ

مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧]

تضمن هذا أن القتل في سبيل الله والموت أيضاً وسيلة إلى نيل رحمة الله وعفوه ورضوانه وذلك خير من البقاء في الدنيا وجمع حطامها الفاني.

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]

ما: صلة، والعرب تصلها بالحرقة، كقوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ﴾،  
وبالكثرة كقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾.

﴿وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]

ولذلك كان رسول الله ﷺ يشاور أصحابه في الأمر إذا حدث  
تطبيبا لقلوبهم ليكون أنشط لهم فيما يفعلونه كما شاورهم يوم بدر في  
الذهاب إلى العير، وشاورهم أيضا أين يكون المنزل حتى أشار المنذر  
ابن عمرو المعنق ليموت بالتقدم إلى أمام القوم، وشاورهم في أحد في  
أن يقعد في المدينة أو يخرج إلى العدو فأشار جمهورهم بالخروج إليهم  
فخرج إليهم، وشاورهم يوم الخندق في مصالحة الأحزاب بثلاث ثمار  
المدينة عامئذ فأبى ذلك عليه السعدان سعد بن معاذ وسعد بن عباد  
فترك ذلك، وشاورهم يوم الحديبية في أن يميل على ذراري المشركين  
فقال له الصديق: إنا لم نجئ لقتال أحد وإنما جئنا معتمرين فأجابه إلى  
ما قال، وقال ﷺ في قصة الإفك «أشيروا علي معشر المسلمين» واستشار  
عليًا وأسامة في فراق عائشة، فكان ﷺ يشاورهم في الحروب ونحوها.

وقد اختلف الفقهاء هل كان ذلك واجبا عليه أو من باب الندب  
تطبيبا لقلوبهم؟ على قولين.

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]

وهذا تنزيه له صلوات الله وسلامه عليه من جميع وجوه الخيانة  
في أداء الأمانة وقسم الغنيمة وغير ذلك.

﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]

قال أحمد:.. عن سالم بن عبد الله أنه كان مع مسلمة بن عبد الملك في أرض الروم فوجد في متاع رجل غلول قال: فسأل سالم بن عبد الله فقال: حدثني أبي عبد الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ قال: من وجدتم في متاعه غلولا فاحرقوه - قال: وأحسبه قال: واضربوه قال: فأخرج متاعه في السوق فوجد فيه مصحفا فسأل سالما فقال: بعه وتصدق بثمنه».

وقد قال علي بن المديني والبخاري وغيرهما: هذا حديث منكر، وقال الدارقطني: الصحيح أنه من فتوى سالم فقط.

وقد ذهب إلى القول بمقتضى هذا الحديث الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ومن تابعه من أصحابه، وخالفه أبو حنيفة ومالك والشافعي والجمهور فقالوا: لا يحرق متاع الغال بل يعزر تعزير مثله وقال البخاري: «وقد امتنع رسول الله ﷺ من الصلاة على الغال ولم يحرق متاعه» والله أعلم.

﴿هُمُ لِلْكَافِرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٧]

استدلوا به على أن الشخص قد تتقلب به الأحوال، فيكون في حال أقرب إلى الكفر، وفي حال أقرب إلى الإيمان.

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ

يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]

قال الإمام أحمد:.. عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ

«الشهداء على بارق نهر بباب الجنة، في قبة خضراء يخرج عليهم رزقهم من الجنة بكرة وعشياً» تفرد به أحمد. وقد رواه ابن جرير وهو إسناده جيد.

وكان الشهداء أقسام: منهم من تسرح أرواحهم في الجنة، ومنهم من يكون على هذا النهر بباب الجنة، وقد يحتمل أن يكون منتهى سيرهم إلى هذا النهر، فيجتمعون هنالك، ويغذى عليهم برزقهم هناك ويراح، والله أعلم..

وقد روينا في مسند الإمام أحمد حديثاً فيه البشارة لكل مؤمن بأن روحه تكون في الجنة تسرح أيضاً فيها، وتأكل من ثمارها، وترى ما فيها من النضرة والسرور، وتشاهد ما أعده الله لها من الكرامة، وهو بإسناد صحيح عزيز عظيم، اجتمع فيه ثلاثة من الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبعة، فإن الإمام أحمد رحمه الله، رواه عن محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله، عن مالك بن أنس الأصبحي رحمه الله، عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ «نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه» قوله «يعلق» أي يأكل، وفي هذا الحديث «إن روح المؤمن تكون على شكل طائر في الجنة» وأما أرواح الشهداء فكما تقدم في حواصل طير خضر، فهي كالكواكب بالنسبة إلى أرواح عموم المؤمنين، فإنها تطير بأنفسها، فنسأل الله الكريم المنان أن يميّتنا على الإيمان.

﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[آل عمران: ١٧١]

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: هذه الآية جمعت المؤمنين كلهم سواء الشهداء وغيرهم، وقلما ذكر الله فضلاً ذكر به الأنبياء وثوباً أعطاهم الله إياه، إلا ذكر الله ما أعطى المؤمنين من بعدهم.

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]

وهذه الآية فيها تعزية لجميع الناس فإنه لا يبقى أحد على وجه الأرض حتى يموت فإذا انقضت المدة وفرغت النطفة التي قدر الله وجودها في صلب آدم وانتهت البرية أقام الله القيامة وجازى الخلائق بأعمالها جليلها وحقيرها كثيرها وقليلها كبيرها وصغيرها فلا يظلم أحداً مثقال ذرة.

﴿لَتُجْلِبُوا فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]

فكل من قام بحق أو أمر بمعروف، أو نهى عن منكر فلا بد أن يؤذى فما له دواء إلا الصبر في الله، والاستعانة بالله والرجوع إلى الله عز وجل.

﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَبَسَّ مَا بَشَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧]

وفي هذا تحذير للعلماء أن يسلكوا مسلكهم فيصيبهم ما أصابهم، ويسلك بهم مسالكهم، فعلى العلماء أن يبذلوا ما بأيديهم من العلم

النافع، الدال على العمل الصالح، ولا يكتموا منه شيئاً، فقد ورد في الحديث المروي من طرق متعددة عن النبي ﷺ، أنه قال: «من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار».

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]

قال الشيخ أبو سليمان الداراني: إني لأخرج من منزلي فما يقع بصري على شيء إلا رأيت لله علي فيه نعمة ولي فيه عبرة، رواه ابن أبي الدنيا في كتاب التوكل والاعتبار.

وعن الحسن البصري أنه قال: تفكر ساعة خير من قيام ليلة.

وقال الفضيل: قال الحسن: الفكرة مرآة تريك حسناتك وسيئاتك.

وقال سفيان بن عيينة: الفكرة نور يدخل قلبك وربما تمثل بهذا

البيت:

إذا المرء كانت له فكرة ففي كل شيء له عبرة

وعن عيسى عليه السلام أنه قال: طوبى لمن كان قلبه تذكرًا

وصمته تفكرًا، ونظره عبرًا.

قال لقمان الحكيم: إن طول الوحدة ألهم للفكرة، وطول الفكرة

دليل على طرق باب الجنة.

وقال وهب بن منبه: ما طالت فكرة امرئ إلا فهم، ولا فهم امرؤ

قط إلا علم، ولا علم امرؤ قط إلا عمل.



وقال عمر بن عبد العزيز: الكلام بذكر الله عز وجل حسن، والفكرة في نعم الله أفضل العبادة.

وعن ابن عمر: أنه كان إذا أراد أن يتعاهد قلبه يأتي الخبرة فيقف على بابها فينادي بصوت حزين، فيقول: أين أهلك؟ ثم يرجع إلى نفسه فيقول: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]

وعن ابن عباس أنه قال: ركعتان مقتصدتان في تفكير، خير من قيام ليلة والقلب ساه.

وقال الحسن البصري: يا ابن آدم، كل في ثلث بطنك، واشرب في ثلثه، ودع ثلثه الآخر تتنفس للفكرة.

وقال بعض الحكماء: من نظر إلى الدنيا بغير العبرة، انطمس من بصر قلبه بقدر تلك الغفلة.

وقال بشر بن الحارث الحافي: لو تفكر الناس في عظمة الله تعالى لما عصوه.

وقال الحسن عن عامر بن عبد قيس، قال: سمعت غير واحد ولا اثنين ولا ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ يقولون: إن ضياء الإيمان أو نور الإيمان التفكير.

وعن عيسى عليه السلام أنه قال: يا ابن آدم الضعيف اتق الله حيث ما كنت، وكن في الدنيا ضيفاً، واتخذ المساجد بيتاً، وعلم عينيك البكاء، وجسدك الصبر، وقلبك الفكر، ولا تهتم برزق غد.

وعن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، أنه بكى يوماً بين أصحابه، فسئل عن ذلك، فقال: فكرت في الدنيا ولذاتها وشهواتها،

فاعتبرت منها بها ما تكاد شهواتها تنقضي حتى تكدرها مرارتها، ولئن لم يكن فيها عبرة لمن اعتبر إن فيها مواعظ لمن اذكر.

وقد ذم الله تعالى من لا يعتبر بمخلوقاته الدالة على ذاته وصفاته وشرعه وقدره وآياته، فقال ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ ءَايَةٍ فِي السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]

﴿قَالِذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِ وَقَتَلُوا وَقَتَلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ بَّحَّرِي مِّن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٩٥]

وهذا أعلى المقامات أن يقاتل في سبيل الله فيعقر جواده ويعفر وجهه بدمه وترابه.

﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥]

قال ابن أبي حاتم: .. أن شداد بن أوس كان يقول: يا أيها الناس، لا تتهموا الله في قضائه، فإنه لا يبغي على مؤمن، فإذا أنزل بأحدكم شي مما يحب، فليحمد الله، وإذا أنزل به شي مما يكره، فليصبر وليحتسب، فإن الله عنده حسن الثواب.

﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٨]

وقال ابن أبي حاتم: .. قال عبد الله يعني ابن مسعود: ما من نفس برة ولا فاجرة إلا الموت خير لها، لئن كان براً لقد قال الله تعالى ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٨]

وقال ابن جرير: .. عن أبي الدرداء أنه كان يقول: ما من مؤمن إلا

والموت خير له ، وما من كافر إلا والموت خير له ، ومن لم يصدقني فإن الله يقول ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْآبِرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٨] ويقول ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّنا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنفُسِهِمْ إِنَّا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠] .

وقال ابن مردويه: .. عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، قال: أقبل عليّ أبو هريرة يوماً ، فقال: أتدري يا ابن أخي فيم نزلت هذه الآية؟ قلت: لا . قال: أما إنه لم يكن في زمان النبي ﷺ غزو يرابطون فيه ، ولكنها نزلت في قوم يعمرّون المساجد ويصلون الصلاة في مواقيتها ، ثم يذكرون الله فيها ، فعليهم أنزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اصْبِرُوا﴾ [آل عمران: ٢٠٠] أي على الصلوات الخمس ، ﴿وَصَابِرُوا﴾ [آل عمران: ٢٠٠] في مساجدكم ، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠] فيما عليكم .

وهكذا روى الحافظ ابن عساكر في ترجمة عبد الله بن المبارك من طريق محمد بن إبراهيم بن أبي سكينه قال: أملى علي عبد الله بن المبارك هذه الأبيات بطرسوس وودعته للخروج وأنشدها معي إلى الفضيل بن عياض في سنة سبعين ومائة وفي رواية سنة سبع وسبعين ومائة

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا      لعلمت أنك في العبادة تلعب  
من كان يخضب خده بدموعه      فنحورنا بدمائنا تتخضب

أو كان يتعب خيله في باطل      فخيولنا يوم الصبيحة تتعب  
ريح العبير لكم ونحن عيرنا      وهج السنايك والغبار الأطيب  
ولقد أتانا من مقال نبينا      قول صحيح صادق لا يكذب  
لا يستوي وغبار خيل الله في      أنف امريء ودخان نار تلهب  
هذا كتاب الله ينطق بيننا      ليس الشهيد بميت لا يكذب

قال: فلقيت الفضيل بن عياض بكتابه في المسجد الحرام فلما قرأه ذرفت عيناه وقال: صدق أبو عبد الرحمن ونصحني ثم قال: أنت ممن يكتب الحديث؟ قال: قلت: نعم قال فاكتب هذا الحديث كراء حملك كتاب أبي عبد الرحمن إلينا وأملى علي الفضيل بن عياض: ... «عن أبي هريرة أن رجلا قال: يا رسول الله علمني عملا أنال به ثواب المجاهدين في سبيل الله فقال «هل تستطيع أن تصلي فلا تفطر وتصوم فلا تفطر؟ فقال: يا رسول الله أنا أضعف من أن أستطيع ذلك ثم قال النبي ﷺ فوالذي نفسي بيده لو طوقت ذلك ما بلغت المجاهدين في سبيل الله أو ما علمت أن الفرس المجاهد ليستن في طوله فيكتب له بذلك الحسنات» اهـ آل عمران.

\*\*\* \*\* \*

## سُورَةُ النِّسَاءِ

قال الحاكم في مستدركه: .. عن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: إن في سورة النساء لخمس آيات ما يسرني أن لي بها الدنيا وما فيها ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] الآية، و﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١] الآية، و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] و﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] الآية، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠] ثم قال: هذا إسناد صحيح إن كان عبد الرحمن سمع من أبيه فقد اختلف في ذلك.

وقال عبد الرزاق: .. عن ابن مسعود قال: خمس آيات من النساء لهن أحب إلي من الدنيا جميعاً ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وقوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمُ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ

سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿[النساء: ١٥٢] رواه ابن جرير .  
ثم روى عن ابن عباس قال: ثمانى آيات نزلت في سورة النساء هي خير لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وغربت ، أولاهن ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦] والثانية ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يُمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧] والثالثة ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] ثم ذكر قول ابن مسعود سواء - يعني في الخمسة الباقية - .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١]

ولهذا ذكر تعالى أن أصل الخلق من أب واحد وأم واحدة ليعطف بعضهم على بعض ، ويحننهم على ضعفائهم .

﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]

قال ابن أبي حاتم: .. عن ابن عباس ، قال: خلقت المرأة من الرجل فجعل نهمتها في الرجل وخلق الرجل من الأرض فجعل نهمته في الأرض ، فاحبسوا نساءكم .

﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣]

فمن هذه الآية كما قال ابن عباس وجمهور العلماء لأن المقام مقام امتنان وإباحة فلو كان يجوز الجمع بين أكثر من أربع لذكره . قال الشافعي: وقد دلت سنة رسول الله ﷺ المبينة عن الله أنه لا يجوز لأحد غير رسول الله ﷺ أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة .

وهذا الذي قاله الشافعي رحمه الله مجمع عليه بين العلماء إلا ما حكى عن طائفة من الشيعة أنه يجوز الجمع بين أكثر من أربع إلى تسع وقال بعضهم: بلا حصر، وقد يتمسك بعضهم بفعل رسول الله ﷺ في جمعه بين أكثر من أربع إلى تسع كما ثبت في الصحيحين وأما إحدى عشرة كما جاء في بعض ألفاظ البخاري: وقد علقه البخاري، وقد روينا «عن أنس أن رسول الله ﷺ تزوج بخمس عشرة امرأة ودخل منهن ثلاث عشرة واجتمع عنده إحدى عشرة ومات عن تسع».

وهذا عند العلماء من خصائصه دون غيره من الأمة لما سنذكره من الأحاديث الدالة على الحصر في أربع.

قال الإمام أحمد: .. عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتته عشر نسوة فقال له النبي ﷺ «اختر منهن أربعاً».

فوجه الدلالة أنه لو كان يجوز الجمع بين أكثر من أربع لسوغ له رسول الله ﷺ سائرهن في بقاء العشرة وقد أسلمن معه فلما أمره بإمساك أربع وفراق سائرهن دل على أنه لا يجوز الجمع بين أكثر من أربع بحال، فإذا كان هذا في الدوام ففي الاستئناف بطريق الأولى والأحرى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]

فمن خاف من ذلك فليقتصر على واحدة أو على الجواري السراري فإنه لا يجب قسم بينهم ولكن يستحب فمن فعل فحسن ومن لا فلا حرج.

﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣]

والصحيح قول الجمهور: أي لا تجوروا، وقال أبو طالب في قصيدته المشهورة:

بميزان قسط لا يخيس شعيرة      له شاهد من نفسه غير عائل

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَيْنِ نَحْلَةً ۚ فَإِنْ طَبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]

قال ابن أبي حاتم: .... عن علي قال: إذا اشتكى أحدكم شيئاً فليسأل امرأته ثلاثة دراهم أو نحو ذلك فليبتع بها عسلاً ثم ليأخذ ماء السماء فيجتمع هنيئاً مريئاً شفاء مباركاً.

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥]

ومن ههنا يؤخذ الحجر على السفهاء وهم أقسام، فتارة يكون الحجر للصغير، فإن الصغير مسلوب العبارة، وتارة يكون الحجر للجنون، وتارة لسوء التصرف لنقص العقل أو الدين، وتارة للفلس، وهو ما إذا أحاطت الديون برجل وضاق ماله عن وفائها، فإذا سأل الغرماء الحاكم الحجر عليه، حجر عليه.

﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٥]

يعني في البر والصلة، وهذه الآية الكريمة تضمنت الإحسان إلى العائلة ومن تحت الحجر بالفعل من الإنفاق في الكساوي والأرزاق والكلام الطيب وتحسين الأخلاق.



﴿وَابْلَوْا آلِنَمَى حَقَّ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦]

يعني الحلم ، قال الجمهور من العلماء البلوغ في الغلام تارة يكون بالحلم ، وهو أن يرى في منامه ما ينزل به الماء الدافق الذي يكون منه الولد ، وفي الحديث «رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يحتلم...» . أو يستكمل خمس عشرة سنة وأخذوا ذلك من الحديث الثابت في الصحيحين عن ابن عمر ، قال: عرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فلم يجزني ، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني ، فقال عمر بن عبد العزيز لما بلغه هذا الحديث: إن هذا الفرق بين الصغير والكبير .

واختلفوا في إنبات الشعر الخشن حول الفرج ، وهي الشعرة ، هل تدل على بلوغ أم لا ؟ على ثلاثة أقوال ، يفرق في الثالث بين صبيان المسلمين فلا يدل على ذلك لاحتمال المعالجة ، وبين صبيان أهل الذمة فيكون بلوغاً في حقهم لأنه لا يتعجل بها إلى ضرب الجزية عليه . فلا يعالجها ، والصحيح أنها بلوغ في حق الجميع لأن هذا أمر جبلي يستوي فيه الناس واحتمال المعالجة بعيد ، ثم قد دلت السنة على ذلك في الحديث الذي رواه الإمام أحمد عن عطية القرظي ؓ ، قال: عرضنا على النبي ﷺ يوم قريظة ، فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله ، فكننت فيمن لم ينبت فخلي سبيلي .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الغريب: .. عن عمر ، أن غلاماً ابتهر جارية في شعره ، فقال عمر ؓ: انظروا إليه فلم يوجد أنبت فدرأ عنه الحد .

قال أبو عبيد: ابتهرها أي قذفها، والابتهار أن يقول فعلت بها وهو كاذب، فإن كان صادقاً فهو الابتيار، قال الكميت في شعره:

قبيح بمثلي نعت الفتاة إما ابتهاراً وإما ابتياراً

﴿فَإِنْ ءَاسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]

وهكذا قال الفقهاء: متى بلغ الغلام مصلحاً لدينه وماله انفك الحجر عنه فيسلم إليه ماله الذي تحت يد وليه.

﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾

[النساء: ٦]

قال الفقهاء: له أن يأكل أقل الأمرين: أجرة مثله أو قدر حاجته، واختلفوا هل يرد إذا أيسر؟

على قولين (أحدهما) لا، لأنه أكل بأجرة عمله وكان فقيراً، وهذا هو الصحيح عند أصحاب الشافعي، لأن الآية أباحت الأكل من غير بدل.

(والثاني) نعم، لأن مال اليتيم على الحظر، وإنما أبيح للحاجة فيرد بدله كأكل مال الغير للمضطر عند الحاجة، وقد قال ابن أبي الدنيا:.. قال عمر رضي الله عنه: إني أنزلت نفسي من هذا المال بمنزلة والي اليتيم، إن استغنيت استعفت، وإن احتجت استقرضت، فإذا أيسرت قضيت.

﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ

مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨]

وإن ذلك كان واجباً في ابتداء الإسلام، وقيل يستحب.

واختلفوا هل هو منسوخ أم لا على قولين، وقال مالك: عن

الزهري، عن سعيد بن المسيب: هي منسوخة، نسختها المواريث والوصية، وهذا مذهب جمهور الفقهاء والأئمة الأربعة وأصحابهم.

وذم الذين ينقلون المال خفية خشية أن يطلع عليهم المحاويج وذوو الفاقة. كما أخبر عن أصحاب الجنة ﴿فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَخْخَفُونَ﴾ (٢٢) أَنَّ لَا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ ﴿[القلم: ٢٣ - ٢٤]﴾ ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَلُهَا﴾ [محمد: ١٠] فمن جحد حق الله عليه عاقبه في أعز ما يملكه.

﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾  
﴿وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩]

قيل: المراد بالآية فليتقوا الله في مباشرة أموال اليتامى، وهو قول حسن يتأيد بما بعده من التهديد في أكل أموال اليتامى ظلماً، أي كما تحب أن تعامل ذريتك من بعدك، فعامل الناس في ذرايرهم إذا وليتهم.  
﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾  
[النساء: ١١]

فإن أهل الجاهلية كانوا يجعلون جميع الميراث للذكور دون الإناث، فأمر الله تعالى بالتسوية بينهم في أصل الميراث، وفاوت بين الصنفين، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وذلك لاحتياج الرجل إلى مؤونة النفقة والكلفة ومعاناة التجارة والتكسب وتحمل المشاق، فناسب أن يعطى ضعفي ما تأخذه الأنثى، وقد استنبط بعض الأذكياء من قوله تعالى ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] أنه تعالى أرحم

بخلقه من الوالدة بولدها، حيث أوصى الوالدين بأولادهم، فعلم أنه أرحم بهم منهم.

هذه الآية الكريمة والتي بعدها والآية التي هي خاتمة هذه السورة هن آيات علم الفرائض، وهو مستنبط من هذه الآيات الثلاث ومن الأحاديث الواردة في ذلك مما هو كالتفسير لذلك. ولنذكر منها ما هو متعلق بتفسير ذلك. وأما تقرير المسائل ونصب الخلاف والأدلة، والحجاج بين الأئمة، فموضعه كتب الأحكام، والله المستعان. وقد ورد الترغيب في تعلم الفرائض وهذه الفرائض الخاصة من أهم ذلك. قال ابن عيينة: إنما سُمِّيَ الفرائض نصف العلم، لأنه يتلى به الناس كلهم.

﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]

وإنما استفيد كون الثلثين للبنتين من حكم الأختين في الآية الأخيرة، فإنه تعالى حكم فيها للأختين بالثلثين، وإذا ورثت الأختان الثلثين فلأن ترث البنتان الثلثين بالطريق الأولى.

وقد تقدم في حديث جابر أن النبي ﷺ، حكم لابنتي سعد بن الربيع بالثلثين، فدل الكتاب والسنة على ذلك.

وأيضاً فإنه قال ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١] فلو كان للبنتين النصف لنص عليه أيضاً، فلما حكم به للواحدة على انفرادها، دل على أن البنتين في حكم الثلاث، والله أعلم.

﴿وَلَا بَوَّيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾  
[النساء: ١١]

الأبوان لهما في الإرث أحوال (أحدها) أن يجتمعا مع الأولاد فيفرض لكل واحد منهما السدس، فإن لم يكن للاميت إلا بنت واحدة، فرض لها النصف، وللأبوين لكل واحد منهما السدس وأخذ الأب السدس الآخر بالتعصيب، فيجمع له والحالة هذه بين الفرض والتعصيب.

(الحال الثاني) أن ينفرد الأبوان بالميراث، فيفرض للأم والحالة هذه الثلث، ويأخذ الأب الباقي بالتعصيب المحض، ويكون قد أخذ ضعفي ما فرض للأم، وهو الثلثان، فلو كان معهما - والحالة هذه - زوج أو زوجة أخذ الزوج النصف والزوجة الربع. ثم اختلف العلماء ماذا تأخذ الأم بعد فرض الزوج والزوجة، على ثلاثة أقوال:

(أحدها) أنها تأخذ ثلث الباقي في المسألتين، لأن الباقي كأنه جميع الميراث بالنسبة إليهما. وقد جعل الله لها نصف ما جعل للأب. فتأخذ ثلث الباقي ويأخذ الأب ثلثيه، هذا قول عمر وعثمان، وأصح الروايتين عن علي، وبه يقول ابن مسعود وزيد بن ثابت، وهو قول الفقهاء السبعة والأئمة الأربعة وجمهور العلماء.

(والثاني) أنها تأخذ ثلث جميع المال لعموم قوله ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] فإن الآية أعم من أن يكون معها زوج أو زوجة أو لا، وهو قول ابن عباس.

وروي عن علي ومعاذ بن جبل نحوه، وبه يقول شريح وداود الظاهري، واختاره أبو الحسين محمد بن عبد الله بن اللبان البصري في كتابه الإيجاز في علم الفرائض.

وهذا فيه نظر، بل هو ضعيف، لأن ظاهر الآية إنما هو إذا استبد بجميع التركة، وأما هنا فيأخذ الزوج أو الزوجة الفرض ويبقى الباقي كأنه جميع التركة فتأخذ ثلثه كما تقدم.

(والقول الثالث) أنها تأخذ ثلث جميع المال في مسألة الزوجة خاصة، فإنها تأخذ الربع وهو ثلاثة من اثني عشر، وتأخذ الأم الثلث وهو أربعة، فيبقى خمسة للأب، وأما في مسألة الزوج فتأخذ ثلث الباقي لثلاث تأخذ أكثر من الأب لو أخذت ثلث المال، فتكون المسألة من ستة: للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي بعد ذلك وهو سهم، وللأب الباقي بعد ذلك وهو سهمان. ويحكى هذا عن ابن سيرين، وهو قول مركب من القولين الأولين، موافق كلاً منهما في صورة وهو ضعيف أيضاً، والصحيح الأول، والله أعلم.

(والحال الثالث من أحوال الأبوين) وهو اجتماعهما مع الإخوة، سواء كانوا من الأبوين أو من الأب أو من الأم، فإنهم لا يرثون مع الأب شيئاً، ولكنهم مع ذلك يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس، فيفرض لها مع وجودهم السدس، فإن لم يكن وارث سواها وسوى الأب، أخذ الأب الباقي. وحكم الأخوين فيما ذكرناه كحكم الإخوة عند الجمهور. وقد روى البيهقي من طريق شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه دخل على عثمان، فقال: إن الأخوين لا يردان الأم عن

الثالث، قال الله تعالى: ﴿إِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١] فالأخوان ليسا بلسان قومك إخوة، فقال عثمان: لا أستطيع تغيير ما كان قبلي، ومضى في الأمصار وتوارث به الناس. وفي صحة هذا الأثر نظر، فإن شعبة هذا تكلم فيه مالك بن أنس، ولو كان هذا صحيحاً عن ابن عباس لذهب إليه أصحابه الأخصاء به، والمنقول عنهم خلافه، وقد روى عبد الرحمن بن أبي الزناد عن خارجة بن زيد عن أبيه أنه قال: الأخوان تسمى إخوة، وقد أفردت لهذه المسألة جزءاً على حدة.

﴿إِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]

أضروا بالأم ولا يرثون، ولا يحجبها الأخ الواحد من الثالث ويحجبها ما فوق ذلك.

وكان أهل العلم يرون أنهم إنما حجّبوا أمهم عن الثالث أن أباهم يلي إنكاحهم، ونفقته عليهم دون أمهم، وهذا كلام حسن.

لكن روي عن ابن عباس بإسناد صحيح أنه كان يرى أن السدس الذي حجّبوه عن أمهم يكون لهم وهذا قول شاذ رواه ابن جرير في تفسيره، ثم قال ابن جرير: وهذا قول مخالف لجميع الأمة.

﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]

أجمع العلماء من السلف والخلف على أن الدين مقدم على الوصية وذلك عند إمعان النظر يفهم من فحوى الآية الكريمة، وقد روى أحمد والترمذي عن الحارث بن عبد الله الأعور، عن علي بن أبي طالب، قال: إنكم تقرؤون ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾

[النساء: ١١] وإن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية، وإن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات، يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه. ثم قال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث الحارث، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم.

(قلت) لكن كان حافظاً للفرائض معتنياً بها وبالحساب، فالله أعلم.

﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء: ١١]

لأن الإنسان قد يأتيه النفع الدنيوي أو الآخروي أو هما من أبيه ما لا يأتيه من ابنه، وقد يكون بالعكس.

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾

[النساء: ١٢]

وقد تقدم أن الدين مقدم على الوصية، وبعده الوصية ثم الميراث، وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء وحكم أولاد البنين وإن سفلوا حكم أولاد الصلب.

﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾

[النساء: ١٢]

وسواء في الربع أو الثمن الزوجة والزوجتان الاثنتان والثلاث والأربع يشتركن فيه.

﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً﴾ [النساء: ١٢]

والمراد هنا من يرثه من حواشيه لا أصوله ولا فروع، وبه يقول أهل المدينة وأهل الكوفة والبصرة، وهو قول الفقهاء السبعة والأئمة



الأربعة وجمهور السلف والخلف، بل جميعهم، وقد حكى الإجماع عليه غير واحد.

﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾

[النساء: ١٢]

وإخوة الأم يخالفون بقية الورثة من وجوه (أحدها) أنهم يرثون مع من أدلوا به، وهي الأم.

(الثاني) أن ذكورهم وإنائهم في الميراث سواء.

(الثالث) أنهم لا يرثون إلا إن كان ميتهم يورث كلاله، فلا يرثون مع أب ولا جد ولا ولد ولا ابن.

(الرابع) أنهم لا يزدون على الثلث، وإن كثر ذكورهم وإنائهم.

واختلف العلماء في المسألة المشتركة، وهي زوج وأم أو جدة واثنان من ولد الأم وواحد أو أكثر من ولد الأبوين، فعلى قول الجمهور للزوج النصف، وللأم أو الجدة السدس ولولد الأم الثلث ويشاركهم فيه ولد الأب والأم بما بينهم من القدر المشترك وهو إخوة الأم، وقد وقعت هذه المسألة في زمن أمير المؤمنين عمر، فأعطى الزوج النصف، والأم السدس، وجعل الثلث لأولاد الأم، فقال له أولاد الأبوين: يا أمير المؤمنين، هب أن أبانا كان حماراً، ألسنا من أم واحدة؟ فشرك بينهم وصح التشريك عنه وعن عثمان، وهو إحدى الروايتين عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم، وبه يقول سعيد ابن المسيب وشريح القاضي ومسروق وطاوس ومحمد بن سيرين

وإبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز والثوري وشريك، وهو مذهب مالك والشافعي وإسحاق بن راهويه، وكان علي بن أبي طالب لا يشرك بينهم، بل يجعل الثلث لأولاد الأم، ولا شيء لأولاد الأبوين، والحالة هذه لأنهم عصبه. وقال وكيع بن الجراح: لم يختلف عنه في ذلك. وهذا قول أبي بن كعب وأبي موسى الأشعري. وهو المشهور عن ابن عباس. وهو مذهب الشعبي وابن أبي لیلی وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر بن الهذيل والإمام أحمد بن حنبل ويحيى ابن آدم ونعيم بن حماد وأبي ثور وداود بن علي الظاهري، واختاره أبو الحسين بن اللبان الفرضي رحمه الله في كتابه الإيجاز.

﴿غَيْرَ مُضْكَارٍ﴾ [النساء: ١٢]

بأن يحرم بعض الورثة أو ينقصه، أو يزيده على ما قدر الله له من الفريضة، فمن سعى في ذلك، كان كمن ضاد الله في حكمته، وقسمته. ولهذا اختلف الأئمة في الإقرار للوارث، هل هو صحيح أم لا؟ على قولين:

(أحدهما) لا يصح لأنه مظنة التهمة أن يكون قد أوصى له بصيغة الإقرار. وقد ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث».

وهذا مذهب مالك وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة، والقول القديم للشافعي رحمه الله.

وذهب في الجديد إلى أنه يصح الإقرار. وهو مذهب طاوس

وعطاء والحسن وعمر بن عبد العزيز وهو اختيار أبي عبد الله البخاري في صحيحه، واحتج بأن رافع بن خديج أوصى أن لا تكشف الفزارية عما أغلق عليه بابها.

قال: وقال بعض الناس: لا يجوز إقراره لسوء الظن به للورثة، وقد قال النبي ﷺ «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث» وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فلم يخص وارثاً ولا غيره، انتهى ما ذكره.

فمتى كان الإقرار صحيحاً مطابقاً لما في نفس الأمر، جرى فيه هذا الخلاف، ومتى كان حيلة ووسيلة إلى زيادة بعض الورثة ونقصان بعضهم، فهو حرام بالإجماع وبنص هذه الآية الكريمة ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٢]

وفي الصحيح عن ابن عباس قال: لو أن الناس غصوا من الثلث إلى الربع، فإن رسول الله ﷺ قال «الثلث، والثلث كثير».

قال الفقهاء: إن كان ورثة الميت أغنياء، استحب للميت أن يستوفي في وصيته الثلث، وإن كانوا فقراء استحب أن ينقص الثلث.

﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٤]

أي لكونه غير ما حكم الله به وضاد الله في حكمه، وهذا إنما يصدر عن عدم الرضا بما قسم الله وحكم به، ولهذا يجازيه بالإهانة في العذاب الأليم المقيم.

﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَنَّ الْمَوْتَ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]

قال الإمام أحمد: .. عن عبادة بن الصامت، قال: كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي، أثر عليه، وكرب لذلك، وتربّد وجهه، فأنزل الله عز وجل عليه ذات يوم، فلما سري عنه، قال: «خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً، الثيب بالثيب، والبكر بالبكر، الثيب جلد مائة ورجم بالحجارة، والبكر جلد مائة ثم نفي سنة»، وقد رواه مسلم وأصحاب السنن من طرق عن قتادة، عن الحسن، عن حطان، عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ ولفظه «خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم».

وقد ذهب الإمام أحمد بن حنبل إلى القول بمقتضى هذا الحديث، وهو الجمع بين الجلد والرجم في حق الثيب الزاني، وذهب الجمهور إلى أن الثيب الزاني إنما يرجم فقط من غير جلد، قالوا: لأن النبي ﷺ رجم ماعزا والغامدية واليهوديين، ولم يجلدهم قبل ذلك، فدل على أن الرجم ليس بحتم، بل هو منسوخ على قولهم، والله أعلم.

﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ [النساء: ١٧]

قال مجاهد وغير واحد: كل من عصى الله خطأ أو عمداً، فهو جاهل حتى ينزع عن الذنب.

وقال عبد الرزاق: .. عن قتادة، قال: اجتمع أصحاب رسول الله

ﷺ فرأوا أن كل شيء عصي الله به ، فهو جهالة عمداً كان أو غيره .

عن مجاهد ، قال : كل عامل بمعصية الله فهو جاهل حين عملها .

عن ابن عباس : من جهالته عمل السوء .

﴿ فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾

فقد دلت هذه الأحاديث على أن من تاب إلى الله عز وجل وهو يرجو الحياة ، فإن توبته مقبولة ، وأما متى وقع الإيأس من الحياة ، وعاین الملك ، وحشرجت الروح في الحلق وضاق بها الصدر ، وبلغت الحلقوم ، وغرغرت النفس صاعدة في الغلاصم ، فلا توبة مقبولة حينئذ ، ولات حين مناص ، وكما حكم تعالى بعدم توبة أهل الأرض إذا عاينوا الشمس طالعة من مغربها .

﴿ وَلَا تَقْضُوهُمْ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾ [النساء: ١٩]

واختار ابن جرير أنه يعم ذلك كله : الزنا والعصيان ، والنشوز وبذاء اللسان ، وغير ذلك . يعني أن هذا كله يبيح مضاجرتها حتى تبرئه من حقها أو بعضه ويفارقها ، وهذا جيد ، والله أعلم .

﴿ وَعَايَرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء: ١٩]

أي طيبوا أقوالكم لهن ، وحسنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قدرتكم كما تحب ذلك منها ، فافعل أنت بها مثله ، كما قال تعالى :

﴿ وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]

وكان من أخلاقه ﷺ أنه جميل العشرة دائم البشر ، يداعب أهله ،

ويتلطف بهم ويوسعهم نفقته، ويضحك نساءه حتى إنه كان يسابق عائشة أم المؤمنين، يتودد إليها بذلك، قالت: سابقني رسول الله ﷺ فسبقته، وذلك قبل أن أحمل اللحم، ثم سابقته بعد ما حملت اللحم فسبقني، فقال «هذه بتلك» ويجتمع نساؤه كل ليلة في بيت التي يبيت عندها رسول الله ﷺ فيأكل معهن العشاء في بعض الأحيان، ثم تنصرف كل واحدة إلى منزلها، وكان ينام مع المرأة من نسائه في شعار واحد، يضع عن كتفيه الرداء وينام بالإزار، وكان إذا صلى العشاء يدخل منزله يسمر مع أهله قليلاً قبل أن ينام، يؤانسهم بذلك ﷺ. وقد قال الله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] وأحكام عشرة النساء وما يتعلق بتفصيل ذلك موضعه كتب الأحكام، والله الحمد.

﴿وَأَتَيْتُمُ إحْدَهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]

وفي هذه الآية دلالة على جواز الإصداق بالمال الجزيل، وقد كان عمر بن الخطاب نهى عن كثرة الإصداق، ثم رجع عن ذلك.

﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>٤</sup> إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]

يحرم الله تعالى زوجات الآباء تكريماً لهم، وإعظاماً واحتراماً أن توطأ من بعده، حتى إنها لتحرم عن الابن بمجرد العقد عليها، وهذا أمر مجمع عليه.

وقد زعم السهيلي أن نكاح نساء الآباء كان معمولاً به في

الجاهلية، قال: وقد فعل ذلك كنانة بن خزيمة، تزوج بامرأة أبيه، فأولدها ابنه النضر بن كنانة، قال: وقد قال ﷺ «ولدت من نكاح لا من سفاح» قال: فدل على أنه كان سائغاً لهم ذلك، فإن أراد أنهم كانوا يعدونه نكاحاً فيما بينهم.

ولكن فيما نقله السهيلي من قصة كنانة نظر، والله أعلم، وعلى كل تقدير فهو حرام في هذه الآية، مبشع غاية التبشع.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢] فزاد ههنا ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢] أي بغضاً أي هو أمر كبير في نفسه، ويؤدي إلى مقت الابن أباه بعد أن يتزوج بامرأته، فإن الغالب أن من تزوج بامرأة يبغض من كان زوجها قبله، ولهذا حرمت أمهات المؤمنين على الأمة لأنهن أمهات لكونهن زوجات النبي ﷺ وهو كالأب، بل حقه أعظم من حق الآباء بالإجماع، بل حبه مقدم على حب النفوس صلوات الله وسلامه عليه.

﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ

سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]

فمن تعاطاه بعد هذا فقد ارتد عن دينه، فيقتل ويصير ماله فيئاً لبيت المال.

مسألة وقد أجمع العلماء على تحريم من وطئها الأب بتزويج أو ملك أو شبهة، واختلفوا فيمن باشرها بشهوة دون الجماع، أو نظر إلى ما لا يحل له النظر إليه منها لو كانت أجنبية، فعن الإمام أحمد رحمه الله أنها

تحرم أيضاً بذلك، وقد روى الحافظ ابن عساكر في ترجمة خديج الحمصي مولى معاوية قال: اشترى لمعاوية جارية بيضاء جميلة، فأدخلها عليه مجردة وبيده قضيب، فجعل يهوي به إلى متاعها، ويقول: هذا المتاع، لو كان له متاع اذهب بها إلى يزيد بن معاوية، ثم قال: لا، ادع لي ربيعة بن عمرو الجُرشي، وكان فقيهاً، فلما دخل عليه قال: إن هذه أتيت بها مجردة فرأيت منها ذاك وذاك، وإنني أردت أن أبعث بها إلى يزيد، فقال: لا تفعل يا أمير المؤمنين فإنها لا تصلح له، ثم قال: نعم ما رأيت، ثم قال ادع لي عبد الله بن مسعدة الفزاري، فدعوته وكان آدم شديد الأدمة، فقال: دونك هذه بيض بها ولدك، قال: وكان عبد الله بن مسعدة هذا وهبه رسول الله ﷺ لابنته فاطمة فريته، ثم أعتقته، ثم كان بعد ذلك مع معاوية من الناس على علي عليه السلام.

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِمَّنْ أَرْضَعْنَكُمْ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]

عن ابن عباس قال: يحرم من النسب سبع ومن الصهر سبع، ثم قرأ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فهن النسب.



وقد استدل جمهور العلماء على تحريم المخلوقة من ماء الزاني عليه بعموم قوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فإنها بنت، فتدخل في العموم كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل.

وقد حكي عن الشافعي شيء في إباحتها لأنها ليست بنتاً شرعية، فكما لم تدخل في قوله تعالى: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] فإنها لا ترث بالإجماع، فكذلك لا تدخل في هذه الآية، والله أعلم.

﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أي كما يحرم عليك أمك التي ولدتك، كذلك يحرم عليك أمك التي أرضعتك، ولهذا ثبت في الصحيحين عن عائشة أم المؤمنين، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الرضاعة تحرّم ما تحرّم الولادة»، وفي لفظ لمسلم: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب»، وقال بعض الفقهاء: كل ما يحرم بالنسب يحرم بالرضاعة إلا في أربع صور، وقال بعضهم: ست صور هي مذكورة في كتب الفروع.

والتحقيق أنه لا يستثنى شيء من ذلك، لأنه يوجد مثل بعضها من النسب، وبعضها إنما يحرم من جهة الصهر فلا يرد على الحديث شيء أصلاً البتة، والله الحمد وبه الثقة.

ثم اختلف الأئمة في عدد الرضعات المحرمة، فذهب ذاهبون إلى أنه يحرم مجرد الرضاع لعموم هذه الآية، وهذا قول مالك، ويروى عن ابن عمر، وإليه ذهب سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والزهري.

وقال آخرون: لا يحرم أقل من ثلاث رضعات، لما ثبت في صحيح مسلم.. عن عائشة، أن رسول الله ﷺ، قال: «لا تحرم المصّة

ولا المصتان» وعن أم الفضل، قالت: قال رسول الله ﷺ «لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، والمصة ولا المصتان»، وفي لفظ آخر «لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان» رواه مسلم. وممن ذهب إلى هذا القول: الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد وأبو ثور، وهو مروى عن علي وعائشة وأم الفضل وابن الزبير وسليمان بن يسار وسعيد بن جبير رحمهم الله.

وقال آخرون: لا يحرم أقل من خمس رضعات، لما ثبت في صحيح مسلم.. عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان فيما أنزل من القرآن «عشر رضعات معلومات يحرمن» ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي النبي ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن، وفي حديث سهلة بنت سهيل، أن رسول الله ﷺ أمرها أن ترضع سالمًا مولى أبي حذيفة خمس رضعات، وكانت عائشة تأمر من يريد أن يدخل عليها أن يرضع خمس رضعات، وبهذا قال الشافعي وأصحابه، ثم ليعلم أنه لا بد أن تكون الرضاعة في سن الصغر دون الحولين على قول الجمهور.

ثم اختلفوا هل يحرم لبن الفحول، كما هو قول جمهور الأئمة الأربعة وغيرهم، أو إنما يختص الرضاع بالأم فقط، ولا ينتشر إلى ناحية الأب، كما هو قول لبعض السلف؟ على قولين، تحرير هذا كله في كتاب الأحكام الكبير.

﴿وَرَبَّيْبُكُمْ الَّذِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]

فالجمهور على أن الربيبة حرام سواء كانت في حجر الرجل، أو

لم تكن في حجره، قالوا: وهذا الخطاب خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له،، وهذا هو مذهب الأئمة الأربعة والفقهاء السبعة وجمهور الخلف والسلف.

وقد قيل: بأنه لا تحرم الريبة إلا إذا كانت في حجر الرجل، فإذا لم تكن كذلك فلا تحرم. وقال ابن أبي حاتم: .. أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان، قال: كانت عندي امرأة فتوفيت، وقد ولدت لي فوجدت عليها، فلقيني علي بن أبي طالب فقال: ما لك؟ فقلت: توفيت المرأة. فقال علي: لها ابنة؟ قلت: نعم وهي بالطائف. قال: كانت في حجرك؟ قلت: لا، هي بالطائف قال: فانكحها، قلت: فأين قول الله ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؟ قال: إنها لم تكن في حجرك إنما ذلك إذا كانت في حجرك.

هذا إسناد قوي ثابت إلى علي بن أبي طالب على شرط مسلم، وهو قول غريب جداً، وإلى هذا ذهب داود بن علي الظاهري وأصحابه. وحكاه أبو القاسم الرافعي عن مالك رحمه الله، واختاره ابن حزم.

وحكى لي شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي أنه عرض هذا على الشيخ الإمام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله، فاستشكله وتوقف في ذلك، والله أعلم.

وأما الريبة في ملك اليمين فقد قال الإمام مالك بن أنس، عن ابن شهاب: أن عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وبنتها من ملك اليمين، توطأ إحداهما بعد الأخرى؟

فقال عمر: ما أحب أن أخبرهما جميعاً يريد أن أطأهما جميعاً بملك يميني ، وهذا منقطع .

وقال سنيد بن داود في تفسيره:.. عن قيس ، قال: قلت لابن عباس: أيقع الرجل على امرأة وابنتها مملوكين له ؟ فقال: أحلتها آية وحرمتها آية ، ولم أكن لأفعله .

وقال الشيخ أبو عمر بن عبد البر رحمه الله: لا خلاف بين العلماء أنه لا يحل لأحد أن يطأ امرأة وابنتها في ملك اليمين ، لأن الله حرم ذلك في النكاح ، قال ﴿وَأَمَهْتُ فِسَائِيكُمْ وَرَبَّيُّكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ فِسَائِيكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] وملك اليمين عندهم تبع للنكاح إلا ما روي عن عمر وابن عباس ، وليس على ذلك أحد من أئمة الفتوى ولا من تبعهم .

وروى هشام عن قتادة: بنت الربيبة وبنت ابنتها لا تصلح وإن كانت أسفل ببطون كثيرة .

أما أم المرأة فإنها تحرم بمجرد العقد على ابنتها ، سواء دخل بها أو لم يدخل ، وأما الربيبة وهي بنت المرأة فلا تحرم بمجرد العقد على أمها حتى يدخل ، فإن طلق الأم قبل الدخول بها جاز له أن يتزوج بنتها .

﴿مَنْ فِسَائِيكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾

أي نكحتموهن ، قاله ابن عباس وغير واحد .  
وقال ابن جريج عن عطاء: هو أن تهدي إليه فيكشف ويفتش

ويجلس بين رجليها. وقلت: أرايت إن فعل ذلك في بيت أهلها؟ قال: هو سواء، وحسبه قد حرم ذلك عليه ابنتها.

وقال ابن جرير: وفي إجماع الجميع على أن خلوة الرجل بامرأة لا يحرم ابنتها عليه إذا طلقها قبل مسيسها ومباشرتها أو قبل النظر إلى فرجها بشهوة ما يدل على أن معنى ذلك هو الوصول إليها بالجماع.

﴿فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾

[النساء: ٢٣]

وجمهور العلماء على أن الريبة لا تحرم بالعقد على الأم بخلاف الأم، فإنها تحرم بمجرد العقد. وهذا مذهب الأئمة الأربعة والفقهاء السبعة، وجمهور الفقهاء قديماً وحديثاً، والله الحمد والمنة -

قال ابن جرير: والصواب قول من قال: الأم من المبهمات، لأن الله لم يشترط معهن الدخول كما اشترطه مع أمهات الربائب، مع أن ذلك أيضاً إجماع من الحجة التي لا يجوز خلافها فيما جاءت به متفقة عليه.

﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]

يحترز بذلك عن الأدعياء الذين كانوا يتبنونهم في الجاهلية.

عن الحسن بن محمد: أن هؤلاء الآيات مبهمات ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾، ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣]، (قلت) معنى مبهمات أي عامة في المدخول بها وغير المدخول، فتحرم بمجرد العقد عليها، وهذا متفق عليه.

فإن قيل: فمن أين تحرم امرأة ابنه من الرضاعة كما هو قول

الجمهور، ومن الناس من يحكيه إجماعاً وليس من صلبه؟

فالجواب من قوله ﷺ «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب».

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]

في التزويج، وكذا في ملك اليمين، وقد أجمع العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة قديماً وحديثاً على أنه يحرم الجمع بين الأختين في النكاح، ومن أسلم وتحتة أختان، خير فيمسك إحداهما ويطلق الأخرى لا محالة.

وأما الجمع بين الأختين في ملك اليمين فحرام أيضاً لعموم الآية.

قال أبو عمر: وقد روي مثل قول عثمان عن طائفة من السلف منهم ابن عباس، ولكنهم اختلف عليهم، ولم يلتفت إلى ذلك أحد من فقهاء الأمصار والحجاز ولا العراق ولا ما وراءهما من المشرق ولا بالشام ولا المغرب، إلا من شذ عن جماعتهم باتباع الظاهر ونفي القياس، وقد ترك من يعمل ذلك ما اجتمعنا عليه، وجماعة الفقهاء متفقون على أنه لا يحل الجمع بين الأختين بملك اليمين في الوطء كما لا يحل ذلك في النكاح.

عن ابن مسعود أنه سئل عن الرجل يجمع بين الأختين، فكرهه فقال له - يعني السائل: يقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فقال له ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: وبغيرك مما ملكت يمينك.

وهذا هو المشهور عن الجمهور والأئمة الأربعة وغيرهم، وإن

كان بعض السلف قد توقف في ذلك .

قال الإمام مالك،: .. أن رجلاً سأل عثمان بن عفان عن الأختين في ملك اليمين ، هل يجمع بينهما ؟ فقال عثمان: أحلتها آية وحرمتها آية ، وما كنت لأصنع ذلك ، فخرج من عنده ، فلقي رجلاً من أصحاب النبي ﷺ فسأله عن ذلك ، فقال: «لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحداً فعل ذلك لجعلته نكالا» . قال مالك: قال ابن شهاب: أراه علي ابن أبي طالب .

قال: وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك .

قال ابن عبد البر النمري رحمه الله في كتاب الاستذكار: إنما كنى قبيصة بن ذؤيب عن علي بن أبي طاب لصحبته عبد الملك بن مروان ، وكانوا يستثقلون ذكر علي بن أبي طالب ﷺ ،

ثم قال أبو عمر: .. حدثني عمي إياس بن عامر ، قال: سألت علي بن أبي طالب فقلت: إن لي أختين مما ملكت يميني ، اتخذت إحداهما سرية فولدت لي أولاداً ثم رغبت في الأخرى فما أصنع ؟ فقال علي ﷺ: تعتق التي كنت تطأ ثم تطأ الأخرى ، قلت: فإن ناساً يقولون: بل تزوجها ثم تطأ الأخرى ، فقال علي: أرأيت إن طلقها زوجها أو مات عنها ، أليس ترجع إليك ؟ لأن تعتقها أسلم لك . ثم أخذ علي بيدي فقال لي: إنه يحرم عليك مما ملكت يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله عز وجل من الحرائر إلا العدد ، أو قال: إلا الأربع ، ويحرم عليك من الرضاع ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب ، ثم قال أبو عمر:

هذا الحديث رحلة، لو لم يصب الرجل من أقصى المغرب أو المشرق إلى مكة غيره لما خابت رحلته.

وقد أجمع المسلمون على أن معنى قوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى آخر الآية، أن النكاح وملك اليمين في هؤلاء كلهن سواء، فكذلك يجب أن يكون نظراً وقياساً الجمع بين الأختين وأمهات النساء والربائب. وكذلك هو عند جمهورهم، وهم الحجة المحجوج بها من خالفها وشذ عنها.

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]

وقد ذهب جماعة من السلف إلى أن بيع الأمة يكون طلاقاً لها من زوجها أخذاً بعموم هذه الآية.

وقال ابن جرير: ... عن إبراهيم أنه سئل عن الأمة تباع ولها زوج؟ قال: كان عبد الله يقول: بيعها طلاقها. ويتلو هذه الآية ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]

عن ابن عباس، قال: طلاق الأمة ست: بيعها طلاقها، وعتقها طلاقها، وهبتها طلاقها، وبرائها طلاقها، وطلاق زوجها طلاقها.

وقد خالفهم الجمهور قديماً وحديثاً، فرأوا أن بيع الأمة ليس طلاقاً لها لأن المشتري نائب عن البائع، والبائع كان قد أخرج عن ملكه هذه المنفعة وباعها مسلوبة عنها، واعتمدوا في ذلك على حديث بريرة المخرج في الصحيحين وغيرهما، فإن عائشة أم المؤمنين اشترتها ونجّرت عتقها، ولم ينفسخ نكاحها من زوجها مغيث، بل خيرها رسول الله ﷺ، بين الفسخ والبقاء، فاختارت الفسخ وقصتها مشهورة، فلو



كان بيع الأمة طلاقها كما قال هؤلاء ما خيرها النبي ﷺ ، فلما خيرها دل على بقاء النكاح .

﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]

وهذه الآية هي التي احتج بها من احتج على تحليل الجمع بين الأختين ، وقول من قال: أحلتها آية وحرمتها آية .

﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤]

وقد استدل بعموم هذه الآية على نكاح المتعة ، ولا شك أنه كان مشروعاً في ابتداء الإسلام ، ثم نسخ بعد ذلك ، وقد ذهب الشافعي وطائفة من العلماء إلى أنه أبيع ثم نسخ مرتين . وقال آخرون: أكثر من ذلك . وقال آخرون: إنما أبيع مرة ثم نسخ مرة ، ثم نسخ ، ولم يبيع بعد ذلك . وقد روي عن ابن عباس وطائفة من الصحابة القول بإباحتها للضرورة ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، ولكن الجمهور على خلاف ذلك . والعمدة ما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، قال: نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة ، وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر .

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١]

مناسب ذكر هذين الوصفين بعد شرع هذه المحرمات .

﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥]

فدل على أن السيد هو ولي أمته لا تزوج إلا بإذنه ، وكذلك هو ولي عبده ليس له أن يتزوج بغير إذنه ، كما جاء في الحديث «أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو عاهر» أي زان .

فإن كان مالك الأمة امرأة زوجها من يزوج المرأة بإذنها لما جاء في الحديث «لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها».

﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ﴾ [النساء: ٢٥]

واختلفوا فيه على قولين (أحدهما) أن المراد بالإحصان ههنا الإسلام، وهذا هو القول الذي نص عليه الشافعي في رواية الربيع، قال: وإنما قلنا ذلك، استدلالاً بالسنة، وإجماع أكثر أهل العلم.

وقيل: المراد به ههنا التزويج.

وعلى كل من القولين إشكال على مذهب الجمهور، وذلك أنهم يقولون: إن الأمة إذا زنت فعليها خمسون جلدة، سواء كانت مسلمة أو كافرة، مزوجة أو بكرا، مع أن مفهوم الآية يقتضي أنه لا حد على غير المحصنة ممن زنى من الإماماء. وقد اختلفت أجوبتهم عن ذلك.

فأما الجمهور فقالوا: لاشك أن المنطوق مقدم على المفهوم. وقد وردت أحاديث عامة في إقامة الحد على الإماماء، فقدمناها على مفهوم الآية. فمن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن علي رضي الله عنه أنه خطب فقال: يا أيها الناس أقيموا على أرفائكم الحد من أحصن منهم ومن لم يحصن، فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت، فأمرني أن أجلدها.

(الجواب الثاني) جواب من ذهب إلى أن الأمة إذا زنت ولم تحصن فلا حد عليها، وإنما تضرب تأديباً، وعمدتهم مفهوم الآية، وهو من مفاهيم الشرط، وهو حجة عند أكثرهم فقدم على العموم عندهم،

(الجواب الثالث) أن الآية دلت على أن الأمة المحصنة تحد نصف حد الحرة، فأما قبل الإحصان فعمومات الكتاب والسنة شاملة لها في جلدتها مائة، كقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] وكحديث عبادة بن الصامت «البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام» والحديث في صحيح مسلم. وهو في غاية الضعف، لأن الله تعالى إذا كان أمر بجلد المحصنة من الإماء بنصف ما على الحرة من العذاب، وهو خمسون جلدة، فكيف يكون حكمها قبل الإحصان أشد منه بعد الإحصان وقاعدة الشريعة في ذلك عكس ما قال؟

(الجواب الرابع) عن مفهوم الآية جواب أبي ثور وهو أغرب من قول داود من وجوه، وذلك أنه يقول: فإذا أحصن فإن عليهن نصف ما على المحصنات المزوجات وهو الرجم، وهو لا ينصف فيجب أن ترجم الأمة المحصنة إذا زنت، وأما قبل الإحصان فيجب جلدتها خمسين.

فأخطأ في فهم الآية، وخالف الجمهور في الحكم، بل قد قال أبو عبد الله الشافعي رحمه الله: ولم يختلف المسلمون في أن لا رجم على مملوك في الزنا، وذلك لأن الآية دلت على أن عليهن نصف ما على المحصنات من العذاب، والألف واللام في المحصنات للعهد، وهن المحصنات المذكورات في أول الآية: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَتِ﴾ [النساء: ٢٥]، والمراد بهن الحرائر فقط من غير تعرض لتزويج غيره، وقوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ يدل على أن المراد من العذاب الذي يمكن تنصيفه وهو الجلد لا الرجم.

ملخص الآية: أنها إذا زنت تجلد خمسين قبل الإحصان وبعده

وهل تنفى؟

فيه ثلاثة أقوال: أحدها إنها تنفى عنه. والثاني لا تنفى عنه مطلقاً، والثالث أنها تنفى نصف سنة وهو نصف نفى الحرة، وهذا الخلاف في مذهب الشافعي.

وأما أبو حنيفة فعنده أن النفي تعزير ليس من تمام الحد، وإنما هو رأي الإمام إن شاء فعله وإن شاء تركه في حق الرجال والنساء.

وعند مالك أن النفي إنما هو على الرجال وأما النساء فلا، لأن ذلك مضاد لصيانتهم وما ورد شيء من النفي في الرجال ولا النساء. نعم حديث عبادة وحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام وبإقامة الحد عليه، رواه البخاري وذلك مخصوص بالمعنى وهو أن المقصود من النفي الصون، وذلك مفقود في نفي النساء، والله أعلم.

والثاني: أن الأمة إذا زنت تجلد خمسين بعد الإحصان وتضرب تأديباً غير محدود بعدد محصور.

القول الآخر: أنها تجلد قبل الإحصان مائة، وبعده خمسين، كما هو المشهور عن داود وأضعف الأقوال: أنها تجلد قبل الإحصان خمسين، وترجم بعده، وهو قول أبي ثور وهو ضعيف أيضاً، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]

لأنه إذا تزوجها جاء أولاده أرقاء لسيدها إلا أن يكون الزوج عربياً، فلا تكون أولاده منها أرقاء في قول قديم للشافعي.

ومن هذه الآية الكريمة، استدل جمهور العلماء في جواز نكاح الإماء على أنه لا بد من عدم الطول لنكاح الحرائر ومن خوف العنت لما في نكاحهن من مفسدة رق الأولاد، ولما فيهن من الدناءة في العدول عن الحرائر إليهن.

وخالف الجمهور أبو حنيفة وأصحابه في اشتراط الأمرين، فقالوا: متى لم يكن الرجل مزوجاً بحرة، جاز له نكاح الأمة المؤمنة والكتابية أيضاً سواء كان واجداً لطول حرة أم لا، وسواء خاف العنت أم لا، وعمدتهم فيما ذهبوا إليه قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] أي العفائف وهو يعم الحرائر والإماء، وهذه الآية عامة وهذه أيضاً ظاهرة في الدلالة على ما قاله الجمهور، والله أعلم.

﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾

[النساء: ٢٩]

أي بأنواع المكاسب التي هي غير شرعية كأنواع الربا والقمار، وما جرى مجرى ذلك من سائر صنوف الحيل، وإن ظهرت في غالب الحكم الشرعي مما يعلم الله أن متعاطيها إنما يريد الحيلة على الربا.

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ بِحُكْمٍ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]

ومن هذه الآية الكريمة احتج الشافعي على أنه لا يصح البيع إلا

بالقبول، لأنه يدل على التراضي نصًّا بخلاف المعاطاة، فإنها قد لا تدل على الرضى ولا بد.

وخالف الجمهور في ذلك مالك وأبو حنيفة وأحمد وأصحابهم، فرأوا أن الأقوال كما تدل على التراضي فكذلك الأفعال تدل في بعض المحال قطعاً، فصححوا بيع المعاطاة مطلقاً، ومنهم من قال: يصح في المحقرات وفيما يعده الناس بيعاً وهو احتياط نظر من محققي المذهب، والله أعلم.

ومن تمام التراضي إثبات خيار المجلس كما ثبت في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» وفي لفظ البخاري «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا»، وذهب إلى القول بمقتضى هذا الحديث أحمد والشافعي وأصحابهما وجمهور السلف والخلف، ومن ذلك مشروعية خيار الشرط بعد العقد إلى ثلاثة أيام بحسب ما يتبين فيه حال البيع ولو إلى سنة في القرية ونحوها، كما هو المشهور عن مالك رحمه الله، وصححوا بيع المعاطاة مطلقاً وهو قول في مذهب الشافعي، ومنهم من قال: يصح بيع المعاطاة في المحقرات فيما يعده الناس بيعاً وهو اختيار طائفة من الأصحاب كما هو متفق عليه.

﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]

عن أنس، قال: لم نر مثل الذي بلغنا عن ربنا عز وجل، ثم لم

نخرج له عن كل أهل ومال أن تجاوز لنا عما دون الكبائر، يقول الله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] الآية.

تفسير هذه السبع: فالنص على هذه السبع بأنهن كبائر، لا ينفي ما عداهن إلا عند من يقول بمفهوم اللقب، وهو ضعيف عند عدم القرينة ولا سيما عند قيام الدليل بالمنطوق على عدم المفهوم.

فمن ذلك ما رواه الحاكم في مستدركه.. عن عبيد بن عمير، عن أبيه يعني عمير بن قتادة رضي الله عنه، أنه حدثه وكانت له صحبة أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع «ألا إن أولياء الله المصلون من يقيم الصلوات الخمس التي كتبت عليه، ويصوم رمضان ويحتسب صومه، يرى أنه عليه حق، ويعطي زكاة ماله يحتسبها ويجتنب الكبائر التي نهى الله عنها»، ثم إن رجلاً سأله فقال: يارسول الله، ما الكبائر؟ فقال «تسع: الشرك بالله، وقتل نفس مؤمن بغير حق، وفرار يوم الزحف، وأكل مال اليتيم وأكل الربا، وقذف المحصنة، وعقوق الوالدين المسلمين، واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً».

ثم قال: «لا يموت رجل لا يعمل هؤلاء الكبائر، ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة إلا كان مع النبي ﷺ في دار أبوابها مصاريع من ذهب».

شهادة الزور:

من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه، قال: قال النبي ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟» قلنا: بلى يارسول الله. قال «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين» وكان متكئاً، فجلس فقال: «ألا وشهادة الزور،

ألا وقول الزور» فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت. أخرج الشيخان قتل الولد: وهو ثابت في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ وفي رواية أكبر قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك». قلت: ثم أي؟ قال: «أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك». قلت: ثم أي؟ قال: «أن تزاني حليلة جارك».

اليمين الغموس: قال الإمام أحمد:.. عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال «أكبر الكبائر الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، أو قتل النفس - شعبة الشاك - واليمين الغموس».

التسبب إلى شتم الوالدين: عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ «إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه» قالوا: وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال «يسب الرجل أبا الرجل، فيسب أباه ويسب أمه، فيسب أمه».

عرض المسلم: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من أكبر الكبائر استطالة المرء في عرض رجل مسلم بغير حق، ومن الكبائر السبتان بالسبة» أخرجه أبو داود.

الجمع بين الصلاتين من غير عذر: قال ابن أبي حاتم:.. عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر» وهكذا رواه أبو عيسى الترمذي.. ثم قال: حنش هو أبو علي الرحبي، وهو حسين بن قيس، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه أحمد وغيره.



وروى ابن أبي حاتم: .. عن أبي قتادة يعني العدوي، قال: قُرئ علينا كتاب عمر: من الكبائر جمع بين الصلاتين - يعني بغير عذر - والفرار من الزحف، والنهبة، وهذا إسناد صحيح. والغرض أنه إذا كان الوعيد فيمن جمع بين الصلاتين كالظهر والعصر، تقديمًا أو تأخيرًا، وكذا المغرب والعشاء هما من شأنه أن يجمع بسبب من الأسباب الشرعية، فإذا تعاطاه أحد بغير شيء من تلك الأسباب يكون مرتكبًا كبيرة، فما ظنك بترك الصلاة بالكلية، ولهذا روى مسلم في صحيحه عن رسول الله ﷺ أنه قال «بين العبد وبين الشرك ترك الصلاة». وفي السنن مرفوعًا عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، من تركها فقد كفر»، وقال: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله»، وقال: «من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله».

اليأس من روح الله، والأمن من مكر الله. والقنوط من رحمة الله عز وجل:

قال ابن جرير: .. قال ابن مسعود: أكبر الكبائر الإشراك بالله، واليأس من روح الله، والقنوط من رحمة الله، والأمن من مكر الله، وهو صحيح إليه بلا شك.

\* التعرب بعد الهجرة:

عن محمد بن سهل بن أبي حثمة، عن أبيه، قال: إني لفي هذا المسجد، مسجد الكوفة، وعلي ﷺ يخطب الناس على المنبر يقول: يا أيها الناس، الكبائر سبع فأصاخ الناس، فأعادها ثلاث مرات، ثم قال:

لم لا تسألوني عنها؟ قالوا: يا أمير المؤمنين، ما هي؟ قال: الإشراك بالله، وقتل النفس التي حرم الله، وقذف المحصنة، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والفرار يوم الزحف، والتعرب بعد الهجرة. فقلت لأبي: يا أبت، التعرب بعد الهجرة، كيف لحق ههنا؟ قال يا بني وما أعظم من أن يهاجر الرجل حتى إذا وقع سهمه في الفيء، ووجب عليه الجهاد، خلع ذلك من عنقه، فرجع أعرابياً كما كان. رواه ابن جرير.

سوء الظن بالله: قال ابن مردويه:.. عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: أكبر الكبائر سوء الظن بالله عز وجل، حديث غريب جداً.

الإضرار في الوصية: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال «الإضرار في الوصية من الكبائر» قال ابن أبي حاتم: وهو الصحيح عن ابن عباس من قوله.

ذكر أقوال السلف في ذلك.

وقال ابن أبي حاتم:..، عن علي ؓ. قال: الكبائر الإشراك بالله، وقتل النفس، وأكل مال اليتيم، وقذف المحصنة، والفرار من الزحف، والتعرب بعد الهجرة، والسحر، وعقوق الوالدين، وأكل الربا، وفراق الجماعة، ونكث الصفقة.

عن ابن مسعود أنه قال: أكبر الكبائر الإشراك بالله، واليأس من روح الله، والقنوط من رحمة الله، والأمن من مكر الله عز وجل.

وروى ابن جرير.. عن ابن مسعود، قال: الكبائر من أول سورة النساء إلى ثلاثين آية منها.

وقال ابن أبي حاتم: .. عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: أكبر الكبائر الشرك بالله، وعقوق الوالدين، ومنع فضول الماء بعد الري، ومنع طروق الفحل إلا بجعل.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بالفلاة يمنع ابن السبيل» وذكر تمام الحديث.

وقال ابن أبي حاتم: .. عن عائشة، قالت: ما أخذ على النساء من الكبائر، قال ابن أبي حاتم: يعني قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ وَلَا نَهْيٍ وَأَسْتَغْفِرُكَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المتحنة: ١٢] الآية.

أقوال ابن عباس في ذلك:

قال ابن أبي حاتم: .. عن طاوس، قال: قلت لابن عباس: ما السبع الكبائر؟ قال: هي إلى السبعين أقرب منها إلى السبع.

وقال ابن جرير: .. عن سعيد بن جبيرة: أن رجلاً قال لابن عباس: كم الكبائر سبع؟ قال: هن إلى سبعمائة أقرب منها إلى سبع، غير أنه لا كبيرة مع استغفار، ولا صغيرة مع إصرار.

وكذا رواه ابن أبي حاتم: .. عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنْ تَجَتَبَوُا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١] قال: الكبائر كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب، رواه ابن جرير.

وقال ابن أبي حاتم: .. عن ابن عباس، قال: الكبائر كل ما وعد الله عليه النار كبيرة، وكذا قال سعيد بن جبير والحسن البصري.

وقال ابن جرير: .. عن محمد بن سيرين، قال: نبئت أن ابن عباس كان يقول: كل ما نهى الله عنه كبيرة، وقد ذكرت الطرفه، قال: هي النظرة.

وقال أيضاً: .. عن أبي الوليد، قال: سألت ابن عباس عن الكبائر، فقال كل شيء عصي الله فيه فهو كبيرة.

#### أقوال التابعين

قال ابن جرير: .. عن محمد، قال: سألت عبيدة عن الكبائر فقال: الإشرak بالله، وقتل النفس التي حرم الله بغير حقها، وفرار يوم الزحف، وأكل مال اليتيم بغير حقه، وأكل الربا، والبهتان. قال: ويقولون: أعرابية بعد هجرة، قال ابن عون: فقلت لمحمد: فالسحر؟ قال: إن البهتان يجمع شراً كثيراً.

وقال ابن جرير: .. عن عبيد بن عمير، قال: الكبائر سبع، ليس منهن كبيرة إلا وفيها آية من كتاب الله، الإشرak بالله منهن ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا حَرَّمَ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١] الآية.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠] و﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ

أَلْقَلَّتِ الْمُؤْمِنَاتِ لِعُنُوًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ [النور: ٢٣].  
والفرار من الزحف ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥] الآية .

والتعرب بعد الهجرة ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٥].

وقتل المؤمن ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣] الآية .

وقال ابن أبي حاتم: .. عن مغيرة ، قال: كان يقال: شتم أبي بكر وعمر من الكبائر .

قلت: وقد ذهب طائفة من العلماء إلى تكفير من سب الصحابة ، وهو رواية عن مالك بن أنس . رحمه الله ..

وقال محمد بن سيرين: ما أظن أحداً ينتقص أبا بكر وعمر وهو يحب رسول الله ﷺ ، رواه الترمذي .

وقال ابن أبي حاتم: .. قال زيد بن أسلم في قول الله عز وجل ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كِبَارَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١] من الكبائر: الشرك بالله ، والكفر بآيات الله ورسله ، والسحر ، وقتل الأولاد ، ومن دعى الله ولداً أو صاحبة - ومثل ذلك من الأعمال والقول الذي لا يصلح معه عمل . وأما كل ذنب يصلح معه دين ، ويقبل معه عمل ، فإن الله يغفر السيئات بالحسنات .

وقد اختلف علماء الأصول والفروع في حد الكبيرة، فمن قائل: هي ما عليه حد في الشرع، ومنهم من قال: هي ما عليه وعيد مخصوص من الكتاب والسنة، وقيل غير ذلك.

قال أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي في كتابه الشرح الكبير الشهير في كتاب الشهادات منه: ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم، فمن بعدهم في الكبائر وفي الفرق بينها وبين الصغائر، ول بعض الأصحاب في تفسير الكبيرة وجوه (أحدها) أنها المعصية الموجبة للحد. (والثاني) أنها المعصية التي يلحق صاحبها الوعيد الشديد بنص كتاب أو سنة، وهذا أكثر ما يوجد لهم، وهو إلى الأول أميل، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفسير الكبائر.

(والثالث) قال إمام الحرمين في الإرشاد وغيره: كل جريمة تنبئ بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة، فهي مبطللة للعدالة.

(والرابع) ذكر القاضي أبو سعيد الهروي أن الكبيرة كل فعل نص الكتاب على تحريمه وكل معصية توجب في جنسها حداً من قتل أو غيره، وترك كل فريضة مأمور بها على الفور والكذب في الشهادة والرواية واليمين.

هذا ما ذكره على سبيل الضبط، ثم قال: وفصل القاضي الروياني فقال: الكبائر سبع: قتل النفس بغير الحق، والزنا، واللواط، وشرب الخمر، والسرقه، وأخذ المال غصباً، والقذف، وزاد في الشامل على السبع المذكورة: شهادة الزور، وأضاف إليها صاحب العدة: أكل الربا والإفطار في رمضان بلا عذر، واليمين الفاجرة، وقطع الرحم، وعقوق

والوالدين، والفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، والخيانة في الكيل والوزن، وتقديم الصلاة على وقتها، وتأخيرها عن وقتها بلا عذر، وضرب المسلم بلا حق، والكذب على رسول الله ﷺ عمداً، وسب أصحابه، وكتمان الشهادة بلا عذر، وأخذ الرشوة، والقيادة بين الرجال والنساء، والسعاية عند السلطان، ومنع الزكاة، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة، ونسيان القرآن بعد تعلمه، وإحراق الحيوان بالنار، وامتناع المرأة من زوجها بلا سبب، واليأس من رحمة الله، والأمن من مكر الله، ويقال: الوقعة في أهل العلم، وحملة القرآن. ومما يعد من الكبائر: الظهار، وأكل لحم الخنزير والميتة إلا عن ضرورة.

ثم قال الرافعي: وللتوقف مجال في بعض هذه الخصال.

قلت: وقد صنف الناس في الكبائر مصنفات منها ما جمعه شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي الذي بلغ نحواً من سبعين كبيرة، وإذا قيل: إن الكبيرة ما توعد عليها الشارع بالنار بخصوصها، اجتمع منه شيء كثير، وإذا قيل: كل ما نهى الله عنه فكثير جداً، والله أعلم.

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]

ولا يرد على هذا ما ثبت في الصحيح «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلطه على هلكته في الحق فيقول رجل: لو أن لي مثل ما لفلان لعملت مثله فهما في الأجر سواء»، فإن هذا شيء غير ما نهت عنه الآية، وذلك أن الحديث حض على تمنّي مثل نعمة هذا، والآية نهت عن تمنّي عين نعمة هذا.

﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلَّذِينَ  
عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيحُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ  
شَهِيدًا﴾ [النساء: ٣٣]

في حديث جبير بن مطعم وغيره من الصحابة: لا حلف في الإسلام، وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة، وهذا نص في الرد على من ذهب إلى التوارث بالحلف اليوم، كما هو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، ورواية عن أحمد بن حنبل، والصحيح قول الجمهور ومالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه.

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤]

والرجل خير من المرأة، ولهذا كانت النبوة مختصة بالرجال، وكذلك الملك الأعظم، وكذا منصب القضاء وغير ذلك.

﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]

قال الشعبي: الصداق الذي أعطاها، ألا ترى أنه لو قذفها لا عنها، ولو قذفته جلدت.

﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ شُرُوهُ فَعِظُوهُمْ﴾ [النساء: ٣٤]

والنشوز هو الارتفاع، فالمرأة الناشز هي المرتفعة على زوجها، التاركة لأمره، المعرضة عنه، المبغضة له، فمتى ظهر له منها أمارات النشوز فليعظها وليخوفها عقاب الله في عصيانه، فإن الله قد أوجب حق الزوج عليها وطاعته وحرم عليها معصيته لما له عليها من الفضل والإفضال.



﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا  
إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٣٥]

ذكر الحال الأول وهو إذا كان النفور والنشوز من الزوجة . ثم ذكر  
الحال الثاني وهو إذا كان النفور من الزوجين .

وقال الفقهاء: إذا وقع الشقاق بين الزوجين ، أسكنهما الحاكم إلى  
جنب ثقة ينظر في أمرهما ويمنع الظالم منهما من الظلم ، فإن تفاقم  
أمرهما وطالت خصومتها ، بعث الحاكم ثقة من أهل المرأة وثقة من  
قوم الرجل ليجتمعا فينظرا في أمرهما ويفعلا ما فيه المصلحة مما يريانه  
من التفريق أو التوفيق ، وتشوف الشارع إلى التوفيق .

وهذا مذهب جمهور العلماء على أن الحكامين لهما الجمع  
والتفرقة حتى قال إبراهيم النخعي: إن شاء الحكمان أن يفرقا بينهما  
بطلقة أو بطلقتين أو ثلاث فعلا ، وهو رواية عن مالك .

وقال الحسن البصري: الحكمان يحكمان في الجمع لا في  
التفرقة ، وكذا قال قتادة وزيد بن أسلم ، وبه قال أحمد بن حنبل وأبو  
ثور وداود ، ومأخذهم قوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾  
[النساء: ٣٥] ولم يذكر التفريق وأما إذا كانا وكيلين من جهة الزوجين فإنه  
ينفذ حكمهما في الجمع والتفرقة بلا خلاف .

وقد اختلف الأئمة في الحكامين ، هل هما منصوبان من جهة  
الحاكم ، فيحكمان وإن لم يرض الزوجان . أو هما وكيلان من جهة  
الزوجين ؟ على قولين والجمهور على الأول ، لقوله تعالى: ﴿فَأَبْعَثُوا

حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا ﴿٣٥﴾ [النساء: ٣٥] فسماهما حَكَمِينَ ومن شأن الحكم أن يحكم بغير رضا المحكوم عليه، وهذا ظاهر الآية، والجديد من مذهب الشافعي وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

الثاني منهما: يقول علي عليه السلام للزوج حين قال: أما الفرقة فلا، قال: كذبت حتى تقر بما أقرت به، قالوا: فلو كانا حاكمين لما افتقر إلى إقرار الزوج، والله أعلم.

قال الشيخ أبو عمر بن عبد البر: وأجمع العلماء على أن الحكمين إذا اختلف قولهما فلا عبرة بقول الآخر، وأجمعوا على أن قولهما نافذ في الجمع وإن لم يوكلهما الزوجان، واختلفوا هل ينفذ قولهما في التفرقة، ثم حكي عن الجمهور أنه ينفذ قولهما فيها أيضاً من غير توكيل.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: ٣٦]

قال ابن جرير: ... عن عبد الله بن واقد أبي رجاء الهروي، قال: لا تجد سيء الملكة إلا وجدته مختالاً فخوراً، وتلا ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦] الآية، ولا عاقاً إلا وجدته جباراً شقيماً، وتلا ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَجْعَلْ لِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [مريم: ٣٢]

﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ٣٧]

فالبخيل جحود لنعمة الله لا تظهر عليه ولا تبين، لا في مأكله ولا في ملبسه ولا في إعطائه وبذله.

والكفر هو الستر والتغطية، فالبخيل يستر نعمة الله عليه ويكتمها ويجعلها فهو كافر لنعم الله عليه.

وقد حمل بعض السلف هذه الآية على بخل اليهود بإظهار العلم الذي عندهم من صفة محمد ﷺ وكتمانهم ذلك، ولا شك أن الآية محتملة لذلك، والظاهر أن السياق في البخل بالمال، وإن كان البخل بالعلم داخلاً في ذلك بطريق الأولى.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]

فأما المشرك فيخفف عنه العذاب يوم القيامة ولا يخرج من النار أبداً، وقد استدل له بالحديث الصحيح «أن العباس قال: يا رسول الله، إن عمك أبا طالب كان يحوطك وينصرك، فهل نفعته بشيء؟ قال «نعم هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار» وقد يكون هذا خاصاً بأبي طالب من دون الكفار بدليل ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده:.. عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله لا يظلم المؤمن حسنة يثاب عليها الرزق في الدنيا ويُجزى بها في الآخرة، وأما الكافر فيطعم بها في الدنيا فإذا كان يوم القيامة لم يكن له حسنة».

﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]

وأما ما ذكره أبو عبد الله القرطبي في التذكرة حيث قال: باب ما جاء في شهادة النبي ﷺ على أمته، قال: أخبرنا ابن المبارك، أخبرنا

رجل من الأنصار عن المنهال بن عمرو أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: ليس من يوم إلا تعرض فيه على النبي ﷺ أمته غدوة وعشية، فيعرفهم بأسمائهم وأعمالهم، فلذلك يشهد عليهم، يقول الله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١] فإنه أثر وفيه انقطاع، فإن فيه رجلاً مبهماً لم يسم، وهو من كلام سعيد بن المسيب لم يرفعه، وقد قبله القرطبي فقال بعد إيراده.

قد تقدم أن الأعمال تعرض على الله كل يوم اثنين وخميس، وعلى الأنبياء والآباء والأمهات يوم الجمعة، قال: ولا تعارض، فإنه يحتمل أن يخص نبينا بما يعرض عليه كل يوم، ويوم الجمعة مع الأنبياء عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام.

﴿وَلَا يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]

وقال عبد الرزاق:.. عن سعيد بن جبير، قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: أشياء تختلف عليّ في القرآن، قال: ما هو؟ أشك في القرآن؟ قال: ليس هو بالشك، ولكن اختلاف قال: فهات ما يختلف عليك من ذلك، قال أسمع الله يقول ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] وقال ﴿يَوْمَ يَدْعُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا أَرْسُولَ لَوْ سَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضَ وَلَا يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] فقد كتموا. فقال ابن عباس: أما قوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] فإنهم لما رأوا يوم القيامة أن الله لا يغفر إلا لأهل الإسلام ويغفر الذنوب ولا يتعاضمه ذنب أن يغفره ولا يغفر شركاً جحد المشركون، فقالوا ﴿وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] رجاء أن يغفر

لهم ، فختم الله على أفواههم ، وتكلمت أيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ، فعند ذلك ﴿يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]

﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]

قال ابن جرير: والصواب أن المراد سكر الشراب ، قال: ولم يتوجه النهي إلى السكران الذي لا يفهم الخطاب ، لأن ذاك في حكم المجنون ، وإنما خوطب بالنهي الثمل الذي يفهم التكليف .

وهذا حاصل ما قاله ، وقد ذكره غير واحد من الأصوليين ، وهو أن الخطاب يتوجه إلى من يفهم الكلام دون السكران الذي لا يدري ما يقال له فإن الفهم شرط التكليف ، وقد يحتمل أن يكون المراد التعريض بالنهي عن السكر بالكلية لكونهم مأمورين بالصلاة في الخمسة الأوقات من الليل والنهار ، فلا يتمكن شارب الخمر من أداء الصلاة في أوقاتها دائماً ، والله أعلم ، وعلى هذا فيكون كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وهو الأمر لهم بالتأهب للموت على الإسلام والمداومة على الطاعة لأجل ذلك .

﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]

هذا أحسن ما يقال في حد السكران أنه الذي لا يدري ما يقول ، فإن المخمور فيه تخليط في القراءة وعدم تدبره وخشوعه فيها .

﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]

ثبت في صحيح البخاري: أن رسول الله ﷺ قال «سدوا كل

خوخة في المسجد إلا خوخة أبي بكر» وهذا قاله في آخر حياته ﷺ،  
 علماً منه أن أبا بكر ﷺ سيلي الأمر بعده، ويحتاج إلى الدخول في  
 المسجد كثيراً للأمور المهمة فيما يصلح للمسلمين، فأمر بسد الأبواب  
 الشارعة إلى المسجد، إلا بابه ﷺ، ومن روى إلا باب علي، كما وقع  
 في بعض السنن فهو خطأ، والصواب ما ثبت في الصحيح.

ومن هذه الآية احتج كثير من الأئمة على أنه يحرم على الجنب  
 المكث في المسجد، ويجوز له المرور، وكذا الحائض والنفساء أيضاً،  
 في معناه، إلا أن بعضهم قال: يمنع مرورهما لاحتمال التلوّث، ومنهم  
 من قال: إن أمنت كل واحدة منهما التلوّث في حال المرور، جاز لهما  
 المرور، وإلا فلا.

وقد ثبت في صحيح مسلم «عن عائشة قالت: قال لي رسول الله  
 ﷺ «ناوليني الخمرة من المسجد» فقلت: إني حائض، فقال «إن  
 حيضتك ليست في يدك» وله عن أبي هريرة مثله، ففيه دلالة على جواز  
 مرور الحائض في المسجد، والنفساء في معناها، والله أعلم

﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]

دليل لما ذهب إليه الأئمة الثلاثة، أبو حنيفة ومالك والشافعي،  
 أنه يحرم على الجنب المكث في المسجد حتى يغتسل أو يتيمم، إن  
 عدم الماء، أو لم يقدر على استعماله بطريقة.

وذهب الإمام أحمد: إلى أنه متى توضأ الجنب، جاز له المكث  
 في المسجد، لما روى هو وسعيد بن منصور في سننه بسند صحيح: أن

الصحابة كانوا يفعلون ذلك. قال سعيد بن منصور في سننه: «.. عن عطاء بن يسار، قال: رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ، يجلسون في المسجد وهم مجنبون، إذا توضؤوا وضوء الصلاة». وهذا إسناده على شرط مسلم، والله أعلم.

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]

أما المرض المبيح للتيمم، فهو الذي يخاف معه من استعمال الماء، فوات عضو أو شينه أو تطويل البرء، ومن العلماء من جوز التيمم بمجرد المرض، لعموم الآية، والسفر معروف، ولا فرق فيه بين الطويل والقصير.

﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]

(قلت) وروى مالك، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، أنه كان يقول: قبلة الرجل امرأته وجسه بيده من الملامسة، فمن قبل امرأته أوجسها بيده، فعليه الوضوء، وروى الحافظ أبو الحسن الدار قطني في سننه: عن عمر بن الخطاب نحو ذلك.

ولكن رويناه عنه من وجه آخر: أنه كان يقبل امرأته ثم يصلي ولا يتوضأ، فالرواية عنه مختلفة، فيحمل ما قاله في الوضوء إن صح عنه، على الاستحباب، والله أعلم.

والقول بوجوب الوضوء من المس، هو قول الشافعي وأصحابه، ومالك، والمشهور عن أحمد بن حنبل رحمهم الله.

قال ابن جرير: وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: عنى الله بقوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] الجماع، دون غيره من معاني اللمس، لصحة الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قَبِلَ بعض نسائه، ثم صلى ولم يتوضأ.

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]

استنبط كثير من الفقهاء من هذه الآية: أنه لا يجوز التيمم لعدم الماء إلا بعد طلب الماء، فمتى طلبه فلم يجده، جاز له حينئذ التيمم، وقد ذكروا كيفية الطلب في كتب الفروع، كما هو مقرر في موضعه.

فالتيمم في اللغة، هو القصد، تقول العرب: تيممك الله بحفظه، أي قصدك، ومنه قول امرئ القيس شعراً:

ولما رأت أن المنيّة وردها وأن الحصى من تحت أقدامها دامي  
تيممت العين التي عند ضارج يفيء عليها الفيء عرمضها طامي  
﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]

والصعيد قيل: هو كل ما صعد على وجه الأرض، فيدخل فيه التراب والرمل والشجر والحجر والنبات، وهو قول مالك.

وقيل: ما كان من جنس التراب، كالرمل والزرنيخ والنورة، وهذا مذهب أبي حنيفة.

وقيل: هو التراب فقط، وهو مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وأصحابهما، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠] أي



تراباً أملس طيباً، وبما ثبت في صحيح مسلم، عن حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ «فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء» وفي لفظ «وجعل ترابها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء» قالوا: فخصص الطهورية بالتراب، في مقام الامتنان، فلو كان غيره يقوم مقامه لذكره معه.

والطيب ههنا قيل: الحلال، وقيل: الذي ليس بنجس.

﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]

التيتم بدل عن الوضوء في التطهر به، لا أنه بدل منه في جميع أعضائه، بل يكفي مسح الوجه واليدين فقط بالإجماع، ولكن اختلف الأئمة في كيفية التيمم على أقوال (أحدها) وهو مذهب الشافعي في الجديد: أنه يجب أن يمسح الوجه واليدين إلى المرفقين بضربتين، لأن لفظ اليدين يصدق إطلاقهما على ما يبلغ المنكبين، وعلى ما يبلغ المرفقين، كما في آية الوضوء، ويطلق ويراد بهما ما يبلغ الكفين، كما في آية السرقة ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] قالوا: وحمل ما أطلق ههنا على ما قيد في آية الوضوء أولى لجامع الطهورية.

(والقول الثاني): أنه يجب مسح الوجه واليدين إلى الكفين بضربتين، وهو قول الشافعي في القديم.

(والثالث): أنه يكفي مسح الوجه والكفين بضربة واحدة.

استدل بذلك الشافعي، على أنه لا بد في التيمم، أن يكون بتراب

طاهر، له غبار يعلق بالوجه واليدين منه شيء.

ولهذا كانت هذه الأمة مخصصة بمشروعية التيمم، دون سائر الأمم.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٤٣]

وذلك أن هذه الآية الكريمة فيها تنزيه الصلاة أن تفعل على هيئة ناقصة، من سكر حتى يصحو المكلف ويعقل ما يقول، أو جنابة حتى يغتسل، أو حدث حتى يتوضأ، إلا أن يكون مريضاً أو عادماً للماء، فإن الله عز وجل قد أرخص في التيمم، والحالة هذه رحمة بعباده ورأفة بهم، وتوسعة عليهم، والله الحمد والمنة.

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا﴾ [النساء: ٤٧]

وهذا أبلغ في العقوبة والنكال، وهو مثل ضربه الله لهم في صرفهم عن الحق وردهم إلى الباطل، ورجوعهم عن المحجة البيضاء إلى سُبُل الضلالة، يهرعون ويمشون القهقري على أدبارهم.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]

قال الإمام أحمد: ... عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ «الدواوين عند الله ثلاثة: ديوان لا يعبأ الله به شيئاً، وديوان لا يترك الله منه شيئاً، وديوان لا يغفره الله، فأما الديوان الذي لا يغفره الله فالشرك بالله، وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً، فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه من صوم يوم تركه أو صلاة تركها، فإن الله يغفر ذلك

ويتجاوز إن شاء ، وأما الديوان الذي لا يترك الله منه شيئاً فظلم العباد بعضهم بعضاً ، القصاص لا محالة» تفرد به أحمد .

قال الحافظ أبو بكر البزار في مسنده: ... عن أنس بن مالك ، عن النبي ﷺ قال «الظلم ثلاثة: فظلم لا يغفره الله ، وظلم يغفره الله ، وظلم لا يتركه الله ، فأما الظلم الذي لا يغفره الله فالشرك ، وقال ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبْنَىٰ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣] ، وأما الظلم الذي يغفره الله فظلم العباد لأنفسهم فيما بينهم وبين ربهم ، وأما الظلم الذي لا يتركه الله فظلم العباد بعضهم بعضاً حتى يدين لبعضهم من بعض» .

وهذه الآية التي في سورة تنزيل مشروطة بالتوبة ، فمن تاب من أي ذنب وإن تكرر منه ، تاب الله عليه ، ولهذا قال ﴿ قُلْ يٰٓعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [الزمر: ٥٣] أي بشرط التوبة ، ولو لم يكن كذلك لدخل الشرك فيه ، ولا يصح ذلك لأنه تعالى قد حكم ههنا بأنه لا يغفر الشرك ، وحكم بأنه يغفر ما عداه لمن يشاء ، أي: وإن لم يتب صاحبه فهذه أرجى من تلك من هذا الوجه ، والله أعلم .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٩]

عن عمر أنه قال: إن أخوف ما أخاف عليكم إعجاب المرء برأيه فمن قال إنه مؤمن فهو كافر ، ومن قال: هو عالم فهو جاهل ، ومن قال: إنه في الجنة فهو في النار ، رواه ابن مردويه

وقال ابن جرير: .. عن طارق بن شهاب، قال: قال عبد الله بن مسعود: إن الرجل ليغدو بدينه ثم يرجع وما معه منه شيء، يلقي الرجل ليس يملك له نفعاً ولا ضرراً، فيقول له: إنك والله كيت وكيت، فلعله أن يرجع ولم يحَظْ من حاجته بشيء، وقد أسخط الله، ثم قرأ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ بِاللَّهِ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩] الآية.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَلْفَاظِهِ﴾ [النساء: ٥١]

وقال العلامة أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري في كتابه الصحاح: الجبت كلمة تقع على الصنم والكاهن والساحر ونحو ذلك. وفي الحديث «الطيرة والعيافة والطَّرْقُ من الجبت». قال: وليس هذا من محض العربية لاجتماع الجيم والتاء في كلمة واحدة من غير حرف ذُو لَقِيَّ.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]

يخبر تعالى أنه يأمر بأداء الأمانات إلى أهلها، وهذا يعم جميع الأمانات الواجبة على الإنسان من حقوق الله عز وجل على عباده من الصلوات والزكوات والصيام والكفارات والنذور وغير ذلك مما هو مؤتمن عليه ولا يطلع عليه العباد، ومن حقوق العباد بعضهم على بعض كالودائع وغير ذلك مما يأتُمون به بعضهم على بعض من غير اطلاع بينة على ذلك، فأمر الله عز وجل بأدائها، فمن لم يفعل ذلك في الدنيا أخذ منه ذلك يوم القيامة، كما ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله

ﷺ قال «لتؤدن الحقوق إلى أهلها حتى يقتصر للشاة الجماء من القرناء».

وقال ابن أبي حاتم: .. عن زاذان، عن عبد الله بن مسعود، قال: إن الشهادة تكفر كل ذنب إلا الأمانة، يؤتى بالرجل يوم القيامة، وإن كان قتل في سبيل الله، فيقال: أد أمانتك، فيقول فأنى أؤديها وقد ذهبت الدنيا؟ فتمثل له الأمانة في قعر جهنم فيهوي إليها فيحملها على عاتقه، قال: فتنزل عن عاتقه فيهوي على أثرها أبد الآبدين.

عن ابن عباس قال: هي مبهمة للبر والفاجر.

وقال أبو العالية: الأمانة ما أمروا به ونهوا عنه.

وقال ابن أبي حاتم: .. عن مسروق، قال: قال أبي بن كعب: من الأمانة أن المرأة اتتمنت على فرجها.

وقال الربيع بن أنس: هي من الأمانات فيما بينك وبين الناس.

وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: قال يدخل فيه وعظ السلطان النساء يعني يوم العيد.

وهذا من المشهورات أن هذه الآية نزلت في ذلك، وسواء كانت نزلت في ذلك أو لا، فحكمها عام، ولهذا قال ابن عباس ومحمد بن الحنفية: هي للبر والفاجر، أي هي أمر لكل أحد.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

[النساء: ٥٩]

يعني أهل الفقه والدين، والظاهر والله أعلم أنها عامة في كل أولي الأمر من الأمراء والعلماء كما تقدم.

﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَردُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]

وهذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة كما قال تعالى ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] فما حكم به الكتاب والسنة وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال.

﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]

فدل على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر.

قال ابن أبي حاتم: .. عن سعيد بن المسيب في قوله ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] قال: نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة، اختصما في ماء، فقاضى النبي ﷺ أن يسقي الأعلى ثم الأسفل، هذا مرسل ولكن فيه فائدة تسمية الأنصاري<sup>(١)</sup>.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾

[النساء: ٧٧]

كان المؤمنون في ابتداء الإسلام وهم بمكة مأمورين بالصلاة والزكاة، وإن لم تكن ذات النصب، وكانوا مأمورين بمواساة الفقراء منهم وكانوا مأمورين بالصفح والعفو عن المشركين والصبر إلى حين،

(١) ويشكل عليه أن حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه ليس أنصاريًا وإنما هو من المهاجرين، والله أعلم.

وكانوا يتحرقون ويودون لو أمروا بالقتال ليشتفوا من أعدائهم ولم يكن الحال إذ ذاك مناسباً لأسباب كثيرة منها: قلة عددهم بالنسبة إلى كثرة عدد عدوهم.

ومنها: كونهم كانوا في بلدهم، وهو بلد حرام، أشرف بقاع الأرض، فلم يكن الأمر بالقتال فيه ابتداء كما يقال، فلهذا لم يؤمر بالجهاد إلا بالمدينة لما صارت لهم دار ومنعة وأنصار.

﴿قُلْ مَنَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾

[النساء: ٧٧]

وهذه تسلية لهم عن الدنيا وترغيب لهم في الآخرة وتحريض لهم على الجهاد.

وقال ابن أبي حاتم: .. عن هشام، قال: قرأ الحسن ﴿قُلْ مَنَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] قال: رحم الله عبداً صاحبها على حسب ذلك، وما الدنيا كلها أولها وآخرها إلا كرجل نام نومة فرأى في منامه بعض ما يحب ثم انتبه.

وقال ابن معين كان أبو مصهر ينشد:

ولا خير في الدنيا لمن لم يكن له من الله في دار المقام نصيب  
فإن تعجب الدنيا رجالاً فإنها متاع قليل والزوال قريب

﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]

والمقصود أن كل أحد صائر إلى الموت لا محالة، ولا ينجيه من ذلك شيء سواء جاهد أو لم يجاهد، فإن له أجلاً محتوماً، ومقاماً

مقسوماً، كما قال خالد بن الوليد حين جاء الموت على فراشه: لقد شهدت كذا وكذا موقفاً، وما من عضو من أعضائي إلا وفيه جرح من طعنة أو رمية، وها أنا أموت على فراشي، فلا نامت أعين الجبناء.

قال زهير بن أبي سلمى:

ومن هاب أسباب المنيا ينلنه      ولو رام أسباب السماء بسلم  
ولما دخل على عثمان جعل يقول: اللهم اجمع أمة محمد ثم  
تمثل بقول الشاعر:

أرى الموت لا يبقى عزيزاً ولم يدع      لعاد ملاذاً في البلاد ومربعا  
بيت أهل الحصن والحصن مغلق      ويأتي الجبال في شماريخها معا  
﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ۖ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

وقال ابن أبي حاتم: .. عن مطرف بن عبد الله، قال: ما تريدون من القدر أما تكفيكم الآية التي في سورة النساء ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ۖ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ [النساء: ٧٨]؟ أي من نفسك والله ما وكلوا إلى القدر وقد أمروا وإليه يصيرون، وهذا كلام متين قوي في الرد على القدرية والجبرية أيضاً. ولبسطه موضع آخر.

﴿وَإِذَا حُيِّنُمْ بِنَجَاحٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ [النساء: ٨٦]

فالزيادة مندوبة، والمماثلة مفروضة.



قال ابن جرير: .. «عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: السلام عليك يا رسول الله، فقال: «وعليك السلام ورحمة الله»، ثم جاء آخر فقال: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله، فقال له رسول الله ﷺ: «وعليك السلام ورحمة الله وبركاته».

وفي هذا الحديث دلالة على أنه لا زيادة في السلام على هذه الصفة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، إذ لو شرع أكثر من ذلك لزاده رسول الله ﷺ.

كما تقدم في الحديث من أن المراد أن يرد بأحسن مما حياه به، فإن بلغ المسلم غاية ما شرع في السلام، رد عليه مثل ما قال، فأما أهل الذمة فلا يبدؤون بالسلام ولا يزادون، بل يرد عليهم بما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سلم عليكم اليهود فإنما يقول أحدهم: السام عليكم، فقل: وعليك» في صحيح مسلم عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقة».

عن الحسن البصري، قال: السلام تطوع والرد فريضة.

وهذا الذي قال هو قول العلماء قاطبة، أن الرد واجب على من سلم عليه، فيأثم إن لم يفعل، لأنه خالف أمر الله في قوله: فحيوا بأحسن منها أو ردوها.

﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾

[النساء: ٨٧]

وهذه اللام موطئة للقسم، فقلوه: «الله لا إله إلا هو» خبر وقسم

أنه سيجمع الأولين والآخرين في صعيد واحد، فيجازي كل عامل بعمله.

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ [النساء: ٩٢]

وكما ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والشيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة».

ثم إذا وقع شيء من هذه الثلاث، فليس لأحد من أحاد الرعية أن يقتله، وإنما ذلك إلى الإمام أو نائبه.

﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢]

هذان واجبان في قتل الخطأ، أحدهما الكفارة لما ارتكبه من الذنب العظيم وإن كان خطأ، ومن شرطها أن تكون عتق رقبة مؤمنة فلا تجزئ الكافرة.

وحكى ابن جرير عن ابن عباس والشعبي وإبراهيم النخعي والحسن البصري أنهم قالوا: لا يجزئ الصغير حتى يكون قاصداً للإيمان. واختار ابن جرير أنه إن كان مولوداً بين أبوين مسلمين أجزأ وإلا فلا.

والذي عليه الجمهور أنه متى كان مسلماً صح عتقه عن الكفارة سواء كان صغيراً أو كبيراً.

﴿وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢]

هو الواجب الثاني فيما بين القاتل و أهل القتل عوضاً لهم عما فاتهم من قتلهم ، وهذه الدية إنما تجب أخماساً ، كما رواه الإمام أحمد وأهل السنن .. «عن ابن مسعود، قال: قضى رسول الله ﷺ في دية الخطأ عشرين بنت مخاض، وعشرين بني مخاض ذكوراً، وعشرين بنت لبون، وعشرين جذعة، وعشرين حقة»  
وقيل: يجب أربعاً.

وهذه الدية على العاقلة لا في ماله، قال الشافعي رحمه الله: لم أعلم مخالفاً أن رسول الله ﷺ قضى بالدية على العاقلة وهو أكثر من حديث الخاصة، وهذا الذي أشار إليه رحمه الله قد ثبت في غير ما حديث، فمن ذلك ما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة قال: اقتتل امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فاختموا إلى رسول الله ﷺ فقضى أن دية جنيها غرة عبد أو أمة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها.

وهذا يقتضي أن حكم عمد الخطأ المحض في وجوب الدية، لكن هذا تجب فيه الدية أثلاثاً لشبهة العمد.

وفي صحيح البخاري «عن عبد الله بن عمر قال: بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة فدعاهم إلى الإسلام فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا صبأنا فجعل خالد يقتلهم فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فرفع يديه وقال «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد»

وبعث علياً فودى قتلاهم وما أتلف من أموالهم حتى ميلغة الكلب». وهذا الحديث يؤخذ منه أن خطأ الإمام أو نائبه يكون في بيت المال.

﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢]

فإن كان القتل أولياؤه أهل ذمة أو هدنة فلهم دية قتلهم، فإن كان مؤمنا فدية كاملة، وكذا إن كان كافراً أيضاً عند طائفة من العلماء. وقيل: يجب في الكافر نصف دية المسلم وقيل: ثلثها كما هو مفصل في كتاب الأحكام.

ويجب أيضاً على القاتل تحرير رقبة مؤمنة.

﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢]

أي لا إفطار بينهما بل يسرد صومهما إلى آخرهما، فإن أفطر من غير عذر من مرض أو حيض أو نفاس استأنف. واختلفوا في السفر هل يقطع أم لا؟ على قولين.

واختلفوا فيمن لا يستطع الصيام، هل يجب عليه إطعام ستين مسكيناً كما في كفارة الظهار؟ على قولين أحدهما: نعم كما هو منصوص عليه في كفارة الظهار، وإنما لم يذكر ههنا، لأن هذا مقام تهديد وتخويف وتحذير فلا يناسب أن يذكر فيه الإطعام لما فيه من التسهيل والترخيص.

والقول الثاني: لا يعدل إلى الطعام، لأنه لو كان واجباً لما أخرج بيانه عن وقت الحاجة.

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]

وقد كان ابن عباس يرى أنه لا توبة لقاتل المؤمن عمداً.

وقال ابن جرير... عن سعيد بن جبير، قال: سألت ابن عباس عن قوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] قال: إن الرجل إذا عرف الإسلام وشرائع الإسلام، ثم قتل مؤمناً متعمداً، فجزاؤه جهنم ولا توبة له، فذكرت ذلك لمجاهد فقال: إلا من ندم.

عن سالم بن أبي الجعد، قال: كنا عند ابن عباس بعدما كف بصره، فأتاه رجل فناده: يا عبد الله بن عباس، ما ترى في رجل قتل مؤمناً متعمداً؟ فقال: جزاؤه جهنم خالداً فيها، وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً. قال: أفرأيت إن تاب وعمل صالحاً ثم اهتدى؟ قال ابن عباس: ثكلته أمه وأنى له التوبة والهدى؟ والذي نفسي بيده لقد سمعت نبيكم ﷺ يقول: «ثكلته أمه قاتل مؤمن متعمداً جاء يوم القيامة أخذه بيمينه أو بشماله تشخب أوداجه من قبل عرش الرحمن، يلزم قاتله بشماله ويده الأخرى رأسه، يقول: يا رب، سل هذا فيم قتلني» وايم الذي نفس عبد الله بيده، لقد أنزلت هذه الآية فما نسختها من آية حتى قبض نبيكم ﷺ، وما نزل بعدها من برهان.

وقد روي هذا عن ابن عباس من طرق كثيرة.

وممن ذهب إلى أنه لا توبة له من السلف زيد بن ثابت وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وأبو سلمة بن عبد الرحمن وعبيد بن عمير والحسن وقتادة والضحاك بن مزاحم نقله ابن أبي حاتم.

والذي عليه الجمهور من سلف الأمة وخلفها أن القاتل له توبة فيما بينه وبين الله عز وجل، فإن تاب وأناب، وخشع وخضع وعمل عملاً صالحاً بدل الله سيئاته حسنات، وعوض المقتول من ظلامته وأرضاه عن ظلامته، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨] - إلى قوله - ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، وهذا خبر لا يجوز نسخه، وحمله على المشركين وحمل هذه الآية على المؤمنين خلاف الظاهر، ويحتاج حمله إلى دليل، والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] وهذا عام في جميع الذنوب من كفر وشرك وشك ونفاق وقتل وفسق وغير ذلك، كل من تاب أي من أي ذلك تاب الله عليه.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] فهذه الآية عامة في جميع الذنوب ما عدا الشرك، وهي مذكورة في هذه السورة الكريمة بعد هذه الآية وقبلها لتقوية الرجاء، والله أعلم.

وثبت في الصحيحين خبر الإسرائيلي الذي قتل مائة نفس ثم سأل عالمًا هل لي من توبة؟ فقال: ومن يحول بينك وبين التوبة؟ ثم أرشده إلى بلد يعبد الله فيه، فهاجر إليه فمات في الطريق، فقبضته ملائكة الرحمة، وإذا كان هذا في بني إسرائيل فلأن يكون في هذه الأمة التوبة مقبولة بطريق الأولى والأخرى، لأن الله وضع عنا الآصار والأغلال التي كانت عليهم وبعث نبينا بالحنيفية السمحة.

فأما الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] الآية، فقد قال أبو هريرة وجماعة من السلف: هذا جزاؤه إن جازاه، وقد رواه ابن مردويه بإسناده مرفوعاً.. عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً ولكن لا يصح.

ومعنى هذه الصيغة أن هذا جزاؤه إن جوزي عليه، وكذا كل وعيد على ذنب، لكن قد يكون كذلك معارض من أعمال صالحة تمنع وصول ذلك الجزاء إليه على قولي أصحاب الموازنة والإحباط، وهذا أحسن ما يسلك في باب الوعيد، والله أعلم بالصواب.

وبتقدير دخول القاتل في النار، إما على قول ابن عباس ومن وافقه أنه لا توبة له، أو على قول الجمهور حيث لا عمل له صالحاً ينجو به فليس بمخلد فيها أبداً، بل الخلود هو المكث الطويل، وقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ «أنه يخرج من النار من كان في قلبه أدنى مثقال ذرة من إيمان».

وأما حديث معاوية «كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل يموت كافراً، أو الرجل يقتل مؤمناً متعمداً» فعسى للترجي، فإذا انتفى الترجي في هاتين الصورتين لا تنفي وقوع ذلك في أحدهما وهو القتل لما ذكرنا من الأدلة، وأما من مات كافراً فالنص أن الله لا يغفر له البتة.

وأما مطالبة المقتول القاتل يوم القيامة فإنه حق من حقوق الأدميين، وهي لا تسقط بالتوبة، ولكن لا بد من ردها إليهم ولا فرق بين المقتول والمسروق منه، والمغصوب منه والمقذوف وسائر حقوق الأدميين، فإن الإجماع منعقد على أنها لا تسقط بالتوبة، ولكنه لا بد من ردها إليهم في صحة التوبة، فإن تعذر ذلك فلا بد من المطالبة يوم القيامة، لكن لا يلزم من وقوع المطالبة وقوع المجازاة، إذ قد يكون للقاتل أعمال صالحة تصرف إلى المقتول أو بعضها، ثم يفضل له أجر يدخل به الجنة أو يعوض الله المقتول بما يشاء من فضله من قصور الجنة ونعيمها، ورفع درجته فيها ونحو ذلك والله أعلم.

ثم لقاتل العمد أحكام في الدنيا وأحكام في الآخرة.

فأما في الدنيا فتسلط أولياء المقتول عليه، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣] الآية، ثم هم مخيرون بين أن يقتلوا، أو يعفوا، أو يأخذوا دية مغلظة أثلاثاً، ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، كما هو مقرر في كتاب الأحكام.

واختلف الأئمة هل تجب عليه كفارة عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام، على أحد القولين كما تقدم في كفارة الخطأ، على قولين:



فالشافعي وأصحابه وطائفة من العلماء يقولون نعم، يجب عليه، لأنه إذا وجبت عليه الكفارة في الخطأ فلائ تجب عليه في العمد أولى، فطردوا هذا في كفارة اليمين الغموس واعتذروا بقضاء الصلاة المتروكة عمداً كما أجمعوا على ذلك في الخطأ.

وقال أصحابه، الإمام أحمد وآخرون: قتل العمد أعظم من أن يكفر فلا كفارة فيه، وكذا اليمين الغموس.

ولا سبيل لهم إلى الفرق بين هاتين الصورتين وبين الصلاة المتروكة عمداً، فإنهم يقولون بوجوب قضائها إذا تركت عمداً، وقد احتج من ذهب إلى وجوب الكفارة في قتل العمد بما رواه الإمام أحمد.. «عن واثلة بن الأسقع، قال: أتى النبي ﷺ نفر من بني سليم فقالوا: إن صاحباً لنا قد أوجب، قال: «فليعتق رقبة يفدي الله بكل عضو منها عضواً منه من النار» وكذا رواه أبو داود والنسائي.

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَتْلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥].

صار ذلك مخرجاً لذوي الأعذار المبيحة لترك الجهاد من العمى والعرج والمرض.

قال الشاعر:

يا راحلين إلى البيت العتيق لقد      سرتم جسوماً وسرنا نحن أرواحا  
إننا أقمنا على عذر وعن قدر      ومن أقام على عذر فقد راحا

﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]

أي الجنة والجزاء الجزيل. وفيه دلالة على أن الجهاد ليس بفرض

عين ، بل هو فرض على الكفاية .

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧]

هذه الآية الكريمة عامة في كل من أقام بين ظهرائي المشركين ، وهو قادر على الهجرة وليس متمكناً من إقامة الدين فهو ظالم لنفسه مرتكب حراماً بالإجماع ، وبنص هذه الآية .

﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٩٩]

عسى من الله موجبة .

وقال السدي: لما أسر العباس وعقيل ونوفل «قال رسول الله ﷺ للعباس: «افد نفسك وابن أخيك» فقال: يا رسول الله ، ألم نصل إلى قبلك ، ونشهد شهادتك ، قال «يا عباس ، إنكم خاصمتهم فخصمتهم» ، ثم تلا عليه هذه الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ﴾ [النساء: ٩٧] رواه ابن أبي حاتم .

﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠]

هذا تحريض على الهجرة وترغيب في مفارقة المشركين وأن المؤمن حيثما ذهب وجد عنهم مندوحة وملجأ يتحصن فيه ، والمرامم مصدر تقول العرب: راغم فلان قومه مراغماً ومراممة ، قال النابغة بن جعدة:

كطود يلاذ بأركانـه عزيز المـراغم والمهـرب

والظاهر - والله أعلم - أنه المنع الذي يُتَحَصَّن به ويراغم به الأعداء .

﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠]

كما ثبت في الصحيحين .. «عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه». وهذا عام في الهجرة وفي جميع الأعمال.

﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]

أي تخففوا فيها إما من كميتها بأن تجعل الرباعية ثنائية كما فهمه الجمهور من هذه الآية، واستدلوا بها على قصر الصلاة في السفر على اختلافهم في ذلك، فمن قائل: لا بد أن يكون سفر طاعة من جهاد، أو حج، أو عمرة، أو طلب علم، أو زيارة، وغير ذلك، كما هو مروي عن ابن عمر وعطاء ويحكي عن مالك في رواية عنه نحوه، لظاهر ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١] ومن قائل: لا يشترط سفر القربة، بل لا بد أن يكون مباحًا، لقوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣] الآية، كما أباح له تناول الميتة مع الاضطرار بشرط أن لا يكون عاصيًا بسفره، وهذا قول الشافعي وأحمد وغيرهما من الأئمة.

ومن قائل: يكفي مطلق السفر سواء كان مباحًا أو محظورًا حتى لو خرج لقطع الطريق وإخافة السبيل ترخص لوجود مطلق السفر، وهذا

قول أبي حنيفة والثوري وداود لعموم الآية وخالفهم الجمهور .

وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْثِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١] فقد يكون هذا خرج مخرج الغالب حال نزول هذه الآية، فإن في مبدأ الإسلام بعد الهجرة كان غالب أسفارهم مخوفة، بل ما كانوا ينهضون إلا إلى غزو عام، أو في سرية خاصة. وسائر الأحياء حرب للإسلام وأهله، والمنطوق إذا خرج مخرج الغالب أو على حادثة فلا مفهوم له، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْإِغْيَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]، وكقوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] قال الإمام أحمد:.. عن حارثة بن وهب الخزاعي، قال: صليت مع النبي ﷺ الظهر والعصر بمنى أكثر ما كان الناس، وآمنه ركعتين .

قال البخاري:.. عن عبد الله بن عمر، قال: صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين، وأبي بكر وعمر وعثمان صدرًا من إمارته، ثم أتمها .

فهذه الأحاديث دالة صريحًا على أن القصر ليس من شرطه وجود الخوف، ولهذا قال من قال من العلماء: إن المراد من القصر ههنا إنما هو قصر الكيفية لا الكمية، وهو قول مجاهد والضحاك والسدي، واعتضدوا أيضًا بما رواه الإمام مالك عن.. عائشة أنها قالت: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في السفر والحضر، فأقرت صلاة السفر، وزيدت في صلاة الحضر .

قالوا: فإذا كان أصل الصلاة في السفر هي الثنتين، فكيف يكون المراد بالقصر ههنا قصر الكمية، لأن ما هو الأصل لا يقال فيه: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١] .

وأصرح من ذلك دلالة على هذا ما رواه الإمام أحمد: ... عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر رضي الله عنه، قال: صلاة السفر ركعتان، وصلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر، على لسان محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا إسناد على شرط مسلم.

وقد حكم مسلم في مقدمة كتابه بسماع ابن أبي ليلى عن عمر، وقد جاء مصرحاً به في هذا الحديث وفي غيره، وهو الصواب إن شاء الله.

زاد مسلم والنسائي.. عن عبد الله بن عباس، قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم محمد صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة، فكما يصلى في الحضر قبلها وبعدها فكذلك يصلى في السفر.

ورواه ابن ماجه من حديث أسامة بن زيد عن طاووس نفسه، فهذا ثابت عن ابن عباس، ولا ينافي ما تقدم عن عائشة، لأنها أخبرت أن أصل الصلاة ركعتان، ولكن زيد في صلاة الحضر، فلما استقر ذلك، صح أن يقال: إن فرض صلاة الحضر أربع، كما قاله ابن عباس - والله أعلم -.

لكن اتفق حديث ابن عباس وعائشة على أن صلاة السفر ركعتان، وأنها تامة غير مقصورة، كما هو مصرح به في حديث عمر رضي الله عنه، وإذا كان كذلك فيكون المراد بقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١] قصر الكيفية كما في صلاة الخوف، فبين المقصود من القصر ههنا، وذكر صفته وكيفيته.

عن الضحاك قال: ذاك عند القتال يصلي الرجل الراكب تكبيرتين حيث كان وجهه.

عن السدي: إن الصلاة إذا صليت ركعتين في السفر، فهي تمام التقصير لا يحل إلا أن يخاف من الذين كفروا أن يفتنوه عن الصلاة فالتقصير ركعة .

وقال ابن جرير . . عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد أنه قال لعبد الله بن عمر: إنا نجد في كتاب الله قصر صلاة الخوف، ولا نجد قصر صلاة المسافر، فقال عبد الله: إنا وجدنا نبينا ﷺ يعمل عملاً عملنا به .

فقد سمي صلاة الخوف مقصورة وحمل الآية عليها لا على قصر صلاة المسافر، وأقره ابن عمر على ذلك، واحتج على قصر الصلاة في السفر بفعل الشارع لا بنص القرآن .

وأصرح من هذا ما رواه ابن جرير . . عن سماك الحنفي قال: سألت ابن عمر عن صلاة السفر، فقال: ركعتان تمام غير قصر، إنما القصر في صلاة المخافة، فقلت: وما صلاة المخافة؟ فقال: يصلي الإمام بطائفة ركعة، ثم يجيء هؤلاء إلى مكان هؤلاء، ويجيء هؤلاء إلى مكان هؤلاء، فيصلي بهم ركعة، فيكون للإمام ركعتان، ولكل طائفة ركعة ركعة .

﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]

صلاة الخوف أنواع كثيرة، فإن العدو تارة يكون تجاه القبلة،

وتارة يكون في غير صوبها، والصلاة تارة تكون رباعية، وتارة تكون ثلاثية كالمغرب، وتارة تكون ثنائية كالصبح وصلاة السفر، ثم تارة يصلون جماعة، وتارة يلتحم الحرب فلا يقدرّون على الجماعة، بل يصلون فرادى مستقبلتي القبلة وغير مستقبلتيها ورجالاً وركباناً، ولهم أن يمشوا والحالة هذه ويضربوا الضرب المتتابع في متن الصلاة.

ومن العلماء من قال: يصلون والحالة هذه ركعة واحدة لحديث ابن عباس - فرض الله الصلاة على لسان نبيكم محمد ﷺ في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة - وبه قال أحمد بن حنبل.

قال المنذري في الحواشي: وبه قال عطاء وجابر والحسن ومجاهد والحكم وقتادة وحماد وإليه ذهب طاووس والضحاك.

وقد حكى أبو عاصم العبادي عن محمد بن نصر المروزي: أنه يرى رد الصبح إلى ركعة في الخوف، وإليه ذهب ابن حزم أيضاً. وقال إسحاق بن راهويه: أما عند المسايقة فيجزيك ركعة واحدة تومئ بها إيماء، فإن لم تقدر فسجدة واحدة لأنها ذكر الله.

وقال آخرون: تكفي تكبيرة واحدة، فلعله أراد ركعة واحدة، وبه قال جابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر وكعب وغير واحد من الصحابة والسدي، ورواه ابن جرير.

ولكن الذي حكوه إنما حكوه على ظاهره في الاجتزاء بتكبيرة واحدة، كما هو مذهب إسحاق بن راهويه وإليه ذهب الأمير

عبد الوهاب بن بخت المكي حتى قال: فإن لم يقدر على التكبيرة فلا يتركها في نفسه يعني بالنية. رواه سعيد بن منصور في سننه.

ومن العلماء من أباح تأخير الصلاة لعذر القتال والمناجزة، كما أخر النبي ﷺ يوم الأحزاب الظهر والعصر فصلاهما بعد الغروب، ثم صلى بعدهما المغرب، ثم العشاء، وكما قال بعدها يوم بني قريظة حين جهز إليهم الجيش: لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة، فأدرکتهم الصلاة في أثناء الطريق، فقال منهم قائلون: لم يرد منا رسول الله ﷺ إلا تعجيل المسير، ولم يرد منا تأخير الصلاة عن وقتها، فصلوا الصلاة لوقتها في الطريق، وأخر آخرون منهم صلاة العصر فصلوها في بني قريظة بعد الغروب، ولم يعنف رسول الله ﷺ أحداً من الفريقين.

وقد تكلمنا على هذا في كتاب السيرة وبيننا أن الذين صلوا العصر لوقتها أقرب إلى إصابة الحق في نفس الأمر، وإن كان الآخرون معذروين أيضاً، والحجة ههنا في عذرهم في تأخير الصلاة لأجل الجهاد والمبادرة إلى حصار الناكثين للعهد من الطائفة الملعونة اليهود.

وأما الجمهور فقالوا: هذا كله منسوخ بصلاة الخوف، فإنها لم تكن نزلت بعد، فلما نزلت نسخ تأخير الصلاة لذلك،

ولكن يشكل عليه ما حكاه البخاري في صحيحه حيث قال:

(باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو) قال الأوزاعي:

إن كان تهياً للفتح ولم يقدرُوا على الصلاة، صلوا إيماء كل امرئ



لنفسه، فإن لم يقدروا على الإيمان، أخرجوا الصلاة حتى ينكشف القتال، أو يأمنوا فيصلوا ركعتين، فإن لم يقدروا صلوا ركعة وسجدة، فإن لم يقدروا فلا يجزئهم التكبير ويؤخرونها حتى يأمنوا، وبه قال مكحول.

وقال أنس بن مالك: حضرت مناهضة حصن تستر عند إضاءة الفجر، واشتد اشتعال القتال، فلم يقدروا على الصلاة، فلم نصل إلا بعد ارتفاع النهار فصليناها ونحن مع أبي موسى، ففتح لنا، قال أنس: وما يسرني بتلك الصلاة الدنيا وما فيها انتهى ما ذكره، ثم أتبعه بحديث تأخير الصلاة يوم الأحزاب، ثم بحديث أمره إياهم أن لا يصلوا العصر إلا في بني قريظة، وكأنه كالمختار لذلك، والله أعلم.

ولمن جرح إلى ذلك له أن يحتج بصنيع أبي موسى وأصحابه يوم فتح تستر فإنه يشتهر غالباً، ولكن كان ذلك في إمارة عمر بن الخطاب، ولم ينقل أنه أنكر عليهم ولا أحد من الصحابة، والله أعلم.

قال هؤلاء: وقد كانت صلاة الخوف مشروعة في الخندق لأن غزوة ذات الرقاع كانت قبل الخندق في قول الجمهور علماء السير والمغازي، وممن نص على ذلك محمد بن إسحاق وموسى بن عقبة والواقدي ومحمد بن سعد كاتبه وخليفة بن الخياط وغيرهم. وقال البخاري وغيره: كانت ذات الرقاع بعد الخندق لحديث أبي موسى وما قدم إلا في خيبر، والله أعلم.

والعجب كل العجب أن المزني وأبا يوسف القاضي وإبراهيم بن إسماعيل بن علي، ذهبوا إلى أن صلاة الخوف منسوخة بتأخيرها عليه

الصلاة والسلام، الصلاة يوم الخندق وهذا غريب جداً، وقد ثبتت الأحاديث بعد الخندق بصلاة الخوف، وحمل تأخير الصلاة يومئذ على ما قاله مكحول والأوزاعي أقوى وأقرب، والله أعلم.

﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]

وهذه حالة غير الأولى، فإن تلك قصرها إلى ركعة كما دل عليه الحديث - فرادى ورجالاً وركباناً مستقبلي القبلة وغير مستقبلها، ثم ذكر حال الاجتماع والائتمام بإمام واحد.

وما أحسن ما استدل به من ذهب إلى وجوب الجماعة من هذه الآية الكريمة حيث اغتفرت أفعال كثيرة لأجل الجماعة، فلولا أنها واجبة لما ساغ ذلك.

وأما من استدل بهذه الآية على أن صلاة الخوف منسوخة بعد النبي ﷺ لقوله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ [النساء: ١٠٢] فبعده تفوت هذه الصفة، فإنه استدلال ضعيف، ويرد عليه مثل قول مانعي الزكاة الذين احتجوا بقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] قالوا: فنحن لا ندفع زكائنا بعده ﷺ إلى أحد، بل نخرجها نحن بأيدينا على من نراه، وندفعها إلا إلى من صلاته أي دعاؤه سكن لنا، ومع هذا رد عليهم الصحابة، وأبوا عليهم هذا الاستدلال، وأجبروهم على أداء الزكاة وقتلوا من منعها منهم.

وأما الأمر بحمل السلاح في صلاة الخوف فمحمول عند طائفة

من العلماء على الوجوب لظاهر الآية، وهو أحد قولي الشافعي، ويدل عليه قول الله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]

﴿وَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣]

يأمر الله تعالى بكثرة الذكر عقيب صلاة الخوف وإن كان مشروعاً مرغباً فيه أيضاً بعد غيرها، ولكن ههنا أكد لما وقع فيها من التخفيف في أركانها، ومن الرخصة في الذهاب فيها والإياب، وغير ذلك مما ليس يوجد في غيرها، كما قال تعالى في الأشهر الحرم: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦] وإن كان هذا منهياً عنه في غيرها، ولكن فيها أكد لشدة حرمتها وعظمتها.

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]

احتج به من ذهب من علماء الأصول إلى أنه كان ﷺ له أن يحكم بالاجتهاد بهذه الآية، وبما ثبت في الصحيحين.. «عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ، سمع جلبة خصم بباب حجرته، فخرج إليهم فقال: «ألا إنما أنا بشر وإنما أقضي بنحو مما أسمع، ولعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليحملها أو ليذرها».

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]

قال ابن جرير . . قال عبد الله: كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم ذنباً أصبح قد كتب كفارة ذلك الذنب على بابه، وإذا أصاب البول منه شيئاً قرضه بالمقراض فقال رجل: لقد أتى الله بني إسرائيل خيراً، فقال عبد الله ﷺ: ما آتاكم الله خير مما آتاهم، جعل الماء لكم طهوراً، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْ يَنْصُرَهُ لِيُكْثِرَ لَهُ أَمْوَالَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَهُوَ الَّذِي يَصْرِفُ الرِّيَاحَ يُبْرِئِ السَّيْلَ ۚ وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْمَطَرَ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّعِبَادٍ يَعْقِلُونَ ۚ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وقال: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]

❖ ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]

جاء في الحديث الذي رواه ابن مردويه: ... حدثنا محمد بن يزيد ابن حنيس، قال: دخلنا على سفيان الثوري نعوذه، فدخل علينا سعيد بن حسان المخزومي، فقال له سفيان الثوري: الحديث الذي كنت حدثتني عن أم صالح، ردّده علي، فقال: حدثتني أم صالح عن صفية بنت شيبة عن أم حبيبة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ذكر الله عز وجل، أو أمر بمعروف، أو نهي عن منكر».

فقال محمد بن يزيد: ما أشد هذا الحديث.

فقال سفيان: وما شدة هذا الحديث؟ إنما جاءت به امرأة عن امرأة، هذا في كتاب الله الذي أرسل به نبيكم ﷺ، أو ما سمعت الله في كتابه يقول: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]؟ فهو هذا بعينه، أو ما

سمعت الله يقول: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨] فهو هذا بعينه، أو ما سمعت الله يقول في كتابه: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: الخ]؟ فهو هذا بعينه، رواه ابن مردويه.

❀ ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]

ولكن قد تكون المخالفة لنص الشارع، وقد تكون لما اجتمعت عليه الأمة المحمدية فيما علم اتفاقهم عليه تحقيقاً، فإنه قد ضمنت لهم العصمة في اجتماعهم من الخطأ تشريعاً لهم وتعظيماً لنبیهم، وقد وردت أحاديث صحيحة كثيرة في ذلك، قد ذكرنا منها طرفاً صالحاً في كتاب أحاديث الأصول.

ومن العلماء من ادعى تواتر معناها، والذي عول عليه الشافعي رحمه الله في الاحتجاج على كون الإجماع حجة تحرم مخالفته هذه الآية الكريمة بعد التروي والفكر الطويل، وهو من أحسن الاستنباطات وأقواها، وإن كان بعضهم قد استشكل ذلك فاستبعد الدلالة منها على ذلك.

❀ ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]

قال أبو بكر بن مردويه... عن مجاهد، قال: قال عبد الله بن عمر: انظروا المكان الذي فيه عبد الله بن الزبير مصلوباً فلا تمرن عليه، قال: فسها الغلام فإذا عبد الله بن عمر ينظر إلى ابن الزبير فقال: يغفر

الله لك ثلاثاً، أما والله ما علمتك إلا صَوَّامًا قَوَّامًا وصَالًا للرحم، أما والله إني لأرجو مع مساوي ما أصبت أن لا يعذبك الله بعدها، قال: ثم التفت إلي فقال: سمعت أبا بكر الصديق يقول: قال رسول الله ﷺ: «من يعمل سوءاً في الدنيا يجز به».

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤]

وهو النقرة التي في ظهر نواة التمرة وقد تقدم الكلام على الفتيل وهو الخيط في شق النواة، وهذا النقيير وهما في نواة التمرة، وكذا القطمير وهو اللفافة التي على نواة التمرة، والثلاثة في القرآن.

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٢٥]

أخلص العمل لربه عز وجل فعمل إيماناً واحتساباً.

﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]

أي اتبع في عمله ما شرعه الله له، وما أرسل به رسوله من الهدى ودين الحق، وهذان الشرطان لا يصح عمل عامل بدونهما، أي يكون خالصاً صواباً والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون متابعاً للشرعية فيصح ظاهره بالمتابعة، وباطنه بالإخلاص، فمتى فقد العمل أحد هذين الشرطين فسد، فمتى فقد الإخلاص كان منافقاً وهم الذين يراءون الناس، ومن فقد المتابعة كان ضالاً جاهلاً، ومتى جمعهما كان عمل المؤمنين الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا ويتجاوز عن سيئاتهم.

﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]

وهذا من باب الترغيب في اتباعه ، لأنه إمام يقتدى به حيث وصل إلى غاية ما يتقرب به العباد له ، فإنه انتهى إلى درجة الخلقة التي هي أرفع مقامات المحبة ، وما ذاك إلا لكثرة طاعته لربه ، كما وصفه به في قوله: ﴿وَلِإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧] ، قال كثير من علماء السلف: أي قام بجميع ما أمر به في كل مقام من مقامات العبادة ، فكان لا يشغله أمر جليل عن حقير ، ولا كبير عن صغير .

﴿وَإِنْ أُمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا شُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ [النساء: ١٢٨]

يقول تعالى مخبراً ومشرعاً من حال الزوجين تارة في حال نفور الرجل عن المرأة ، وتارة في حال اتفائه معها ، وتارة في حال فراقه لها . فالحالة الأولى ما إذا خافت المرأة من زوجها أن ينفر عنها أو يعرض عنها ، فلها أن تسقط عنه حقها أو بعضه من نفقة أو كسوة أو مبيت أو غير ذلك من حقها عليه ، وله أن يقبل ذلك منها فلا حرج عليها في بذلها ذلك له ، ولا عليه في قبوله منها ، ولهذا لما كبرت سودة بنت زمعة عزم رسول الله ﷺ على فراقها فصالحته على أن يمسكها وتترك يومها لعائشة ، فقبل ذلك منها وأبقاها على ذلك .

وقال ابن جرير . . عن عائشة قالت: هو الرجل يكون له امرأتان: إحداهما قد كبرت ، أو هي دميمة ، وهو لا يستكثر منها فتقول: لا تطلقني وأنت في حل من شأني ، وهذا الحديث ثابت في الصحيحين من غير وجه

وقال ابن أبي حاتم: .. قال علي: يكون الرجل عنده المرأة فتنبو عيناه عنها من دماستها أو كبرها، أو سوء خلقها، أو قذذها فتكره فراقه، فإن وضعت له من مهرها شيئاً حل له، وإن جعلت له من أيامها فلا حرج.

وقال الحافظ أبو بكر البيهقي... عن الزهري، أخبرني سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أن السنة في هاتين الآيتين اللتين ذكر الله فيهما نشوز الرجل وإعراضه عن امرأته أن المرء إذا نشز عن امرأته وآثر عليها، فإن من الحق أن يعرض عليها أن يطلقها أو تستقر عنده على ما كانت من أثره في القسم من ماله ونفسه، فإن استقرت عنده على ذلك وكرهت أن يطلقها فلا حرج عليه فيما آثر عليها من ذلك، فإن لم يعرض عليها الطلاق وصالحها على أن يعطيها من ماله ما ترضاه وتقر عنده على الأثرة في القسم من ماله ونفسه صلح له ذلك وجاز صلحها عليه.

كذلك ذكر سعيد بن المسيب وسليمان الصلح الذي قال الله عز وجل ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ [النساء: ١٢٨] وقد ذكر لي أن رافع بن خديج الأنصاري وكان من أصحاب النبي ﷺ كانت عنده امرأة حتى إذا كبرت تزوج عليها فتاة شابة، وآثر عليها الشابة، فناشدته الطلاق فطلقها تطليقة، ثم أمهلها حتى إذا كادت تحل راجعها، ثم عاد فأثر عليها الشابة فناشدته الطلاق، فقال لها: ما شئت، إنما بقيت لك تطليقة واحدة، فإن شئت استقررت على ما ترين من الأثرة، وإن شئت فارقتك، فقالت: لا بل أستقر على الأثرة فأمسكها على



ذلك ، فكان ذلك صلحهما ولم ير رافع عليه إثماً حين رضيت أن تستقر عنده على الأثرة فيما أثر به عليها ، وهكذا رواه بتمامه عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه .

﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]

عن ابن عباس: يعني التخيير أن يخير الزوج لها بين الإقامة والفراق خير من تمادي الزوج على أثره غيرها عليها ، والظاهر من الآية أن صلحهما على ترك بعض حقها للزوج وقبول الزوج ذلك خير من المفارقة بالكلية ، كما أمسك النبي ﷺ سودة بنت زمعة على أن تركت يومها لعائشة ولم يفارقها ، بل تركها من جملة نسائه وفعله ذلك لتتأسى به أمتة في مشروعية ذلك وجوازه .

ولما كان الوفاق أحب إلى الله من الفراق . قال: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] بل الطلاق بغض إليه سبحانه وتعالى ، ولهذا جاء في الحديث الذي رواه أبو داود وابن ماجه ، . عن عبد الله بن عمر ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ

أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]

أي اشهد الحق ولو عاد ضررها عليك ، وإذا سئلت عن الأمر فقل الحق فيه ولو عادت مضرته عليك ، فإن الله سيجعل لمن أطاعه فرجاً ومخرجاً من كل أمر يضيق عليه ، فإن الحق حاكم على كل أحد ومقدم على كل أحد .

ومن هذا القبيل قول عبد الله بن رواحة لما بعثه النبي ﷺ يخرص على أهل خيبر ثمارهم وزروعهم، فأرادوا أن يرشوه ليرفق بهم، فقال: والله لقد جئتكم من عند أحب الخلق إلي، ولأنتم أبغض إلي من أعدادكم من القردة والخنازير وما يحملني حبي إياه، وبغضي لكم على أن لا أعدل فيكم، فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]

يأمر تعالى عباده المؤمنين بالدخول في جميع شرائع الإيمان وشعبه وأركانه ودعائمه وليس هذا من باب تحصيل الحاصل، بل من باب تكميل الكامل وتقريره وتثبيته والاستمرار عليه.

﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ

قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦]

وهذا جنس يشمل جميع الكتب المتقدمة.

وقال في القرآن: نَزَّلَ لِأَنَّهُ نَزَلَ مَفْرَقًا مَنْجَمًا عَلَى الْوَقَائِعِ بِحَسَبِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعِبَادُ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ، وأما الكتب المتقدمة، فكانت تنزل جملة واحدة.

﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْنِئْتُمْ

عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٣٩]

والمقصود من هذا التهيج على طلب العزة من جناب الله والإقبال على عبوديته والانتظام في جملة عباده المؤمنين الذين لهم النصرة في الحياة الدنيا، ويوم يقوم الأشهاد.

﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾

[النساء: ١٤٠]

أي كما أشركوهم في الكفر كذلك يشارك الله بينهم في الخلود في نار جهنم أبداً ويجمع بينهم في دار العقوبة والنكال والقيود والأغلال وشراب الحميم والغسلين لا الزلال.

﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]

عن ابن عباس قال: ذاك يوم القيامة.

ويحتمل أن يكون المعنى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً، أي في الدنيا بأن يسلطوا عليهم استيلاء استئصال بالكلية، وإن حصل لهم ظفر في بعض الأحيان على بعض الناس، فإن العاقبة للمتقين في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١] الآية، وعلى هذا يكون رداً على المنافقين فيما أملوه ورجوه وانتظروه من زوال دولة المؤمنين، وفيما سلكوه من مصانعتهم الكافرين خوفاً على أنفسهم منهم إذا هم ظهروا على المؤمنين فاستأصلوهم.

وقد استدل كثير من العلماء بهذا الآية الكريمة على أصح قولي العلماء، وهو المنع من بيع العبد المسلم للكافر، لما في صحة ابتياعه من التسليط له عليه والإذلال، ومن قال منهم بالصحة، يأمره بإزالة ملكه عنه في الحال للآية.

﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ

قَامُوا كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢]

هذه صفة المنافقين في أشرف الأعمال وأفضلها وخيرها، وهي

الصلاة إذا قاموا إليها، قاموا وهم كسالى عنها، لأنهم لا نية لهم فيها ولا إيمان لهم بها ولا خشية، ولا يعقلون معناها كما روى ابن مردويه... عن ابن عباس، قال: يكره أن يقوم الرجل إلى الصلاة وهو كسلان، ولكن يقوم إليها طلق الوجه عظيم الرغبة شديد الفرح، فإنه يناجي الله وإن الله تجاهه يغفر له ويجيبه إذا دعاه، ثم يتلو هذه الآية.

﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]

يعني قبل موت عيسى، فأما من فسر هذه الآية بأن المعنى أن كل كتابي لا يموت حتى يؤمن بعيسى أو بمحمد عليهما الصلاة والسلام، فهذا هو الواقع، وذلك أن كل أحد عند احتضاره ينجلي له ما كان جاهلاً به، فيؤمن به، ولكن لا يكون ذلك إيماناً نافعاً له، إذا كان قد شاهد الملك، كما قال تعالى في أول هذه السورة ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ إِلَٰهَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٨] الآية وقال تعالى ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [غافر: ٤٨] الآيتين.

وهذا يدل على ضعف ما احتج به ابن جرير في رد هذا القول حيث قال: ولو كان المراد بهذه الآية هذا، لكان كل من آمن بمحمد ﷺ أو بالمسيح ممن كفر بهما يكون على دينهما، وحينئذ لا يرثه أقرباؤه من أهل دينه، لأنه قد أخبر الصادق أنه يؤمن به قبل موته، فهذا ليس بجيد إذ لا يلزم من إيمانه أنه يصير بذلك مسلماً، ألا ترى قول ابن عباس: ولو تردى من شاهق أو ضرب بالسيف أو افترسه سبع، فإنه لا بد أن يؤمن بعيسى، فالإيمان في هذه الحال ليس بنافع ولا ينقل

صاحبه عن كفره لما قدمناه، والله أعلم.

فهذه أحاديث متواترة عن رسول الله ﷺ وفيها دلالة على صفة نزوله ومكانه من أنه بالشام بل بدمشق عند المنارة الشرقية، وأن ذلك يكون عند إقامة صلاة الصبح، وقد بنيت في هذه الأعصار في سنة إحدى وأربعين وسبعمائة منارة للجامع الأموي بيضاء من حجارة منحوتة عوضاً عن المنارة التي هدمت بسبب الحريق المنسوب إلى صنيع النصارى، وكان أكثر عمارتها من أموالهم، وقويت الظنون أنها هي التي ينزل عليها المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، فيقتل الخنزير ويكسر الصليب ويضع الجزية، فلا يقبل إلا الإسلام كما تقدم في الصحيحين، وهذا إخبار من النبي ﷺ بذلك وتقرير وتشريع وتسويغ له على ذلك في ذلك الزمان، حيث تنزاح عللهم وترتفع شبههم من أنفسهم، ولهذا كلهم يدخلون في دين الإسلام متابعة لعيسى عليه السلام وعلى يديه.

وقد تقدم في حديث أبي هريرة أن عيسى عليه السلام يمكث في الأرض بعد نزوله أربعين سنة، ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون.

وفي حديث عبد الله بن عمر عند مسلم أنه يمكث سبع سنين.

فيحتمل - والله أعلم - أن يكون المراد بلبثه في الأرض أربعين سنة مجموع إقامته فيها قبل رفعه، وبعد نزوله، فإنه رفع وله ثلاث وثلاثون سنة، في الصحيح.

وذكر الحافظ أبو القاسم بن عساكر في ترجمة عيسى بن مريم من

تاريخه عن بعض السلف أنه يدفن مع النبي ﷺ في حجرته ، فالله أعلم .  
 ﴿فِظُّظِرٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾  
 [النساء: ١٦٠]

وهذا التحريم قد يكون قدرياً بمعنى أنه تعالى قيضهم لأن تأولوا في كتابهم ، وحرفوا وبدلوا أشياء كانت حلالاً لهم فحرموها على أنفسهم تشديداً منهم على أنفسهم وتضييقاً وتنطعاً ، ويحتمل أن يكون شرعياً بمعنى أنه تعالى حرم عليهم في التوراة أشياء كانت حلالاً لهم قبل ذلك .

﴿وَبَصَّذِهِم عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٦٠]

وهذه سجية لهم متصفون بها من قديم الدهر وحديثه ، ولهذا كانوا أعداء الرسل وقتلوا خلقاً من الأنبياء ، وكذبوا عيسى ومحمداً صلوات الله وسلامه عليهما .

﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: ١٦٤]

وهذه تسمية الأنبياء الذين نص الله على أسمائهم في القرآن وهم :  
 آدم وإدريس ونوح وهود وصالح وإبراهيم ولوط وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وأيوب وشعيب وموسى وهارون ويونس وداود وسليمان وإلياس واليسع وزكريا ويحيى وعيسى ، وكذا ذو الكفل عند كثير من المفسرين وسيدهم محمد ﷺ .

﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا

عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨]

وقد روى الجماعة سوى النسائي والترمذي عن عقبة بن عامر ،

قال: قلنا: يا رسول الله، إنك تبعثنا فننزل بقوم فلا يقرونا، فما ترى في ذلك؟ فقال: «إذا نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف، فاقبلوا منهم، وإن لم تفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم».

ومن هذه الأحاديث وأمثالها، ذهب أحمد وغيره إلى وجوب الضيافة.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿[النساء: ١٥٠-١٥١]

فاليهود - عليهم لعائن الله - آمنوا بالأنبياء إلا عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام، والنصارى آمنوا بالأنبياء وكفروا بخاتمهم وأشرفهم محمد ﷺ، والسامرة لا يؤمنون بنبي بعد يوشع خليفة موسى بن عمران، والمجوس يقال إنهم كانوا يؤمنون بنبي لهم يقال له زرادشت، ثم كفروا بشرعه فرفع من بين أظهرهم، والله أعلم،

والمقصود أن من كفر بنبي من الأنبياء فقد كفر بسائر الأنبياء فإن الإيمان واجب بكل نبي بعثه الله إلى أهل الأرض، فمن رد نبوته للحسد أو العصبية أو التشهي، تبين أن إيمانه بمن آمن به من الأنبياء ليس إيماناً شرعياً، إنما هو عن غرض وهوى وعصبية.

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]

وهذا تشريف لموسى عليه السلام بهذه الصفة، ولهذا يقال له: الكلیم، وقد قال الحافظ أبو بكر بن مردويه: ... حدثنا عبد الجبار بن

عبد الله، قال: جاء رجل إلى أبي بكر بن عياش فقال: سمعت رجلاً يقرأ: وكلم الله موسى تكليماً، فقال أبو بكر: ما قرأ هذا إلا كافر، قرأت على الأعمش، وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى بن وثاب على أبي عبد الرحمن السلمي، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي على علي بن أبي طالب، وقرأ علي بن أبي طالب على رسول الله ﷺ ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وإنما اشتد غضب أبي بكر بن عياش رحمه الله على من قرأ كذلك، لأنه حرف لفظ القرآن ومعناه.

وكان هذا من المعتزلة الذين ينكرون أن يكون الله كلم موسى عليه السلام أو يكلم أحداً من خلقه، كما روينا عن بعض المعتزلة أنه قرأ على بعض المشايخ (وكلم الله موسى تكليماً) فقال له: يا ابن اللخناء، كيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟ يعني أن هذا لا يحتمل التحريف، ولا التأويل.

وقال عبد الرزاق: ... عن كعب، قال: إن الله لما كلم موسى بالأسنة كلها، فقال له موسى: يا رب، هذا كلامك؟ قال: لا، ولو كلمتك بكلامي لم تستقم له. قال: يا رب، فهل من خلقك شيء يشبه كلامك؟ قال: لا، وأشد خلقي شبيهاً بكلامي أشد ما تسمعون من الصواعق، فهذا موقوف على كعب الأحبار، وهو يحكي عن الكتب المتقدمة المشتملة على أخبار بني إسرائيل وفيها الغث والسمين.

﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [النساء: ١٦٥]

قال محمد بن حسين الآجري: .. عن أبي ذر، قال: قلت: يا رسول الله، ما كانت صحف إبراهيم؟ قال «كانت كلها يا أيها الملك



المسلط المبتلى المغرور إني لم أبعثك لتجمع الدنيا بعضها على بعض ، ولكني بعثتك لترد عني دعوة المظلوم ، فإني لا أردّها ولو كانت من كافر ، وكان فيها أمثال ، وعلى العاقل أن يكون له ساعات : ساعة يناجي فيها ربه ، وساعة يحاسب فيها نفسه ، وساعة يفكر في صنع الله ، وساعة يخلو فيها لحاجته من المطعم والمشرب ، وعلى العاقل أن لا يكون ضاعناً إلا لثلاث : تزود لمعاد ، أو مreme لمعاش ، أو لذة في غير محرم ، وعلى العاقل أن يكون بصيراً بزمانه ، مقبلاً على شأنه ، حافظاً للسانه ، ومن حسب كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه .

قال : قلت : يا رسول الله ، فما كانت صحف موسى ؟ قال « كانت عبراً كلها ، عجت لمن أيقن بالموت ثم هو يفرح ، عجت لمن أيقن بالقدر ثم هو ينصب ، وعجت لمن يرى الدنيا وتقلبها بأهلها ثم يطمئن إليها ، وعجت لمن أيقن بالحساب غداً ثم هو لا يعمل » .

﴿ تَأْهَلْ أَلِ كِتَابٍ لَّا تَقْلُوبُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ [النساء : ١٧١]

وهذا كثير في النصارى ، فإنهم تجاوزوا الحد في عيسى حتى رفعوه فوق المنزلة التي أعطاه الله إياها ، فنقلوه من حيز النبوة ، إلى أن اتخذوه إلهاً من دون الله يعبدونه كما يعبدونه .

بل قد غلوا في أتباعه وأشياعه ممن زعم أنه على دينه ، فادعوا فيهم العصمة ، واتبعوهم في كل ما قالوه سواء كان حقاً أو باطلاً ، أو ضلالاً أو رشاداً ، أو صحيحاً أو كذباً .

فالنصارى من جهلهم ليس لهم ضابط ، ولا لكفرهم حد ، بل

أقوالهم وضلالهم منتشر، فمنهم من يعتقد إلهًا، ومنهم من يعتقد شريكًا، ومنهم من يعتقد ولدًا، وهم طوائف كثيرة لهم آراء مختلفة، وأقوال غير مؤتلفة. ولقد أحسن بعض المتكلمين حيث قال: لو اجتمع عشرة من النصارى لافترقوا على أحد عشر قولًا.

﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى

مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١]

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن سنان الواسطي قال: سمعت شاذ بن يحيى يقول: ليس الكلمة صارت عيسى ولكن بالكلمة صار عيسى.

وليست «من» للتبويض كما تقوله النصارى بل هي لابتداء الغاية كما في الآية الأخرى، وقد قال مجاهد في قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] وهو أنه مخلوق من روح مخلوقة وأضيفت الروح إلى الله على وجه التشريف، كما أضيفت الناقة والبيت إلى الله في قوله: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣] وفي قوله: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] وكما روي في الحديث الصحيح: «فأدخل على ربي في داره» أضافها إليه إضافة تشريف، وهذا كله من قبيل واحد ونمط واحد.

ولقد ذكر بعض علمائهم المشاهير عندهم وهو سعيد بن بطريق بترك الإسكندرية في حدود سنة أربعمائة من الهجرة النبوية، أنهم اجتمعوا المجمع الكبير الذي عقدوا فيه الأمانة الكبيرة التي لهم، وإنما هي الخيانة الحقيرة الصغيرة، وذلك في أيام قسطنطين باني المدينة المشهورة، وأنهم

اختلفوا عليه اختلافاً لا ينضبط ولا ينحصر، فكانوا أزيد من ألفين أسقفًا، فكانوا أحزابًا كثيرة، كل خمسين منهم على مقالة، وعشرون على مقالة، ومائة على مقالة، وسبعون على مقالة، وأزيد من ذلك وأنقص. فلما رأى منهم عصابة قد زادوا على الثلاثمائة بثمانية عشر نفر، وقد توافقوا على مقالة، فأخذها الملك ونصرها وأيدها، وكان فيلسوفًا داهية، ومحق ما عداها من الأقوال، وانتظم دست أولئك الثلاثمائة والثمانية عشر، وبنيت لهم الكنائس، ووضعوا لهم كتبًا وقوانين، وأحدثوا فيها الأمانة التي يلقنونها الولدان من الصغار ليعتقدوها ويعمدونهم عليها وأتباع هؤلاء هم الملكانية. ثم إنهم اجتمعوا مجمعاً ثانيًا، فحدث فيهم اليعقوبية، ثم مجمعاً ثالثاً فحدث فيهم النسطورية، وكل هذه الفرق تثبت الأقاليم الثلاثة في المسيح ويختلفون في كيفية ذلك، وفي اللاهوت والناسوت على زعمهم هل اتحدا، أو ما اتحدا، أو امتزجا، أو حل فيه على ثلاث مقالات وكل منهم يكفر الفرقة الأخرى، ونحن نكفر الثلاثة.

﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ

الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]

وقد استدل بعض من ذهب إلى تفضيل الملائكة على البشر بهذه الآية حيث قال: وليس له في ذلك دلالة، لأنه إنما عطف الملائكة على المسيح، لأن الاستنكاف هو الامتناع، والملائكة أقدر على ذلك من المسيح، ولا يلزم من كونهم أقوى وأقدر على الامتناع أن يكونوا أفضل. وقيل: إنما ذكروا لأنهم اتخذوا آلهة مع الله كما اتخذ المسيح، فأخبر تعالى أنهم عبيد من عباده وخلق من خلقه.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَءَاغَتَصَمُوا بِهِۦ فَسُيِّدْ لَهُمْ فِي رَحْمَةِ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥]

وهذه صفة المؤمنين في الدنيا والآخرة، فهم في الدنيا على منهاج الاستقامة وطريق السلامة في جميع الاعتقادات والعمليات، وفي الآخرة على صراط الله المستقيم المفضي إلى روضات الجنات.

﴿سَتَقْتُونَا قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَالَةِ ۖ إِنِ ٱمرؤُهُ ٱهْلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]

قال قتادة: وذكر لنا أن أبا بكر الصديق قال في خطبته: ألا إن الآية التي نزلت في أول سورة النساء في شأن الفرائض أنزلها الله في الولد والوالد.

والآية الثانية أنزلها في الزوج والزوجة والإخوة من الأم، والآية التي ختم بها سورة النساء أنزلها في الإخوة والأخوات من الأب والأم.

والآية التي ختم بها سورة الأنفال أنزلها في أولي الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله مما جرت الرحم من العصبية، رواه ابن جرير.

الكلالة مشتقة من الإكليل، وهو الذي يحيط بالرأس من جوانبه، والمراد هنا من يرثه من حواشيه لا أصوله ولا فروعه.

وقد تقدم الكلام على الكلالة واشتقاقها، وأنها مأخوذة من الإكليل الذي يحيط بالرأس من جوانبه ولهذا فسرّها أكثر العلماء بمن يموت وليس له ولد ولا والد، ومن الناس من يقول: الكلالة من لا ولد له، كما دلت عليه هذه الآية.

وقد نقل ابن جرير وغيره عن ابن عباس وابن الزبير أنهما كانا يقولان في الميت: ترك بنتاً وأختاً إنه لا شيء للأخت لقوله ﴿إِنْ أُمُرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] قال: فإذا ترك بنتاً فقد ترك ولداً فلا شيء للأخت.

وخالفهما الجمهور فقالوا في هذه المسألة للبنت النصف بالفرض، وللأخت النصف الآخر بالتعصيب بدليل غير هذه الآية، وهذه الآية نصت أن يفرض لها في هذه الصورة وأما وراثتها بالتعصيب فلما رواه البخاري عن الأسود قال: قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله ﷺ، النصف للبنت والنصف للأخت.

﴿سَتَقْتُونَا كَلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ إِنْ أُمُرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ [النساء: ١٧٦]

تمسك به من ذهب إلى أنه ليس من شرط الكلاله انتفاء الوالد، بل يكفي في وجود الكلاله انتفاء الولد وهو رواية عن عمر بن الخطاب، رواها ابن جرير عنه بإسناد صحيح إليه.

ولكن الذي يرجع إليه هو قول الجمهور وقضاء الصديق أنه الذي لا ولد له ولا والد، ويدل على ذلك قوله: ﴿وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] ولو كان معها أب لم ترث شيئاً لأنه يحجبها بالإجماع، فدل على أنه من لا ولد له بنص القرآن ولا والد بالنص عند التأمل أيضاً، لأن الأخت لا يفرض لها النصف مع الوالد بل ليس لها ميراث بالكلية.

﴿إِن كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]

وكذا ما زاد على الأختين في حكمهما، ومن ههنا أخذ الجماعة حكم البنيتين كما استفيد حكم الأخوات من البنات في قوله: ﴿إِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ أُثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثَلَاثًا مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١].

قال ابن جرير: وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إني لأستحي أن أخالف فيه أبا بكر، وكان أبو بكر رضي الله عنه يقول: هو ما عدا الولد والوالد. وهذا الذي قاله الصديق عليه جمهور الصحابة والتابعين والأئمة في قديم الزمان وحديثه، وهو مذهب الأئمة الأربعة والفقهاء السبعة، وقول علماء الأمصار قاطبة، وهو الذي يدل عليه القرآن.

\*\*\* \*\* \*



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة

الإشعارات

معطلة

☐

## سُورَةُ الْمَائِدَةِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المائدة: ١]

قال ابن أبي حاتم: أن رجلاً أتى عبد الله بن مسعود فقال: اعهد إلي: فقال: إذا سمعت الله يقول: يا أيها الذين آمنوا فأرעהها سمعك فإنه خير يأمر به أو شر ينهى عنه.

﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]

قال زيد بن أسلم: هي ستة: عهد الله، وعقد الحلف، وعقد الشركة، وعقد البيع، وعقد النكاح وعقد اليمين. وقال محمد بن كعب: هي خمسة منها حلف الجاهلية، وشركة المفوضة.

وقد استدل بعض من ذهب إلى أنه لا خيار في مجلس البيع بهذه الآية، قال: فهذه تدل على لزوم العقد وثبوته فيقتضي نفي خيار المجلس، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك، وخالفهما في ذلك الشافعي وأحمد والجمهور، والحجة في ذلك ما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» وفي لفظ آخر للبخاري «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا» وهذا صريح في إثبات خيار المجلس المتعقب لعقد البيع، وليس هذا منافياً للزوم العقد، بل هو من مقتضياته شرعاً، فالتزامه من تمام الوفاء بالعقود.

﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١]

وقد استدل ابن عمر وابن عباس وغير واحد بهذه الآية على إباحة الجنين إذا وجد ميتاً في بطن أمه إذا ذبحت .

وقد ورد في ذلك حديث في السنن رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه .. عن أبي سعيد قال: قلنا: يا رسول الله ننحر الناقة ونذبح البقرة أو الشاة في بطنها الجنين ، أنلقيه أم نأكله؟ فقال «كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه» وقال الترمذي: حديث حسن .

﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١]

والمراد بالأنعام ما يعم الإنسي من الإبل والبقر والغنم، ويعم الوحشي كالظباء والبقر والحمير، فاستثنى من الإنسي ما تقدم، واستثنى من الوحشي الصيد في حال الإحرام .

وقيل: المراد أحللنا لكم الأنعام، إلا ما استثنى منها لمن التزم تحريم الصيد .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْلُوا سَعَيْرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]

وفي صحيح البخاري «عن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم، ثلاث متواليات: ذو العقدة وذو الحجة والمحرم، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان»



وهذا يدل على استمرار تحريمها إلى آخر وقت، كما هو مذهب طائفة من السلف.

عن ابن عباس: يعني لا تستحلوا القتال فيه.

وذهب الجمهور إلى أن ذلك منسوخ وأنه يجوز ابتداء القتال في الأشهر الحرم، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَحَ الْأَشْهُرُ الْحَرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: هـ] والمراد أشهر التسيير الأربعة، قالوا: فلم يستثن شهراً حراماً من غيره.

وقد حكى الإمام أبو جعفر الإجماع على أن الله قد أحل قتال أهل الشرك في الأشهر الحرم وغيرها من شهور السنة.

قال: وكذلك أجمعوا على أن المشرك لو قلد عنقه أو ذراعيه بلحاء جميع أشجار الحرم لم يكن ذلك له أماناً من القتل إذا لم يكن تقدم له عقد ذمة من المسلمين أو أمان، ولهذه المسألة بحث آخر له موضع أبسط من هذا.

﴿وَلَا أَلْقَيْدَ﴾ [المائدة: ٢]

وكان أهل الجاهلية إذا خرجوا من أوطانهم في غير الأشهر الحرم، قلدوا أنفسهم بالشعر والوبر وتقلد مشركوا الحرم من لحاء شجره فيأمنون به.

عن ابن عباس قال: نسخ من هذه السورة آيتان آية القلائد وقوله ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢].

وقال عطاء: كانوا يتقلدون من شجر الحرم فيأمنون فنهى الله عن قطع شجره.

﴿وَلَا آتَيْنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢]

أي ولا تستحلوا قتال القاصدين إلى بيت الله الحرام الذي من دخله كان آمناً وكذا من قصده طالباً فضل الله وراغباً في رضوانه فلا تصدوه ولا تمنعوه ولا تهيجوه.

وقد حكى ابن جرير الإجماع على أن المشرك يجوز قتله إذا لم يكن له أمان وإن أم البيت الحرام أو بيت المقدس وأن هذا الحكم منسوخ في حقهم، والله أعلم.

فأما من قصده بالإلحاد فيه والشرك عنده والكفر به فهذا يمنع، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨] ولم تزل العرب تعير من أخفر ذلك، قال الشاعر:

ألم تقتلا الحرجين إذ أعورا لكم      يمران بالأيدي اللحاء المضفرا

﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]

وهذا أمر بعد الحظر، والصحيح الذي يثبت على السبر، أنه يرد الحكم إلى ما كان عليه قبل النهي، فإن كان واجباً رده واجباً وإن كان مستحباً فمستحب أو مباحاً فمباح.

ومن قال إنه على الوجوب ينتقض عليه بآيات كثيرة، ومن قال إنه للإباحة يرد عليه آيات أخرى، والذي ينتظم الأدلة كلها هذا الذي ذكرناه، كما اختاره بعض علماء الأصول، والله أعلم.

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ اَنْ صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ اَنْ تَعْتَدُوْا﴾ [المائدة: ٢]

فإن العدل واجب على كل أحد في كل أحد في كل حال .  
وقال بعض السلف: ما عاملت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه . والعدل به قامت السموات والأرض .

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوٰى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْاِثْمِ وَالْعُدُوْنِ﴾ [المائدة: ٢]

يأمر تعالى عباده المؤمنين بالمعاونة على فعل الخيرات وهو البر ، وترك المنكرات وهو التقوى وينهاهم عن التناصر على الباطل والتعاون على المآثم والمحارم .

قال ابن جرير: الإثم ترك ما أمر الله بفعله ، والعدوان مجاوزة ما حد الله في دينكم ومجاوزة ما فرض الله عليكم في أنفسكم وفي غيركم .

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ اَلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]

يخبر تعالى عباده خبراً متضمناً النهي عن تعاطي هذه المحرمات من الميتة ، وهي ما مات من الحيوانات حتف أنفه من غير ذكاة ولا اصطياد ، وما ذاك إلا لما فيها من المضرة لما فيها من الدم المحتقن فهي ضارة للدين وللبدن ، فلهذا حرمها الله عز وجل ، ويستثنى من الميتة السمك ، فإنه حلال سواء مات بتذكية أو غيرها .

﴿وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]

وقال ابن أبي حاتم: .. «عن أبي أمامة وهو صدي بن عجلان ،

قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى قومي أدعوهم إلى الله ورسوله، وأعرض عليهم شرائع الإسلام، فأتيتهم فبينما نحن كذلك، إذ جاؤوا بقصعة من دم فاجتمعوا عليها يأكلونها فقالوا: هلم يا صدي فكل، قال: قلت: ويحكم إنما أتيتكم من عند من يحرم هذا عليكم فأقبلوا عليه، قالوا: وما ذاك؟ فتلوت عليهم هذه الآية»

ورواه الحافظ أبو بكر بن مردويه وزاد بعده هذا السياق قال: فجعلت أدعوهم إلى الإسلام ويأبون عليّ، فقلت: ويحكم اسقوني شربة من ماء، فإني شديد العطش، قال: وعليّ عباءتي، فقالوا: لا، ولكن ندعك حتى تموت عطشاً، قال: فاغتممت وضربت برأسي في العباء، ونمت على الرمضاء في حر شديد، قال: فأتاني آت في منامي بقدح من زجاج لم ير الناس أحسن منه، وفيه شراب لم ير الناس ألد منه، فأمكنني منه فشربته، فلما فرغت من شرابي استيقظت فلا والله ما عطشت، ولا عريت بعد تيك الشربة.

ورواه الحاكم في مستدركه وزاد بعد قوله: بعد تيك الشربة، فسمعتهم يقولون: أتاكم رجل من سراة قومكم فلم تمجعهو بمذقة، فأتوني بمذقة فقلت: لا حاجة لي فيها، إن الله أطعمني وسقاني، وأريتهم بطني، فأسلموا عن آخرهم.

﴿وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]

يعني إنسيه ووحشيه، واللحم يعم جميع أجزائه حتى الشحم، ولا يحتاج إلى تحذلق الظاهرية في جمودهم ههنا، وتعسفهم في الاحتجاج

بقوله: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] يعنون قوله تعالى: ﴿لَا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] أعادوا الضمير فيما فهموه على الخنزير حتى يعم جميع أجزائه، وهذا بعيد من حيث اللغة، فإنه لا يعود الضمير إلا إلى المضاف دون المضاف إليه.

والأظهر أن اللحم يعم جميع الأجزاء كما هو المفهوم من لغة العرب، ومن العرف المطرد.

وفي صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب الأسلمي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ «من لعب بالنردشير، فكأنما صبغ يده في لحم الخنزير ودمه» فإذا كان هذا التنفير لمجرد اللمس، فكيف يكون التهديد والوعيد الأكيد على أكله والتغذي به، وفيه دلالة على شمول اللحم لجميع الأجزاء من الشحم وغيره؟

وفي الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال «إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام» فقيل: يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنها تطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس؟ فقال «لا، هو حرام».

﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [النحل: ١١٥]

أي ما ذبح فذكر عليه اسم غير الله فهو حرام لأن الله تعالى أوجب أن تذبح مخلوقاته على اسمه العظيم، فمتى عدل بها عن ذلك وذكر عليها اسم غيره من صنم أو طاغوت أو وثن أو غير ذلك من سائر المخلوقات فإنها حرام بالإجماع.

وإنما اختلف العلماء في متروك التسمية إما عمداً أو نسياناً .

❁ ﴿وَالْمُنْخَنَقَةُ﴾ [المائدة: ٣]

وهي التي تموت بالخنق، إما قصداً وإما اتفاقاً بأن تتخبل في وثاقتها، فتموت به فهي حرام .

❁ ﴿وَالْمَوْقُودَةُ﴾ [المائدة: ٣]

فهي التي تضرب بشيء ثقيل غير محدد حتى تموت .

وفي الصحيح أن عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله، إني أرمي بالمعراض الصيد فأصيب، قال «إذا رميت بالمعراض فخرق فكله، وإن أصاب بعرضه فإنما هو وقيد فلا تأكله» ففرق بين ما أصابه بالسهم أو بالمعراض ونحوه بحده، فأحله، وما أصاب بعرضه فجعله وقيداً لم يحله، واختلفوا فيما إذا صدم الجارحة الصيد .

ولم يجرحه على قولين، هما قولان للشافعي رحمه الله (أحدهما) لا يحل كما في السهم، والجامع أن كلا منهما ميت بغير جرح فهو وقيد .

(والثاني) إنه يحل لأنه حكم بإباحة ما صاده الكلب ولم يستفصل، فدل على إباحة ما ذكرناه، لأنه قد دخل في العموم، وقد قررت لهذه المسألة فصلاً فليكتب ههنا .

## فصل

- اختلف العلماء رحمهم الله تعالى فيما إذا أرسل كلباً على صيد فقتله بثقله ولم يجرحه، أو صدمه: هل يحل أم لا ؟ على قولين

(أحدهما) أن ذلك حلال لعموم قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، وكذا عمومات حديث عدي بن حاتم، وهذا قول حكاه الأصحاب عن الشافعي رحمه الله، وصححه بعض المتأخرين منهم كالنووي والرافعي.

(قلت): وليس ذلك بظاهر من كلام الشافعي في الأم والمختصر، فإنه قال في كلا الموضعين: يحتمل معنيين، ثم وجه كلا منهما فحمل ذلك الأصحاب منه، فأطلقوا في المسألة قولين عنه، اللهم إلا أنه في بحثه حكايته للقول بالحل رشحه قليلاً، ولم يصرح بواحد منهما، ولا جزم به، والقول بذلك - أعني الحل - نقله ابن الصباغ عن أبي حنيفة من رواية الحسن بن زياد عنه، ولم يذكر غير ذلك. وأما أبو جعفر بن جرير فحكاه في تفسيره عن سلمان الفارسي وأبي هريرة وسعد بن أبي وقاص وابن عمر، وهذا غريب جداً، وليس يوجد ذلك مصرحاً به عنهم، إلا أنه من تصرفه رحمه الله ورضي عنه.

(والقول الثاني) - أن ذلك لا يحل، وهو أحد القولين عن الشافعي رحمه الله واختاره المزني، ويظهر من كلام ابن الصباغ ترجيحه أيضاً، والله أعلم.

وهذا القول أشبه بالصواب، والله أعلم، لأنه أجري على القواعد الأصولية، وأمس بالأصول الشرعية، واحتج ابن الصباغ له بحديث رافع بن خديج، قلت: يا رسول الله، إنا ملاقوا العدو غداً، وليس معنا مدى، أفنذبح بالقصب؟ قال «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه» الحديث بتمامه، وهو في الصحيحين.

وهذا وإن كان وارداً على سبب خاص ، فالعبرة بعموم اللفظ عند جمهور من العلماء في الأصول والفروع .

كما سئل عليه السلام عن البتع ، وهو نبيذ العسل ، فقال «كل شراب أسكر فهو حرام» .

أفيقول فقيه: إن هذا اللفظ مخصوص بشراب العسل ، وهكذا هذا ، كما سألوه عن شيء من الذكاة ، فقال لهم كلاماً عاماً يشمل ذاك المسؤول عنه وغيره لأنه عليه السلام كان قد أوتي جوامع الكلم .

إذا تقرر هذا ، فما صدمه الكلب أو غمه بثقله ليس مما أنهر دمه ، فلا يحل لمفهوم هذا الحديث ، فإن قيل: هذا الحديث ليس من هذا القبيل بشيء ، لأنهم إنما سألوه عن الآلة التي يذكي بها ، ولم يسأله عن الشيء الذي يذكي ، ولهذا استثنى من ذلك السن والظفر حيث قال: «ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك ، أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة» والمستثنى يدل على جنس المستثنى منه ، وإلا لم يكن متصلاً ، فدل على أن المسؤول عنه هو الآلة .

فلا يبقى فيه دلالة لما ذكرتم ، فالجواب عن هذا بأن في الكلام ما يشكل عليكم أيضاً ، حيث يقول «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه» ، ولم يقل: فاذبحوا به ، فهذا يؤخذ منه الحكمان معاً ، يؤخذ حكم الآلة التي يذكي بها ، وحكم المذكي وأنه لا بد من إنهار دمه بآلة ليست سنّاً ولا ظفراً ، هذا مسلك .

(والمسلك الثاني): طريقة المزني ، وهي أن السهم جاء التصريح



فيه بأنه إن قتل بعرضه فلا تأكل، وإن خزق فكل، والكلب جاء مطلقاً، فيحمل على ما قيد هناك من الخزق لأنهما اشتركا في الموجب وهو الصيد فيجب الحمل هنا وإن اختلف السبب كما وجب حمل مطلق الإعتاق في الظهار على تقييده بالإيمان في القتل، بل هذا أولى.

وهذا يتوجه له على من يسلم له أصل هذه القاعدة من حيث هي، وليس فيها خلاف بين الأصحاب قاطبة، فلا بد لهم من جواب عن هذا، وله أن يقول: هذا قتله الكلب بثقله، فلم يحل قياساً على ما قتله السهم بعرضه، والجامع أن كلا منهما آلة للصيد، وقد مات بثقله فيهما، ولا يعارض ذلك بعموم الآية، لأن القياس مقدم على العموم، كما هو مذهب الأئمة الأربعة والجمهور، وهذا مسلك حسن أيضاً.

(مسلك آخر) - قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، عام فيما قتلن بجرح أو غيره، لكن هذا المقتول على هذه الصورة المتنازع فيها لا يخلو إما أن يكون نطيحاً أو في حكمه، أو منخنقاً أو في حكمه، وأياً ما كان، فيجب تقديم هذه الآية على تلك الوجوه:

(أحدها) أن الشارع قد اعتبر حكم هذه الآية حالة الصيد حيث يقول لعدي بن حاتم: وإن أصابه بعرضه، فإنما هو وقيد فلا تأكله، ولم نعلم أحداً من العلماء فصل بين حكم وحكم من هذه الآية، فقال: إن الوقيد معتبر حالة الصيد، والنطيح ليس معتبراً، فيكون القول بحل المتنازع فيه خرقاً للإجماع لا قائل به، وهو محظور عند كثير من العلماء.

(الثاني) أن تلك الآية ليست على عمومها بالإجماع بل مخصوصة

بما صدن من الحيوان المأكول، وخرج من عموم لفظها الحيوان غير المأكول بالاتفاق، والعموم المحفوظ مقدم على غير المحفوظ.

المسلك الآخر - أن هذا الصيد والحالة هذه في حكم الميتة سواء، لأنه قد احتقن فيه الدماء وما يتبعها من الرطوبات، فلا تحل قياساً على الميتة.

المسلك الآخر - أن آية التحريم، أعني قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] إلى آخرها، محكمة لم يدخلها نسخ ولا تخصيص وكذا ينبغي أن تكون آية التحليل محكمة، أعني قوله تعالى: ﴿تَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ كُلُّ حَيٍّ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ [المائدة: ٤] الآية، فينبغي أن لا يكون بينهما تعارض أصلاً، وتكون السنة جاءت لبيان ذلك، وشاهد ذلك قصة السهم، فإنه ذكر حكم ما دخل في هذه الآية، وهو ما إذا خزقه المعراض فيكون حلالاً، لأنه من الطيبات، وما دخل في حكم تلك الآية، آية التحريم، وهو ما إذا أصابه بعرض فلا يؤكل، لأنه وقيد، فيكون أحد أفراد آية التحريم، وهكذا يجب أن يكون حكم هذا سواء إن كان قد جرحه الكلب، فهو داخل في حكم آية التحليل، وإن لم يجرحه بل صدمه أو قتله بثقله، فهو نطيح أو في حكمه، فلا يكون حلالاً، (فإن قيل): فلم لا فصل في حكم الكلب، فقال: ما ذكرتم إن جرحه فهو حلال، وإن لم يجرحه فهو حرام؟

(فالجواب) أن ذلك نادر، لأن من شأن الكلب أن يقتل بظفره أو نابيه أو بهما معاً، وأما اصطدامه هو والصيد فنادر، وكذا قتله إياه بثقله، فلم يحتاج إلى الاحتراز من ذلك لندوره أو لظهور حكمه عند من علم تحريم الميتة والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة. وأما السهم والمعرّاض فتارة يخطئ لسوء رمي راميه، أو للهو أو لنحو ذلك، بل خطؤه أكثر من إصابته، فلهذا ذكر كلاً من حكميه مفصلاً، والله أعلم، ولهذا لما كان الكلب، من شأنه أنه قد يأكل من الصيد ذكر حكم ما إذا أكل من الصيد فقال «إن أكل فلا تأكل، فإني أخاف أن يكون أمسك على نفسه» وهذا صحيح ثابت في الصحيحين، وهو أيضاً مخصوص من عموم آية التحليل عند كثيرين، فقالوا: لا يحل ما أكل منه الكلب، حكى ذلك عن أبي هريرة وابن عباس، وبه قال الحسن والشعبي والنخعي، وإليه ذهب أبو حنيفة وصاحباؤه، وأحمد بن حنبل والشافعي في المشهور عنه، وروى ابن جرير في تفسيره عن علي وسعيد وسلمان وأبي هريرة وابن عمر وابن عباس: إن الصيد يؤكل وإن أكل منه الكلب، حتى قال سعيد وسلمان وأبو هريرة وغيرهم: يؤكل ولو لم يبق منه إلا بضعة، وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي في قوله القديم، وأوماً في الجديد إلى قولين، قال ذلك الإمام أبو نصر بن الصباغ وغيره من الأصحاب عنه.

وقد روى أبو داود بإسناد جيد قوي عن أبي ثعلبة الخشني عن رسول الله ﷺ أنه قال في صيد الكلب «إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله، فكل وإن أكل منه وكل ما ردت عليك يدك» ورواه أيضاً النسائي

من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده: أن أعرابياً يقال له أبو ثعلبة قال: يا رسول الله، فذكر نحوه، وقال محمد بن جرير في تفسيره: ... عن سعيد بن المسيب، عن سلمان الفارسي، عن رسول الله ﷺ قال «إذا أرسل الرجل كلبه على الصيد فأدركه وقد أكل منه، فليأكل ما بقي» ثم إن ابن جرير علله بأنه قد رواه أبو قتادة وغيره عن سعيد بن المسيب، عن سلمان موقوفاً.

وأما الجمهور فقدّموا حديث عدي على ذلك، وراموا تضعيف حديث أبي ثعلبة وغيره، وقد حمّله بعض العلماء على أنه إن أكل بعد ما انتظر صاحبه فطال عليه الفصل ولم يجرى، فأكل منه لجوعه ونحوه فإنه لا بأس بذلك، لأنه والحالة هذه لا يخشى أنه إنما أمسك على نفسه بخلاف ما إذا أكل منه أول وهلة، فإنه يظهر منه أنه أمسك على نفسه، والله أعلم.

فأما الجوارح من الطيور فنص الشافعي على أنها كالكلب، فيحرم ما أكلت منه عند الجمهور، ولا يحرم عند الآخرين، واختار المزني من أصحابنا أنه لا يحرم أكل ما أكلت منه الطيور والجوارح، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد، قالوا: لأنه لا يمكن تعليمها كما يعلم الكلب بالضرب ونحوه، وأيضاً فإنها لا تعلم إلا بأكلها من الصيد فيعفى عن ذلك، وأيضاً فالتص إنما ورد في الكلب لا في الطير. وقال الشيخ أبو علي في «الإفصاح»: إذا قلنا: يحرم ما أكل منه الكلب، ففي تحريم ما أكل منه الطير وجهان، وأنكر القاضي أبو الطيب هذا التفرع والترتيب لنص الشافعي رحمه الله، على التسوية بينهما، والله سبحانه وتعالى أعلم.

﴿وَالنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: ٣]

وأما النطيحة: فهي التي ماتت بسبب نطح غيرها لها، فهي حرام وإن جرحها القرن وخرج منها الدم ولو من مذبحتها، والنطيحة فعيلة بمعنى مفعولة، أي منطوحة، وأكثر ما ترد هذه البنية في كلام العرب بدون تاء التأنيث، فيقولون: عين كحيل، وكف خضيب، ولا يقولون: كف خضيبية، ولا عين كحيلة، وأما هذه فقال بعض النحاة: إنما استعمل فيها تاء التأنيث، لأنها أجريت مجرى الأسماء كما في قولهم: طريقة طويلة، وقال بعضهم: إنما أتى بتاء التأنيث فيها لتدل على التأنيث من أول وهلة بخلاف عين كحيل وكف خضيب لأن التأنيث مستفاد من أول الكلام.

﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾ [المائدة: ٣]

فهي حرام وإن كان قد سال منها الدم ولو من مذبحتها، فلا تحل بالإجماع.

﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]

عائد على ما يمكن عوده عليه مما انعقد سبب موته، فأمكن تداركه بذكاة وفيه حياة مستقرة، وذلك إنما يعود على قوله ﴿وَالْمُنْحَفَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾ [المائدة: ٣]، ما عدا عليها أسد أو فهد أو نمر أو ذئب أو كلب.

وهكذا روي عن غير واحد: أن المذكاة متى تحركت بحركة تدل على بقاء الحياة فيها بعد الذبح، فهي حلال، وهذا مذهب جمهور

الفقهاء ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل .

وقال أشهب: سئل مالك عن الضبع يعدو على الكبش فيدق ظهره ، أترى أن يذكى قبل أن يموت فيؤكل ؟ فقال: إن كان قد بلغ السَّخْرَةَ فلا أرى أن يؤكل ، وإن كان أصاب أطرافه فلا أرى بذلك بأساً ، قيل له: وثب عليه فدق ظهره ؟ فقال: لا يعجبني هذا لا يعيش منه . قيل له: فالذئب يعدو على الشاة فيثقب بطنها ولا يثقب الأمعاء ؟ فقال: إذا شق بطنها فلا أرى أن تؤكل ، هذا مذهب مالك رحمه الله . وظاهر الآية عام فيما استثناه مالك رحمه الله من الصور التي بلغ الحيوان فيها إلى حالة لا يعيش بعدها فيحتاج إلى دليل مخصص للآية ، والله أعلم .

وروي عن عمر موقوفاً وهو أصح «ألا إن الذكاة في الحلق واللبة ، ولا تعجلوا الأنفس أن تزهق» .

وفي الحديث الذي رواه الإمام أحمد وأهل السنن من رواية حماد ابن سلمة عن أبي العشراء الدارمي عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله ، أما تكون الذكاة إلا من اللبة والحلق ؟ فقال «لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك» ، وهو حديث صحيح ، ولكنه محمول على ما لا يقدر على ذبحه في الحلق واللبة .

﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣]

فنهى الله المؤمنين عن هذا الصنيع ، وحرم عليهم أكل هذه الذبائح التي فعلت عند النصب حتى ولو كان يذكر عليها اسم الله في الذبح .

﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزَلِ﴾ [المائدة: ٣]

والاستقسام مأخوذ من طلب القسم من هذه الأزلام.

﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ

دِينًا﴾ [المائدة: ٣]

هذه أكبر نعم الله تعالى على هذه الأمة حيث أكمل تعالى لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم صلوات الله وسلامه عليه، ولهذا جعله الله تعالى خاتم الأنبياء وبعثه إلى الإنس والجن، فلا حلال إلا ما أحله، ولا حرام إلا ما حرمه، ولا دين إلا ما شرعه، وكل شيء أخبر به فهو حق وصدق لا كذب فيه ولا خلف كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] أي صدقًا في الأخبار، وعدلًا في الأوامر والنواهي، فلما أكمل لهم الدين، تمت عليهم النعمة، ولهذا قال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] أي فارضوه أنتم لأنفسكم، فإنه الدين الذي أحبه الله ورضيه، وبعث به أفضل الرسل الكرام، وأنزل به أشرف كتبه.

وعن ابن عباس: هو الإسلام، أخبر الله نبيه ﷺ والمؤمنين أنه قد أكمل لهم الإيمان، فلا يحتاجون إلى زيادة أبدًا، وقد أتمه الله فلا ينقصه أبدًا، وقد رضيه الله فلا يسخطه أبدًا.

عن هارون بن عنترة، عن أبيه، قال: لما نزلت ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وذلك يوم الحج الأكبر، بكى عمر، فقال له النبي ﷺ «ما يبكيك؟» قال: أبكاني أنا كنا في زيادة من ديننا، فأما إذا أكمل فإنه لم يكمل شيء إلا نقص،

فقال «صدقت» ويشهد لهذا المعنى الحديث الثابت «إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً، فطوبى للغرباء». رواه ابن جرير.

﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]

قال الفقهاء: قد يكون تناول الميتة واجباً في بعض الأحيان وهو ما إذا خاف على نفسه ولم يجد غيرها، وقد يكون مندوباً، وقد يكون مباحاً بحسب الأحوال.

واختلفوا هل يتناول منها قدر ما يسد به الرمق، أو له أن يشبع أو يشبع ويتزود؟ على أقوال كما هو مقرر في كتاب الأحكام.

وفيما إذا وجد ميتة وطعام الغير أو صيداً وهو محرم، هل يتناول الميتة أو ذلك الصيد ويلزمه الجزاء أو ذلك الطعام ويضمن بدله؟ على قولين هما قولان للشافعي رحمه الله.

وليس من شرط جواز تناول الميتة أن يمضي عليه ثلاثة أيام لا يجد طعاماً كما قد يتوهمه كثير من العوام وغيرهم، بل متى اضطر إلى ذلك جاز له.

قال الإمام أحمد: .. «عن أبي واقد الليثي، أنهم قالوا: يا رسول الله، إنا بأرض تصيبنا بها المخمصة، فمتى تحل لنا بها الميتة؟ فقال «إذا لم تصطبحوها، ولم تغتبقوها، ولم تحتفتوها بها بقللاً فشأنكم بها» تفرد به أحمد من هذا الوجه، وهو إسناد صحيح على شرط الصحيحين.

قال أبو داود: .. «عن النجيع العامري أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: ما يحل لنا من الميتة؟ قال «ما طعامكم»؟ قلنا: نصطح ونغتبق.



قال أبو نعيم: فسر له عتبة، قدح غدوة وقدح عشية، قال: ذاك وأبي الجوع، وأحل لهم الميتة على هذه الحال». تفرد به أبو داود وكأنهم كانوا يصطبحون ويغتبقون شيئاً لا يكفيهم، فأحل لهم الميتة لتمام كفايتهم.

وقد يحتج به من يرى جواز الأكل منها حتى يبلغ حد الشبع، ولا يتقيد ذلك بسد الرمق، والله أعلم.

قال أبو داود: .. «عن جابر عن سمرة: أن رجلاً نزل الحرة ومعه أهله وولده، فقال له رجل: إن ناقتي ضلت، فإن وجدتها فأمسكها، فوجدها ولم يجد صاحبها، فمرضت، فقالت له امرأته: انحرها فأبى، فنفقت فقالت له امرأته: اسلخها حتى تقدد شحمها ولحمها فنأكله، قال: لا حتى أسأل رسول الله ﷺ فأتاه فسأله، فقال «هل عندك غنى يغنيك؟» قال: لا، قال «فكلوها».

وقد يحتج به من يجوز الأكل والشبع والتزود منها مدة يغلب على ظنه الاحتياج إليها والله أعلم.

﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣]

أي متعاط لمعصية الله، فإن الله قد أباح ذلك له وسكت عن الآخر، كما قال في سورة البقرة ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وقد استدل بهذه الآية من يقول بأن العاصي بسفره لا يترخص

بشيء من رخص السفر، لأن الرخص لا تنال بالمعاصي، والله أعلم.  
 أي أبحنا تناول الميتة للمضطر بشرط أن يكون غير باغ ولا متعد،  
 وهكذا هنا أي كما أحللنا الأنعام في جميع الأحوال فحرموا الصيد في  
 حال الإحرام، فإن الله قد حكم بهذا، وهو الحكيم في جميع ما يأمر به  
 وينهى عنه.

﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مَنِ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا  
 أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]

وهي الكلاب والفهود والصقور وأشباهاها، كما هو مذهب الجمهور  
 من الصحابة والتابعين والأئمة.

عن ابن عمر، قال: أما ما صاد من الطير البازات وغيرها من  
 الطير، فما أدركت فهو لك وإلا فلا تطعمه، نقله ابن جرير.

قلت: والمحكي عن الجمهور إن الصيد بالطيور كالصيد بالكلاب  
 لأنه تكلب الصيد بمخالبتها كما تكلبه الكلاب، فلا فرق، وهو مذهب  
 الأئمة الأربعة وغيرهم واختاره ابن جرير، واحتج في ذلك بما رواه..  
 «عن عدي بن حاتم، قال: سألت رسول الله ﷺ عن صيد البازي فقال:  
 «ما أمسك عليك فكل».

واستثنى الإمام أحمد صيد الكلب الأسود، لأنه عنده مما يجب  
 قتله ولا يحل اقتناؤه، لقوله ﷺ: «الكلب الأسود شيطان» وقال:  
 «اقتلوا كل أسود بهيم» وسميت هذه الحيوانات التي يصطاد بهن  
 جوارح من الجرح، وهو الكسب، كما تقول العرب: فلان جرح أهله

خيرًا، أي كسبهم خيرًا، ويقولون: فلان لا جارج له أي لا كاسب له، وقال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِإِتْلٍ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠] أي ما كسبتم من خير وشر.

﴿مُكَلِّينَ﴾ [المائدة: ٤]

يحتمل أن يكون حالًا من الفاعل ويحتمل أن يكون حالًا من المفعول، وهو الجوارح، أي وما علمتم من الجوارح في حال كونهن مكليات للصيد، وذلك أن تقتنصه بمخالبها أو أظفارها.

فيستدل بذلك والحالة هذه على أن الجارج إذا قتل الصيد بصدمته لا بمخلابه وظفره، أنه لا يحل له، كما هو أحد قولي الشافعي وطائفة من العلماء، ولهذا قال ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤] وهو أنه إذا أرسله استرسل، وإذا أشلاه استشلى، وإذا أخذ الصيد أمسكه على صاحبه حتى يجيء إليه، ولا يمسكه لنفسه، ولهذا قال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]

فمتى كان الجارج معلمًا وأمسك على صاحبه، وكان قد ذكر اسم الله عليه وقت إرساله، حل الصيد وإن قتله بالإجماع.

وقد وردت السنة بمثل ما دلت عليه هذه الآية الكريمة، كما ثبت في الصحيحين «عن عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله، إني أرسل الكلاب المعلمة وأذكر اسم الله! فقال «إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك». قلت: وإن قتلن؟ قال «وإن قتلن ما لم يشركها كلب ليس منها».

روى ابن أبي حاتم عن عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله، إنا قوم نصيد بالكلاب والبزاة، فما يحل لنا منها؟..

قلت: وإن قتل؟ قال «وإن قتل ما لم يأكل».

فوجه الدلالة لهم أنه اشترط في الكلب أن لا يأكل، ولم يشترط ذلك في البزاة، فدل على التفرقة بينهما في الحكم، والله أعلم.

وفي حديث أبي ثعلبة المخرج في الصحيحين أيضاً «إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله، وإذا رميت بسهمك فاذكر اسم الله» ولهذا اشترط من اشترط من الأئمة كالإمام أحمد رحمه الله في المشهور عنه، التسمية عند إرسال الكلب، والرمي بالسهم، لهذه الآية وهذا الحديث، وهذا القول هو المشهور عن الجمهور أن المراد بهذه الآية الأمر بالتسمية عند الإرسال.

عن ابن عباس في قوله ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤] يقول: إذا أرسلت جارحك فقل: باسم الله، وإن نسيت فلا حرج، وقال بعض الناس: المراد بهذه الآية الأمر بالتسمية عند الأكل.

روى أبو داود: .. «عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن أعرابياً يقال له أبو ثعلبة قال: يا رسول الله، إن لي كلاباً مكلبة، فأفتني في صيدها، فقال النبي ﷺ «إن كان لك كلاب مكلبة، فكل مما أمسكن عليك» فقال: ذكياً وغير ذكي، وإن أكل منه؟ قال «نعم وإن أكل منه».

عن أبي ثعلبة، قال: قال رسول الله ﷺ «إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل وإن أكل منه، وكل ما ردت عليك يدك» رواه أبو داود.

وهذان إسنادان جيدان، وقد روى الثوري عن سماك بن حرب، عن عدي قال: قال رسول الله ﷺ «ما كان من كلب ضار أمسك عليك فكل» قلت: وإن أكل؟ قال «نعم».

فهذه آثار دالة على أنه يغتفر، وإن أكل منه الكلب، وقد احتج بها من لم يحرم الصيد بأكل الكلب وما أشبهه.

وقد توسط آخرون فقالوا: إن أكل عقب ما أمسكه فإنه يحرم لحديث عدي بن حاتم، وللعلة التي أشار إليها النبي ﷺ «فإن أكل فلا تأكل، فإني أخاف أن يكون أمسك على نفسه» وأما إن أمسكه ثم انتظر صاحبه فطال عليه وجاع فأكل منه لجوعه، فإنه لا يؤثر في التحريم وحملوا على ذلك حديث أبي ثعلبة الخشني. وهذا تفريق حسن، وجمع بين الحديثين صحيح.

وقد تمنى الأستاذ أبو المعالي الجويني في كتابه «النهاية» أن لو فصل مفصل هذا التفصيل وقد حقق الله أمنيته، وقال بهذا القول والتفريق طائفة من الأصحاب منهم.

وقال آخرون قولاً رابعاً في المسألة وهو التفرقة بين أكل الكلب فيحرم لحديث عدي، وبين أكل الصقور ونحوها فلا يحرم لأنه لا يقبل التعليم إلا بالأكل.

وقال ابن جرير: ... عن ابن عباس أنه قال في الطير: إذا أرسلته فقتل فكل، فإن الكلب إذا ضربته لم يعد وإن تعلم الطير أن يرجع إلى صاحبه وليس يضرب، فإذا أكل من الصيد وتنف الريش فكل.

﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]

لأنهم يعتقدون تحريم الذبح لغير الله، ولا يذكرون على ذبائهم إلا اسم الله، وإن اعتقدوا فيه تعالى ما هو منزله عنه، تعالى وتقدس.

وقد ثبت في الصحيح: عن عبد الله بن مغفل، قال: أدلي بجرباب من شحم يوم خيبر فحضنته وقلت: لا أعطي اليوم من هذا أحداً، والتفت فإذا النبي ﷺ يتسم، فاستدل به الفقهاء، على أنه يجوز تناول ما يحتاج إليه من الأطعمة ونحوها من الغنيمة، قبل القسمة، وهذا ظاهر.

واستدل به الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة، على أصحاب مالك في منعهم، أكل ما يعتقد اليهود تحريمه من ذبائهم، كالشحوم ونحوها مما حرم عليهم، فالمالكية لا يجوزون للمسلمين أكله، لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥] قالوا: وهذا ليس من طعامهم.

واستدل عليهم الجمهور بهذا الحديث، وفي ذلك نظر، لأنه قضية عين، ويحتمل أن يكون شحماً، يعتقدون حله كشحم الظهر والحوايا ونحوهما، والله أعلم، وأجود منه في الدلالة، ما ثبت في الصحيح، أن أهل خيبر أهدوا لرسول الله ﷺ شاة مصلية، وقد سموا ذراعها وكان يعجبه الذراع، فتناوله فنهش منه نهشة.

ووجه الدلالة منه أنه عزم على أكلها ومن معه، ولم يسألهم هل نزعوا منها ما يعتقدون تحريمه من شحمها أم لا.

عن مكحول قال: أنزل الله ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] ثم نسخه الرب عز وجل، ورحم المسلمين فقال ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥] فنسخها بذلك، وأحل طعام أهل الكتاب.

وفي هذا الذي قاله مكحول رحمه الله نظر، فإنه لا يلزم من إباحته طعام أهل الكتاب، إباحة أكل ما لم يذكر اسم الله عليه لأنهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم وقربانهم، وهم متعبدون بذلك، ولهذا لم يبح ذبائح من عداهم من أهل الشرك، ومن شابههم، لأنهم لا يذكرون اسم الله على ذبائحهم، بل ولا يتوقفون فيما يأكلونه من اللحم على ذكاة، بل يأكلون الميتة بخلاف أهل الكتابين ومن شاكلهم من السامرة والصابئة ومن يتمسك بدين إبراهيم وشيث وغيرهما من الأنبياء، على أحد قولي العلماء ونصارى العرب، كبني تغلب وتنوخ وبهرا وجذام ولخم وعاملة ومن أشبههم، لا تؤكل ذبائحهم عند الجمهور.

وأما المجوس، فإنهم وإن أخذت منهم الجزية تبعاً وإلحاقاً لأهل الكتاب، فإنهم لا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم، خلافاً لأبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي، أحد الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل. ولما قال ذلك واشتهر عنه، أنكر عليه الفقهاء ذلك، حتى قال عنه الإمام أحمد: أبو ثور كاسمه، يعني في هذه المسألة، وكأنه تمسك

بعموم حديث روي مرسلًا عن النبي ﷺ أنه قال «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» ولكن لم يثبت بهذا اللفظ، وإنما الذي في صحيح البخاري، عن عبد الرحمن بن عوف، أن رسول الله ﷺ، أخذ الجزية من مجوس هجر، ولو سلم صحة هذا الحديث، فعمومه مخصوص بمفهوم هذه الآية ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥] فدل بمفهومه مفهوم المخالفة على أن طعام من عداهم من أهل الأديان، لا يحل.

﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥]

وهذا من باب المكافأة والمقابلة والمجازاة، كما ألبس النبي ﷺ ثوبه لعبد الله بن أبي ابن سلول، حين مات ودفنه فيه، قالوا: لأنه كان قد كسا العباس حين قدم المدينة ثوبه، فجازاه النبي ﷺ ذلك بذلك.

فأما الحديث الذي فيه «لا تصحب إلا مؤمنًا، ولا يأكل طعامك إلا تقي» فمحمول على الندب والاستحباب، والله أعلم.

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]

ويحتمل أن يكون أراد بالحرّة العفيفة، كما قال في الرواية الأخرى عنه، وهو قول الجمهور ههنا، وهو الأشبه، لثلا يجتمع فيها أن تكون ذمية، وهي مع ذلك غير عفيفة، فيفسد حالها بالكلية ويتحصل زوجها على ما قيل في المثل: «حشفًا وسوء كيلة».

والظاهر من الآية أن المراد من المحصنات العفيفات عن الزنا. ثم اختلف المفسرون والعلماء هل يعم كل كتابية عفيفة، سواء كانت حرة أو أمة؟



حكاه ابن جرير عن طائفة من السلف ، ممن فسر المحصنة بالعفيفة .  
وقيل : المراد بأهل الكتاب ههنا الإسرائيليات ، وهو مذهب  
الشافعي .

وقيل : المراد بذلك الذميات دون الحريات ، لقوله : ﴿ قَاتِلُوا  
الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا  
يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ [التوبة: ٢٩] الآية ، وقد كان  
عبد الله بن عمر لا يرى التزويج بالنصرانية ، ويقول : لا أعلم شركاً  
أعظم من أن تقول إن ربها عيسى ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا  
الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ﴾ [البقرة: ٢٢١] وقد تزوج جماعة من الصحابة من نساء  
النصارى ، ولم يروا بذلك بأساً أخذاً بهذه الآية الكريمة ، فجعلوا هذه  
مخصصة للتي في سورة البقرة ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ﴾ [البقرة:  
٢٢١] إن قيل بدخول الكتابيات في عمومها ، وإلا فلا معارضة بينها وبينها ،  
لأن أهل الكتاب قد انفصلوا في ذكرهم عن المشركين في غير موضع ،  
كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّىٰ ﴾  
[البينة: ١] وكقوله : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيَّةَ ﴾ [آل عمران: ٢٠]

وقد أفتى جابر بن عبد الله وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي  
والحسن البصري ، بأن الرجل إذا نكح امرأة فزنت قبل دخوله بها أنه  
يفرق بينهما ، وترد عليه ما بذل لها من المهر ، رواه ابن جرير عنهم .

﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْكِفِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾ [المائدة: ٥]

ولهذا ذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله إلى أنه لا يصح

نكاح المرأة البغي حتى تتوب ، وما دامت كذلك لا يصح تزويجها من رجل عفيف ، وكذلك لا يصح عنده عقد الرجل الفاجر على عفيفة حتى يتوب ويقلع عما هو فيه من الزنا لهذه الآية وللحديث « لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله » .

وقال ابن جرير: ... عن الحسن ، قال: قال عمر بن الخطاب: لقد هممت أن لا أدع أحداً أصاب فاحشة في الإسلام أن يتزوج محصنة ، فقال له أبي بن كعب: يا أمير المؤمنين ، الشرك أعظم من ذلك ، وقد يقبل منه إذا تاب .

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]

فلاية أمرة بالوضوء عند القيام إلى الصلاة ، ولكن هو في حق المحدث واجب ، وفي حق المتطهر على سبيل الندب والاستحباب .  
وقد قيل: إن الأمر بالوضوء لكل صلاة كان واجباً في ابتداء الإسلام ، ثم نسخ .

وقال الإمام أحمد بن حنبل: .. عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، قال: كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة ، فلما كان يوم الفتح توضأ ومسح على خفيه وصلى الصلوات بوضوء واحد ، فقال له عمر: يا رسول الله ، إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله . قال «إني عمداً فعلته يا عمر» .

وقال ابن جرير: .. حدثنا الفضل بن المبرشر قال: رأيت جابر بن عبد الله يصلي الصلوات بوضوء واحد .

وقال ابن جرير: عن النزال بن سبرة قال: رأيت علياً صلى الظهر ثم قعد للناس في الرحبة، ثم أتى بماء فغسل وجهه ويديه، ثم مسح برأسه ورجليه، وقال: هذا وضوء من لم يحدث.

وأما ما رواه أبو داود الطيالسي .. عن سعيد بن المسيب، أنه قال: الوضوء من غير حدث اعتداء، فهو غريب عن سعيد بن المسيب، ثم هو محمول على أن من اعتقد وجوبه فهو معتد، وأما مشروعيته استحباباً فقد دلت السنة على ذلك.

وقال ابن جرير: عن ابن سيرين: أن الخلفاء كانوا يتوضؤون لكل صلاة.

قد استدل طائفة من العلماء بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] على وجوب النية في الوضوء، لأن تقدير الكلام: فاغسلوا وجوهكم لها، كما تقول العرب: إذا رأيت الأمير فقم، أي له.

وحد الوجه عند الفقهاء ما بين منابت شعر الرأس، ولا اعتبار بالصلع ولا بالغمم إلى منتهى اللحيين والذقن طولاً، ومن الأذن إلى الأذن عرضاً وفي النزعتين والتخفيف خلاف: هل هما من الرأس أو الوجه؟

وفي المسترسل من اللحية عن محل الفرض، قولان (أحدهما) أنه يجب إفاضة الماء عليه لأنه تقع به المواجهة.

وروى في حديث «أن النبي ﷺ رأى رجلاً مغطياً لحيته فقال «اكشفها فإن اللحية من الوجه» وقال مجاهد: هي من الوجه، ألا تسمع

إلى قول العرب في الغلام: إذا نبتت لحيته طلع وجهه.

ويستحب للمتوضئ أن يخلل لحيته إذا كانت كثيفة.

وروينا في تخليل اللحية عن عمار وعائشة وأم سلمة، عن النبي ﷺ، ثم عن علي وغيره، وروينا في الرخصة في تركه عن ابن عمر والحسن بن علي، ثم عن النخعي وجماعة من التابعين.

وقد ثبت عن النبي ﷺ من غير وجه في الصحاح وغيرها أنه كان إذا توضأ تمضمض واستنشق، فاختلف الأئمة في ذلك هل هما واجبان في الوضوء والغسل كما هو مذهب أحمد بن حنبل رحمه الله؟ أو مستحبان فيهما كما هو مذهب الشافعي ومالك، لما ثبت في الحديث الذي رواه أهل السنن، وصححه ابن خزيمة عن رفاعه بن رافع الزرقى أن النبي ﷺ قال: للمسيء صلاته «توضأ كما أمرك الله»؟

أو يجبان في الغسل دون الوضوء كما هو مذهب أبي حنيفة؟

أو يجب الاستنشاق دون المضمضة كما هو رواية عن الإمام أحمد، لما ثبت في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال «من توضأ فليستنشق»، وفي رواية «إذا توضأ أحدكم فليجعل في منخريه من الماء ثم لينثر»؟ والانتثار هو المبالغة في الاستنشاق.

وقال الإمام أحمد:.. عن ابن عباس أنه توضأ فغسل وجهه، أخذ غرفة من ماء فتمضمض بها واستنثر، ورواه البخاري عن محمد بن عبد الرحيم.

فإذا بال أو أحدث، توضأ ومسح بفضل طهوره الخفين، فقلت:

أبا عبد الله، شيء تصنعه برأيك؟ قال: بل رأيت النبي ﷺ يصنعه، فأنا أصنعه كما رأيت رسول الله يصنعه، وكذا رواه ابن ماجه عن إسماعيل بن توبة، عن زياد البكائي به.

وقال أحمد: .. «عن محمد بن يحيى الأنصاري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، قال: رأيت وضوء عبد الله بن عمر لكل صلاة طاهرًا كان أو غير طاهر، عمن هو؟ قال: حدثه أسماء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله بن حنظلة بن الغسيل، حدثها أن رسول الله ﷺ كان أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرًا كان أو غير طاهر، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة، ووضع عنه الوضوء إلا من حدث، فكان عبد الله يرى أن به قوة على ذلك كان يفعله حتى مات».

وفي فعل ابن عمر هذا ومداومته على إسباغ الوضوء لكل صلاة دلالة على استحباب ذلك، كما هو مذهب الجمهور.

ويستحب قبل غسل الوجه أن يذكر اسم الله تعالى على وضوئه. ويستحب أن يغسل كفيه قبل إدخالهما في الإناء ويتأكد ذلك عند القيام من النوم.

ويستحب للمتوضئ أن يشرع في العضد فيغسله مع ذراعيه.

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]

اختلفوا في هذه الباء: هل هي للإلصاق؟ وهو الأظهر، أو للتبعض؟ وفيه نظر، على قولين. ومن الأصوليين من قال: هذا مجمل فليرجع في بيانه إلى السنة.

وقد ثبت في الصحيحين من طريق مالك عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد بن عاصم، وهو جد عمرو بن يحيى، وكان من أصحاب النبي ﷺ: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فقال عبد الله بن زيد: نعم فدعا بوضوء فأفرغ على يديه، فغسل يديه مرتين مرتين، ثم مضمض واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجليه. وفي حديث عبد خير عن علي في صفة وضوء رسول الله ﷺ نحو هذا، وروى أبو داود عن معاوية والمقداد بن معديكرب في صفة وضوء رسول الله ﷺ مثله، ففي هذه الأحاديث دلالة لمن ذهب إلى وجوب تكميل مسح جميع الرأس، كما هو مذهب الإمام مالك وأحمد ابن حنبل لا سيما على قول من زعم أنها خرجت مخرج البيان لما أجمل في القرآن.

وقد ذهب الحنفية إلى وجوب مسح ربع الرأس، وهو مقدار الناصية، وذهب أصحابنا إلى أنه إنما يجب ما يطلق عليه اسم مسح ولا يقدر ذلك بحد، بل لو مسح بعض شعرة من رأسه أجزاء، واحتج الفريقان بحديث المغيرة بن شعبة قال: تخلف النبي ﷺ فتخلفت معه، فلما قضى حاجته قال: «هل معك ماء؟» فأتيته بمطهرة فغسل فيه ووجهه، ثم ذهب يحسر عن ذراعيه فضاقت الجبة، فأخرج يديه من تحت الجبة، وألقى الجبة على منكبيه، فغسل ذراعيه ومسح بनावيته،

وعلى العمامة وعلى خفيه، وذكر باقي الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره، فقال لهم أصحاب الإمام أحمد: إنما اقتصر على مسح الناصية لأنه كمل مسح بقية الرأس على العمامة، ونحن نقول بذلك وأنه يقع عن الموقع، كما وردت بذلك أحاديث كثيرة وأنه كان يمسح على العمامة وعلى الخفين، فهذا أولى، وليس لكم فيه دلالة على جواز الاختصار على مسح الناصية أو بعض الرأس من غير تكميل على العمامة، والله أعلم.

ثم اختلفوا في أنه هل يستحب تكرار مسح الرأس ثلاثاً، كما هو المشهور من مذهب الشافعي، أو يستحب مسحة واحدة كما هو مذهب أحمد بن حنبل ومن تابعه على قولين.

واحتج من استحب تكرار مسح الرأس بعموم الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن عثمان رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً. وقال أبو داود: .. وأحاديث عثمان في الصحاح تدل على أنه مسح الرأس مرة واحدة.

﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]

ومن ههنا ذهب من ذهب إلى وجوب الترتيب في الوضوء كما هو مذهب الجمهور خلافاً لأبي حنيفة حيث لم يشترط الترتيب، بل لو غسل قدميه، ثم مسح رأسه، وغسل يديه، ثم وجهه، أجزاء ذلك، لأن الآية أمرت بغسل هذه الأعضاء، والواو لا تدل على الترتيب، وقد سلك الجمهور في الجواب عن هذا البحث طرقاً.

فمنهم من قال: الآية دلت على وجوب غسل الوجه ابتداء عند القيام إلى الصلاة، لأنه مأمور به بفاء التعقيب وهي مقتضية للترتيب، ولم يقل أحد من الناس بوجوب غسل الوجه أولاً، ثم لا يجب الترتيب بعده، بل القائل اثنان: أحدهما بوجوب الترتيب كما هو واقع في الآية، والآخر يقول: لا يجب الترتيب مطلقاً، والآية دلت على وجوب غسل الوجه ابتداء، فوجب الترتيب فيما بعده بالإجماع حيث لا فارق.

ومنهم من قال: لا نسلم أن الواو لا تدل على الترتيب بل هي دالة كما هو مذهب طائفة من النحاة وأهل اللغة وبعض الفقهاء، ثم نقول بتقدير تسليم كونها لا تدل على الترتيب اللغوي هي دالة على الترتيب شرعاً فيما من شأنه أن يرتب، والدليل على ذلك أنه ﷺ لما طاف بالبيت خرج من باب الصفا وهو يتلو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ثم قال «أبدأ بما بدأ الله به» لفظ مسلم، ولفظ النسائي «ابدؤوا بما بدأ الله به» وهذا لفظ أمر، وإسناده صحيح، فدل على وجوب البداءة بما بدأ الله به، وهو معنى كونها تدل على الترتيب شرعاً، والله أعلم.

ومنهم من قال لما ذكر الله تعالى هذه الصفة في هذه الآية على هذا الترتيب، فقطع النظر عن النظر، وأدخل الممسوح بين المغسولين، دل ذلك على إرادة الترتيب، ومنهم من قال: لا شك أنه قد روى أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ توضأ مرة مرة، ثم قال «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» قالوا: فلا يخلو إما أن يكون توضأ مرتباً فيجب الترتيب،



أو يكون توضاً غير مرتب فيجب عدم الترتيب، ولا قائل به، فوجب ما ذكرناه.

وأما القراءة الأخرى وهي قراءة من قرأ: «وأرجلكم» بالخفض، فقد احتج بها الشيعة في قولهم بوجوب مسح الرجلين، لأنها عندهم معطوفة على مسح الرأس.

وقد روي عن طائفة من السلف ما يوهم القول بالمسح، فهذه آثار غريبة جداً، وهي محمولة على أن المراد بالمسح هو الغسل الخفيف لما سنذكره من السنة الثابتة في وجوب غسل الرجلين، وإنما جاءت هذه القراءة بالخفض إما على المجاورة وتناسب الكلام كما في قول العرب: حجر ضب خرب، وكقوله تعالى: (عليهم ثياب سندس خضر وإستبرق) [الإنسان: ٢١] وهذا ذائع شائع في لغة العرب سائع.

ومنهم من قال: هي محمولة على مسح القدمين إذا كان عليهما الخفان، قاله أبو عبد الله الشافعي رحمه الله.

ومنهم من قال، هي دالة على مسح الرجلين، ولكن المراد بذلك الغسل الخفيف كما وردت به السنة، وعلى كل تقدير فالواجب غسل الرجلين فرضاً لا بد منه للآية والأحاديث.

ومن أحسن ما يستدل على أن المسح يطلق على الغسل الخفيف ما رواه الحافظ البيهقي حيث قال: .. سمعت النزال بن سبرة يحدث عن علي بن أبي طالب أنه صلى الظهر، ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة حتى حضرت صلاة العصر، ثم أتى بكوز من ماء فأخذ

منه حفنة واحدة، فمسح بها وجهه ويديه ورأسه ورجليه، ثم قام فشرب فضلته وهو قائم، ثم قال: إن ناساً يكرهون الشرب قائماً، وأن رسول الله ﷺ صنع كما صنعت، وقال «هذا وضوء من لم يحدث»، رواه البخاري في الصحيح عن آدم ببعض معناه.

ومن أوجب من الشيعة مسحهما كما يمسح الخف فقد ضل وأضل.

وكذا من جوز مسحهما وجوز غسلهما فقد أخطأ أيضاً.

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]

وهذه قراءة ظاهرة في وجوب الغسل، كما قاله السلف.

ومن نقل عن أبي جعفر بن جرير أنه أوجب غسلهما للأحاديث، وأوجب مسحهما للآية، فلم يحقق مذهبه في ذلك، فإن كلامه في تفسيره إنما يدل على أنه أراد أنه يجب ذلك الرجلين من دون سائر أعضاء الوضوء، لأنهما يليان الأرض والطين وغير ذلك، فأوجب دلكهما ليذهب ما عليهما، ولكنه عبر عن الدلك بالمسح، فاعتقد من لم يتأمل كلامه أنه أراد وجوب الجمع بين غسل الرجلين ومسحهما، فحكاه من حكاه كذلك، ولهذا يستشكله كثير من الفقهاء وهو معذور، فإنه لا معنى للجمع بين المسح والغسل، سواء تقدمه أو تأخر عليه لاندراجه فيه، وإنما أراد الرجل ما ذكرته، والله أعلم، ثم تأملت كلامه أيضاً فإذا هو يحاول الجمع بين القراءتين في قوله ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] خفصاً على المسح وهو الدلك، ونصباً على الغسل، فأوجبهما أخذاً بالجمع بين هذه وهذه.

وهكذا الحديث الذي أورده ابن جرير على نفسه، وهو من روايته عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة قال: أتى رسول الله ﷺ سباطة قوم، فبال قائماً ثم دعا بماء فتوضأ ومسح على نعليه، وهو حديث صحيح وقد أجاب ابن جرير عنه بأن الثقات الحفاظ روه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، قال: فبال قائماً ثم توضأ ومسح على خفيه.

قلت: ويحتمل الجمع بينهما بأن يكون في رجله خفان وعليهما نعلان.

وهكذا الحديث الذي رواه الإمام أحمد بن حنبل: .. عن أوس بن أبي أوس، قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح على نعليه، ثم قام إلى الصلاة.

وقد رواه ابن جرير ثم قال: وهذا محمول على أنه توضأ كذلك وهو غير محدث، إذ كان غير جائز أن تكون فرائض الله وسنن رسوله متنافية ومتعارضة، وقد صح عنه ﷺ الأمر بعموم غسل القدمين في الوضوء بالماء بالنقل المستفيض القاطع عذر من انتهى إليه وبلغه.

وقد ثبت بالتواتر عن رسول الله ﷺ مشروعية المسح على الخفين قولاً منه وفعلاً، كما هو مقرر في كتاب الأحكام الكبير مع ما يحتاج إلى ذكره هناك من تأقيت المسح أو عدمه، أو التفصيل فيه، كما هو مبسوط في موضعه.

وقد خالفت الروافض في ذلك بلا مستند بل بجهل وضلال، مع أنه ثابت في صحيح مسلم من رواية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

ﷺ، كما ثبت في الصحيحين عنه عن النبي ﷺ النهي عن نكاح المتعة وهم يستبيحونها، وكذلك هذه الآية الكريمة دالة على وجوب غسل الرجلين مع ما ثبت بالتواتر من فعل رسول الله ﷺ على وفق ما دلت هذه الآية الكريمة، وهم مخالفون لذلك كله وليس لهم دليل صحيح في نفس الأمر، والله الحمد.

وهكذا خالفوا الأئمة والسلف في الكعبيين اللذين في القدمين فعندهم أنهما في ظهر القدم فعندهم في كل رجل كعب، وعند الجمهور أن الكعبيين هما العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم.

قال الشافعي: لم أعلم مخالفاً في أن الكعبيين اللذين ذكرهما الله في كتابه في الوضوء هما الناتئان، وهما مجمع مفصل الساق والقدم، هذا لفظه.

فعند الأئمة رحمهم الله: في كل قدم كعبان، كما هو المعروف عند الناس، وكما دلت عليه السنة، ففي الصحيحين من طريق حمران عن عثمان أنه توضأ فغسل رجله اليمنى إلى الكعبيين، واليسرى مثل ذلك.

فدل ذلك على ما ذكرناه من أنهما العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم كما هو مذهب أهل السنة.

وقال ابن أبي حاتم: .. عن يحيى بن الحارث التيمي يعني الخابر، قال: نظرت في قتلى أصحاب زيد، فوجدت الكعب فوق ظهر القدم، وهذه عقوبة عوقب بها الشيعة بعد قتلهم، تنكيلا بهم في مخالفتهم الحق وإصرارهم عليه.

وفي الصحيحين .. «عن عبد الله بن عمرو قال: تخلف عنا رسول الله ﷺ في سفرة سافرناها، فأدركنا وقد أرهقتنا الصلاة، صلاة العصر، ونحن نتوضأ، فجعلنا نمسح على أرجلنا فنادى بأعلى صوته «أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار».

وروى أهل السنن من حديث .. «عن عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله أخبرني عن الوضوء. فقال «أسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع، وبالع في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً».

وقال الإمام أحمد: .. «حدثنا عمرو بن عبسة قال: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن الوضوء، قال «...» ثم يغسل قدميه إلى الكعبين كما أمره الله».

وهو في صحيح مسلم من وجه آخر، وفيه: ثم يغسل قدميه كما أمره الله، فدل على أن القرآن يأمر بالغسل.

عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: اغسلوا القدمين إلى الكعبين كما أمرتم، ومن ههنا يتضح لك المراد من حديث عبد خير عن علي أن رسول الله ﷺ رش على قدميه الماء وهما في النعلين، فدلّكهما، إنما أراد غسلًا خفيفًا، وهما في النعلين، ولا مانع من إيجاد الغسل والرجل في نعلها، ولكن في هذا رد على المتعمقين والمتنطعين من الموسوسين.

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث ظاهرة، وذلك أنه لو كان فرض

الرجلين مسحهما، أو أنه يجوز ذلك فيهما لما توعد على تركه، لأن المسح لا يستوعب جميع الرجل بل يجري فيه ما يجري في مسح الخف.

هكذا وجه هذه الدلالة على الشيعة الإمام أبو جعفر بن جرير رحمه الله تعالى.

ولما كان القرآن أمراً بغسل الرجلين كما في قراءة النصب، وكما هو الواجب في حمل قراءة الخفض عليه، توهم بعض السلف أن هذه الآية ناسخة لرخصة المسح على الخفين، وقد روي ذلك عن علي بن أبي طالب، ولكن لم يصح إسناده، ثم الثابت عنه خلافه، وليس كما زعموه، فإنه قد ثبت أن النبي ﷺ مسح على الخفين بعد نزول هذه الآية الكريمة.

وفي الصحيحين.. «عن همام قال: بال جرير ثم توضأ ومسح على خفيه، فقيل: تفعل هذا؟ فقال: نعم، رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه، قال الأعمش: قال إبراهيم: فكان يعجبهم هذا الحديث لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة»، لفظ مسلم.

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۖ اَعْدِلُوا هُوَ اَقْرَبُ

لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]

أي لا يحملنكم بغض قوم على ترك العدل.

فإن العدل واجب على كل أحد في كل أحد في كل حال، وقال بعض السلف: ما عاملت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه. والعدل به قامت السموات والأرض.

وقوله: (هو أقرب للتقوى) من باب استعمال أفعل التفضيل في المحل الذي ليس في الجانب الآخر منه شيء، كما في قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] وكقول بعض الصحابيَّات لعمر: أنت أفض وأغلظ من رسول الله ﷺ.

﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]

في الصحيحين «من حديث جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي ﷺ يقول «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً» ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت علي، فسألت أي ماذا قال النبي ﷺ؟ قال «كلهم من قريش» ومعنى هذا الحديث البشارة بوجود اثني عشر خليفة صالحاً يقيم الحق ويعدل فيهم، ولا يلزم من هذا تواليهم وتتابع أيامهم، بل وقد وجد منهم أربعة على نسق وهم الخلفاء الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ﷺ، ومنهم عمر بن عبد العزيز بلا شك عند الأئمة وبعض بني العباس، ولا تقوم الساعة حتى تكون ولايتهم لا محالة، والظاهر أن منهم المهدي المبشر به في الأحاديث الواردة بذكره، فذكر أنه يواطئ اسمه اسم النبي ﷺ واسم أبيه اسم أبيه، فيملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً.

وليس هذا بالمنتظر الذي تتوهم الرافضة وجوده ثم ظهوره من سرداب سامرا، فإن ذلك ليس له حقيقة ولا وجود بالكلية، بل هو من هوس العقول السخيفة، وتوهم الخيالات الضعيفة، وليس المراد بهؤلاء

الخلفاء الاثني عشر الأئمة الاثني عشر الذين يعتقد فيهم الاثنا عشرية من الروافض لجهلهم وقلة عقلهم.

وفي التوراة البشارة بإسماعيل عليه السلام، وإن الله يقيم من صلبه اثني عشر عظيماً، وهم هؤلاء الخلفاء الاثنا عشر المذكورون في حديث ابن مسعود وجابر بن سمرة.

وبعض الجهلة ممن أسلم من اليهود إذا اقترن بهم بعض الشيعة يوهمونهم أنهم الأئمة الاثنا عشر، فيتشيع كثير منهم جهلاً وسفهاً لقلة علمهم وعلم من لقنهم ذلك بالسنن الثابتة عن النبي ﷺ.

﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ١٣]

وهذا هو عين النصر والظفر، كما قال بعض السلف: ما عاملت من عصي الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه، وبهذا يحصل لهم تأليف وجمع على الحق، ولعل الله أن يهديهم.

﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِي أَخَذْنَا مِيثَقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [المائدة: ١٤]

وكذلك طوائف النصارى على اختلاف أجناسهم لا يزالون متباغضين متعادين يكفر بعضهم بعضاً، ويلعن بعضهم بعضاً، فكل فرقة تحرم الأخرى، ولا تدعها تلج معبدها، فالملكية تكفر اليعقوبية، وكذلك الآخرون، وكذلك النسطورية والآريوسية، كل طائفة تكفر الأخرى في هذه الدنيا ويوم يقوم الأشهاد.



﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصْرَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّوهُ ۖ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨]

وقد قال بعض شيوخ الصوفية لبعض الفقهاء: أين تجد في القرآن أن الحبيب لا يعذب حبيبه؟ فلم يرد عليه، فتلا عليه الصوفي هذه الآية ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨] وهذا الذي قاله حسن.

﴿يَتَأَهَّلَ الْكَتَبِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [المائدة: ١٩]

والمقصود أن الله بعث محمداً ﷺ على فترة من الرسل، وطموس من السبل، وتغير الأديان، وكثرة عبادة الأوثان والنيران والصلبان، فكانت النعمة به أتم النعم، والحاجة إليه أمر عمم، فإن الفساد كان قد عم جميع البلاد، والطغيان والجهل قد ظهر في سائر العباد إلا قليلاً من المتمسكين ببقايا من دين الأنبياء الأقدمين، من بعض أحبار اليهود وعباد النصارى والصابئين.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَنْقُورِ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُّلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]

عن ابن عباس قال: كان الرجل من بني إسرائيل إذا كان له الزوجة والخادم والدار، سمي ملكاً.

وقال ابن جرير:.. أنبأنا أبو هانئ أنه سمع أبا عبد الرحمن الحنبلي يقول: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص، وسأله رجل فقال: ألسنا من فقراء المهاجرين؟ فقال عبد الله: ألك امرأة تأوي إليها؟ قال:

نعم. قال: ألك مسكن تسكنه؟ قال: نعم. قال: فأنت من الأغنياء.  
فقال: إن لي خادماً. قال: فأنت من الملوك.

وقال الحسن البصري: هل الملك إلا مركب وخادم ودار، رواه ابن جرير.

وقال قتادة: كانوا أول من اتخذ الخدم.

وقال السدي: يملك الرجل منكم نفسه وماله وأهله.

وقد ورد في الحديث «من أصبح منكم معافى في جسده، آمناً في سربه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها».

﴿وَأَتَيْنَكُم مَّا لَمْ يُوْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠]

والمقصود أنهم كانوا أفضل زمانهم، وإلا فهذه الأمة أشرف منهم، وأفضل عند الله، وأكمل شريعة، وأقوم منهاجاً، وأكرم نبياً، وأعظم ملكاً، وأغزر أرزاقاً، وأكثر أموالاً وأولاداً، وأوسع مملكة، وأدوم عزاً.

﴿قَالُوا يَمُوسَىٰ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ

وَرَبُّكَ فَقَتِلْ إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]

وهذا نكول منهم عن الجهاد، ومخالفة لرسولهم، وتخلف عن مقاتلة الأعداء، ويقال: إنهم لما نكلوا عن الجهاد، وعزموا على الانصراف والرجوع إلى مصر، سجد موسى وهارون عليهما السلام، قدام ملأ من بني إسرائيل، إعظاماً لما هموا به، وشق يوشع بن نون وكالب بن يوقنا، ثيابهما، ولاما قومهما على ذلك، فيقال إنهم

رجموهما، وجرى أمر عظيم، وخطر جليل، وما أحسن ما أجاب به الصحابة رضي الله عنهم يوم بدر رسول الله ﷺ حين استشارهم في قتال النّفير، الذين جاؤوا لمنع العير، الذي كان مع أبي سفيان، فلما فات اقتناص العير، واقترب منهم النّفير، وهم في جمع ما بين التسعمائة إلى الألف في العدة، والبيض واليلب، فتكلم أبو بكر رضي الله عنه فأحسن، ثم تكلم من تكلم من الصحابة من المهاجرين، ورسول الله ﷺ يقول «أشيروا علي أيها المسلمون» وما يقول ذلك، إلا ليستعلم ما عند الأنصار، لأنهم كانوا جمهور الناس يومئذ، فقال سعد بن معاذ: كأنك تعرض بنا يا رسول الله، فوالذي بعثك بالحق لو استعرضت بنا هذا البحر، فخضته لخضناه معك ما تخلف منا رجل واحد، وما نكره أن تلقى بنا عدونا غداً، إنا لصبر في الحرب صدق في اللقاء لعل الله أن يريك منا ما تقر به عينك فسر بنا على بركة الله، فسّر رسول الله ﷺ بقول سعد ونشطه ذلك.

وهذه القصة تضمنت تقريع اليهود، وبيان فضائحهم ومخالفتهم لله ولرسوله ونكولهم عن طاعتهم فيما أمّراهم به من الجهاد، فضعفت أنفسهم عن مصابرة الأعداء ومجالدتهم ومقاتلتهم، مع أن بين أظهرهم رسول الله ﷺ وكليمه وصفيه من خلقه في ذلك الزمان، وهو يعدهم بالنصر والظفر بأعدائهم، هذا مع ما شاهدوا من فعل الله بعدوهم فرعون من العذاب والنكال والغرق له ولجنوده في اليم وهم ينظرون لتقر به أعينهم، وما بالعهد من قدم، ثم ينكلون عن مقاتلة أهل بلدهي بالنسبة إلى ديار مصر لا توازي عشر المعشار في عدة أهلها وعددهم، فظهرت قبائح صنيعهم للخاص والعام، وافتضحوا فضيحة لا يغطيها الليل، ولا

يسترها الذيل ، هذا وهم في جهلهم يعمهون وفي غيهم يترددون ، وهم البغضاء إلى الله وأعداؤه ويقولون مع ذلك: نحن أبناء الله وأحباؤه ، فقبح الله وجوههم التي مسح منها الخنازير والقروود وألزمهم لعنة تصحبهم إلى النار ذات الوقود ، ويقضي لهم فيها بتأييد الخلود ، وقد فعل وله الحمد في جميع الوجود .

﴿لَيْنِ بَسَطَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي

أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٨]

قال أيوب السخيتاني: إن أول من أخذ بهذه الآية من هذه الأمة لعثمان بن عفان رضي الله عنه ، رواه ابن أبي حاتم .

﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبْوَأَ بِإِثْمِي وَإِثْمُكَ﴾ [المائدة: ٢٩]

وقد يتوهم كثير من الناس هذا القول ، ويذكرون في ذلك حديثاً لا أصل له «ما ترك القاتل على المقتول من ذنب» وقد روى الحافظ أبو بكر البزار حديثاً يشبه هذا ولكن ليس به فقال: .. عن عائشة ، قالت: قال رسول الله ﷺ «قتل الصبر لا يمر بذنب إلا محاه» وهذا بهذا لا يصح ، ولو صح فمعناه أن الله يكفر عن المقتول بألم القتل ذنوبه فأما أن تحمل على القاتل فلا ، ولكن قد يتفق هذا في بعض الأشخاص وهو الغالب ، فإن المقتول يطالب القاتل في العرصات ، فيؤخذ له من حسناته بقدر مظلّمته فإن نفدت ولم يستوف حقه ، أخذ من سيئات المقتول ، فطرحت على القاتل ، فربما لا يبقى على المقتول خطيئة إلا وضعت على القاتل ، وقد صح الحديث بذلك عن رسول الله ﷺ في المظالم كلها ، والقتل من أعظمها وأشدّها والله أعلم .

والظاهر أن قابيل عوجل بالعقوبة ، وقد ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال «ما من ذنب أجدر أن يعجل الله عقوبته في الدنيا مع ما يدخر لصاحبه في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم» وقد اجتمع في فعل قابيل هذا وهذا ، فإننا لله وإنا إليه راجعون .

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَلِكَ لَهُمْ حِزْبٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾  
[المائدة: ٣٣]

المحاربة هي المضادة والمخالفة ، وهي صادقة على الكفر وعلى قطع الطريق وإخافة السبيل ، وكذا الإفساد في الأرض يطلق على أنواع من الشر ، حتى قال كثير من السلف ، منهم سعيد بن المسيب: إن قبض الدراهم والدنانير من الإفساد في الأرض .

واختلفوا: هل يصلب حيًّا ويترك حتى يموت بمنعه من الطعام والشراب ، أو يقتله برمح أو نحوه ، أو يقتل أولاً ثم يصلب تنكيلاً وتشديداً لغيره من المفسدين ؟ وهل يصلب ثلاثة أيام ثم ينزل أو يترك حتى يسيل صديده ؟ في ذلك كله خلاف محرر في موضعه ، وبالله الثقة وعليه التكلان .

ويشهد لهذا التفصيل الحديث الذي رواه ابن جرير أن عبد الملك ابن مروان ، كتب إلى أنس بن مالك يسأله عن هذه الآية ، فكتب إليه يخبره أنها نزلت في أولئك نفر العرنيين .

وقد اختلف الأئمة في حكم هؤلاء العرنيين: هل هو منسوخ، أم محكم؟ فقال بعضهم: هو منسوخ بهذه الآية، وزعموا أن فيها عتاباً للنبي ﷺ.

ومنهم من قال: هو منسوخ بنهي النبي ﷺ عن المثلة، وهذا القول فيه نظر، ثم قائله مطالب ببيان تأخر الناسخ الذي ادعاه عن المنسوخ.

وقال بعضهم: كان هذا قبل أن تنزل الحدود، قاله محمد بن سيرين، وفيه نظر، فإن قصته متأخرة، وفي رواية جرير بن عبد الله لقصتهم ما يدل على تأخرها، فإنه أسلم بعد نزول المائدة.

ومنهم من قال: لم يسمّل النبي ﷺ أعينهم، وإنما عزم على ذلك حتى نزل القرآن فبين حكم المحاربين، وهذا القول أيضاً فيه نظر، فإنه قد تقدم في الحديث المتفق عليه أنه سمل، وفي رواية سمر أعينهم.

ثم قد احتج بعموم هذه الآية جمهور من العلماء في ذهابهم إلى أن حكم المحاربة في الأمصار وفي السبلان على السواء، وهذا مذهب مالك والأوزاعي والليث بن سعد والشافعي وأحمد بن حنبل، حتى قال مالك في الذي يغتال الرجل فيخذه حتى يدخله بيتاً فيقتله، ويأخذ ما معه: إن هذه محاربة، ودمه إلى السلطان لا إلى ولي المقتول، ولا اعتبار بعفوه عنه في إسقاط القتل. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تكون المحاربة إلا في الطرقات، فأما في الأمصار فلا، لأنه يلحقه الغوث إذا استغاث، بخلاف الطريق لبعده ممن يغيثه ويعينه.

﴿أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]

عن ابن عباس في الآية: من شهر السلاح في فئة الإسلام، وأخاف السبيل ثم ظفر به وقدر عليه فإمام المسلمين فيه بالخيار إن شاء قتله وإن شاء صلبه، وإن شاء قطع يده ورجله.

ومستند هذا القول أن ظاهر أو للتخيير كما في نظائر ذلك من القرآن كقوله في جزاء الصيد ﴿هَذَا بَلَّغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرْتُ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدُلْتُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥] وقال الجمهور: هذه الآية منزلة على أحوال، كما قال أبو عبد الله الشافعي:.. عن ابن عباس في قطاع الطريق، إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلف، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا المال نفوا من الأرض.

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]

عن عكرمة والحسن البصري، قالا وليست تحرز هذه الآية الرجل المسلم من الحد إن قتل، أو أفسد في الأرض، أو حارب الله ورسوله، ثم لحق بالكفار قبل أن يقدرُوا عليه، لم يمنعه ذلك أن يقام عليه الحد الذي أصاب.

أما على قول من قال: إنها في أهل الشرك فظاهر، وأما المحاربون

المسلمون فإذا تابوا قبل القدرة عليهم ، فإنه يسقط عنهم احتتام القتل والصلب وقطع الرجل .

وهل يسقط قطع اليد أم لا ؟

فيه قولان للعلماء ، وظاهر الآية يقتضي سقوط الجميع ، وعليه عمل الصحابة ، كما قال ابن أبي حاتم : .. عن الشعبي قال : كان حارثة ابن بدر التميمي من أهل البصرة ، وكان قد أفسد في الأرض وحارب ، فكلّم رجالاً من قريش منهم الحسن بن علي وابن عباس وعبد الله بن جعفر ، فكلّموا عليّاً فيه فلم يؤمنه ، فأتى سعيد بن قيس الهمداني فخلفه في داره ، ثم أتى عليّاً ، فقال : يا أمير المؤمنين ، أرايت من حارب الله ورسوله ، وسعى في الأرض فساداً ، فقرأ حتى بلغ ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٤] قال : فكتب له أماناً .

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾

[المائدة: ٣٥]

يقول تعالى أمراً عباده المؤمنين بتقواه ، وهي إذا قرنت بطاعته كان المراد بها الانكفاف عن المحارم وترك المنهيات .

والوسيلة هي التي يتوصل بها إلى تحصيل المقصود ، والوسيلة أيضاً علم على أعلى منزلة في الجنة وهي منزلة رسول الله ﷺ وداره في الجنة ، وهي أقرب أمكنة الجنة إلى العرش .

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]

وقد كان القطع معمولاً به في الجاهلية ، فقرر في الإسلام ،



وزيدت شروط آخر كما سنذكره إن شاء الله تعالى ، كما كانت القسامة والدية والقراض وغير ذلك من الأشياء التي ورد الشرع بتقريرها على ما كانت عليه وزيادات هي من تمام المصالح ويقال: إن أول من قطع الأيدي في الجاهلية قريش ، قطعوا رجلاً يقال له: دويك مولى لبني مليح بن عمرو من خزاعة ، كان قد سرق كنز الكعبة ، ويقال: سرقه قوم فوضعوه عنده ، وقد ذهب بعض الفقهاء من أهل الظاهر إلى أنه متى سرق السارق شيئاً قطعت يده به ، سواء كان قليلاً أو كثيراً لعموم هذه الآية ، فلم يعتبروا نصاباً ولا حرزاً ، بل أخذوا بمجرد السرقة .

وقد روى ابن جرير وابن أبي حاتم... عن نجدة الحنفي ، قال: سألت ابن عباس عن قوله ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] أخاص أم عام؟ فقال: بل عام ، وهذا يحتمل أن يكون موافقة من ابن عباس لما ذهب إليه هؤلاء ، ويحتمل غير ذلك ، فالله أعلم .

وتمسكوا بما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده» .

وأما الجمهور ، فاعتبروا النصاب في السرقة وإن كان قد وقع بينهم الخلاف في قدره ، فذهب كل من الأئمة الأربعة إلى قول على حدة .

فعند الإمام مالك بن أنس رحمه الله النصاب ثلاثة دراهم مضروبة خالصة ، فمتى سرقها أو ما يبلغ ثمنها فما فوقه ، وجب القطع ، واحتج في ذلك بما رواه عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قطع في مجن

ثمنه ثلاثة دراهم، أخرجاه في الصحيحين، قال مالك رحمه الله: وقطع عثمان رضي الله عنه في أترجة قومت بثلاثة دراهم، وهو أحب ما سمعت في ذلك.

قال أصحاب مالك: ومثل هذا الصنيع يشتهر، ولم ينكر، فمن مثله يحكى الإجماع السكوتي.

وفيه دلالة على القطع في الثمار خلافاً للحنفية، وعلى اعتبار ثلاثة دراهم خلافاً لهم في أنه لا بد من عشرة دراهم، وللشافعية في اعتبار ربع دينار، والله أعلم.

وذهب الشافعي رحمه الله إلى أن الاعتبار في قطع يد السارق بربع دينار أو ما يساويه من الأثمان أو العروض فصاعداً، والحجة في ذلك ما أخرجه الشيخان... عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال «تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً» ولمسلم: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً».

قال أصحابنا: فهذا الحديث فاصل في المسألة، ونص في اعتبار ربع الدينار لا ما ساواه.

قالوا: وحديث ثمن المجن، وأنه كان ثلاثة دراهم لا ينافي هذا لأنه إذ ذاك كان الدينار باثني عشر درهماً، فهي ثمن ربع دينار، فأمكن الجمع بهذا الطريق.

وذهب الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه في رواية عنه، إلى أن كل واحد من ربع الدينار والثلاثة دراهم مرد شرعي، فمن سرق

واحدًا منهما أو ما يساويه، قطع عملاً بحديث ابن عمر وبحديث عائشة، ووقع في لفظ عند الإمام أحمد عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال «اقطعوا في ربع دينار، ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك» وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم، والدينار اثني عشر درهماً. وفي لفظ للنسائي «لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن». قيل لعائشة: ما ثمن المجن؟ قالت: ربع دينار، فهذه كلها نصوص دالة على عدم اشتراط عشرة دراهم، والله أعلم.

وأما الإمام أبو حنيفة وأصحابه أبو يوسف ومحمد وزفر، وكذا سفيان الثوري، رحمهم الله، فإنهم ذهبوا إلى أن النصاب عشرة دراهم مضروبة غير مغشوشة، واحتجوا بأن ثمن المجن الذي قطع فيه السارق على عهد رسول الله ﷺ كان ثمنه عشرة دراهم. وقد روى أبو بكر بن أبي شيبة:.. عن ابن عباس قال: كان ثمن المجن على عهد النبي ﷺ عشرة دراهم، ثم قال:... عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ «لا تقطع يد السارق في دون ثمن المجن» وكان ثمن المجن عشرة دراهم، قالوا: فهذا ابن عباس وعبد الله بن عمرو قد خالفا ابن عمر في ثمن المجن، فالاحتياط الأخذ بالأكثر، لأن الحدود تدرأ بالشبهات.

وذهب بعض السلف إلى أنه تقطع يد السارق في عشرة دراهم أو دينار أو ما يبلغ قيمته واحدًا منهما، يحكى هذا عن علي وابن مسعود وإبراهيم النخعي وأبي جعفر الباقر رحمهم الله تعالى.

وقال بعض السلف: لا تقطع الخمس إلا في خمس، أي في خمسة

دنانير أو خمسين درهماً، وينقل هذا عن سعيد بن جبير رحمه الله .

وقد أجاب الجمهور عما تمسك به الظاهرية من حديث أبي هريرة «يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده» بأجوبة (أحدها) أنه منسوخ بحديث عائشة، وفي هذا نظر، لأنه لا بد من بيان التاريخ .  
(والثاني) أنه مؤول ببيضة الحديد وحبل السفن، قاله الأعمش فيما حكاه البخاري وغيره عنه .

(والثالث) أن هذه وسيلة إلى التدرج في السرقة من القليل إلى الكثير الذي تقطع فيه يده .

ويحتمل أن يكون هذا خرج مخرج الإخبار عما كان الأمر عليه في الجاهلية حيث كانوا يقطعون في القليل والكثير، فلعن السارق الذي يبذل يده الثمينة في الأشياء المهينة .

وقد ذكروا أن أبا العلاء المعري لما قدم بغداد، اشتهر عنه أنه أورد إشكالاً على الفقهاء في جعلهم نصاب السرقة ربع دينار، ونظم في ذلك شعراً دل على جهله وقلة عقله، فقال:

يد بخمس مئين عسجد وديت      ما بالها قطعت في ربع دينار  
تناقض مالنا إلا السكوت له      وأن نعوذ بمولانا من النار

ولما قال ذلك واشتهر عنه تطلبه الفقهاء فهرب منهم، وقد أجابه الناس في ذلك، فكان جواب القاضي عبد الوهاب المالكي رحمه الله أن قال: لما كانت أمانة، كانت ثمينة، ولما خانت هانت .

ومنهم من قال: هذا من تمام الحكمة والمصلحة وأسرار الشريعة

العظيمة ، فإن في باب الجنايات ناسب أن تعظم قيمة اليد بخمسائة دينار لثلا يجنى عليها. وفي باب السرقة ناسب أن يكون القدر الذي تقطع فيه ربع دينار، لثلا يسارع الناس في سرقة الأموال ، فهذا هو عين الحكمة عند ذوي الألباب .

﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٩]

«وعن ابن عمر قال أن امرأة كانت تستعير الحلي للناس ثم تمسكه ، فقال رسول الله ﷺ : «لتب هذه المرأة إلى الله وإلى رسوله ، وترد ما تأخذ على القوم» ، ثم قال رسول الله ﷺ «قم يا بلال فخذ بيدها فاقطعها» . رواه الإمام أحمد .

وقد ورد في أحكام السرقة أحاديث كثيرة مذكورة في كتاب الأحكام ، والله الحمد والمنة .

﴿إِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]

فهذه الأحاديث دالة على أن رسول الله ﷺ ، حكم بموافقة حكم التوراة ، وليس هذا من باب الإكرام لهم بما يعتقدون صحته ، لأنهم مأمورون باتباع الشرع المحمدي لا محالة ، ولكن هذا بوحى خاص من الله عز وجل إليه بذلك ، وسؤاله إياهم عن ذلك ، ليقررهم على ما بأيديهم مما تواطؤوا على كتمانهم وجحدته وعدم العمل به تلك الدهور الطويلة ، فلما اعترفوا به مع علمهم على خلافه بان زيغهم وعنادهم وتكذيبهم لما يعتقدون صحته من الكتاب الذي بأيديهم ، وعدولهم إلى

تحكيم رسول الله ﷺ إنما كان عن هوى منهم ، وشهوة لموافقة آرائهم  
لا لاعتقادهم صحة ما يحكم به .

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾

[المائدة: ٤٤]

قال عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن ابن طاوس ، عن أبيه قال: سئل  
ابن عباس عن قوله ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾  
[المائدة: ٤٤] الآية ، قال: هي به كفر ، قال ابن طاوس: وليس كمن يكفر  
بالله وملائكته وكتبه ورسوله .

وقال وكيع ، عن سعيد المكي ، عن طاوس قال: ليس بكفر ينقل  
عن الملة .

وقال ابن أبي حاتم: .. عن طاوس ، عن ابن عباس: ليس بالكفر  
الذي تذهبون إليه .

وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: من جحد ما أنزل الله  
فقد كفر ، ومن أقرّ به ولم يحكم به فهو ظالم فاسق ، رواه ابن جرير ،  
ثم اختار أن الآية المراد بها أهل الكتاب ، أو من جحد حكم الله المنزل  
في الكتاب .

وقال عبد الرزاق: ... عن الشعبي: ومن لم يحكم بما أنزل الله ،  
قال للمسلمين .

﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ  
بِالْأَنْفِ وَالْأَذُنَ بِالْأَذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة: ٤٥]

وقد استدل كثير ممن ذهب من الأصوليين والفقهاء إلى أن شرع من

قبلنا شرع لنا إذا حكى مقررًا ولم ينسخ ، كما هو المشهور عن الجمهور .  
وقال الحسن البصري: هي عليهم وعلى الناس عامة ، رواه ابن أبي حاتم .

وقد حكى الشيخ أبو زكريا النووي في هذه المسألة ثلاثة أوجه ،  
ثالثها أن شرع إبراهيم حجة دون غيره: وصحح منها عدم الحجية ، نقلها  
الشيخ أبو إسحاق الإسفراييني أقوالاً عن الشافعي ، وأكثر الأصحاب  
ورجح أنه حجة عند الجمهور من أصحابنا ، فالله أعلم .

وكما حكاه الشيخ أبو إسحاق الإسفراييني عن نص الشافعي ،  
وأكثر الأصحاب بهذه الآية حيث كان الحكم عندنا على وفقها في  
الجنايات عند جميع الأئمة .

وقد حكى الإمام أبو نصر بن الصباغ رحمه الله في كتابه «الشامل»  
إجماع العلماء ، على الاحتجاج بهذه الآية على ما دلت عليه ، وقد احتج  
الأئمة كلهم على أن الرجل يقتل بالمرأة بعموم هذه الآية الكريمة ، وكذا  
ورد في الحديث الذي رواه النسائي وغيره أن رسول الله ﷺ كتب في  
كتاب عمرو بن حزم «أن الرجل يقتل بالمرأة» ، وفي الحديث الآخر  
«المسلمون تتكافأ دماؤهم» ، وهذا قول جمهور العلماء .

وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أن الرجل إذا قتل المرأة لا  
يقتل بها إلا أن يدفع وليها إلى أوليائه نصف الدية ، لأن ديتها على  
النصف من دية الرجل ، وإليه ذهب أحمد في رواية .

وحكى عن الحسن وعطاء وعثمان البتي ، ورواية عن أحمد أن

الرجل إذا قتل المرأة لا يقتل بها بل تجب ديتها.

وهكذا احتج أبو حنيفة رحمه الله تعالى بعموم هذه الآية على أنه يقتل المسلم بالكافر الذمي، وعلى قتل الحر بالعبد، وقد خالفه الجمهور فيهما، ففي الصحيحين عن أمير المؤمنين علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقتل مسلم بكافر» وأما العبد ففيه عن السلف آثار متعددة أنهم لم يكونوا يقيدون العبد من الحر، ولا يقتلون حرًا بعبد، وجاء في ذلك أحاديث لا تصح.

وحكى الشافعي الإجماع على خلاف قول الحنفية في ذلك، ولكن لا يلزم من ذلك بطلان قولهم إلا بدليل مخصص للآية الكريمة. ويؤيد ما قاله ابن الصباغ من الاحتجاج بهذه الآية الكريمة الحديث الثابت في ذلك، كما قال الإمام أحمد:.. عن أنس بن مالك أن الربيع عمة أنس، كسرت ثنية جارية، فطلبوا إلى القوم العفو فأبوا، فأتوا رسول الله ﷺ فقال «القصاص».

وروى أبو داود:.. «عن عمران بن حصين أن غلاماً لأناس فقراء، قطع أذن غلام لأناس أغنياء، فأتى أهله النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله، إنا أناس فقراء، فلم يجعل عليه شيئاً» وهذا إسناد قوي، رجاله كلهم ثقات، وهو حديث مشكل، اللهم إلا أن يقال: إن الجاني كان قبل البلوغ فلا قصاص عليه، ولعله تحمل أرش ما نقص من غلام الأغنياء عن الفقراء أو استغفاهم عنه.

﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]

عن ابن عباس قال: تقتل النفس بالنفس، وتفقأ العين بالعين،



ويقطع الأنف بالأنف، وتنزع السن بالسن، وتقتص الجراح بالجراح، فهذا يستوي فيه أحرار المسلمين فيما بينهم رجالهم ونسأؤهم، إذا كان عمداً في النفس وما دون النفس، ويستوي فيه العبيد رجالهم ونسأؤهم فيما بينهم، إذا كان عمداً في النفس وما دون النفس، رواه ابن جرير وابن أبي حاتم.

### قاعدة مهمة

الجراح تارة تكون في مفصل، فيجب فيه القصاص بالإجماع، كقطع اليد والرجل والكف والقدم ونحو ذلك، وأما إذا لم تكن الجراح في مفصل بل في عظم، فقال مالك رحمه الله: فيه القصاص إلا في الفخذ وشبهها، لأنه مخوف خطر. وقال أبو حنيفة وصاحباؤه: لا يجب القصاص في شيء من العظام إلا في السن. وقال الشافعي: لا يجب القصاص في شيء من العظام مطلقاً، وهو مروي عن عمر بن الخطاب وابن عباس، وبه يقول عطاء والشعبي والحسن البصري والزهري وإبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز، وإليه ذهب سفيان الثوري والليث بن سعد، وهو المشهور من مذهب الإمام أحمد، وقد احتج أبو حنيفة رحمه الله بحديث الربيع بنت النضر على مذهبه أنه لا قصاص في عظم إلا في السن، وحديث الربيع لا حجة فيه لأنه ورد بلفظ كسرت ثنية جارية، وجائز أن تكون سقطت من غير كسر، فيجب القصاص والحالة هذه بالإجماع، وتمموا الدلالة مما رواه ابن ماجه عن طريق أبي بكر بن عياش، عن دهشم بن قران، عن نمران بن جارية،

عن أبيه جارية بن ظفر الحنفي: أن رجلاً ضرب رجلاً على ساعده بالسيف من غير المفصل فقطعها، فاستعدى النبي ﷺ فأمر له بالدية، فقال: يا رسول الله، أريد القصاص، فقال: «خذ الدية، بارك الله لك فيها»، ولم يقض له بالقصاص، وقال الشيخ أبو عمر بن عبد البر: ليس لهذا الحديث غير هذا الإسناد، ودهشم بن قران العكلي ضعيف، أعرابي ليس حديثه مما يحتج به، ونمران بن جارية ضعيف، أعرابي أيضاً، وأبوه جارية بن ظفر مذكور في الصحابة، ثم قالوا: لا يجوز أن يقتص من الجراحة حتى تندمل جراحة المجني عليه، فإن اقتص منه قبل الاندمال ثم زاد جرحه، فلا شيء له، والدليل على ذلك ما رواه الإمام أحمد عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته، فجاء إلى النبي ﷺ فقال: أقدني، فقال «حتى تبرأ»، ثم جاء إليه فقال: أقدني، فأقاده فقال: يا رسول الله عرجت، فقال «قد نهيتك فعصيتني، فأبعدك الله وبطل عرجك» ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه، تفرد به أحمد.

### مسألة

فلو اقتص المجني عليه من الجاني فمات من القصاص، فلا شيء عليه عند مالك والشافعي وأحمد بن حنبل، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وغيرهم.

وقال أبو حنيفة: تجب الدية في مال المقتص.

وقال عامر الشعبي وعطاء وطاوس والزهري والثوري تجب الدية على عاقلة المقتص له.

وقال ابن مسعود وإبراهيم النخعي والحكم بن عتيبة: يسقط عن المقتص له قدر تلك الجراحة ، ويجب الباقي في ماله .

﴿وَلَا جِدْلَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]

ولهذا كان المشهور من قول العلماء أن الإنجيل نسخ بعض أحكام التوراة .

﴿وَلِيَخْذَكُمُ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧]

ومما فيه البشارة ببعثة محمد والأمر باتباعه وتصديقه إذا وجد .

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]

لما ذكر تعالى التوراة التي أنزلها على موسى كليمه ، ومدحها وأثنى عليها وأمر باتباعها حيث كانت سائغة الاتباع وذكر الإنجيل ومدحه وأمر أهله بإقامته واتباع ما فيه ، كما تقدم بيانه ، شرع في ذكر القرآن العظيم الذي أنزله على عبده ورسوله الكريم .

ثم هذا إخبار عن الأمم المختلفة الأديان ، باعتبار ما بعث الله به رسله الكرام من الشرائع المختلفة في الأحكام المتفقة في التوحيد ، وأما الشرائع فمختلفة في الأوامر والنواهي فقد يكون الشيء في هذه الشريعة حراماً ، ثم يحل في الشريعة الأخرى ، وبالعكس ، وخفيفاً فيزداد في الشدة في هذه دون هذه ، وذلك لما له تعالى في ذلك من الحكمة البالغة ، والحجة الدامغة .

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾

[المائدة: ٥٠]

ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى: من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير.

﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَعَظِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾

[المائدة: ٦٠]

وهذا من باب استعمال أفعال التفضيل فيما ليس في الطرف الآخر مشاركة، كقوله عز وجل: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤]

وهكذا وقع لهم، فإن عندهم من البخل والحسد والجبن والذلة

أمر عظيم ، كما قال تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمَلَكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ۝٥٣ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۚ ﴾ [النساء: ٥٣ - ٥٤] الآية ، وقال تعالى : ﴿ ضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الدَّلِيلُ أَنَّىٰ مَا تُلْفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبِأَنزَالِ الْعَصَبِ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ۚ ﴾ [آل عمران: ١١٢] الآية .

﴿ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٦٦] .

فجعل أعلى مقاماتهم الاقتصاد وهو أوسط مقامات هذه الأمة وفوق ذلك رتبة السابقين ، كما في قوله عز وجل : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣٢ - ٣٣] الآية ، والصحيح أن الأقسام الثلاثة من هذه الأمة كلهم يدخلون الجنة .

﴿ تَنَائِيهَا الرُّسُولُ بَلَّغَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [المائدة: ٦٧] .

وقد امتثل عليه أفضل الصلاة والسلام ذلك ، وقام به أتم القيام .

وقال البخاري : قال الزهري : من الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ وعلىنا التسليم ، وقد شهدت له أمته بإبلاغ الرسالة وأداء الأمانة ، واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل في خطبته يوم حجة الوداع .

﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ [المائدة: ٦٧] .

ومن عصمة الله لرسوله ، حفظه له من أهل مكة وصناديدها وحسادها ومعانديها ومترفيها ، مع شدة العداوة والبغضة ، ونصب المحاربة له ليلاً ونهاراً ، بما يخلقه الله من الأسباب العظيمة بقدرته وحكمته العظيمة .

فصانه في ابتداء الرسالة بعمه أبي طالب إذ كان رئيساً مطاعاً كبيراً في قريش، وخلق الله في قلبه محبة طبيعية لرسول الله ﷺ لا شرعية، ولو كان أسلم لاجترأ عليه كفارها وكبارها، ولكن لما كان بينه وبينهم قدر مشترك في الكفر هابوه واحترموه، فلما مات عمه أبو طالب، نال منه المشركون أذى يسيراً، ثم قيض الله له الأنصار فبايعوه على الإسلام وعلى أن يتحول إلى دارهم وهي المدينة، فلما صار إليها، منعه من الأحمر والأسود، وكلما هم أحد من المشركين وأهل الكتاب بسوء كاده الله، ورد كيده عليه، كما كاده اليهود بالسحر فحماه الله منهم، وأنزل عليه سورتي المعوذتين دواء لذلك الداء، ولما سمه اليهود في ذراع تلك الشاة بخير، أعلمه الله به وحماه منه، ولهذا أشباه كثيرة جداً يطول ذكرها.

﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]

وهذا أعلى مقاماتها، فدل على أنها ليست نبيّة كما زعمه ابن حزم وغيره ممن ذهب إلى نبوة سارة أم إسحاق ونبوة أم موسى ونبوة أم عيسى استدلاً منهم بخطاب الملائكة لسارة ومريم، ويقولن: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَمْرَ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ وهذا معنى النبوة.

والذي عليه الجمهور أن الله لم يبعث نبياً إلا من الرجال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ وقد حكى أبو الحسن الأشعري الإجماع على ذلك.

﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ﴾ [المائدة: ٨٢]

ما ذاك إلا لأن كفر اليهود عناد وجحود ومباهة للحق وغمط الناس وتنقص بحملة العلم، ولهذا قتلوا كثيراً من الأنبياء، حتى هموا بقتل الرسول ﷺ غير مرة، وسحروه وألبوا عليه أشباههم من المشركين.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَبِيتَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾

[المائدة: ٨٧]

وفيه وفي هذه القصة دلالة لمن ذهب من العلماء كالشافعي وغيره إلى أن من حرم مأكلاً أو ملبساً أو شيئاً ما عدا النساء أنه لا يحرم عليه، ولا كفارة عليه أيضاً، ولقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَبِيتَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧] ولأن الذي حرم اللحم على نفسه كما في الحديث المتقدم لم يأمره النبي ﷺ بكفارة.

وذهب آخرون منهم الإمام أحمد بن حنبل إلى أن من حرم مأكلاً أو مشرباً أو ملبساً أو شيئاً من الأشياء، فإنه يجب عليه بذلك كفارة يمين، كما إذا التزم تركه باليمين، فكذلك يؤاخذ بمجرد تحريمه على نفسه إلزاماً له بما التزمه، كما أفتى بذلك ابن عباس، وكما في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١]، ثم قال ﴿قَدْ فَوَضَّ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢] الآية، وكذلك هاهنا لما ذكر هذا الحكم، عقبه بالآية المبينة لتكفير اليمين، فدل على أن هذا منزل منزلة اليمين في اقتضاء التكفير، والله أعلم.

﴿وَلَا تَسَدُّوْاْ اِتِّاَ لِّلّٰهِ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِيْنَ﴾ [المائدة: ٨٧]

ويحتمل أن يكون المراد كما لا تحرموا الحلال فلا تعتدوا في

تناول الحلال ، بل خذوا منه بقدر كفايتكم وحاجتكم ولا تجاوزوا الحد فيه: كما قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١] الآية ، وقال ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] فشرع الله عدل بين الغالي فيه والجافي عنه ، لا إفراط ولا تفريط .

﴿ لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩]

يطعم كل واحد من العشرة نصف صاع من بر أو تمر ونحوهما ، فهذا قول عمر وعلي وعائشة .

وقال أبو حنيفة: نصف صاع بر وصاع مما عداه .

وقال الشافعي: الواجب في كفارة اليمين مد بمد النبي ﷺ .

واحتج بأمر النبي ﷺ للذي جامع في رمضان بأن يطعم ستين مسكيناً من مكتل يسع خمسة عشر صاعاً ، لكل واحد منهم مد .

وقال أحمد بن حنبل: الواجب مد من بر أو مدان من غيره ، والله أعلم .

﴿أَوْ كَسَوْتُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]

قال الشافعي رحمه الله: لو دفع إلى كل واحد من العشرة ما يصدق عليه اسم الكسوة من قميص أو سراويل أو إزار أو عمامة أو مقنعة ، أجزاء ذلك ، واختلف أصحابه في القلنسوة: هل تجزئ أم لا ؟

على وجهين ، فمنهم من ذهب إلى الجواز احتجاجاً بما رواه ابن



أبي حاتم: .. عن محمد بن الزبير، عن أبيه، قال: سألت عمران بن الحصين عن قوله: ﴿أَوْ كَسَوْتُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] قال: لو أن وفداً قدموا على أميركم فكساهم قلنسوة، قلنسوة قلتهم قد كسوا، ولكن هذا إسناد ضعيف لحال محمد بن الزبير هذا، والله أعلم.

وهكذا حكى الشيخ أبو حامد الإسفراييني: في الخف وجهين أيضاً، والصحيح عدم الإجزاء.

وقال مالك وأحمد بن حنبل: لا بد أن يدفع إلى كل واحد منهم من الكسوة ما يصح أن يصلي فيه، إن كان رجلاً أو امرأة كل بحسبه، والله أعلم.

﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]

أخذ أبو حنيفة بإطلاقها فقال: تجزئ الكافرة كما تجزئ المؤمنة. وقال الشافعي وآخرون: لا بد أن تكون مؤمنة. وأخذ تقييدها بالإيمان من كفارة القتل لاتحاد الموجب وإن اختلف السبب. ومن حديث معاوية بن الحكم السلمي الذي هو موطأ مالك ومسند الشافعي وصحيح مسلم أنه ذكر أن عليه عتق رقبة، وجاء معه بجارية سوداء فقال لها رسول الله ﷺ «أين الله؟». قالت: في السماء. قال «من أنا؟» قالت: رسول الله. قال «أعتقها فإنها مؤمنة».

﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]

فهذه خصال ثلاث في كفارة اليمين، أيها فعل الحاثت أجزاء عنه بالإجماع.

وقد بدأ بالأسهل، فالإطعام أسهل وأيسر من الكسوة، كما أن الكسوة أيسر من العتق، فترقى فيها من الأدنى إلى الأعلى، فإن لم يقدر المكلف على واحدة من هذه الخصال الثلاث كفر بصيام ثلاثة أيام.

وقال ابن جرير حاكياً عن بعض متأخري متفقهة زمانه أنه جائز لمن لم يكن له فضل عن رأس مال يتصرف فيه لمعاشه، ومن الفضل عن ذلك ما يكفر به عن يمينه.

ثم اختار ابن جرير أنه الذي لا يفضل عن قوته وقوت عياله في يومه ذلك ما يخرج به كفارة اليمين.

واختلف العلماء: هل يجب فيها التتابع أو يستحب ولا يجب، ويجزئ التفريق؟ قولان:

أحدهما لا يجب وهذا منصوص الشافعي في كتاب الأيمان، وهو قول مالك لإطلاق قوله ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩] وهو صادق على المجموعة والمفرقة، كما في قضاء رمضان لقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] ونص الشافعي في موضع آخر في الأم على وجوب التتابع، كما هو قول الحنفية والحنابلة، لأنه قد روي عن أبي بن كعب وغيره أنهم كانوا يقرؤونها (فصيام ثلاثة أيام متتابعات).

وهذه إذا لم يثبت كونها قرأتاً متواتراً، فلا أقل أن يكون خبراً واحداً أو تفسيراً من الصحابة وهو في حكم المرفوع.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]

وقال الزهري: .. حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام أن أباه قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث، إنه كان رجل فيمن خلا قبلكم يتعبد ويعتزل الناس فعلقته امرأة غوية فأرسلت إليه جاريتها فقالت إنا ندعوك لشهادة فدخل معها فطفقت كلما دخل باباً أغلقته دونه حتى أفضى إلى امرأة وضیئة عندها غلام وباطية خمر فقالت: إني والله ما دعوتك لشهادة ولكن دعوتك لتقع علي أو تقتل هذا الغلام أو تشرب هذا الخمر فسقته كأساً فقال: زيدوني فلم يرم حتى وقع عليها وقتل النفس فاجتنبوا الخمر فإنها لا تجتمع هي والإيمان أبداً إلا أوشك أحدهما أن يخرج صاحبه. رواه البيهقي وهذا إسناد صحيح.

وأما الشطرنج فقد قال عبد الله بن عمر: إنه شر من النرد، وتقدم عن علي أنه قال: هو من الميسر، ونص على تحريمه مالك وأبو حنيفة وأحمد، وكرهه الشافعي، رحمهم الله تعالى.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]

وهذا إنما يتناول من حيث المعنى المأكول وما يتولد منه ومن غيره، فأما غير المأكول من حيوانات البر، فعند الشافعي يجوز للمحرم قتلها، والجمهور على تحريم قتلها أيضاً، ولا يستثنى من ذلك إلا ما ثبت في الصحيحين.. عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور».

قال أيوب: فقلت لنافع: فالحية؟ قال: الحية لا شك فيها ولا يختلف في قتلها.

ومن العلماء كمالك وأحمد من ألحق بالكلب العقور الذئب والسبع والنمر والفهد، لأنها أشد ضرراً منه، فالله أعلم.

وقال زيد بن أسلم وسفيان بن عيينة: الكلب العقور يشمل هذه السباع العادية كلها، واستأنس من قال بهذا بما روي أن رسول الله ﷺ لما دعا على عتبة بن أبي لهب قال «اللهم سلط عليه كلبك بالشام» فأكله السبع بالزرقاء.

قالوا: فإن قتل ما عداهن فداء، كالضبع والثعلب وهر البر ونحو ذلك.

قال مالك: وكذا يستثنى من ذلك صغار هذه الخمس المنصوص عليها، وصغار الملحق بها من السباع العوادي.

وقال الشافعي: يجوز للمحرم قتل كل مالا يؤكل لحمه، ولا فرق بين صغاره وكباره، وجعل العلة الجامعة كونها لا تؤكل.

وقال أبو حنيفة: يقتل المحرم الكلب العقور والذئب، لأنه كلب بري، فإن قتل غيرهما فداء إلا أن يصول عليه سبع غيرهما فيقتله فلا فداء عليه وهذا قول الأوزاعي.

وقال زفر بن الهذيل: يفدي ما سوى ذلك وإن صال عليه.

وقال مالك رحمه الله: لا يقتل المحرم الغراب إلا إذا صال عليه وآذاه.

﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥]

قال ابن أبي حاتم: ... عن أيوب قال: نبئت عن طاوس أنه قال:

لا يحكم على من أصاب صيداً خطأ، إنما يحكم على من أصابه متعمداً.

وهذا مذهب غريب عن طاوس وهو متمسك بظاهر الآية.

وقال مجاهد بن جبر: المراد بالمتعمد هنا القاصد إلى قتل الصيد، الناسي لإحرامه، فأما المتعمد لقتل الصيد مع ذكره لإحرامه، فذاك أمره أعظم من أن يكفر، وقد بطل إحرامه، وهو قول غريب أيضاً. والذي عليه الجمهور أن العامد والناسي سواء في وجوب الجزاء عليه.

وقال الزهري: دل الكتاب على العامد، وجرت السنة على الناسي.

ومعنى هذا أن القرآن دل على وجوب الجزاء على المتعمد وعلى تأثيمه بقوله ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ﴾ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ [المائدة: ٩٥] وجاءت السنة من أحكام النبي ﷺ وأحكام أصحابه بوجوب الجزاء في الخطأ، كما دل الكتاب عليه في العمد، وأيضاً فإن قتل الصيد إتلاف، والإتلاف مضمون في العمد وفي النسيان، لكن المتعمد مأثوم، والمخطئ غير ملوم.

﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]

دليل لما ذهب إليه مالك والشافعي وأحمد والجمهور، من وجوب الجزاء من مثل ما قتله المحرم، إذا كان له مثل من الحيوان الإنسي خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله، حيث أوجب القيمة سواء كان الصيد المقتول مثلياً أو غير مثلي، قال: وهو مخير إن شاء تصدق

بثمنه، وإن شاء اشترى به هدياً، والذي حكم به الصحابة في المثل أولى بالاتباع، فإنهم حكموا في النعامة ببذنة، وفي بقرة الوحش ببقرة، وفي الغزال بعنز، وذكر قضايا الصحابة وأسانيدها مقرر في كتاب الأحكام، وأما إذا لم يكن الصيد مثلياً فقد حكم ابن عباس فيه بثمنه يحمل إلى مكة، رواه البيهقي.

﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]

واختلف العلماء في القاتل: هل يجوز أن يكون أحد الحكمين؟ على قولين (أحدهما) لا، لأنه قد يتهم في حكمه على نفسه، وهذا مذهب مالك.

(والثاني) نعم، لعموم الآية، وهو مذهب الشافعي وأحمد.

واحتج الأولون بأن الحاكم لا يكون محكوماً عليه في صورة واحدة. قال ابن أبي حاتم: .. عن ميمون بن مهران أن أعرابياً أتى أبا بكر، فقال: قتلت صيداً وأنا محرم، فما ترى علي من الجزاء؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه لأبي بن كعب وهو جالس عنده: ما ترى فيما قال؟ فقال الأعرابي: أتيتك وأنت خليفة رسول الله ﷺ أسألك، فإذا أنت تسأل غيرك؟ فقال أبو بكر: وما تنكر؟ يقول الله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] فشاورت صاحبي حتى إذا اتفقنا على أمر أمرناك به.

وهذا إسناد جيد، لكنه منقطع بين ميمون وبين الصديق، ومثله يحتمل ههنا، فبين له الصديق الحكم برفق وتؤدة لما رآه أعرابياً

جاهلاً، وإنما دواء الجهل التعليم، فأما إذا كان المعترض منسوباً إلى العلم، فقد قال ابن جرير:.. عن قبيصة بن جابر، قال: خرجنا حجاجاً، فكنّا إذا صلينا الغداة اقتدنا رواحلنا، فنتماشى نتحدث. قال: فبينما نحن ذات غداة إذ سنع لنا ظبي أو برح، فرماه رجل كان معنا بحجر فما أخطأ خُشَاءَهُ (وهو العظم الناتئ خلف الأذن)، فركب رَدْعَهُ ميتاً. قال: فَعَظَّمْنَا عليه، فلما قدمنا مكة، خرجت معه حتى أتينا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، فقص عليه القصة فقال: وإذا إلى جنبه رجل كأن وجهه قلب فضة، يعني عبد الرحمن بن عوف، فالتفت عمر إلى صاحبه فكلّمه، قال: ثم أقبل على الرجل فقال: أعمداً قتلته أم خطأ؟ فقال الرجل: لقد تعمدت رميه وما أردت قتله، فقال عمر: ما أراك إلا قد أشركت بين العمد والخطأ، اعمد إلى شاة فاذبها وتصدق بلحمها، واستبق إهابها، قال: فقمنا من عنده، فقلت لصاحبي: أيها الرجل، عظم شعائر الله، فما درى أمير المؤمنين ما يفتيك حتى سأل صاحبه، اعمد إلى ناقتك فانحرها. فلعل ذلك يعني أن يجزئ عنك، قال قبيصة: ولا أذكر الآية من سورة المائدة ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] فبلغ عمر مقالتي، فلم يفجأنا منه إلا ومعه الدرة، قال: فعلا صاحبي ضرباً بالدرة، أقتلت في الحرم وسفّته في الحكم. قال: ثم أقبل علي، فقلت: يا أمير المؤمنين، لا أحل لك اليوم شيئاً يحرم عليك مني، فقال: يا قبيصة بن جابر، إني أراك شاب السن، فسيح الصدر، بين اللسان، وإن الشاب يكون فيه تسعة أخلاق حسنة وخلق سيء، فيفسد الخلق السيء الأخلاق الحسنة، فإياك وعثرات الشباب.

وقال ابن جرير: .. عن طارق، قال: أوطأ أربد ظبيًا فقتله وهو محرم، فأتى عمر ليحكم عليه، فقال له عمر: احكم معي، فحكمما فيه جدياً قد جمع الماء والشجر، ثم قال عمر ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥].

وفي هذا دلالة على جواز كون القاتل أحد الحكمين، كما قاله الشافعي وأحمد رحمهما الله.

واختلفوا: هل تستأنف الحكومة في كل ما يصيبه المحرم، فيجب أن يحكم فيه ذوا عدل، وإن كان قد حكم في مثله الصحابة أو يكتفى بأحكام الصحابة المتقدمة؟ على قولين، فقال الشافعي وأحمد: يتبع في ذلك ما حكمت به الصحابة، وجعله شرعاً مقررًا لا يعدل عنه، ومالم يحكم فيه الصحابة يرجع فيه إلى عدلين.

وقال مالك وأبو حنيفة: بل يجب الحكم في كل فرد فرد سواء وجد للصحابة في مثله حكم أم لا، لقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥].

❁ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ❁ [المائدة: ٩٥]

أي واصلاً إلى الكعبة، والمراد وصوله إلى الحرم بأن يذبح هناك ويفرق لحمه على مساكين الحرم، وهذا أمر متفق عليه في هذه الصورة.

❁ أَوْ كَفَرَةً طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ❁ [المائدة: ٩٥]

أي إذا لم يجد المحرم مثل ما قتل من النعم، أو لم يكن الصيد المقتول من ذوات الأمثال، أو قلنا بالتخيير في هذا المقام بين الجزاء



والإطعام والصيام، كما هو قول مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ابن الحسن، وأحد قولي الشافعي، والمشهور عن أحمد، رحمهم الله، لظاهر «أو» بأنها للتخيير.

والقول الآخر أنها على الترتيب، فصورة ذلك أن يعدل إلى القيمة، فيقوم الصيد المقتول عند مالك وأبي حنيفة وأصحابه وحماة وإبراهيم.

وقال الشافعي: يقوم مثله من النعم لو كان موجوداً، ثم يشتري به طعام فيتصدق به فيصرف لكل مسكين مد منه، عند الشافعي ومالك وفقهاء الحجاز، واختاره ابن جرير.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: يطعم كل مسكين مدين، وهو قول مجاهد.

وقال أحمد: مد من حنطة أو مدان من غيره، فإن لم يجد أو قلنا بالتخيير، صام عن إطعام كل مسكين يوماً.

وقال ابن جرير: وقال آخرون: يصوم مكان كل صاع يوماً كما في جزاء المترفه بالخلق ونحوه، فإن الشارع أمر كعب بن عجرة أن يقسم فرقاً بين ستة، أو يصوم ثلاثة أيام، والفرق ثلاثة أصع.

واختلفوا في مكان هذا الإطعام، فقال الشافعي: مكانه الحرم، وهو قول عطاء.

وقال مالك يطعم في المكان الذي أصاب فيه الصيد أو أقرب الأماكن إليه. وقال أبو حنيفة: إن شاء أطعم في الحرم، وإن شاء أطعم في غيره.

﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]

ثم الجمهور من السلف والخلف على أنه متى قتل المحرم الصيد وجب الجزاء، ولا فرق بين الأولى والثانية والثالثة، وإن تكرر ما تكرر سواء الخطأ في ذلك والعمد.

﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَعَا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦]

وقد روى الشافعي.. عن ابن عباس أنه أنكر على من يصيد الجراد في الحرم.

وقد احتج بهذه الآية الكريمة من ذهب من الفقهاء إلى أنه تؤكل دواب البحر ولم يستثن من ذلك شيئاً، قد تقدم عن الصديق أنه قال: طعامه كل ما فيه.

وقد استثنى بعضهم الضفادع وأباح ما سواها، للنسائي «عن عبد الله بن عمرو قال: نهى رسول الله ﷺ عن قتل الضفدع، وقال: نقيقتها تسبيح».

وقال آخرون: يؤكل من صيد البحر السمك، ولا يؤكل الضفدع، واختلفوا فيما سواهما، فقيل: يؤكل سائر ذلك. وقيل: لا يؤكل. وقيل: ما أكل شبهه من البر، أكل مثله في البحر. وما لا يؤكل شبهه لا يؤكل، وهذه كلها وجوه في مذهب الشافعي رحمه الله تعالى.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يؤكل مامات في البحر، كما لا يؤكل مامات في البر، لعموم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾

[المائدة: ٣]

وقد احتج الجمهور من أصحاب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل بحديث العنبر المتقدم ذكره، وبحديث «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»

﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]

فإذا اصطاد المحرم الصيد متعمداً، أثم وغرم، أو مخطئاً، غرم وحرّم عليه أكله، لأنه في حقه كالميتة، وكذا في حق غيره من المحرمين والمحليين، عند مالك والشافعي في أحد قوليّه.

فإن أكله أو شيئاً منه فهل يلزمه جزاء ثان؟ فيه قولان للعلماء.

(أحدهما) نعم، قال: عبد الرزاق عن ابن جريج، عن عطاء قال: إن ذبحه ثم أكله فكفارتان، وإليه ذهب طائفة.

(والثاني) لا جزاء عليه في أكله، نص عليه مالك بن أنس. قال أبو عمر بن عبد البر: وعلى هذا مذاهب فقهاء الأمصار وجمهور العلماء، ثم وجهه أبو عمر بما لو وطئ، ثم وطئ، ثم وطئ قبل أن يحد، فإنما عليه حد واحد.

وقال أبو حنيفة: عليه قيمة ما أكل.

وقال أبو ثور: إذا قتل المحرم الصيد فعليه جزاؤه وحلال أكل ذلك الصيد، إلا أنني أكرهه للذي قتله للخبر عن رسول الله ﷺ «صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم».

وقوله بإباحته للقاتل غريب. وأما لغيره ففيه خلاف قد ذكرنا المنع عن تقديم.

وقال آخرون بإباحته لغير القاتل سواء المحرمون والمحلون لهذا الحديث، والله أعلم.

وأما إذا صاد حلال صيداً، فأهداه إلى محرم، فقد ذهب ذاهبون إلى إباحته مطلقاً، ولم يستفصلوا بين أن يكون قد صاده من أجله أم لا، حكى هذا القول أبو عمر بن عبد البر، عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة والزيبر بن العوام.

قال ابن جرير: ... عن أبي هريرة أنه سئل عن لحم صيد صاده حلال، أياكله المحرم؟ قال: فأفتاهم بأكله، ثم لقي عمر بن الخطاب فأخبره بما كان من أمره، فقال: لو أفتيتهم بغير هذا لأوجعت لك رأسك.

وقال آخرون: لا يجوز أكل الصيد للمحرم بالكلية، ومنعوا من ذلك مطلقاً لعموم هذه الآية الكريمة.

وقال عبد الرزاق... عن ابن عباس أنه كره أكل الصيد للمحرم، وقال: هي مبهمة يعني قوله ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُ حُرْمًا﴾ [المائدة: ٩٦] وقال: ... عن ابن عمر أنه كان يكره للمحرم أن يأكل من لحم الصيد على كل حال.

وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه في رواية والجمهور: إن كان الحلال قد قصد المحرم بذلك الصيد لم يجز للمحرم أكله لحديث الصعب بن جثامة أنه أهدى للنبي ﷺ حماراً وحشياً وهو بالأبواء أو بؤدان، فرده عليه، فلما رأى ما في وجهه قال

«إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم» قالوا: فوجهه أن النبي ﷺ ظن أن هذا إنما صاده من أجله، فرده لذلك، فأما إذا لم يقصده بالاصطياد فإنه يجوز له الأكل منه لحديث أبي قتادة حين صاد حمار وحش، وكان حلالاً لم يحرم، وكان أصحابه محرمين، فتوقفوا في أكله ثم سألوا رسول الله ﷺ فقال «هل كان منكم أحد أشار إليها أو أعان في قتلها؟» قالوا: لا. قال «فكلوا» وأكل منها رسول الله ﷺ، وهذه القصة ثابتة أيضاً في الصحيحين بألفاظ كثيرة.

قال ابن جرير: واختلفوا في صفة الصيد الذي عني الله بالتحريم. فقال بعضهم: صيد البر كل ما كان يعيش في البر والبحر، وإنما صيد البحر ما كان يعيش في الماء دون البر ويأوي إليه. وعن أبي مجلز: ما كان يعيش في البر والبحر لا يصيده، وما كان حياته في الماء فذاك.

وقال عطاء: ما كان يعيش في البر فأصابه المحرم فعليه جزاؤه نحو السلحفاة والسرطان والضفادع.

وقال بعضهم: صيد البر ما كونه في البر أكثر من كونه في البحر. وقال ابن جريج: سألت عطاء عن ابن الماء، أصيد بر أم بحر؟ وعن أشباهه فقال:

حيث يكون أكثر فهو صيده.

وعن عطاء بن أبي رباح قال: أكثر ما يكون حيث يُفرخ فهو منه.

﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَفْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ

وَالْقَلْبَدَ﴾ [المائدة: ٩٧]

قال قتادة: حواجز أبقاها الله بين الناس في الجاهلية، فكان الرجل لو جر كل جريرة ثم لجأ إلى الحرم لم يتناول ولم يقرب، وكان الرجل لو لقي قاتل أبيه في الشهر الحرام لم يعرض له ولم يقرب له، وكان الرجل إذا أراد البيت تقلد قلادة من شعر فأحتمه ومنعته من الناس، وكان إذا نفر تقلد قلادة من الإذخر أو من لحاء السمر فمنعته من الناس حتى يأتي أهله.

﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ

كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَثُرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٣]

قال البخاري:.. عن سعيد بن المسيب، قال: البحيرة التي يمنع درها للطواغيت، فلا يحلبها أحد من الناس.

والسائبة كانوا يسيبونها لآلئتهم لا يحمل عليها شيء.

والوصيلة: الناقة البكر تبكر في أول نتاج إبل، بل تثني بعد بأنثى، وكانوا يسيبونها لطواغيتهم إن وصلت إحداها بالأخرى ليس بينها ذكر.

والحام: فحل الإبل يضرب الضراب المعدود، فإذا قضى ضرابه ودعوه للطواغيت وأعفوه عن الحمل، فلم يحمل عليه شيء، وسموه الحامي.

قال: وقال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ «رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار، كان أول من سيب السوائب».

عمرو هذا هو ابن لحي بن قمعة، أحد رؤساء خزاعة الذين ولوا البيت بعد جرهم وكان أول من غير دين إبراهيم الخليل، فأدخل الأصنام إلى الحجاز، ودعا الرعاع من الناس إلى عبادتها والتقرب بها، وشرع لهم هذه الشرائع الجاهلية في الأنعام وغيرها.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]

عن عبد الله بن مسعود إن القرآن أنزل حيث أنزل، ومنه آي قد مضى تأويلهن قبل أن ينزلن، ومنه آي قد وقع تأويلهن على عهد رسول الله ﷺ ومنه آي قد وقع تأويلهن بعد النبي ﷺ بيسير، ومنه آي يقع تأويلهن بعد اليوم، ومنه آي يقع تأويلهن عند الساعة على ما ذكر من الساعة، ومنه آي يقع تأويلهن يوم الحساب على ما ذكر من الحساب والجنة والنار، فما دامت قلوبكم واحدة، وأهواؤكم واحدة، ولم تلبسوا شيعاً، ولم يذق بعضكم بأس بعض، فأمرُوا وانهوا، وإذا اختلفت القلوب والأهواء، وألبستم شيعاً، وذاق بعضكم بأس بعض، فأمرؤ ونفسه، وعند ذلك جاءنا تأويل هذه الآية، رواه ابن جرير.

وقال ابن جرير: .. عن سفيان بن عقال: قال: قيل لابن عمر: لو جلست في هذه الأيام، فلم تأمر ولم تنه، فإن الله قال ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] فقال ابن عمر: إنها ليست لي ولا لأصحابي، لأن رسول الله ﷺ قال «ألا فليبلغ الشاهد الغائب» فكنا نحن الشهود وأنتم الغيب، ولكن هذه الآية لأقوام يجيئون من بعدنا إن قالوا لم يقبل منهم.

وليس فيها دليل على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،  
إذا كان فعل ذلك ممكناً.

﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]

وقال ابن جرير: ... تلا الحسن هذه الآية فقال: الحمد لله بها،  
والحمد لله عليها، ما كان مؤمن فيما مضى ولا مؤمن فيما بقي إلا وإلى  
جنبه منافق يكره عمله.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ  
الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ  
فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُوهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ  
لَا نَشْرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لِّمِنَ الْآثِمِينَ﴾  
[المائدة: ١٠٦]

اشتملت هذه الآية الكريمة على حكم عزيز قيل إنه منسوخ.  
وقد استشكل ابن جرير كونهما شاهدين قال: لأننا لا نعلم حكماً  
يحلف فيه الشاهد.

وهذا لا يمنع الحكم الذي تضمنته هذه الآية الكريمة، وهو حكم  
مستقل بنفسه لا يلزم أن يكون جارياً على قياس جميع الأحكام، على  
أن هذا حكم خاص، بشهادة خاصة، في محل خاص، وقد اغتفر فيه  
من الأمور مالم يغتفر في غيره، فإذا قامت قرينة الريبة، حلف هذا  
الشاهد بمقتضى ما دلت عليه هذه الآية الكريمة.

﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ [المائدة: ١٠٦]

وهذان شرطان لجواز استشهاد الذميين: عند فقد المؤمنين أن



يكون ذلك في سفر، وأن يكون في وصية، كما صرح بذلك شريح القاضي.

وقد روي نحوه عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، وهذه المسألة من أفرادها، وخالفه الثلاثة فقالوا: لا يجوز شهادة أهل الذمة على المسلمين.

وأجازها أبو حنيفة فيما بين بعضهم بعضاً.

وقال ابن جرير: ... عن الزهري قال: مضت السنة أنه لا تجوز شهادة الكافر في حضر ولا سفر، إنما هي في المسلمين.

﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ ائْتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾  
[المائدة: ١٠٦]

هل المراد به أن يوصي إليهما أو يشهدهما؟ على قولين:

(أحدهما) أن يوصي إليهما.

(والقول الثاني) أنهما يكونان شاهدين، وهو ظاهر سياق الآية الكريمة، فإن لم يكن وصي ثالث معهما، اجتمع فيهما الوصفان: الوصاية والشهادة.

﴿فَإِنْ عُرِ عَلَىٰ أَنَّهُمَا أُسْتَحَقَّ إِثْمًا فَاخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَیْنِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِدَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٧]

وهذا التحليف للورثة والرجوع إلى قولهما والحالة هذه، كما يحلف أولياء المقتول إذا ظهر لوث في جانب القاتل، فيقسم المستحقون على القاتل فيدفع برمته إليهم كما هو مقرر في باب القسامة

من الأحكام، وقد وردت السنة بمثل ما دلت عليه هذه الآية الكريمة .  
وهكذا قرر هذا الحكم على مقتضى هذه الآية غير واحد من أئمة  
التابعين والسلف عليهم السلام ، وهو مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

﴿وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِيَ إِسْرَءِيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ  
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١١٠]

وهذا يدل على أن هذا الامتنان كان من الله إليه بعد رفعه إلى  
السماء الدنيا، أو يكون هذا الامتنان واقعاً يوم القيامة ، وعبر عنه بصيغة  
الماضي دلالة على وقوعه لا محالة ، وهذا من أسرار الغيوب التي أطلع  
الله عليها نبيه محمداً عليه السلام .

﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُرِّلُهَا عَلَيْكُمْ ط فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا  
أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١٤٠] .

وقد روى ابن جرير ... عن عبد الله بن عمرو قال: إن أشد الناس  
عذاباً يوم القيامة ثلاثة: المنافقون ، ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ  
النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥] ومن كفر من أصحاب المائدة  
﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُرِّلُهَا عَلَيْكُمْ ط فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ  
أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]

وآل فرعون ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ  
أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]

\*\*\* \*\* \*

## سُورَةُ الْأَنْعَامِ

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾

[الأنعام: ١]

فجمع لفظ الظلمات ، ووحيد لفظ النور ، لكونه أشرف ، كقوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ [النحل: ٤٨] وكما قال في آخر هذه السورة ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]

﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣]

اختلف مفسرو هذه الآية على أقوال ، بعد اتفاقهم على إنكار قول الجهمية الأول القائلين ، بأنه في كل مكان ، حيث حملوا الآية على ذلك ، تعالى عن قولهم علواً كبيراً .

فالأصح من الأقوال: أنه المدعو الله في السموات وفي الأرض ، أي يعبد ويوحده ويقرّ له بالإلهية من في السموات ومن في الأرض ، ويسمونه الله ويدعونه رغباً ورهباً ، إلا من كفر من الجن والإنس ، وهذه الآية على هذا القول ، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤] أي هو إله من في السماء ، وإله من في الأرض ، وعلى هذا فيكون قوله ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣] خبراً أو حالاً .

(والقول الثاني) أن المراد أنه الله الذي يعلم ما في السموات وما في الأرض، من سر وجهه، فيكون قوله «يعلم»، متعلقًا بقوله ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] تقديره، وهو الله يعلم سرهم وجههم، في السموات وفي الأرض، ويعلم ما تكسبون،

(والقول الثالث) أن قوله ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الأنعام: ٣] وقف تام، ثم استأنف الخبر، فقال ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَجَهْرَهُمْ﴾ [الأنعام: ٣] وهذا اختيار ابن جرير.

﴿بَلْ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا يُحْفَوْنَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٢٨]

ويحتمل أن يكون المراد بهؤلاء المنافقين، الذين كانوا يظهرون الإيمان للناس ويبطنون الكفر، ويكون هذا إخبارًا عما يكون يوم القيامة، من كلام طائفة من الكفار، ولا ينافي هذا كون هذه السورة مكية، والنفاق إنما كان من بعض أهل المدينة ومن حولها من الأعراب، فقد ذكر الله وقوع النفاق في سورة مكية، وهي العنكبوت، فقال ﴿وَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾ [العنكبوت: ١١]

﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾

[الأنعام: ٤٤]

وهذا استدراج منه تعالى وإملاء لهم، عيادًا بالله من مكروه.

قال الحسن البصري: من وسع الله عليه فلم ير أنه يمكر به، فلا رأي له، ومن قتر عليه فلم ير أنه ينظر له، فلا رأي له، ثم قرأ ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤]

قال: مكر بالقوم ورب الكعبة، أعطوا حاجتهم ثم أخذوا، رواه ابن أبي حاتم.

وقال قتادة: بغت القوم أمر الله، وما أخذ الله قومًا قط، إلا عند سكرتهم وغرتهم ونعمتهم، فلا تغتروا بالله، فإنه لا يغتر بالله إلا القوم الفاسقون، رواه ابن أبي حاتم أيضًا.

﴿قُلْ لَوْ أَنِّي لَمَّا تَسْتَعِجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٨]

أي لو كان مرجع ذلك إلي، لأوقعت لكم ما تستحقونه من ذلك.

فإن قيل: فما الجمع بين هذه الآية وبين ما ثبت في الصحيحين... فرفعت رأسي، فإذا أنا بسحابة قد ظللتني، فنظرت فإذا فيها جبريل عليه السلام، فناداني فقال: إن الله قد سمع قول قومك لك، وما ردوا عليك، وقد بعث إليك ملك الجبال، لتأمره بما شئت فيهم، قال: فناداني ملك الجبال وسلم علي، ثم قال: يا محمد إن الله قد سمع قول قومك لك، وقد بعثني ربك إليك، لتأمرني بأمرك فيما شئت، إن شئت أطبقت عليهم الأخشبين، فقال رسول الله ﷺ: «بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم، من يعبد الله لا يشرك به شيئاً».

فقد عرض عليهم عذابهم واستئصالهم، فاستأنى بهم، وسأل لهم التأخير.

فما الجمع بين هذا وبين الآية الكريمة؟

فالجواب والله أعلم، أن هذه الآية دلت، على أنه لو كان إليه

وقوع العذاب، الذي يطلبونه حال طلبهم له، لأوقعه بهم، وأما الحديث فليس فيه أنهم سألوه وقوع العذاب بهم، بل عرض عليه ملك الجبال أنه إن شاء أطبق عليهم الأخشبين، فلهذا استأنى بهم وسأل الرفق لهم.

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]

وما أحسن ما قال الصرصري:

فلا يفخى عليه الذر إما تراءى للنواظر أو توارى  
﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]  
وهذه جملة معترضة دلت على إحاطة علمه تعالى بخلقه في ليلهم ونهارهم، في حال سكونهم وحال حركتهم.

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]

قال ابن عباس وغير واحد: لملك الموت أعوان من الملائكة، يخرجون الروح من الجسد فيقبضها ملك الموت إذا انتهت إلى الحلقوم.

﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [الأنعام: ٧٢]

فبشروهما مع وجوده بنبوته، وبأن له نسلاً وعقباً، كما قال تعالى: ﴿وَبَشِّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢] وهذا أكمل في البشارة وأعظم في النعمة، وقال ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١] أي ويولد لهذا المولود ولد في حياتكما، فتقر أعينكما به، كما

قوت بوالده، فإن الفرح بولد الولد شديد لبقاء النسل والعقب، ولما كان ولد الشيخ والشيخة قد يتوهم أنه لا يعقب لضعفه، وقعت البشارة به وبولده باسم يعقوب الذي فيه اشتقاق العقب والذرية، وكان هذا مجازاة لإبراهيم عليه السلام، حين اعتزل قومه وتركهم ونزح عنهم، وهاجر من بلادهم ذاهباً إلى عبادة الله في الأرض، فعوضه الله عز وجل عن قومه وعشيرته، بأولاد صالحين من صلبه على دينه، لتقر بهم عينه، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْزُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٤٩]

﴿كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤]

وكل منهما له خصوصية عظيمة، أما نوح عليه السلام، فإن الله تعالى لما أغرق أهل الأرض إلا من آمن به، وهم الذين صحبوه في السفينة، جعل الله ذريته هم الباقين، فالناس كلهم من ذريته، وأما الخليل إبراهيم عليه السلام، فلم يبعث الله عز وجل بعده نبياً، إلا من ذريته، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٦]

﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾ [الأنعام: ٨٤]

وعود الضمير إلى نوح، لأنه أقرب المذكورين ظاهر لا إشكال فيه، وهو اختيار ابن جرير.

وعوده إلى إبراهيم، لأنه الذي سيق الكلام من أجله حسن، لكن يشكل عليه لوط، فإنه ليس من ذرية إبراهيم، بل هو ابن أخيه ماران بن أزر، اللهم إلا أن يقال إنه دخل في الذرية تغليياً، وكما قال في قوله

﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فإسماعيل عمه دخل في آبائه تغليبا، وكما قال في قوله ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (٧٣) إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿[ص: ٧٣ - ٧٤] فدخل إبليس في أمر الملائكة بالسجود، ودم على المخالفة لأنه كان في تشبه بهم، فعومل معاملتهم ودخل معهم تغليبا، وإلا فهو كان من الجن وطبيعته من النار، والملائكة من النور.

وفي ذكر عيسى عليه السلام في ذرية إبراهيم أو نوح، على القول الآخر، دلالة على دخول ولد البنات في ذرية الرجل، لأن عيسى عليه السلام إنما ينسب إلى إبراهيم عليه السلام، بأمه مريم عليها السلام، فإنه لا أب له.

قال ابن أبي حاتم: ... عن أبي حرب بن أبي الأسود، قال: أرسل الحجاج إلى يحيى بن يعمر، فقال: بلغني أنك تزعم أن الحسن والحسين من ذرية النبي ﷺ، تجده في كتاب الله - وقد قرأته من أوله إلى آخره فلم أجده؟ قال أليس تقرأ سورة الأنعام ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأنعام: ٨٤] حتى بلغ ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنعام: ٨٥] قال: بلى.

قال: أليس عيسى من ذرية إبراهيم وليس له أب؟ قال: صدقت.

فلهذا إذا أوصى الرجل لذريته، أو وقف على ذريته، أو وهبهم، دخل أولاد البنات فيهم، فأما إذا أعطى الرجل بنيه، أو وقف عليهم،



فإنه يختص بذلك بنوه لصلبه وبنو بنيه ، واحتجوا بقول الشاعر العربي :  
بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهم أبناء الرجال الأجانب

وقال آخرون: ويدخل بنو البنات فيهم أيضاً ، لما ثبت في صحيح البخاري ، أن رسول الله ﷺ قال للحسن بن علي «إن ابني هذا سيد» فسماه ابناً ، فدل على دخوله في الأبناء .  
وقال آخرون: هذا تجاوز .

﴿ قَالُوا أَإِذَا صَبَحَ وَجَعَلَ أَلَيْلَ سَكَنًا ﴾ [الأنعام: ٩٦]

قال صهيب الرومي رحمه الله لامرأته وقد عاتبته في كثرة سهره: إن الله جعل الليل سكناً إلا لصهيب ، إن صهيباً إذا ذكر الجنة طال شوقه ، وإذا ذكر النار طار نومه ، رواه ابن أبي حاتم .

﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ ﴾

[الأنعام: ٩٧]

قال بعض السلف: من اعتقد في هذه النجوم غير ثلاث فقد أخطأ وكذب على الله سبحانه ، أن الله جعلها زينة للسماء ، ورجوماً للشياطين ، ويهتدى بها في الظلمات البر والبحر .

﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾ [الأنعام: ٩٩]

وهذان النوعان هما أشرف الثمار عند أهل الحجاز ، وربما كانا خيار الثمار في الدنيا .

﴿ بِدِيعِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١٠١]

أي مبدعهما ، وخالقهما ، ومنشئهما ، ومحدثهما ، على غير مثال

سبق، كما قال مجاهد والسدي: ومنه سميت البدعة بدعة، لأنه لا نظير لها فيما سلف.

﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ [الأنعام: ١٠١]

أي والولد إنما يكون متولداً بين شيئين متناسبين، والله تعالى لا يناسبه ولا يشابهه شيء من خلقه.

﴿لَا تُذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾

[الأنعام: ١٠٣]

فيه أقوال للأئمة من السلف (أحدها) لا تدركه في الدنيا، وإن كانت تراه في الآخرة.

وقال آخرون ﴿لَا تُذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أي جميعها وهذا

مخصص بما ثبت من رؤية المؤمنين له في الدار الآخرة.

وقال آخرون من المعتزلة، بمقتضى ما فهموه من هذه الآية، أنه لا

يرى في الدنيا ولا في الآخرة، فخالفوا أهل السنة والجماعة في ذلك، مع ما ارتكبه من الجهل، بما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله.

أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿

[القيامة: ٢٢ - ٢٣] وقال تعالى عن الكافرين: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ

لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥] قال الإمام الشافعي: فدل هذا، على أن المؤمنين

لا يحجبون عنه تبارك وتعالى.

أما السنة، فقد تواترت الأخبار «عن أبي سعيد، وأبي هريرة،

وأنس، وجريج، وصهيب، وبلال وغير واحد من الصحابة، عن النبي

ﷺ، أن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة، في العرصات وفي روضات الجنات»، جعلنا الله تعالى منهم بمرمه وكرمه أمين.

وقيل المراد بقوله ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أي العقول، رواه ابن أبي حاتم.. عن أبي حصين يحيى بن الحصين، قارئ أهل مكة، أنه قال ذلك، وهذا غريب جداً، وخلاف ظاهر الآية، وكأنه اعتقد أن الإدراك في معنى الرؤية، والله أعلم. وقال آخرون: لا منافاة بين إثبات الرؤية ونفي الإدراك، فإن الإدراك أخص من الرؤية، ولا يلزم من نفي الأخص انتفاء الأعم.

ثم اختلف هؤلاء في الإدراك المنفي ما هو؟

فقل معرفة الحقيقة، فإن هذا لا يعلمه إلا هو، وإن رآه المؤمنون، كما أن من رأى القمر، فإنه لا يدرك حقيقته وكنهه وماهيته، فالعظيم أولى بذلك، وله المثل الأعلى.

وقال آخرون: الإدراك أخص من الرؤية، وهو الإحاطة، ولا يلزم من عدم الإحاطة عدم الرؤية، كما لا يلزم من عدم إحاطة العلم عدم العلم، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ [طه: ١١٠] وفي صحيح مسلم «لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك» ولا يلزم منه عدم الثناء فكذلك هذا.

وقال آخرون في الآية بما رواه الترمذي.. من حديث الحكم بن أبان، قال: سمعت عكرمة يقول: سمعت ابن عباس يقول: رأى محمد ربه تبارك وتعالى، فقلت: أليس الله يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] الآية، فقال لي: لا أم لك، ذلك نوره، الذي هو نوره، إذا

تجلى بنوره لا يدركه شيء، وفي رواية لا يقوم له شيء.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وفي معنى هذا الأثر، ما ثبت في الصحيحين، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً «حجابه النور - أو النار - لو كشفه، لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه».

ونفي هذا الإدراك الخاص لا ينفي الرؤية يوم القيامة لعباده المؤمنين كما يشاء، فأما جلاله وعظمته على ما هو عليه، تعالى وتقدس وتنزه، فلا تدركه الأبصار.

ولهذا كانت أم المؤمنين عائشة، تثبت الرؤية في الدار الآخرة، وتنفيها في الدنيا، وتحتج بهذه الآية ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فالذي نفته الإدراك، الذي هو بمعنى رؤية العظمة والجلال، على ما هو عليه، فإن ذلك غير ممكن للبشر، ولا للملائكة، ولا لشيء، وقد يكون عبر بالإبصار عن المبصرين، كما قال السدي: لا يراه شيء، وهو يرى الخلائق.

﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]

يقول الله تعالى ناهياً لرسوله ﷺ والمؤمنين عن سب آلهة المشركين، وإن كان فيه مصلحة، إلا أنه يترتب عليه مفسدة أعظم منها، وهي مقابلة المشركين بسب إله المؤمنين، وهو الله لا إله إلا هو.

ومن هذا القبيل، وهو ترك المصلحة لمفسدة أرجح منها، ما جاء

في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال «ملعون من سب والديه» قالوا: يا رسول الله وكيف يسب الرجل والديه؟ قال «يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه».

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]

والشياطين كل من خرج عن نظيره بالشر، ولا يعادي الرسل إلا الشياطين من هؤلاء وهؤلاء، قبحهم الله ولعنهم.

﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]

وروى ابن أبي حاتم عن عكرمة قال: قدمت على المختار فأكرمني وأنزلني، حتى كان يتعاهد مبיתי بالليل، قال: فقال لي: اخرج إلى الناس فحدثهم، قال: فخرجت، فجاء رجل فقال: ما تقول في الوحي، فقلت: الوحي وحيان، قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [يوسف: ٣] وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢] قال فهموا بي أن يأخذوني، فقلت لهم: ما لكم ذاك، إني مفتيكم وضيغكم فتركوني، وإنما عرض عكرمة بالمختار، وهو ابن أبي عبيد قبحه الله، وكان يزعم أنه يأتيه الوحي، وقد كانت أخته صفية تحت عبد الله بن عمر، وكانت من الصالحات، ولما أخبر عبد الله بن عمر أن المختار يزعم أنه يوحى إليه، فقال: صدق، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١].

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]

فكل ما أخبر به فحق لا مرية فيه ولا شك، وكل ما أمر به فهو

العدل الذي لا عدل سواه، وكل ما نهى عنه فباطل فإنه لا ينهى إلا عن مفسدة.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]

استدل بهذه الآية الكريمة من ذهب إلى أن الذبيحة لا تحل إذا لم يذكر اسم الله عليها، وإن كان الذابح مسلماً.

وقد اختلف الأئمة رحمهم الله في هذه المسألة، على ثلاثة أقوال: فمنهم من قال: لا تحل هذه الذبيحة بهذه الصفة، وسواء متروك التسمية عمداً أو سهواً، وهو مروي عن ابن عمر، ونافع مولاة، وعامر الشعبي، ومحمد بن سيرين، وهو رواية عن الإمام مالك، ورواية عن أحمد بن حنبل نصرها طائفة من أصحابه المتقدمين والمتأخرين، وهو اختيار أبي ثور، وداود الظاهري، واختار ذلك أبو الفتوح محمد بن محمد بن علي الطائي، من متأخري الشافعية، في كتابه «الأربعين»، واحتجوا لمذهبهم هذا بهذه الآية.

ثم قد أكد في هذه الآية بقوله ﴿وَلَئِنَّهُ لَفَسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، والضمير قيل عائد على الأكل، وقيل عائد على الذبح لغير الله، وبالأحاديث الواردة في الأمر بالتسمية عند الذبيحة والصيد، عن عائشة: أن ناساً قالوا: يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكر اسم الله عليه أم لا؟ قال «سموا عليه أنتم وكلوا» قالت: وكانوا حديثي عهد بالكفر، رواه البخاري.

ووجه الدلالة أنهم فهموا أن التسمية لا بد منها، وخشوا أن لا

تكون وجدت من أولئك لحدائث إسلامهم، فأمرهم بالاحتياط بالتسمية عند الأكل، لتكون كالعوض عن المتركاة عند الذبح إن لم تكن وجدت، وأمرهم بإجراء أحكام المسلمين على السداد، والله أعلم.

والمذهب الثاني في المسألة: أنه لا يشترط التسمية، بل هي مستحبة، فإن تركت عمداً أو نسياناً لا يضر، وهذا مذهب الإمام الشافعي رحمه الله، وجميع أصحابه، ورواية عن الإمام أحمد بن حنبل نقلت عنه. وهو رواية عن الإمام مالك، وحكي عن ابن عباس، وأبي هريرة، وعطاء بن أبي رباح، والله أعلم.

وحمل الشافعي الآية الكريمة على ما ذبح لغير الله، كقوله تعالى:

﴿أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]

عن ابن عباس قال: هي الميتة.

وقد استدلل لهذا المذهب، بما رواه أبو داود في المراسيل: .. عن الصلت السدوسي مولى سويد بن منجوف، أحد التابعين الذين ذكرهم أبو حاتم ابن حبان في كتاب الثقات، قال: قال رسول الله ﷺ «ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر، إنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله» وهذا مرسل، يعضد بما رواه الدارقطني عن ابن عباس أنه قال: «إذا ذبح المسلم ولم يذكر اسم الله فليأكل، فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله» واحتج البيهقي أيضاً بحديث عائشة المتقدم، أن ناساً قالوا: يا رسول الله، إن قومًا حديثي عهد بجاهلية، يأتوننا بلحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا؟ فقال «سموا أنتم وكلوا» قال: فلو كان

وجود التسمية شرطاً، لم يرخص لهم إلا مع تحققها، والله أعلم.

وقال الإمام أبو جعفر بن جرير رحمه الله: من حرم ذبيحة الناسي فقد خرج من قول جميع الحجة، وخالف الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ في ذلك، يعني ما رواه الحافظ أبو بكر البيهقي، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «المسلم يكفيه اسمه إن نسي أن يسمي حين يذبح، فليذكر اسم الله وليأكله».

وهذا الحديث رفعه خطأ، أخطأ فيه معقل بن عبيد الله الجزيري، فإنه وإن كان من رجال مسلم، إلا أن سعيد بن منصور، وعبد الله بن الزبير الحميدي، روياه: عن سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن أبي الشعثاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، من قوله فزادا في إسناده أبا الشعثاء ووقفاه، وهذا أصح، نص عليه البيهقي وغيره من الحفاظ.

ثم نقل ابن جرير وغيره عن الشعبي، ومحمد بن سيرين، أنهما كرها متروك التسمية نسياناً، والسلف يطلقون الكراهة على التحريم كثيراً، والله أعلم، إلا أن من قاعدة ابن جرير أنه لا يعتبر قول الواحد ولا الاثنين مخالفاً لقول الجمهور، فيعده إجماعاً، فليعلم هذا، والله الموفق.

قال ابن جرير: وقد اختلف أهل العلم في هذه الآية: هل نسخ من حكمها شيء أم لا؟ فقال بعضهم: لم ينسخ منها شيء، وهي محكمة فيما عنت به، وعلى هذا قول مجاهد وعامة أهل العلم.

وروي عن الحسن البصري وعكرمة.. قالوا: قال الله ﴿فَكُلُوا مِنَّمَا



ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴿[الأنعام: ١١٨]﴾ وقال ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] فتنسخ واستثنى من ذلك، فقال ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: هـ] ثم قال ابن جرير: والصواب أنه لا تعارض، بين حل طعام أهل الكتاب، وبين تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه، وهذا الذي قاله صحيح، ومن أطلق من السلف النسخ هاهنا فإنما أراد التخصيص، والله سبحانه وتعالى أعلم.

عن عطاء قال: ينهى عن ذبائح كانت تذبحها قريش للأوثان، وينهى عن ذبائح المجوس، وهذا المسلك الذي طرقه الإمام الشافعي قوي. وقد أفردت هذه المسألة على حدة، وذكرت مذاهب الأئمة ومأخذهم وأدلتهم ووجه الدلالات والمناقضات والمعارضات، والله أعلم.

﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِجَعَلُواكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] قال ابن أبي حاتم: ... قال رجل لابن عمر، إن المختار يزعم أنه يوحى إليه، قال: صدق، وتلا هذه الآية.

وقد كانت أخته صفية تحت عبد الله بن عمر، وكانت من الصالحات. ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُّجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]

وقال ابن أبي حاتم: .. حدثنا سفيان، قال: كل مكر في القرآن فهو عمل.

﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] هذا وهم معترفون بفضله وشرفه ونسبه، وطهارة بيته ومرباه،

ومنشئه صلى الله وملائكته والمؤمنون عليه، حتى إنهم كانوا يسمونه بينهم قبل أن يوحى إليه «الأمين» وقد اعترف بذلك رئيس الكفار أبو سفيان حين سأله هرقل ملك الروم: الحديث بطوله، الذي استدل ملك الروم بطهارة صفاته عليه السلام على صدق نبوته وصحة ما جاء به.

﴿سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]

هذا وعيد شديد من الله، وتهديد أكيد لمن تكبر عن اتباع رسله والانقياد لهم فيما جاؤوا به، فإنه سيصيبه يوم القيامة بين يدي الله صغار وهو الذلة الدائمة، لما أنهم استكبروا فأعقبهم ذلك ذلاً يوم القيامة لما استكبروا في الدنيا.

﴿وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٤]

لما كان المكر غالباً إنما يكون خفياً، وهو التلطف في التحيل والخديعة، قوبلوا بالعذاب الشديد من الله يوم القيامة، جزاء وفاقاً، وجاء في الصحيحين عن رسول الله ﷺ، أنه قال «ينصب لكل غادر لواء عند استه يوم القيامة، فيقال هذه غدره فلان بن فلان بن فلان» والحكمة في هذا أنه لما كان الغدر خفياً لا يطلع عليه الناس، فيوم القيامة يصير علماً منشوراً على صاحبه بما فعل.

﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ

يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]

وقد سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً من الأعراب من أهل البادية من مدلج عن الحرجة، فقال: هي الشجرة تكون بين الأشجار، لا تصل

إليها راعية ولا وحشية ولا شيء، فقال عمر رضي الله عنه: كذلك قلب المنافق لا يصل إليه شيء من الخير.

عن ابن عباس، يجعل الله عليه الإسلام ضيقاً، والإسلام واسع.

﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]

وإنما وصف الله الجنة ههنا بدار السلام، لسلامتهم فيما سلكوه من الصراط المستقيم المقتضي أثر الأنبياء وطرائقهم، فكما سلموا من آفات الاعوجاج أفضوا إلى دار السلام.

﴿قَالَ أَلَا نَارُ مَثْوٍ لَكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٩]

قال بعضهم: يرجع معنى الاستثناء إلى البرزخ.

وقال بعضهم: هذا رد إلى مدة الدنيا.

وقيل غير ذلك من الأقوال التي سيأتي تقريرها، عند قوله تعالى: في سورة هود، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] وقد روى ابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيره هذه الآية،.. عن ابن عباس، قال: إن هذه الآية آية لا ينبغي لأحد أن يحكم على الله في خلقه ولا ينزلهم جنة ولا ناراً.

﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّ بِعَصَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]

عن قتادة: إنما يولي الله الناس بأعمالهم، فالمؤمن وليّ المؤمن أين كان وحيث كان، والكافر وليّ الكافر أينما كان وحيثما كان، وليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي.

قال الفضيل بن عياض: إذا رأيت الظالم يتسلط على الظالم فقف وتفرج.

واختاره ابن جرير، وقال معمر عن قتادة في تفسير الآية: يولي الله بعض الظالمين بعضاً في النار، يتبع بعضهم بعضاً.

وقال مالك بن دينار: قرأت في الزبور، إني أنتقم من المنافقين بالمنافقين، ثم أنتقم من المنافقين جميعاً، وذلك في كتاب الله قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّ بِعَصَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾.

وقد روى الحافظ ابن عساكر.. عن ابن مسعود، مرفوعاً «من أعان ظالماً سلطه الله عليه» وهذا حديث غريب.

وقال بعض الشعراء:

وما من يد إلا يد الله فوقها ولا ظالم إلا سيلى بظالم

﴿يَمْعَشَرُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]

أي من جملتكم، والرسل من الإنس فقط وليس من الجن رسل، كما قد نص على ذلك مجاهد وابن جريج وغير واحد من الأئمة من السلف والخلف.

وقال ابن عباس: الرسل من بني آدم ومن الجن نذر.

وحكى ابن جرير عن الضحاك بن مزاحم: أنه زعم أن في الجن رسلاً واحتج بهذه الآية الكريمة، وفيه نظر، لأنها محتملة وليست بصريحة، وهي - والله أعلم - كقوله ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩] إلى

أَنْ قَالَ ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] ومعلوم أن اللؤلؤ والمرجان إنما يستخرجان من الملح لا من الحلو.

وهذا واضح والله الحمد، وقد ذكر هذا الجواب بعينه ابن جرير، والدليل على أن الرسل إنما هم من الإنس، قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣] - إلى قوله - ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] وقوله تعالى: عَنْ إِبْرَاهِيمَ ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٢٧] فحصر النبوة والكتاب بعد إبراهيم في ذريته، ولم يقل أحد من الناس: إن النبوة كانت في الجن قبل إبراهيم الخليل، ثم انقطعت عنهم ببعثته، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩] ومعلوم أن الجن تبع للإنس في هذا الباب، ولهذا قال تعالى إخباراً عنهم ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: ١٩]

ولكل عامل في طاعة الله أو معصيته مراتب ومنازل من عمله، يبلغه الله إياها ويشبهه بها، إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥].

وقد أنجز الله مواعده لرسوله صلوات الله عليه، فإنه تعالى مكثه في البلاد وحكمه في نواصي مخالفه من العباد وفتح له مكة وأظهره

على من كذبه من قومه وعاداه وناوأه واستقر أمره على سائر جزيرة العرب وكذلك اليمن والبحرين وكل ذلك في حياته، ثم فتحت الأمصار والأقاليم والرساتيق بعد وفاته في أيام خلفائه عليهم السلام أجمعين، كما قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [المجادلة: ٢١] وقال ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَنَوْمٍ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١ - ٥٢] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] وقال تعالى إخباراً عن رسله ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُلَاقَنَّكَ الظَّالِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٣ - ١٤] وقال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥]، الآية، وقد فعل الله ذلك بهذه الأمة المحمدية وله الحمد والمنة أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٠]

وقال الحافظ أبو بكر بن مردويه في تفسير هذه الآية: .. عن ابن عباس قال: إذا سرك أن تعلم جهل العرب، فاقراً ما فوق الثلاثين والمائة من سورة الأنعام.

﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾  
[الأنعام: ١٤١]

وقال آخرون: هذا شيء كان واجباً ثم نسخه الله بالعشر أو نصف العشر، واختاره ابن جرير رحمه الله.

قلت: وفي تسمية هذا نسخاً نظراً، لأنه قد كان شيئاً واجباً في الأصل ثم إنه فصل بيانه وبين مقدار المخرج وكميته، قالوا: وكان هذا في السنة الثانية من الهجرة، فالله أعلم.

﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١]

قال إياس بن معاوية: ما جاوزت به أمر الله فهو سرف.

ثم اختار ابن جرير قول عطاء، أنه نهى عن الإسراف في كل شيء ولا شك أنه صحيح، لكن الظاهر والله أعلم من سياق الآية، حيث قال تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأنعام: ١٤١] أن يكون عائداً على الأكل، أي لا تسرفوا في الأكل لما فيه من مضرة العقل والبدن.

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٤]

وأول من دخل في هذه الآية عمرو بن لحي بن قمعة، لأنه أول من غير دين الأنبياء وأول من سيب السوائب ووصل الوصيلة وحمى الحامي، كما ثبت ذلك في الصحيح.

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]

فعلى هذا يكون ما ورد من التحريمات بعد هذا في سورة المائدة وفي الأحاديث الواردة رافعاً لمفهوم هذه الآية، ومن الناس من يسمي هذا نسخاً والأكثر من المتأخرين لا يسمونه نسخاً لأنه من باب رفع مباح الأصل والله أعلم.

والغرض من سياق هذه الآية الكريمة الرد على المشركين الذين ابتدعوا ما ابتدعوه من تحريم المحرمات على أنفسهم، بآرائهم الفاسدة. وعلى هذا فلا يبقى تحريم أشياء آخر فيما بعد هذا، كما جاء النهي عن لحوم الحمر الأهلية ولحوم السباع وكل ذي مخلب من الطير على المشهور من مذاهب العلماء.

وقال سعيد بن منصور:.. عن عيسى بن نميلة الفزاري عن أبيه، قال: كنت عند ابن عمر فسأله رجل عن أكل القنفذ فقرأ عليه ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية، فقال شيخ عنده: سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي ﷺ فقال «خبثثة من الخبائث» فقال ابن عمر: إن كان النبي ﷺ قاله فهو كما قال.

﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرْدُ بِأُسْهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٧]

وكثيراً ما يقرن الله تعالى بين الترغيب والترهيب في القرآن، كما



قال تعالى في آخر هذه السورة ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥] وقال ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦] وقال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيَ أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٤٩) وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩ - ٥٠] وقال تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهُ الْمَصِيرِ﴾ [غافر: ٣] وقال ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ (١٢) إِنَّهُ هُوَ يَدْعُو وَيُعِيدُ (١٣) وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ [البروج: ١٢ - ١٤].

﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنَ الْقِبْلَةِ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]

بهذه الشبهة ضل من ضل قبل هؤلاء وهي حجة داحضة باطلة، لأنها لو كانت صحيحة لما أذاقهم الله بأسه ودمر عليهم وأدال عليهم رسله الكرام وأذاق المشركين من أليم الانتقام.

﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]

قال الضحاك: لا حجة لأحد عصى الله ولكن لله الحجة البالغة على عباده.

﴿قُلْ تَمَالَوْا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: من أراد أن ينظر إلى وصية رسول الله ﷺ التي عليها خاتمه فليقرأ هؤلاء الآيات: ﴿قُلْ تَمَالَوْا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] - إلى قوله - ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾

فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْنَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ  
تَتَّقُونَ ﴿[الأنعام: ١٥٣]

﴿وَيَا أُولَ الَّذِينَ إِحْسَنًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقِي تَحْنُ نَزْرُقُكُمْ  
وَأَيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]

لما أوصى تعالى بالوالدين والأجداد عطف على ذلك الإحسان  
إلى الأبناء والأحفاد.

وقال في سورة الإسراء ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَقِي تَحْنُ نَزْرُقُكُمْ  
وَأَيَّاهُمْ﴾ [الإسراء: ٣١] أي لا تقتلوهم خوفاً من  
الفقر في الآجل، ولهذا قال هناك ﴿تَحْنُ نَزْرُقُكُمْ وَأَيَّاهُمْ﴾ [الإسراء: ٣١] فبدأ  
برزقهم للاهتمام بهم، أي لا تخافوا من فقركم بسبب رزقهم فهو على  
الله، وأما في هذه الآية فلما كان الفقر حاصلاً قال ﴿تَحْنُ نَزْرُقُكُمْ  
وَأَيَّاهُمْ﴾ [الإسراء: ٣١] لأنه الأهم ههنا.

﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]

وعن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال وهو محصور:  
سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى  
ثلاث: رجل كفر بعد إسلامه، أو زنى بعد إحصانه، أو قتل نفساً بغير  
نفس» فوالله ما زنت في جاهلية ولا إسلام، ولا تمنيت أن لي بديني  
بدلاً منه إذ هداني الله، ولا قتلت نفساً، فبم تقتلونني؟» رواه الإمام أحمد  
والترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

وقد جاء النهي والزجر والوعيد في قتل المعاهد وهو المستأمن

من أهل الحرب، فروى البخاري: عن عبد الله بن عمرو «عن النبي ﷺ مرفوعاً» «من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً» وعن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال «من قتل معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله فقد أخضر بذمة الله، فلا يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفاً» رواه ابن ماجه والترمذي، وقال: حسن صحيح.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنٌ وَلَا تَقْنُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]

وهذا مما نص تبارك وتعالى على النهي عنه تأكيداً وإلا فهو داخل في النهي عن الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢]

والله تعالى يأمر بالعدل لكل أحد في كل وقت وفي كل حال.

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]

إنما وحد سبيله لأن الحق واحد، ولهذا جمع السبل لتفرقها وتشعبها كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]

﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]

وثم ههنا إنما هي لعطف الخبر بعد الخبر لا للترتيب ههنا كما قال الشاعر:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده  
قال معاوية وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمرو بن العاص  
إن رسول الله ﷺ قال «إن الهجرة خصلتان إحداهما تهجر السيئات  
والأخرى تهاجر إلى الله ورسوله».

وكثيراً ما يقرن سبحانه بين ذكر القرآن والتوراة، كقوله تعالى:  
﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كَتَبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۖ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا ۖ﴾  
[الأحقاف: ١٢] وقوله أول هذه السورة ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا  
أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى  
لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١] الآية .

وقال تعالى مخبراً عن المشركين ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا  
لَوْلَا أُوحِيَ مَثَلٌ مَّا أُوحِيَ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٤٨]، وقال تعالى مخبراً عن  
الجن أنهم قالوا ﴿قَالُوا يَنْقُومَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا  
لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠] .

﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾  
[الأنعام: ١٥٥]

فيه الدعوة إلى اتباع القرآن، يرغب سبحانه عباده في كتابه  
ويأمرهم بتدبره والعمل به والدعوة إليه ووصفه بالبركة لمن اتبعه وعمل  
به في الدنيا والآخرة لأنه حبل الله المتين .

﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَيْدِي رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ  
أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]

أي إذا أنشأ الكافر إيماناً يومئذ لا يقبل منه ، فأما من كان مؤمناً

قبل ذلك فإن كان مصلحاً في عمله فهو بخير عظيم وإن لم يكن مصلحاً فأحدث توبة حينئذ لم تقبل منه توبته أي ولا يقبل منها كسب عمل صالح إذا لم يكن عاملاً به قبل ذلك .

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]

والظاهر أن الآية عامة في كل من فارق دين الله وكان مخالفاً له فإن الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وشرعه واحد لا اختلاف فيه ولا افتراق فمن اختلف فيه ﴿وَكَانُوا شِيعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩] أي فرقاً كأهل الملل والنحل والأهواء والضلالات فإن الله تعالى قد برأ رسول الله ﷺ مما هم فيه وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] الآية .

وفي الحديث «نحن معاشر الأنبياء أولاد علات ديننا واحد» فهذا هو الصراط المستقيم وهو ما جاءت به الرسل من عبادة الله وحده لا شريك له والتمسك بشريعة الرسول المتأخر وما خالف ذلك فضلالات وجهالات وآراء وأهواء والرسل برآء منها .

واعلم أن تارك السيئة الذي لا يعملها على ثلاثة أقسام تارة يتركها لله فهذا تكتب له حسنة على كفه عنها لله تعالى وهذا عمل ونية ، ولهذا جاء أنه يكتب له حسنة كما جاء في بعض ألفاظ الصحيح: «فإنما تركها من جرائي» أي من أجلي ، وتارة يتركها نسياناً وذهولاً عنها فهذا لا له ولا عليه لأنه لم ينو خيراً ولا فعل شراً ، وتارة يتركها عجزاً وكسلاً عنها

بعد السعي في أسبابها والتلبس بما يقرب منها ، فهذا بمنزلة فاعلها كما جاء في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» قالوا: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه».

﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾

[الأنعام: ١٦١]

وليس يلزم من كونه ﷺ أمر باتباع ملة إبراهيم الحنيفية ، أن يكون إبراهيم أكمل منه فيها لأنه عليه السلام قام بها قياماً عظيماً وأكملت له إكمالاً تاماً لم يسبقه أحد إلى هذا الكمال ، ولهذا كان خاتم الأنبياء وسيد ولد آدم على الإطلاق ، وصاحب المقام المحمود الذي يرغب إليه الخلق حتى الخليل عليه السلام.

﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]

قال قتادة: أي من هذه الأمة ، وهو كما قال فإن جميع الأنبياء قبله كلهم كانت دعوتهم إلى الإسلام ، وأصله عبادة الله وحده لا شريك له كما قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] وقد أخبرنا تعالى عن نوح أنه قال لقومه: ﴿إِنْ قَوَّيْتُمْ مِمَّا سَأَلْتُمُ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢] وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (١٣٠) إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (١٣١) وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ

وَيَعْقُوبُ يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿البقرة: ١٣٠ - ١٣٢﴾ وقال يوسف عليه السلام ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿١٠١﴾﴾ [يوسف: ١٠١] وقال موسى: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَقُومُ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنُكُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤ - ٨٦] وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤] الآية، وقال تعالى ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا ءَامَنَّا وَأَشْهَدُ بِأَنَّكَ مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١] فأخبر تعالى أنه بعث رسله بالإسلام، ولكنهم متفاوتون فيه بحسب شرائعهم الخاصة التي ينسخ بعضها بعضاً، إلى أن نسخت بشريعة محمد ﷺ التي لا تنسخ أبد الأبد، ولا تزال قائمة منصوراً وأعلامها منشورة إلى قيام الساعة، ولهذا قال عليه السلام «نحن معاشر الأنبياء أولاد علات ديننا واحد» فإن أولاد العلات هم الإخوة من أب واحد وأمهات شتى، فالدين واحد وهو عبادة الله وحده لا شريك له وإن تنوعت الشرائع التي هي بمنزلة الأمهات، كما أن إخوة الأخياف عكس هذا بنو الأم الواحدة من آباء شتى، والإخوة الأعيان الأشقاء من أب واحد وأم واحدة. والله أعلم.

﴿قُلْ أَغْنَى اللَّهُ أَمْرِي رَبِّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]

ففي هذه الآية الأمر بإخلاص التوكل كما تضمنت التي قبلها إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَعَايِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وهذا المعنى يقرن بالآخر كثيراً في

القرآن كقوله تعالى: مرشداً لعباده أن يقولوا له ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣] وقوله ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الملك: ٢٩] وقوله ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٩].

﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥]

إلى غير ذلك من الآيات المشتملة على الترغيب والترهيب، فتارة يدعو عباده إليه بالرغبة وصفة الجنة والترغيب فيما لديه، وتارة يدعوهم إليه بالرهبة وذكر النار وأنكالها وعذابها والقيامة وأهوالها، وتارة بهما لينجع في كل بحسبه، جعلنا الله ممن أطاعوا فيما أمر، وترك ما عنه نهى وزجر، وصدقه فيما أخبر.



**تحميل كتب و رسائل علمية**  
قناة عامة



**معلومات**

[t.me/tahmilkutubwarosailimiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosailimiyah)

رابط الدعوة

**الإشعارات**

مغلقة

☐



## سُورَةُ الْأَعْرَافِ

﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾

[الأعراف: ٤]

بيئاتاً أي ليلاً، أو هم قائلون من القيلولة وهي الاستراحة وسط النهار، وكلا الوقتين وقت غفلة ولهو، كما قال ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ (١٧) ﴿أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧ - ٩٨] وقال ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَن يَخِفَّ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (١٥) ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقْلُبِهِمْ فَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ (١٦) ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمُ لَرَّوْفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ٤٥ - ٤٧].

﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨]

والذي يوضع في الميزان يوم القيامة قيل الأعمال وإن كانت أعراضاً إلا أن الله تعالى يقلبها يوم القيامة أجساماً، قال البغوي: يروى نحو هذا عن ابن عباس، كما جاء في الصحيح من أن البقرة وآل عمران يأتیان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف. ومن ذلك في الصحيح قصة القرآن وأنه يأتي صاحبه في صورة شاب شاحب اللون.

وفي حديث البراء في قصة سؤال القبر «فيأتي المؤمن شاب حسن اللون طيب الريح فيقول: من أنت؟ فيقول: أنا عمك الصالح»، وذكر عكسه في شأن الكافر والمنافق.

وقيل يوزن كتاب الأعمال كما جاء في حديث البطاقة.

وقيل يوزن صاحب العمل كما في الحديث «يؤتى يوم القيامة بالرجل السمين فلا يزن عند الله جناح بعوضة» ثم قرأ ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] وفي مناقب عبد الله بن مسعود: أن النبي ﷺ قال «أتعجبون من دقة ساقيه والذي نفسي بيده لهما في الميزان أثقل من أحد»

وقد يمكن الجمع بين هذه الآثار بأن يكون ذلك كله صحيحًا، فتارة توزن الأعمال وتارة توزن محالها وتارة يوزن فاعلها، والله أعلم.

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]

عن ابن عباس قال: خلقوا في أصلاب الرجال وصوروا في أرحام النساء، رواه الحاكم وقال: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه.

وقال قتادة والضحاك: أي خلقنا آدم ثم صورنا الذرية، وهذا فيه نظر، لأنه قال بعد ذلك ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١] فدل على أن المراد بذلك آدم وإنما قيل ذلك بالجمع، لأنه أبو البشر، كما يقول الله تعالى لبني إسرائيل الذين كانوا في زمن النبي ﷺ ﴿وظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى﴾ [البقرة: ٥٧] والمراد آبائهم الذين كانوا في زمن موسى، ولكن لما كان ذلك منه على الآباء الذين هم أصل، صار كأنه واقع على الأبناء، وهذا بخلاف قوله ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] الآية، فإن المراد منه آدم المخلوق من السلالة، وذريته مخلوقون من نطفة، وصح هذا لأن المراد من خلقنا الإنسان الجنس لا معينًا، والله أعلم.

﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]

وقول إبليس لعنه الله ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢] من العذر الذي هو أكبر من الذنب، كأنه امتنع من الطاعة لأنه لا يؤمر الفاضل بالسجود للمفضول، يعني لعنه الله وأنا خير منه فكيف تأمرني بالسجود له؟ ثم بين أنه خير منه بأنه خلق من نار، والنار أشرف مما خلقت منه وهو الطين، فنظر اللعين إلى أصل العنصر ولم ينظر إلى التشريف العظيم، وهو أن الله تعالى خلق آدم بيده ونفخ فيه من روحه، وقاس قياساً فاسداً في مقابلة النص وهو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ، سَاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩] فشذ من بين الملائكة لترك السجود، فلهذا أبلس من الرحمة أي آيس من الرحمة، فأخطأ قبحه الله في قياسه، ودعواه أن النار أشرف من الطين أيضاً، فإن الطين من شأنه الرزانة والحلم والأناة والتثبت، والطين محل النبات والنمو والزيادة والإصلاح، والنار من شأنها الإحراق والطيش والسرعة، ولهذا خان إبليس عنصره ونفع آدم عنصره بالرجوع والإنابة والاستكانة والانقياد والاستسلام لأمر الله والاعتراف وطلب التوبة والمغفرة.

عن الحسن قال: قاس إبليس وهو أول من قاس، إسناده صحيح.  
عن ابن سيرين، قال: أول من قاس إبليس، وما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس، إسناده صحيح أيضاً.

﴿فَأَخْرَجَ إِنْكَ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [الأعراف: ١٣]

أي الذليلين الحقيرين، معاملة له بنقيض قصده ومكافأة لمراده بضده.

﴿ثُمَّ لَا تَبِيتُهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾

[الأعراف: ١٧]

عن قتادة، أتاها من بين أيديهم فأخبرهم أنه لا بعث ولا جنة ولا نار، ومن خلفهم من أمر الدنيا فزينها لهم ودعاهم إليها، وعن أيمانهم من قبل حسناتهم بطأهم عنها، وعن شمائلهم زين لهم السيئات والمعاصي ودعاهم إليها وأمرهم بها، أتاك يا بن آدم من كل وجه غير أنه لم يأتك من فوقك، لم يستطع أن يحول بينك وبين رحمة الله.

﴿وَلَا تَحِجُّ أَكْثَرَهُمْ شَكَرِيكَ﴾ [الأعراف: ١٧]

وقول إبليس هذا إنما هو ظن منه وتوهم، وقد وافق في هذا الواقع، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبا: ٢٠]

﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِنَاصِحٍ﴾ [الأعراف: ٢١]

أي حلف لهما بالله على ذلك حتى خدعهما وقد يخدع المؤمن بالله، وكان بعض أهل العلم يقول: من خدعنا بالله انخدعنا له.

وقال عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن قتادة، قال: قال آدم: أي رب أرايت إن تبت واستغفرت، قال: إذا أدخلك الجنة، وأما إبليس فلم يسأله التوبة وسأله النظرة، فأعطى كل واحد منهما الذي سأله.

﴿يَبْقَىٰ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورَىٰ سَوْآتُكُمْ وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦]

فاللباس ستر العورات وهي السوآت، والرياش والريش ما يتجمل به ظاهراً، فالأول من الضروريات والريش من التكملات والزيادات.

﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ  
أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنََّّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]

قال ابن جرير: وهذا من أبين الدلالة على خطأ من زعم أن الله لا يعذب أحداً على معصية ركبها أو ضلالة اعتقدها، إلا أن يأتيها بعد علم منه بصواب وجهها فيركبها عناداً منه لربه فيها، لأنه لو كان كذلك لم يكن بين فريق الضلالة الذي ضل وهو يحسب أنه مهتد، وفريق الهدى فرق، وقد فرق الله تعالى بين أسمائهما وأحكامهما في هذه الآية.

﴿يَبْنِيْ عَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]

ولهذه الآية وما ورد في معناها من السنة يستحب التجميل عند الصلاة، ولا سيما يوم الجمعة ويوم العيد، والطيب لأنه من الزينة، والسواك لأنه من تمام ذلك، ومن أفضل اللباس البياض.

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]

قال بعض السلف: جمع الله الطب كله في نصف آية، وقال البخاري: قال ابن عباس: كل ما شئت والبس ما شئت ما أخطأتك خصلتان: سرف ومخيلة.

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾

[الأعراف: ٥٤]

واختلفوا في هذه الأيام هل كل يوم منها كهذه الأيام كما هو المتبادر إلى الأذهان؟ أو كل يوم كآلف سنة كما نص على ذلك مجاهد والإمام أحمد بن حنبل؟ فأما يوم السبت فلم يقع فيه خلق لأنه اليوم السابع ومنه سمي السبت وهو القطع.

﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]

فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله لا يشبهه شيء من خلقه و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] بل الأمر كما قال الأئمة منهم نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري قال: «من شبه الله بخلقه كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه» فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى.

﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]

أرشد سبحانه وتعالى عباده إلى دعائه الذي هو صلاحهم في دنياهم وأخراهم.

عن الحسن قال: إن كان الرجل لقد جمع القرآن وما يشعر به الناس، وإن كان الرجل لقد فقه الفقه الكثير وما يشعر به الناس، وإن كان الرجل ليصلي الصلاة الطويلة في بيته وعنده الزُّور وما يشعرون به، ولقد أدركنا أقوماً ما كان على الأرض من عمل يقدر أن يعملوه في السر فيكون علانية أبداً، ولقد كان المسلمون يجتهدون في الدعاء وما

يسمع لهم صوت إن كان إلا همساً بينهم وبين ربهم وذلك أن الله تعالى يقول ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] وذلك أن الله ذكر عبداً صالحاً رضي فعله فقال ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣].

وقال ابن جريج: يكره رفع الصوت والنداء والصياح في الدعاء ويؤمر بالتضرع والاستكانة.

﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]

ينهى تعالى عن الإفساد في الأرض وما أضره بعد الإصلاح ، فإنه إذا كانت الأمور ماشية على السداد ثم وقع الإفساد بعد ذلك كان أضر ما يكون على العباد فنهى تعالى عن ذلك .

﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]

وقال: قريب ولم يقل قريبة لأنه ضمن الرحمة معنى الثواب أو لأنها مضافة إلى الله .

قال مطر الوراق: تنجزوا موعود الله بطاعته فإنه قضى أن رحمته قريب من المحسنين . رواه ابن أبي حاتم .

﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ﴾ [الأعراف: ٥٧]

كما قال زيد بن عمرو بن نفيل رحمه الله:

وأسلمت وجهي لمن أسلمت	له المزن تحمل عذبا زلالا
وأسلمت وجهي لمن أسلمت	له الأرض تحمل صخرًا ثقالا

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩]

شرع تعالى في ذكر قصص الأنبياء عليهم السلام الأول فالأول فابتدأ بذكر نوح عليه السلام فإنه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض بعد آدم عليه السلام، وهو نوح بن لامك بن متوشلح بن أخنوخ وهو إدريس النبي عليه السلام فيما يزعمون وهو أول من خط بالقلم.

قال محمد بن إسحاق: ولم يلق نبي من قومه من الأذى مثل نوح إلا نبي قتل.

وقال يزيد الرقاشي: إنما سمي نوح لكثرة ما ناح على نفسه.

﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرْنِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠]

وهكذا حال الفجار إنما يرون الأبرار في ضلالة كقوله ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءِ لَضَالُونَ﴾ [المطففين: ٣٢] ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]

﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٢]

وهذا شأن الرسول أن يكون مبلغاً فصيحاً ناصحاً عالماً بالله لا يدركهم أحد من خلق الله في هذه الصفات، كما جاء في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه يوم عرفة وهم أوفر ما كانوا وأكثر جمعاً «أيها الناس إنكم مسؤولون عني فما أنتم قائلون؟» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت.



﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأُجِبَّتْهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ ﴾ [الأعراف: ٦٤]

وهذه سنة الله في عباده في الدنيا والآخرة أن العقابة فيها للمتقين والظفر والغلب لهم.

قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: ما عذب الله قوم نوح إلا والأرض ملأى بهم وليس بقعة من الأرض إلا ولها مالك وحائز.

﴿ وَإِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾ [الأعراف: ٦٥]

قال محمد بن إسحاق عن أبي الطفيل عامر بن واثلة سمعت علياً يقول لرجل من حضرموت: هل رأيت كثيراً أحمر يخالطه مدرة حمراء ذا أراك وسدر كثير بناحية كذا وكذا من أرض حضرموت. هل رأيته؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين؟ والله إنك لتنتعه نعت رجل قد رآه، قال: لا ولكنني قد حدثت عنه فقال الحضرمي: وما شأنه يا أمير المؤمنين؟ قال: فيه قبر هود عليه السلام رواه ابن جرير.

وهذا فيه فائدة أن مساكنهم كانت باليمن، فإن هوداً عليه السلام دفن هناك وقد كان من أشرف قومه نسباً لأن الرسل إنما يبعثهم الله من أفضل القبائل وأشرفهم، وقد كانت مساكنهم باليمن بالأحقاف وهي جبال الرمل، ولكن كان قومه كما شدد خلقهم شدد على قلوبهم وكانوا من أشد الأمم تكذيباً للحق.

﴿ أَلْبِغْكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾ [الأعراف: ٦٨]

وهذه الصفات التي يتصف بها الرسل: البلاغ والنصح والأمانة.

﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَنْفَوِرُ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّصِيحِينَ﴾ [الأعراف: ٧٩]

وقد ذكر بعض المفسرين: أن كل نبي هلكت أمته كان يذهب فيقيم في الحرم حرم مكة، والله أعلم.

﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠]

وهذا شيء لم يكن بنو آدم تعهده ولا تألفه ولا يخطر ببالهم، حتى صنع ذلك أهل سدوم عليهم لعائن الله.

قال عمرو بن دينار: ما نزا ذكر على ذكر حتى كان قوم لوط.

وقال الوليد بن عبد الملك الخليفة الأموي باني جامع دمشق: لولا أن الله عز وجل قص علينا خبر قوم لوط ما ظننت أن ذكراً يعلو ذكراً.

وقد ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله إلى أن اللائط يلقي من شاهر ويتبع بالحجارة كما فعل بقوم لوط.

وذهب آخرون من العلماء إلى أنه يرمم سواء كان محصناً أو غير محصن وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله.

والحجة ما رواه الإمام أحمد.. عن ابن عباس قال: قال رسول الله

ﷺ: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به».

وقال آخرون: هو كالزاني فإن كان محصناً رجم، وإن لم يكن محصناً جلد مائة جلدة، وهو القول الآخر للشافعي.

وأما إتيان النساء في الأدبار فهو اللوطية الصغرى، وهو حرام بإجماع العلماء إلا قولاً شاذاً لبعض السلف، وقد ورد في النهي عنه أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ.

﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١]

وهذا إسراف منكم وجهل لأنه وضع الشيء في غير محله، وذكر المفسرون أن الرجال كانوا قد استغنى بعضهم ببعض وكذلك نساؤهم كن قد استغنين بعضهن ببعض أيضاً.

﴿وَلِإِنَّ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥]

شعيب الذي يقال له خطيب الأنبياء لفصاحة عبارته وجزالة موعظته.

﴿وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَسِرُونَ﴾ [١٠] فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جِثِيمًا﴾ [الأعراف: ٩٠-٩١]

أخبر تعالى هنا أنهم أخذتهم الرجفة وذلك كما أرجفوا شعيباً وأصحابه وتوعدوهم بالجللاء كما أخبر عنهم في سورة هود فقال ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جِثِيمًا﴾ [هود: ٩٤] والمناسبة في ذلك - والله أعلم - أنهم لما تهكموا بنبي الله شعيب في قولهم ﴿أَصْلَوْنَاكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧] الآية فجاءت الصيحة فأسكتتهم، وقال تعالى إخباراً عنهم في

سورة الشعراء ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾  
 [الشعراء: ١٨٩] وما ذاك إلا لأنهم قالوا له في سياق القصة ﴿فَأَسْقَطَ عَلَيْنَا  
 كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٧] الآية .

فأخبر أنه أصابهم عذاب يوم الظلة ، وقد اجتمع عليهم ذلك كله ،  
 أصابهم عذاب يوم الظلة ، وهي سحابة أظلمت فيها شرر من نار ولهب  
 ووهج عظيم ، ثم جاءتهم صيحة من السماء ورجفة من الأرض شديدة  
 من أسفل منهم فزهقت الأرواح وفاضت النفوس وخمدت الأجسام  
 فأصبحوا في دراهم جائمين .

﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا  
 الضُّرُّ وَالْزُّرُّ فَأَخَذْنَهُمْ بَغْنَةً وَهُمْ لَا يُشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥]

ابتليناهم بهذا وهذا ليتضرعوا وينيبوا إلى الله فما نجع فيهم لا هذا  
 ولا هذا ولا انتهوا بهذا ولا بهذا، بل قالوا: قد مسنا من البأساء  
 والضراء ثم بعده من الرخاء مثل ما أصاب آباءنا في قديم الزمان  
 والدهر، وإنما هو الدهر تارات وتارات، بل لم يتفطنوا لأمر الله فيهم  
 ولا استشعروا ابتلاء الله لهم في الحالين، وهذا بخلاف حال المؤمنين  
 الذين يشكرون الله على السراء ويصبرون على الضراء، فالمؤمن من  
 يتفطن لما ابتلاه الله به من الضراء والسراء .

﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾  
 [الأعراف: ٩٩]

قال الحسن البصري رحمه الله: المؤمن يعمل بالطاعات وهو  
 مشفق وجل خائف والفاجر يعمل بالمعاصي وهو آمن .

﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾

[الأعراف: ١٠٢]

والعهد الذي أخذه هو ما جبلهم عليه وفطرهم عليه وأخذ عليهم في الأصلاب أنه ربهم ومليكهم وأنه لا إله إلا هو فأقروا بذلك وشهدوا على أنفسهم به ، وخالفوه وتركوه وراء ظهورهم وعبدوا مع الله غيره بلا دليل ولا حجة لا من عقل ولا شرع ، وفي الفطرة السليمة خلاف ذلك ، وجاءت الرسل الكرام من أولهم إلى آخرهم بالنهي عن ذلك .

﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ يَتْلِيٰ آيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا

فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٣]

أي انظر يا محمد كيف فعلنا بهم أغرقناهم عن آخرهم بمرأى من موسى وقومه ، وهذا أبلغ في النكال بفرعون وقومه وأشفى لقلوب أولياء الله موسى وقومه من المؤمنين به .

﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]

قال بعضهم: معناه حقيق بأن لا أقول على الله إلا الحق ، أي جدير بذلك وحري به ، قالوا: والباء وعلى يتعاقبان يقال: رميت بالقوس وعلى القوس ، وجاء على حال حسنة وبحال حسنة .

﴿قَالُوا يَمْحُوسٌ إِمَّا أَن تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ

قَالَ أَلْقُوا﴾ [الأعراف: ١١٥]

أي أنتم أولاً قبلي ، والحكمة في هذا والله أعلم ليرى الناس صنيعهم ويتأملوا فإذا فرغوا من بهرجهم ومحالهم جاءهم الحق الواضح

الجلبي بعد التطلب له والانتظار منهم لمجيئه فيكون أوقع في النفوس وكذا كان .

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكْرَتُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِخُورِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا ﴾ [الأعراف: ١٢٣]

وهو يعلم وكل من له لب أن هذا الذي قاله من أبطل الباطل ، فإن موسى عليه السلام بمجرد ما جاء من مدين دعا فرعون إلى الله وأظهر المعجزات الباهرة والحجج القاطعة على صدق ما جاء به فعند ذلك أرسل فرعون في مدائن ملكه ومعاملته سلطنته فجمع سحرة متفرقين من سائر الأقاليم ببلاد مصر ممن اختار هو والملا من قومه وأحضرهم عنده ووعدهم بالعطاء الجزيل ، ولهذا قد كانوا من أحرص الناس على ذلك وعلى الظهور في مقامهم ذلك والتقدم عند فرعون ، وموسى عليه السلام لا يعرف أحداً منهم ولا رآه ولا اجتمع به وفرعون يعلم ذلك وإنما قال هذا تستراً وتدليساً على رعاع دولته وجهلتهم كما قال تعالى: ﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٤] فإن قوماً صدقوه في قوله ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ [النازعات: ٢٤] من أجهل خلق الله وأضلهم .

﴿ لَا قُطْعَنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ مِّنْ خِلَافٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٤]

قال ابن عباس: وكان أول من صلب وأول من قطع الأيدي والأرجل من خلاف فرعون .

﴿قَالُوا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ﴿١٢٥﴾ وَمَا نُنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْتَ ءَامَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَنَا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَقَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٥-١٢٦]

فكانوا في أول النهار سحرة، فصاروا في آخره شهداء برة.

﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْرِ فِرْعَوْنَ أَتَدْرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٢٧]

يا لله العجب، صار هؤلاء يشفقون من إفساد موسى وقومه! ألا إن فرعون وقومه هم المفسدون ولكن لا يشعرون.

﴿قَالَ سَنُقْلِلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي فِسَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٧]

وهذا أمر ثان بهذا الصنيع، وقد كان نكل بهم قبل ولادة موسى عليه السلام حذرًا من وجوده فكان خلاف ما رame وضد ما قصده فرعون، وهكذا عومل في صنيعه أيضًا لما أراد إذلال بني إسرائيل وقهرهم فجاء الأمر على خلاف ما أراد: أعزهم الله وأذله وأرغم أنفه وأغرقه وجنوده.

﴿قَالُوا أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٩]

وهذا تحضيض لهم على العزم على الشكر عند حلول النعم وزوال النقم.

﴿فَارْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ﴾ [الأعراف: ١٣٣]

سئل شريح القاضي عن الجراد فقال: قبح الله الجرادة فيها خلقة سبعة جبابرة، رأسها رأس فرس، وعنقها عنق ثور، وصدرها صدر

أسد، وجناحها جناح نسر، ورجلاها رجل جمل، وذنبها ذنب حية، وبطنها بطن عقرب.

وروى ابن ماجه .. عن أنس وجابر عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا دعا على الجراد قال «اللهم أهلك كباره واقتل صغاره وأفسد بيضه واقطع دابره وخذ بأفواهه عن معاشنا وأرزاقنا إنك سميع الدعاء» فقال له جابر: يا رسول الله أتدعو على جند من أجناد الله بقطع دابره؟ فقال «إنما هو نثرة حوت في البحر».

قال هشام: أخبرني زياد أنه أخبره من رآه ينثره الحوت قال من حقق ذلك: إن السمك إذا باض في ساحل البحر فنضب الماء عنه وبدا للشمس أنه يفقس كله جراداً طياراً.

وقد روى أبو داود عن سلمان قال: سئل رسول الله ﷺ عن الجراد فقال «أكثر جنود الله لا آكله ولا أحرمه» وإنما تركه عليه السلام لأنه كان يعافه كما عافت نفسه الشريفة أكل الضب وأذن فيه.

﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعْقًا﴾

[الأعراف: ١٤٣]

قال الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: استب رجلان رجل من المسلمين ورجل من اليهود فقال المسلم: والذي اصطفى محمداً على العالمين فقال اليهودي: والذين اصطفى موسى على العالمين فغضب المسلم على اليهودي فلطمه، فأتى اليهودي رسول الله ﷺ فسأله فأخبره فدعاه رسول الله ﷺ فاعترف بذلك، فقال رسول الله ﷺ



ﷺ: «لا تخيروني على موسى فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق فإذا موسى ممسك بجانب العرش فلا أدري أكان ممن صعق فأفاق قبلي أم كان ممن استثنى الله عز وجل» أخرجاه في الصحيحين من حديث الزهري به .

وقد روى الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا رحمه الله أن الذي لطم اليهودي في هذه القضية هو أبو بكر الصديق ﷺ، ولكن تقدم في الصحيحين أنه رجل من الأنصار وهذا هو أصح وأصرح والله أعلم .

والكلام في قوله ﷺ: «لا تخيروني على موسى» كالكلام على قوله «لا تفضلوني على الأنبياء ولا على يونس بن متى» قيل من باب التواضع وقيل قبل أن يعلم بذلك ، وقيل نهى أن يفضل بينهم على وجه الغضب والتعصب وقيل على وجه القول بمجرد الرأي والتشهي والله أعلم . وقوله «فإن الناس يصعقون يوم القيامة» الظاهر أن هذا الصعق يكون في عرصات القيامة يحصل أمر يصعقون منه والله أعلم به . وقد يكون ذلك إذا جاء الرب تبارك وتعالى لفصل القضاء وتجلى للخلائق الملك الديان كما صعق موسى من تجلي الرب تبارك وتعالى ولهذا قال ﷺ «فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور» .

﴿ قَالَ يَمُْوسَىٰ إِنَّيٰ أَصْطَفَيْتَكَ عَلَى النَّاسِ يَرْسَلَنِي وَكَأَنِّي ۖ

[الأعراف: ١٤٤]

اصطفاه على أهل زمانه برسالاته تعالى وبكلامه ، ولا شك أن محمداً ﷺ سيد ولد آدم من الأولين والآخرين ، ولهذا اختصه الله تعالى بأن جعله خاتم الأنبياء والمرسلين الذي تستمر شريعته إلى قيام

الساعة وأتباعه أكثر من أتباع سائر الأنبياء والمرسلين كلهم، وبعده في الشرف والفضل إبراهيم الخليل عليه السلام ثم موسى بن عمران كليم الرحمن عليه السلام.

﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾

[الأعراف: ١٤٥]

وإن الله تعالى كتب له فيها مواظ وأحكامًا مفصلة مبينة للحلال والحرام وكانت هذه الألواح مشتملة على التوراة التي قال الله تعالى فيها: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [القصص: ٤٣] وقيل الألواح أعطيها موسى قبل التوراة والله أعلم، وعلى كل تقدير كانت كالتعويض له عما سأل من الرؤية ومنع منع.

﴿ سَاصِرُفٌ عَنْ ءَايَتِ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾

[الأعراف: ١٤٦]

كما استكبروا بغير حق أذلهم الله بالجهل.

قال بعض السلف: لا ينال العلم حيي ولا مستكبر.

وقال آخر: من لم يصبر على ذل التعلم ساعة بقي في ذلك الجهل أبداً.

﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ

يَرْحَمَنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرَ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٩]

وهذا اعتراف منهم بذنبهم والتجاء إلى الله عز وجل.

﴿وَالْقَى الْأَلْوَحَ وَآخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمِّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]

وإنما قال: ابن أم ليكون أرق وأنجع عنده وإلا فهو شقيقه لأبيه وأمه.

﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الأعراف: ١٥٢]

أما الغضب الذي نال بني إسرائيل في عبادة العجل فهو أن الله تعالى: لم يقبل لهم توبة حتى قتل بعضهم بعضاً.  
وأما الذلة فآعقبتهم ذلك ذلاً وصغاراً في الحياة الدنيا.

﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]

نائلة لكل من افترى بدعة فإن ذل البدعة ومخالفة الرشاد متصلة من قلبه على كتفيه، كما قال الحسن البصري: إن ذل البدعة على أكتافهم وإن هملجت بهم البغلات وطققت بهم البراذين: وهكذا روى أيوب السخيتاني عن أبي قلابة الجرمي أنه قرأ هذه الآية ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]

فقال: هي والله لكل مفتر إلى يوم القيامة، وقال سفيان بن عيينة: كل صاحب بدعة ذليل.

﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِن بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٥٣]

قال ابن أبي حاتم: .. عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أنه سئل

عن ذلك يعني عن الرجل يزني بالمرأة ثم يتزوجها فتلا هذه الآية عشر مرات فلم يأمرهم بها ولم ينههم عنها.

﴿فَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]

الغفر هو الستر وترك المؤاخذه بالذنب، والرحمة إذا قرنت مع الغفر يراد بها أن لا يوقعه في مثله في المستقبل.

﴿وَأَكْتَبَ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [الأعراف: ١٥٦]

الفصل الأول من الدعاء لدفع المحذور وهذا لتحصيل المقصود.

﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]

قال بعض العلماء: فكل ما أحل الله تعالى من المأكّل فهو طيب نافع في البدن والدين وكل ما حرّمه فهو خبيث ضار في البدن والدين. وقد تمسك بهذه الآية الكريمة من يرى التحسين والتقبيح العقليين وأجيب عن ذلك بما لا يتسع هذا الموضع له.

وكذا احتج بها من ذهب من العلماء، إلا أن المرجع في حل المأكّل التي لم ينص على تحليلها ولا تحريمها إلى ما استطابته العرب في حال رفاهيتها وكذا في جانب التحريم إلى ما استخبطته وفيه كلام طويل أيضاً.

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ

فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]

وهذه صفة محمد ﷺ في كتب الأنبياء بشروا أممهم ببعثه وأمروهم بمتابعته ولم تزل صفاته موجودة في كتبهم يعرفها علماءهم وأخبارهم.

ويقع في كلام كثير من السلف إطلاق التوراة على كتب أهل الكتاب ، وقد ورد في بعض الأحاديث ما يشبه هذا والله أعلم .

﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]

هذه صفة الرسول ﷺ في الكتب المتقدمة وهكذا كانت حاله عليه الصلاة والسلام لا يأمر إلا بخير ولا ينهى إلا عن شر .

ومن أهم ذلك وأعظمه ما بعثه الله به من الأمر بعبادته وحده لا شريك له والنهي عن عبادة من سواه كما أرسل به جميع الرسل قبله .

﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾

[الأعراف: ١٥٧]

أي أنه جاء بالتيسير والسماحة كما ورد الحديث من طرق عن رسول الله ﷺ أنه قال «بعثت بالحنيفية السمحة» وقال صاحبه أبو برزة الأسلمي: إني صحبت رسول الله ﷺ وشهدت تيسيره، وقد كانت الأمم التي قبلنا في شرائعهم ضيق عليهم، فوسع الله على هذه الأمة أمورها وسهلها لهم .

﴿قُلْ يَتَّيِّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾

[الأعراف: ١٥٨]

وهذا من شرفه وعظمته صلى الله عليه وسلم أنه خاتم النبيين وأنه مبعوث إلى الناس كافة ، والآيات في هذا كثيرة كما أن الأحاديث في هذا أكثر من أن تحصر ، وهو معلوم من دين الإسلام ضرورة أنه صلوات الله وسلامه عليه رسول الله إلى الناس كلهم .

﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا تَسْبُتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣]

وهؤلاء قوم احتالوا على انتهاك محارم الله بما تعاطوا من الأسباب الظاهرة التي معناها في الباطن تعاطي الحرام.

وقد قال الفقيه الإمام أبو عبد الله بن بطة رحمه الله: حدثنا أحمد ابن محمد بن مسلم حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني حدثنا يزيد بن هارون حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل» وهذا إسناد جيد فإن أحمد بن محمد بن مسلم هذا ذكره الخطيب في تاريخه ووثقه<sup>(١)</sup> وباقي رجاله مشهورون ثقات ويصحح الترمذي بمثل هذا الإسناد كثيراً.

قال ابن عباس: كانوا ثلاثاً ثلث نهوا وثلث قالوا ﴿لَمْ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الأعراف: ١٦٤] وثلث أصحاب الخطيئة فما نجا إلا الذين نهوا وهلك سائرهم، وهذا إسناد جيد عن ابن عباس، ولكن رجوعه إلى قول عكرمة في نجاة الساكيتين أولى من القول بهذا لأنه تبين حالهم بعد ذلك والله أعلم.

﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذَرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤]

يخبر تعالى عن أهل هذه القرية أنهم صاروا إلى ثلاث فرق: فرقة

(١) في تاريخ بغداد (٩٨-٩٩) أحمد بن محمد بن مسلم البغدادي، ولكن لم يتكلم عليه الخطيب ولم يوثقه في ترجمته. اهـ أفاده سامي السلامة.

ارتكبت المحذور وفرقة نهت عن ذلك واعتزلتهم وفرقة سكنت فلم تفعل ولم تنه ولكنها قالت للمنكرة ﴿لَمْ تَعْظُون قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الأعراف: ١٦٤]

﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٥]

فنص على نجاة الناهين وهلاك الظالمين وسكت عن الساكتين لأن الجزاء من جنس العمل فهم لا يستحقون مدحاً فيمدحوا ولا ارتكبوا عظيماً فيذموا ومع هذا فقد اختلف الأئمة فيهم هل كانوا من الهالكين أو من الناجين على قولين.

﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٥] فيه دلالة بالمفهوم على أن الذين بقوا نجوا.

﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رُبُّكَ لَيَبْعَنَ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ مَن يَسُوءُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٧]

ويقال: إن موسى عليه السلام ضرب عليهم الخراج، سبع سنين وقيل ثلاث عشرة سنة، وكان أول من ضرب الخراج، ثم كانوا في قهر الملوك من اليونانيين والكشديانيين والكلدانيين، ثم صاروا إلى قهر النصارى وإذلالهم إياهم وأخذهم منهم الجزية والخراج، ثم جاء الإسلام ومحمد ﷺ فكانوا تحت قهره وذمته يؤدون الخراج والجزية.

قلت: ثم آخر أمرهم أنهم يخرجون أنصاراً للدجال فيقتلهم المسلمون مع عيسى ابن مريم عليه السلام وذلك آخر الزمان.

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧]

وهذا من باب قرن الرحمة مع العقوبة لئلا يحصل اليأس فيقرن تعالى بين الترغيب والترهيب كثيراً لتبقى النفوس بين الرجاء والخوف.

﴿وَإِذْ نَفَقْنَا أَلْجَلَّ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٧١]

قال الحسن البصري: لما نظروا إلى الجبل خر كل رجل ساجداً على حاجبه الأيسر ونظر بعينه اليمنى إلى الجبل فرقا من أن يسقط عليه فكَذلك ليس اليوم في الأرض يهودي يسجد إلا على حاجبه الأيسر يقولون هذه السجدة التي رفعت بها العقوبة، قال أبو بكر: فلما نشر الألواح فيها كتاب الله كتبه بيده لم يبق على وجه الأرض جبل ولا شجر ولا حجر إلا اهتز فليس اليوم يهودي على وجه الأرض صغير ولا كبير تقرأ عليه التوراة إلا اهتز ونفض لها رأسه أي حوّل كما قال تعالى: ﴿فَسَيَنْفِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥١] أي يحركونها، والله أعلم.

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢]

قال قائلون من السلف والخلف إن المراد بهذا الإِشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد.

قال الإمام أحمد عن مسلم بن يسار الجهني أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية فقال عمر بن الخطاب: سمعت رسول الله ﷺ سئل عنها فقال «إن الله خلق آدم عليه السلام ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه



ذرية قال خلقت هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية قال خلقت هؤلاء للنار ويعمل أهل النار يعملون» فقال رجل: يا رسول الله ففيم العمل؟ قال رسول الله ﷺ: «إذا خلق الله العبد للجنة استعمله بأعمال أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة وإذا خلق العبد للنار استعمله بأعمال أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار».

وأخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية أبي مصعب الزبيري كلهم عن الإمام مالك بن أنس به، قال الترمذي: وهذا حديث حسن ومسلم بن يسار لم يسمع عمر كذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة زاد أبو حاتم وبينهما نعيم بن ربيعة

وقولهما أولى بالصواب من قول مالك والله أعلم.

قلت: الظاهر أن الإمام مالكا إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمداً لما جهل حال نعيم بن ربيعة ولم يعرفه فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث ولذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهـم ولهذا يرسل كثيراً من المرفوعات ويقطع كثيراً من الموصولات والله أعلم.

﴿الَّتِى بَرِّكْتُمْ عَلَيْكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢]

أي أوجدتهم شاهدين بذلك قائلين له حالاً وقالاً والشهادة تارة تكون بالقول كقوله ﴿قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٠] الآية وتارة تكون حالاً كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ﴾ [التوبة: ١٧] أي حالهم شاهد عليهم بذلك لا أنهم

قائلون ذلك وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ [العاديات: ٧] كما أن السؤال تارة يكون بالقال وتارة يكون بالحال كقوله ﴿وَأَتَّكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤]

﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَاسْلَخَ مِنْهَا فَاتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥]

قال مالك بن دينار: كان من علماء بني إسرائيل وكان مجاب الدعوة يقدمونه في الشدائد بعثه نبي الله موسى عليه السلام إلى ملك مدين يدعوهم إلى الله فأقطعه وأعطاه فتبع دينه وترك دين موسى عليه السلام. وعن عبد الله بن عمرو قال: هو صاحبكم أمية بن أبي الصلت.

وقد روي من غير وجه عنه وهو صحيح إليه وكأنه إنما أراد أن أمية بن أبي الصلت يشبهه فإنه كان قد اتصل إليه علم كثير من علم الشرائع المتقدمة ولكنه لم ينتفع بعلمه فإنه أدرك زمان رسول الله ﷺ وبلغته أعلامه وآياته ومعجزاته وظهرت لكل من له بصيرة ومع هذا اجتمع به ولم يتبعه وصار إلى موالاته المشركين ومناصرتهم وامتداحهم ورثى أهل بدر من المشركين بمرثاة بليغة قبحه الله، وقد جاء في بعض الأحاديث أنه ممن آمن لسانه ولم يؤمن قلبه فإن له أشعاراً ربانية وحكماً وفصاحة ولكنه لم يشرح الله صدره للإسلام.

﴿مَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَٰلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]

أي ساء مثلهم أن شبهوا بالكلاب التي لا همة لها إلا في تحصيل

أكلة أو شهوة، فمن خرج عن حيز العلم والهدى وأقبل على شهوة نفسه واتبع هواه صار شبيهاً بالكلب وبئس المثل مثله.

﴿فَأَقْصَصْ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]

لعل بني إسرائيل العالمين بحال بلعام وما جرى له في إضلال الله إياه وإبعاده من رحمته، بسبب أنه استعمل نعمة الله عليه في تعليمه الاسم الأعظم الذي إذا سئل به أعطى وإذا دعي به أجاب في غير طاعة ربه بل دعا به على حزب الرحمن وشعب الإيمان، أتباع عبده ورسوله في ذلك الزمان، كليم الله موسى بن عمران عليه السلام، ولهذا قال ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٦] أي فيحذروا أن يكونوا مثله، فإن الله قد أعطاهم علماً وميزهم على من عداهم من الأعراب، وجعل بأيديهم صفة محمد صلى الله عليه وآله يعرفونها كما يعرفون أبناءهم، فهم أحق الناس وأولاهم باتباعه ومناصرتة ومؤازرتة كما أخبرتهم أنبياءهم بذلك وأمرتهم به، ولهذا من خالف منهم ما في كتابه وكتمه فلم يعلم به العباد أحل الله به ذلاً في الدنيا موصولاً بذل الآخرة.

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْإِنسِ هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]

يعني ليس ينتفعون بشيء من هذه الجوارح التي جعلها الله سبيلاً للهداية.

﴿أَوَلَيْكَ كَالَّذِينَ بَلَّ هُمُ أَضَلُّ﴾ [الأعراف: ١٧٩]

أي من الدواب لأنها قد تستجيب مع ذلك لراعيها إذا أنس بها،

وإن لم تفقه كلامه بخلاف هؤلاء، ولأنها تفعل ما خلقت له إما بطبعها وإما بتسخيرها بخلاف الكافر، فإنه إنما خلق ليعبد الله ويوحده فكفر بالله وأشرك به، ولهذا من أطاع الله من البشر كان أشرف من مثله من الملائكة في معاده، ومن كفر به من البشر كانت الدواب أتم منه.

﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إن لله تسعاً وتسعين اسماً مائة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة وهو وتر يحب الوتر» أخرجاه في الصحيحين.

وأخرجه الترمذي في جامعه وزاد بعد قوله «يحب الوتر: هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار، المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار، القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط، الخافض الرافع المعز المذل السميع البصير، الحكم العدل اللطيف الخبير الحليم العظيم الغفور، الشكور العلي الكبير الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم، الرقيب المجيب الواسع الحكيم، الودود المجيد الباعث الشهيد الحق، الوكيل القوي المتين الولي الحميد المحصي المبدئ المعيد، المحيي المميت، الحي القيوم الواجد الماجد الواحد الأحد، الفرد الصمد، القادر المقتدر المقدم المؤخر الأول الآخر، الظاهر الباطن الوالي المتعالي، البر التواب المنتقم العفو الرؤوف، مالك الملك ذو الجلال والإكرام المقسط الجامع الغني المغني، المانع الضار النافع، النور الهادي البديع الباقي الوارث الرشيد الصبور».

ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة، ولا نعلم في كثير من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث.

والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء في هذا الحديث مدرج فيه، وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك ابن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك، أي أنهم جمعوها من القرآن. ثم ليعلم أن الأسماء الحسنى غير منحصرة في تسعة وتسعين.

وذكر الفقيه الإمام أبو بكر العربي أحد أئمة المالكية في كتابه الأحوذى في شرح الترمذي أن بعضهم جمع من الكتاب والسنة من أسماء الله ألف اسم، فالله أعلم.

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]

فلا ألفة بين روحين أعظم مما بين الزوجين، ولهذا ذكر تعالى أن الساحر ربما توصل بكيده إلى التفرقة بين المرء وزوجه.

﴿فَلَمَّا ءَاتَتْهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠]

وهذه الآثار يظهر عليها - والله أعلم - أنها من آثار أهل الكتاب، ثم أخبرهم على ثلاثة أقسام:

فمنها ما علمنا صحته بما دل عليه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله، ومنها ما علمنا كذبه بما دل على خلافه من الكتاب والسنة

أيضاً، ومنها ما هو مسكوت عنه فهو المأذون في روايته بقوله عليه السلام «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» وهو الذي لا يصدق ولا يكذب لقوله «فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم».

وهذا الأثر هل هو من القسم الثاني أو الثالث فيه نظر.

فأما من حدث به من صحابي أو تابعي فإنه يراه من القسم الثالث، وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري رحمه الله في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحواء، وإنما المراد من ذلك المشركون من ذريته ولهذا قال: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وهو كاستطراد من ذكر الشخص إلى الجنس، كقوله ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: هـ] الآية، ومعلوم أن المصابيح وهي النجوم التي زينت بها السماء ليست هي التي يرمى بها، وإنما هذا استطراد من شخص المصابيح إلى جنسها، ولهذا نظائر في القرآن، والله أعلم.

﴿حُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]

وذلك وإن كان أمراً لنبيه ﷺ فإنه تأديب لخلقه باحتمال من ظلمهم واعتدى عليهم لا بالإعراض عمن جهل الحق الواجب من حق الله، ولا بالصفح عمن كفر بالله وجهل وحدانيته وهو للمسلمين حرب.

وقد أخذ بعض الحكماء هذا المعنى فسبكه في بيتين فيهما

جناس، فقال:

خذ العفو وأمر بعرف كما أمرت وأعرض عن الجاهلين

ولن في الكلام لكل الأنام فمستحسن من ذوي الجاه لين

وقال بعض العلماء: الناس رجلان، فرجل محسن فخذ ما عفا لك من إحسانه ولا تكلفه فوق طاقته ولا ما يخرجه، وإما مسيء فمره بالمعروف فإن تمادى على ضلاله واستعصى عليك واستمر في جهله فأعرض عنه، فلعل ذلك أن يرد كيده، كما قال تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ ١٦ وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ ١٧ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ ﴿[المؤمنون: ٩٦ - ٩٨] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤] أي هذه الوصية ﴿وَلِمَا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦] فهذه الآيات الثلاث في الأعراف والمؤمنون وحم السجدة لا رابع لهن، فإنه تعالى، يرشد فيهن إلى معاملة العاصي من الإنس بالمعروف بالتي هي أحسن فإن ذلك يكفه عما هو فيه من التمرد بإذنه تعالى، ثم يرشد تعالى إلى الاستعاذة به من شيطان الجان، فإن لا يكفه عنك الإحسان وإنما يريد هلاكك ودمارك بالكلية فإنه عدو مبين لك ولأبيك من قبلك، وقال ابن أبي حاتم: .. عن عبيد الله بن نافع أن سالم بن عبد الله بن عمر مر على غير لأهل الشام وفيها جرس، فقال: إن هذا منهني عنه، فقالوا: نحن أعلم بهذا منك، إنما يكره الجلجل الكبير، فأما مثل هذا فلا بأس به، فسكت سالم وقال ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]

﴿وَلِمَا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]

وأصل النزغ الفساد إما بالغضب أو غيره، والعياذ الالتجاء

والاستناد والاستجارة من الشر، وأما الملاذ ففي طلب الخير، كما قال أبو الطيب المتنبي في شعره:

يا من ألوذ به فيما أوّله      ومن أعوذ به مما أحاذره  
لا يجبر الناس عظمًا أنت كاسره      ولا يهيضون عظمًا أنت جابره

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾

[الأعراف: ٢٠٤]

ولكن يتأكد ذلك من الصلاة المكتوبة إذا جهر الإمام بالقراءة، كما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا».

وقد روى الإمام أحمد وأهل السنن .. عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال «هل قرأ أحد منكم معي آنفًا؟» قال رجل: نعم يا رسول الله، قال: «إني أقول ما لي أنازع القرآن» قال: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه بالقراءة من الصلاة حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ. وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

وعن الزهري: قال لا يقرأ من وراء الإمام فيما يجهر به الإمام، تكفيهم قراءة الإمام وإن لم يسمعهم صوته، ولكنهم يقرءون فيما لا يجهر به سرًا في أنفسهم، ولا يصلح لأحد خلفه أن يقرأ معه فيما يجهر به سرًا ولا علانية، فإن الله تعالى قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]



قلت: هذا مذهب طائفة من العلماء أن المأموم لا يجب عليه في الصلاة الجهرية قراءة فيما جهر فيه الإمام لا الفاتحة ولا غيرها.

وهو أحد قولي الشافعية، وهو القديم كمذهب مالك ورواية عن أحمد بن حنبل، لما ذكرناه من الأدلة المتقدمة.

وقال في الجديد: يقرأ الفاتحة فقط في سككات الإمام، وهو قول طائفة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

وقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل: لا يجب على المأموم قراءة أصلاً في السرية ولا الجهرية بما ورد في الحديث «من كان له إمام فقرأته قراءة له» وهذا الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده عن جابر مرفوعاً، وهو في موطأ مالك عن وهب بن كيسان عن جابر موقوفاً، وهذا أصح.

وهذه المسألة مبسوبة في غير هذا الموضع، وقد أفرد لها الإمام أبو عبد الله البخاري مصنفًا على حدة، واختار وجوب القراءة خلف الإمام في السرية والجهرية أيضًا، والله أعلم.

﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]

وإنما ذكرهم بهذا ليقترن بهم في كثرة طاعتهم وعبادتهم، ولهذا شرع لنا السجود ههنا لما ذكر سجودهم لله عز وجل، وهذه أول سجدة في القرآن مما يشرع لتاليها ومستمعها السجود بالإجماع.

\*\*\* \*\* \*

## سُورَةُ الْأَنْفَالِ

﴿سَتَلُونَا عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]

والأنفال أصلها جماع الغنائم، إلا أن الخمس منها مخصوص لأهله على ما نزل به الكتاب وجرت به السنة.

ومعنى الأنفال في كلام العرب كل إحسان فعله فاعل تفضلاً، من غير أن يجب ذلك عليه، فذلك النفل الذي أحله الله للمؤمنين من أموال عدوهم، وإنما هو شيء خصهم الله به تطولاً منه عليهم بعد أن كانت الغنائم محرمة على الأمم قبلهم، فنفلها الله تعالى هذه الأمة، فهذا أصل النفل.

قلت: شاهد هذا ما في الصحيحين عن جابر رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي».

ثم قال أبو عبيد: ولهذا سمي ما جعل الإمام للمقاتلة نفلاً، وهو تفضيله بعض الجيش على بعض بشيء سوى سهامهم يفعل ذلك بهم على قدر الغناء عن الإسلام والنكاية في العدو.

وفي النفل الذي ينفله الإمام سنن أربع لكل واحدة منهن موضع غير موضع الأخرى.

(فأحداهن) في النفل لا خمس فيه وذلك السلب.

(والثانية) النفل الذي يكون من الغنيمة بعد إخراج الخمس وهو أن يوجه الإمام السرايا في أرض الحرب، فتأتي بالغنائم، فيكون للسرية مما جاءت به الربع أو الثلث بعد الخمس.

(والثالثة) في النفل من الخمس نفسه، وهو أن تحاز الغنيمة كلها، ثم تخمس فإذا صار الخمس في يدي الإمام، نفل منه على قدر ما يرى.

(والرابعة) في النفل في جملة الغنيمة قبل أن يخمس منها شيء، وهو أن يعطي الأدلاء ورعاة الماشية والسواق لها. وفي كل ذلك اختلاف.

قال الشافعي: الأنفال أن لا يخرج من رأس الغنيمة قبل الخمس شيء غير السلب.

قال أبو عبيد: والوجه الثاني من النفل هو شيء زيدوه غير الذي كان لهم وذلك من خمس النبي ﷺ، فإن له خمس الخمس من كل غنيمة، فينبغي للإمام أن يجتهد، فإذا كثر العدو واشتدت شوكتهم وقل من بإزائه من المسلمين، نفل منه اتباعاً لسنة رسول الله ﷺ وإذا لم يكن ذلك لم ينفل.

(والوجه الثالث) من النفل إذا بعث الإمام سرية أو جيشاً فقال لهم قبل اللقاء: من غنم شيئاً فهو له بعد الخمس، فهو لهم على ما شرط الإمام، لأنهم على ذلك غزوا وبه رضوا، انتهى كلامه.

وفيما تقدم من كلامه وهو قوله: إن غنائم بدر لم تخمس نظر.

ويرد عليه حديث علي بن أبي طالب ، في شارفيه اللذين حصلا له من  
الخميس يوم بدر ، وقد بينت ذلك في كتاب السيرة بيانًا شافيًا ، والله  
الحمد والمنة .

قال ابن عباس: كان الرجل ينفل فرس الرجل وسلاحه ، وهذا  
إسناد صحيح إلى ابن عباس أنه فسر النفل بما ينفله الإمام لبعض  
الأشخاص من سلب أو نحوه بعد قسم أصل المغنم ، وهو المتبادر إلى  
فهم كثير من الفقهاء من لفظ النفل ، والله أعلم .

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ  
ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ [الأنفال: ٢]

وقد استدل البخاري وغيره من الأئمة بهذه الآية وأشباهاها على زيادة  
الإيمان وتفاضله في القلوب ، كما هو مذهب جمهور الأمة ، بل قد حكي  
الإجماع عليه غير واحد من الأئمة كالشافعي وأحمد بن حنبل وأبي عبيد ،  
كما بينا ذلك مستقصى في أول شرح البخاري ، والله الحمد والمنة .

﴿ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال: ٢]

قال سعيد بن جبیر: التوكل على الله جماع الإيمان .

﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [الأنفال: ٣]

ينبه تعالى بذلك على أعمالهم بعدما ذكر اعتقادهم وهذه الأعمال  
تشمل أنواع الخير كلها ، وهو إقامة الصلاة وهو حق الله تعالى ، وقال  
قتادة: إقامة الصلاة المحافظة على مواقيتها ووضوئها وركوعها وسجودها ،  
وقال مقاتل بن حيان: إقامتها المحافظة على مواقيتها وإسباغ الطهور فيها

وتمام ركوعها وسجودها وتلاوة القرآن فيها والتشهد والصلاة على النبي ﷺ هذا إقامتها.

والإنفاق مما رزقهم الله يشمل إخراج الزكاة وسائر الحقوق للعباد من واجب ومستحب، والخلق كلهم عيال الله فأحبهم إلى الله أنفعهم لخلقه.

قال قتادة في قوله ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٣]، فأنفقوا مما رزقكم الله فإنما هذه الأموال عواري وودائع عندك يا ابن آدم أوشكت أن تفارقها.

﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنفال: ٤]

فيرى الذي هو فوق فضله على الذي هو أسفل منه، ولا يرى الذي هو أسفل منه أنه فضل عليه أحد، ولهذا جاء في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال «إن أهل عليين ليراهم من أسفل منهم كما ترون الكوكب الغابر في أفق من آفاق السماء». قالوا: يا رسول الله، تلك منازل الأنبياء لا ينالها غيرهم فقال: «بلى والذي نفسي بيده، رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين».

﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١]

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: النعاس في القتال أمانة من الله، وفي الصلاة من الشيطان.

وقال قتادة: النعاس في الرأس، والنوم في القلب.

قلت: أما النعاس فقد أصابهم يوم أحد وأمر ذلك مشهور جداً،

وأما الآية الشريفة إنما هي في سياق قصة بدر، وهي دالة على وقوع ذلك أيضاً، وكأن ذلك كائن للمؤمنين عند شدة البأس لتكون قلوبهم آمنة مطمئنة بنصر الله، وهذا من فضل الله ورحمته بهم ونعمته عليهم.

﴿وَمَنْ يُؤْلَمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقُنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ﴾ فَقَدْ بَكَءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا وَنَهُ جَهَنَّمَ وَيَسُورُ الْمَصِيرُ ﴿[الأنفال: ١٦]

فأما إن كان الفرار لا عن سبب من هذه الأسباب فإنه حرام وكبيرة من الكبائر.

وقد ذهب ذاهبون إلى أن الفرار إنما كان حراماً على الصحابة لأنه كان فرض عين عليهم، وقيل على الأنصار خاصة لأنهم بايعوا على السمع والطاعة في المنشط والمكره.

وقيل المراد بهذه الآية أهل بدر خاصة يروى هذا عن عمر وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم، وحجتهم في هذا أنه لم تكن عصابة لها شوكة يفيئون إليها إلا عصابتهم تلك.

عن الحسن قال: ذلك يوم بدر فأما اليوم فإن انحاز إلى فئة أو مصر أحسبه قال فلا بأس عليه.

عن يزيد بن أبي حبيب قال: أوجب الله تعالى لمن فر يوم بدر النار قال ﴿وَمَنْ يُؤْلَمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقُنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ﴾ فَقَدْ بَكَءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا وَنَهُ جَهَنَّمَ وَيَسُورُ الْمَصِيرُ ﴿[الأنفال: ١٦] فلما كان يوم أحد بعد ذلك قال ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٥] ثم كان يوم حنين بعد ذلك بسبع سنين قال ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي

مَوَاطِنَ كَثِيرٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ  
شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدِيرِينَ ﴿التوبة: ٢٥﴾  
إلى قوله: ﴿ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ  
رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٧].

وهذا كله لا ينفي أن يكون الفرار من الزحف حراماً على غير أهل  
بدر، وإن كان سبب نزول الآية فيهم كما دل عليه حديث أبي هريرة  
المتقدم من أن الفرار من الزحف من الموبقات كما هو مذهب  
الجماهير، والله أعلم.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَخَوْنُوا أَمَنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ  
تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]

والخيانة تعم الذنوب الصغار والكبار اللازمة والمتعدية.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ تَنَقَّوْا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرَ  
عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الأنفال: ٢٩]

فإن من اتقى الله بفعل أوامره وترك زواجره وفق لمعرفة الحق من  
الباطل، فكان ذلك سبب نصره ونجاته ومخرجه من أمور الدنيا  
وسعادته يوم القيامة وتكفير ذنوبه وهو محوها، وغفرها سترها عن  
الناس وسبباً لنيل ثواب الله الجزيل.

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ  
وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]

وقال ابن أبي حاتم: .. قال ابن عباس: إن الله جعل في هذه الأمة

أمانين لا يزالون معصومين مجارين من قوارع العذاب ما داما بين أظهرهم ، فأمان قبضه الله إليه وأمان بقي فيكم .

﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]

عن مجاهد قال: عذاب أهل الإقرار بالسيف وعذاب أهل التكذيب بالصيحة والزلزلة .

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]

والغنيمة هي المال المأخوذ من الكفار ، بإيجاف الخيل والركاب .  
والفيء ما أخذ منهم بغير ذلك ، كالأموال التي يصلحون عليها أو يتوفون عنها ، ولا وارث لهم .

والجزية والخراج ونحو ذلك ، هذا مذهب الإمام الشافعي في طائفة من علماء السلف والخلف .

ومن العلماء من يطلق الفيء على ما تطلق عليه الغنيمة ، وبالعكس أيضاً .

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]

وقد كان للنبي ﷺ من الغنائم شيء يصطفيه لنفسه ، عبد أو أمة أو فرس أو سيف أو نحو ذلك كما نص عليه محمد بن سيرين وعامر الشعبي ، وتبعهما على ذلك أكثر العلماء .

وروى الإمام أحمد والترمذي وحسنه عن ابن عباس: أن رسول الله

ﷺ تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر ، وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد .



وعن عائشة قالت: كانت صفية من الصفي ، رواه أبو داود في سننه .

ولهذا جعل ذلك كثيرون من الخصائص له صلوات الله وسلامه عليه .

وقال آخرون: إن الخمس يتصرف فيه الإمام بالمصلحة للمسلمين ، كما يتصرف في مال الفيء .

وقال شيخنا الإمام العلامة ابن تيمية رحمه الله: وهذا قول مالك وأكثر السلف ، وهو أصح الأقوال .

فإذا ثبت هذا وعلم ، فقد اختلف أيضاً في الذي كان يناله عليه السلام من الخمس ، ماذا يصنع به من بعده ؟

فقال قائلون: يكون لمن يلي الأمر من بعده ، روي هذا عن أبي بكر وعلي وقتادة وجماعة .

وقال آخرون: يصرف في مصالح المسلمين .

وقال آخرون: بل هو مردود على بقية الأصناف ، ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، اختاره ابن جرير .

﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١] .

ثم اختلف الناس في هذين السهمين ، بعد وفاة رسول الله ﷺ .

فقال قائلون: سهم النبي ﷺ تسليماً للخليفة من بعده .

وقال آخرون لقراءة النبي ﷺ .

وقال آخرون: سهم القرابة لقراءة الخليفة .

واجتمع رأيهم أن يجعلوا هذين السهمين في الخيل والعدة في

سبيل الله، فكانا على ذلك في خلافة أبي بكر وعمر وهذا قول طائفة كثيرة من العلماء رحمهم الله، وأما سهم ذوي القربى، فإنه يصرف إلى بني هاشم وبني المطلب، لأن بني المطلب وازروا بني هاشم في الجاهلية وفي أول الإسلام، ودخلوا معهم في الشعب غضباً لرسول الله ﷺ وحماية له، مسلمهم طاعة لله ولرسوله، وكافرهم حمية للعشيرة وأنفة وطاعة لأبي طالب عم رسول الله ﷺ، وأما بنو عبد شمس وبنو نوفل، وإن كانوا بني عمهم، فلم يوافقوهم على ذلك، بل حاربوهم ونابذوهم ومالؤوا بطون قريش على حرب الرسول، ولهذا كان ذم أبي طالب لهم في قصيدته اللامية أشد من غيرهم، لشدة قربهم، ولهذا يقول في أثناء قصيدته:

جزي الله عنا عبد شمس ونوفلا	عقوبة شر عاجل غير آجل
بميزان قسط لا يخيس شعيرة	له شاهد من نفسه غير عائل
لقد سفهت أحلام قوم تبدلوا	بني خلف قيضاً بنا والعياطل
ونحن الصميم من ذؤابة هاشم	وآل قصي في الخطوب الأوائل

﴿وَالْيَتَمَّى﴾ [الأنفال: ٤١]

واختلف العلماء هل يختص بالأيتام الفقراء، أو يعم الأغنياء والفقراء؟

على قولين:

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ

بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]

وقد ذهب أكثر العلماء، إلى أن الرمي أفضل من ركوب الخيل،

وذهب الإمام مالك، إلى أن الركوب أفضل من الرمي، وقول الجمهور أقوى للحديث، والله أعلم.

﴿لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بِكَ قُلُوبُهُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ أَلْفَ يَنْفَعُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣]

قال الحافظ أبو بكر البيهقي: .. عن ابن عباس، قال: قرابة الرحم تقطع، ومنة النعمة تكفر، ولم ير مثل تقارب القلوب.

﴿مَا كَانَتْ لِيَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]

وقد روى الإمام أبو داود في سننه: .. عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ جعل فداء أهل الجاهلية يوم بدر أربعمئة، وقد استمر الحكم في الأسرى عند جمهور العلماء، أن الإمام مخير فيهم إن شاء قتل كما فعل ببني قريظة، وإن شاء فادى بمال كما فعل بأسرى بدر، أو بمن أسر من المسلمين، كما فعل رسول الله ﷺ في تلك الجارية وابنتها، اللتين كانتا في سبي سلمة بن الأكوع، حيث ردهما وأخذ في مقابلتها من المسلمين الذين كانوا عند المشركين، وإن شاء استرق من أسر. هذا مذهب الإمام الشافعي وطائفة من العلماء، وفي المسألة خلاف آخر بين الأئمة، مقرر في موضعه من كتب الفقه.

\*\*\* \*\* \*

## سُورَةُ التَّوْبَةِ

﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾  
[التوبة: ٥]

ولهذا اعتمد الصديق ﷺ في قتال مانعي الزكاة على هذه الآية الكريمة وأمثالها، حيث حرمت قتالهم بشرط هذه الأفعال وهي الدخول في الإسلام والقيام بأداء واجباته، ونبه بأعلاها على أدناها فإن أشرف أركان الإسلام بعد الشهادتين الصلاة التي هي حق الله عز وجل، وبعدها أداء الزكاة التي هي نفع متعد إلى الفقراء والمحاييج وهي أشرف الأفعال المتعلقة بالمخلوقين، ولهذا كثيراً ما يقرن الله بين الصلاة والزكاة.

قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: أبى الله أن يقبل الصلاة إلا بالزكاة وقال: يرحم الله أبا بكر ما كان أفقهه!

وقال ابن أبي حاتم: .. قال سفيان بن عيينة: قال علي بن أبي طالب: بعث النبي ﷺ بأربعة أسياف سيف في المشركين من العرب، قال الله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]

وأظن أن السيف الثاني هو قتال أهل الكتاب في قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]

والسيف الثالث قتال المنافقين في قوله ﴿وَتَأْتِيهَا النَّيُّ جُنُودُ  
الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيَسَّرَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة:  
٧٣] الآية .

والرابع قتال الباغين في قوله: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي  
تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] .

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ  
ثُمَّ ابْلِغْهُ أَمْنَهُ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦]

والغرض أن من قدم من دار الحرب إلى دار الإسلام في أداء  
رسالة أو تجارة أو طلب صلح أو مهادنة أو حمل جزية أو نحو ذلك  
من الأسباب، وطلب من الإمام أو نائبه أماناً أعطي أماناً ما دام متردداً  
في دار الإسلام، وحتى يرجع إلى أمانه ووطنه، لكن قال العلماء: لا  
يجوز أن يمكن من الإقامة في دار الإسلام سنة، ويجوز أن يمكن من  
إقامة أربعة أشهر، وفيما بين ذلك فيما زاد على أربعة أشهر ونقص عن  
سنة قولان عن الإمام الشافعي وغيره من العلماء رحمهم الله .

﴿وَإِنْ لَّكُنُوا أَتَمَنَّهُمْ مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا  
أَيُّمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢]

ومن ههنا أخذ قتل من سب الرسول صلوات الله وسلامه عليه أو من طعن  
في دين الإسلام أو ذكره بنقص، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: مر سعد  
ابن أبي وقاص برجل من الخوارج فقال الخارجي: هذا من أئمة الكفر فقال سعد:  
كذبت بل أنا قاتلت أئمة الكفر رواه ابن مردويه .

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة: ٢٥]

ونفل أناساً من الطلقاء لكي يتألف قلوبهم على الإسلام فأعطاهم مائة من الإبل ، وكان من جملة من أعطى مائة مالك بن عوف النَّضْرِي واستعمله على قومه كما كان فامتدحه بقصيدته التي يقول فيها:

ما إن رأيت ولا سمعت بمثله      في الناس كلهم بمثل محمد  
أوفى وأعطى للجزيل إذا اجتدى      ومتى تشأ يخبرك عما في غد  
وإذا الكتيبة عردت أنيابها      بالسهمري وضرب كل مهند  
فكانه ليث على أشباله      وسط المباءة خادر في مرصد

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]

ودلت هذه الآية الكريمة على نجاسة المشرك كما ورد في الصحيح «المؤمن لا ينجس» وأما نجاسة بدنه فالجمهور على أنه ليس بنجس البدن والذات لأن الله تعالى أحل طعام أهل الكتاب ، وذهب بعض الظاهرية إلى نجاسة أبدانهم ، وقال أشعث عن الحسن من صافحهم فليتوضأ . رواه ابن جرير .

﴿فَنَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا

حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]

وقد استدل بهذه الآية الكريمة من يرى أنه لا تؤخذ الجزية إلا من أهل الكتاب أو من أشبههم كالمجوس كما صح فيهم الحديث أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر وهذا مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه .

وقال أبو حنيفة رحمه الله: بل تؤخذ من جميع الأعاجم سواء كانوا من أهل الكتاب أو من المشركين ولا تؤخذ من العرب إلا من أهل الكتاب.

وقال الإمام مالك: بل يجوز أن تضرب الجزية على جميع الكفار من كتابي ومجوسي ووثنى وغير ذلك ولما أخذ هذه المذاهب وذكر أدلتها مكان غير هذا والله أعلم.

﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦]

قال ابن جرير.. «عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض، وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم: ثلاثة متواليات - ذو القعدة وذو الحجة والمحرم - ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان».

فإنما أضافه إلى مضر ليبين صحة قولهم في رجب أنه الشهر الذي بين جمادى وشعبان لا كما تظنه ربيعة من أن رجب المحرم هو الشهر الذي بين شعبان وشوال وهو رمضان اليوم، فبين ﷺ أنه رجب مضر لا رجب ربيعة، وإنما كانت الأشهر المحرمة أربعة ثلاثة سرد وواحد فرد، لأجل أداء مناسك الحج والعمرة، فحرم قبل أشهر الحج شهراً وهو ذو القعدة لأنهم يقعدون فيه عن القتال وحرم شهر ذي الحجة لأنهم يوقعون فيه الحج ويشغلون فيه بأداء المناسك وحرم بعده شهراً

آخر وهو المحرم ليرجعوا فيه إلى أقصى بلادهم آمنين، وحرم رجب في وسط الحول لأجل زيارة البيت والاعتماد به لمن يقدم إليه من أقصى جزيرة العرب فيزوره ثم يعود إلى وطنه فيه آمناً.

### فصل

ذكر الشيخ علم الدين السخاوي في جزء جمعه سماه (المشهور في أسماء الأيام والشهور) أن المحرم سمي بذلك لكونه شهراً محرماً، وعندني أنه سمي بذلك تأكيداً لتحريمه لأن العرب كانت تتقلب به فتحله عاماً وتحرمه عاماً قال: ويجمع على محرمات ومحارم ومحاريم.

وصفر سمي بذلك لخلو بيوتهم منهم حين يخرجون للقتال والأسفار، يقال: صفر المكان إذا خلا، ويجمع على أصفار كجمل وأجمال.

وشهر ربيع الأول سمي بذلك لارتباعهم فيه والارتباع الإقامة في عمارة الربع ويجمع على أربعاء كنصيب وأنصباء، وعلى أربعة كرهيف وأرغفة، وربيع الآخر كالأول.

جمادى سمي بذلك لجمود الماء فيه، قال: وكانت الشهور في حسابهم لا تدور، وفي هذا نظر إذ كانت شهورهم منوطة بالأهلة فلا بد من دورانها فلعلهم سموه بذلك أول ما سمي عند جمود الماء في البرد، كما قال الشاعر:

وليلة من جمادى ذات أندية      لا يبصر العبد في ظلماتها الطنبا  
لا ينبح الكلب فيها غير واحدة      حتى يلف على خرطومها الذنبا



ويجمع على جماديات كحبارى وحباريات وقد يذكر ويؤنث  
فيقال: جمادى الأولى والأول جمادى الآخر والآخرة.

رجب من الترجيب وهو التعظيم ويجمع على أرجاب ورجاب  
ورجبات.

شعبان من تشعب القبائل وتفرقها للغارة ويجمع على شعابين  
وشعبانات.

رمضان من شدة الرمضاء وهو الحر يقال: رمضت الفصال إذا  
عطشت ويجمع على رمضانات ورماضين وأرمضة قال: وقول من قال  
إنه اسم من أسماء الله خطأ لا يعرج عليه ولا يلتفت إليه، قلت: قد ورد  
فيه حديث ولكنه ضعيف وبينته في أول كتاب الصيام.

شوال من شالت الإبل بأذنانها للطراق قال: ويجمع على شواول  
وشواويل وشوالات.

القعدة بفتح القاف، قلت: وكسرهما، لقعودهم فيه عن القتال  
والترحال ويجمع على ذوات القعدة.

الحجة بكسر الحاء قلت: وفتحها سمي بذلك لإقامتهم الحج فيه،  
ويجمع على ذوات الحجة.

أسماء الأيام.

أولها الأحد ويجمع على آحاد وأوحد ووحد.

ثم يوم الاثنين ويجمع على أثنين.

الثلاثاء يمد ويذكر ويؤنث ويجمع على ثلاثاوات وأثالث.

ثم الأربعاء بالمد ويجمع على أربعاوات وأربيع .  
والخميس يجمع على خمسة وأخامس .

ثم الجمعة بضم الميم وإسكانها وفتحها أيضاً ويجمع على جمع  
وجماعات .

السبت مأخوذ من السبت وهو القطع لانتهااء العدد عنده وكانت  
العرب تسمي الأيام أول ثم أهون ثم جبار ثم دبار ثم مؤنس ثم العروبة  
ثم شيار ، قال الشاعر من العرب العرباء العاربة المتقدمين :

أرجي أن أعيش وإن يومي بأول أو بأهون أو جبار  
أو التالي دبار فإن أفته فمؤنس أو عروبة أو شيار

﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]

كما أن المعاصي في البلد الحرام تضاعف لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ  
فِيهِ بِالْحُكْمِ يُظْلَمْ نُذُوقُهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥] وكذلك الشهر الحرام  
تغلظ فيه الآثام ، ولهذا تغلظ فيه الدية في مذهب الشافعي وطائفة كثيرة  
من العلماء ، وكذا في حق من قتل في الحرم أو قتل ذا محرم .

عن ابن عباس: فلا تظلموا فيهن أنفسكم في كلهن ثم اختص من  
ذلك أربعة أشهر فجعلن حراماً وعظم حرمتهن وجعل الذنب فيهن  
أعظم والعمل الصالح والأجر أعظم .

وقال قتادة: إن الظلم في الأشهر الحرم أعظم خطيئة ووزراً من  
الظلم فيما سواها ، وإن كان الظلم على كل حال عظيماً ولكن الله يعظم  
من أمره ما يشاء ، وقال: إن الله اصطفى صفايا من خلقه ، اصطفى من

الملائكة رسلاً ومن الناس رسلاً واصطفى من الكلام ذكره، واصطفى من الأرض المساجد، واصطفى من الشهور رمضان والأشهر الحرم واصطفى من الأيام يوم الجمعة واصطفى من الليالي ليلة القدر فعظموا ما عظم الله، فإنما تعظيم الأمور بما عظمها الله به عند أهل الفهم وأهل العقل.

﴿وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]

وقد اختلف العلماء في تحريم ابتداء القتال في الشهر الحرام هل هو منسوخ أو محكم على قولين:

(أحدهما) وهو الأشهر أنه منسوخ لأنه تعالى قال ههنا ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦] وأمر بقتال المشركين، وظاهر السياق مشعر بأنه أمر بذلك أمراً عاماً ولو كان محرماً في الشهر الحرام لأوشك أن يقيده بانسلاخها.

ولأن رسول الله ﷺ حاصر أهل الطائف في شهر حرام وهو ذو القعدة كما ثبت في الصحيحين أنه خرج إلى هوازن في شوال فلما كسرهم واستفاء أموالهم ورجع فلهم لجئوا إلى الطائف فعمد إلى الطائف فحاصره أربعين يوماً وانصرف ولم يفتتحها فثبت أنه حاصر في الشهر الحرام.

والقول الآخر أن ابتداء القتال في الشهر الحرام حرام وأنه لم ينسخ تحريم الشهر الحرام لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا يُلْجَأُوا سَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرُ الْحَرَامُ﴾ [المائدة: ٢] وقال: ﴿الشَّهَرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ مِمَّنْ أَعَدَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْدَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْدَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة:

[١٩٤] الآية، وقال ﴿فَإِذَا أُنْصَلَحَ الْأَشْهُرُ الْحَرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] الآية، وقد تقدم أنها الأربعة المقررة في كل سنة لا أشهر التسيير على أحد القولين.

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] فيحتمل أنه منقطع عما قبله وأنه حكم مستأنف ويكون من باب التهيج والتحريض أي كما يجتمعون لحربكم إذا حاربوكم فاجتمعوا أنتم أيضاً لهم إذا حاربتموهم وقاتلوهم بنظير مايفعلون، ويحتمل أنه أذن للمؤمنين بقتال المشركين في الشهر الحرام إذا كانت البداءة منهم كما قال تعالى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ﴾ [البقرة: ١٩٤] وقال تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] الآية.

وهكذا الجواب عن حصار رسول الله ﷺ أهل الطائف واستصحابه الحصار إلى أن دخل الشهر الحرام فإنه من تنمة قتال هوازن وأحلافها من ثقيف فإنهم هم الذين ابتدءوا القتال، وكان ابتداءه في شهر حلال ودخل الشهر الحرام فاستمر فيه أياماً ثم قفل عنهم لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء، وهذا أمر مقرر وله نظائر كثيرة والله أعلم.

﴿فَمَا مَتَعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]

وقال عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه: لما حضرت عبد العزيز ابن مروان الوفاة. قال: ائتوني بكفني الذي أكفن فيه أنظر إليه، فلما

وضع بين يديه نظر إليه فقال: أما لي من كبير ما أخلف من الدنيا إلا هذا؟ ثم ولى ظهره فبكى وهو يقول: أف لك من دار إن كان كثير لك قليل، وإن كان قليل لك لقصير، وإن كنا منك لفي غرور.

﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمُ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٩]

وقد قيل إن هذه الآية وقوله: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١] وقوله: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٢٠] إنهن منسوخات بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢] روي هذا عن ابن عباس وعكرمة والحسن، وزيد بن أسلم.

ورده ابن جرير وقال: إنما هذا فيمن دعاهم رسول الله ﷺ إلى الجهاد فتعين عليهم ذلك فلو تركوه لعوقبوا عليه، وهذا له اتجاه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]

وقد اختلف العلماء في هذه الأصناف الثمانية هل يجب استيعاب الدفع لها أو إلى ما أمكن منها؟ على قولين (أحدهما) أنه يجب ذلك وهو قول الشافعي وجماعة.

(والثاني) أنه لا يجب استيعابها بل يجوز الدفع إلى واحد منها

ويعطي جميع الصدقة مع وجود الباقيين ، وهو قول مالك وجماعة من السلف والخلف منهم عمر وحذيفة وابن عباس وأبو العالية وسعيد بن جبير وميمون بن مهران .

قال ابن جرير: وهو قول جماعة عامة من أهل العلم ، وعلى هذا فإنما ذكرت الأصناف ههنا لبيان المصروف لا لوجوب استيعاب الإعطاء . ولوجوه الحجاج والمآخذ مكان غير هذا والله أعلم .

وإنما قدم الفقراء ههنا على البقية لأنهم أحوج من غيرهم على المشهور ولشدة فاقتهم وحاجتهم .

وعند أبي حنيفة أن المسكين أسوأ حالاً من الفقير وهو كما قال أحمد .

والجمهور على خلافه .

وأما العاملون عليها فهم الجباة والسعاة يستحقون منه قسطاً على ذلك ولا يجوز أن يكونوا من أقرباء رسول الله ﷺ الذين تحرم عليهم الصدقة لما ثبت في صحيح مسلم عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث ، أنه انطلق هو والفضل بن العباس يسألان رسول الله ﷺ ليستعملهما على الصدقة فقال: «إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد ، إنما هي أوساخ الناس» .

وأما المؤلفة قلوبهم فأقسام: منهم من يعطى ليسلم ، كما أعطى النبي ﷺ صفوان بن أمية من غنائم حنين ، وقد كان شهداها مشركاً ، قال: فلم يزل يعطيني حتى صار أحب الناس إلي بعد أن كان أبغض الناس إلي .

ومنهم من يعطى ليحسن إسلامه ويثبت قلبه ، كما أعطى يوم حنين  
أيضاً جماعة من صناديد الطلقاء وأشرافهم مائة من الإبل .

ومنهم من يعطى لما يرجى من إسلام نظرائه .

ومنهم من يعطى ليجبي الصدقات ممن يليه ، أو ليدفع عن حوزة  
المسلمين الضرر من أطراف البلاد ، ومحل تفصيل هذا في كتب  
الفروع ، والله أعلم .

وهل تعطى المؤلفة على الإسلام بعد النبي ﷺ ؟

فيه خلاف ، فروي عن عمر وعامر والشعبي وجماعة : أنهم لا يعطون بعده  
لأن الله قد أعز الإسلام وأهله ومكن لهم في البلاد ، وأذل لهم رقاب العباد ، وقال  
آخرون : بل يعطون لأنه عليه الصلاة والسلام قد أعطاهم بعد فتح مكة وكسر  
هوازن ، وهذا أمر قد يحتاج إليه فيصرف إليهم .

﴿وَابْنِ السَّيْلِ﴾ [التوبة: ٦٠]

وهو المسافر المجتاز في بلد ليس معه شيء يستعين به على  
سفره ، فيعطى من الصدقات ما يكفيه إلى بلده وإن كان له مال ، وهكذا  
الحكم فيمن أراد إنشاء سفر من بلده وليس معه شيء ، فيعطى من مال  
الزكاة كفايته في ذهابه وإيابه .

﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ

أَسْتَهْزِئُ بِكُمْ إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٦٤]

ولهذا قال قتادة : كانت تسمى هذه السورة الفاضحة فاضحة

المنافقين .

﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]

وقد قيل: إن السبعين إنما ذكرت حسماً لمادة الاستغفار لهم، لأن العرب في أساليب كلامها تذكر السبعين في مبالغة كلامها، ولا تريد التحديد بها ولا أن يكون ما زاد عليها بخلافها، وقيل بل لها مفهوم.

﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]

وهذا حكم عام في كل من عرف نفاقه، وإن كان سبب نزول الآية في عبد الله بن أبي ابن سلول رأس المنافقين.

وقد ذكر بعض السلف أنه إنما كساه قميصه لأن عبد الله بن أبي لما قدم العباس طلب له قميص فلم يوجد على تفصيله إلا ثوب عبد الله بن أبي لأنه كان ضخماً طويلاً ففعل ذلك به رسول الله ﷺ مكافأة له فالله أعلم.

﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُفْقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩١]

بين تعالى الأعذار التي لا حرج على من قعد معها عن القتال، فذكر منها ما هو لازم للشخص لا ينفك عنه وهو الضعف في التركيب الذي لا يستطيع معه الجهاد في الجهاد، ومنه العمى والعرج ونحوهما، ولهذا بدأ به، ومنه ما هو عارض بسبب مرض عن له في بدنه شغله عن الخروج في سبيل الله أو بسبب فقره لا يقدر على التجهيز للحرب،



فليس على هؤلاء حرج إذا قعدوا ونصحوا في حال قعودهم ولم يرجفوا بالناس ولم يثبطوهم وهم محسنون في حالهم هذا.

﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٧]

قال الأعمش عن إبراهيم قال: جلس أعرابي إلى زيد بن صوحان وهو يحدث أصحابه وكانت يده قد أصيبت يوم نهاوند، فقال الأعرابي: والله إن حديثك ليعجبني، وإن يدك لتربيني. فقال زيد: ما يربك من يدي إنها الشمال؟ فقال الأعرابي: والله ما أدري اليمين يقطعون أو الشمال؟ فقال زيد بن صوحان: صدق الله ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧]

ولما كانت الغلظة والجفاء في أهل البوادي لم يبعث الله منهم رسولاً، وإنما كانت البعثة من أهل القرى كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩] ولما أهدى ذلك الأعرابي تلك الهدية لرسول الله ﷺ فرد عليه أضعافها حتى رضي، قال: «لقد هممت أن لا أقبل هدية إلا من قرشي أو ثقيفي أو أنصاري أو دوسي» لأن هؤلاء كانوا يسكنون المدن مكة والطائف والمدينة واليمن، فهم ألطف أخلاقاً من الأعراب لما في طباع الأعراب من الجفاء.

حديث الأعرابي في تقبيل الولد قال مسلم: .. «عن عائشة قالت: قدم ناس من الأعراب على رسول الله ﷺ فقالوا: أتقبلون صبيانكم؟

قالوا: نعم، قالوا: لكننا والله ما نقبل فقال رسول الله ﷺ: «وأملك إن كان الله نزع منكم الرحمة».

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٧]

عليم بمن يستحق أن يعلمه الإيمان والعلم، حكيم فيما قسم بين عباده من العلم والجهل والإيمان والكفر والنفاق، لا يسأل عما يفعل لعلمه وحكمته.

﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]

وقال عبد الرزاق: ... عن قتادة قال: ما بال أقوام يتكلفون علم الناس، فلان في الجنة وفلان في النار، فإذا سألت أحدهم عن نفسه قال: لا أدري، لعمري أنت بنفسك أعلم منك بأحوال الناس، ولقد تكلفت شيئاً ما تكلفه الأنبياء قبلك، قال نبي الله نوح عليه السلام: ﴿وَمَا عَلَيَّ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١٢] وقال نبي الله شعيب عليه السلام ﴿يَقِئْتُ اللَّهَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ [هود: ٨٦] وقال الله تعالى لنبيه ﷺ ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]

﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]

والسياق إنما هو في معرض مسجد قباء، وقد ورد في الحديث الصحيح أن مسجد رسول الله ﷺ الذي في جوف المدينة هو المسجد الذي أسس على التقوى، وهذا صحيح.

ولا منافاة بين الآية وبين هذا، لأنه إذا كان مسجد قباء قد أسس على التقوى من أول يوم، فمسجد رسول الله ﷺ بطريق الأولى والأحرى.

﴿التَّائِبُونَ الْعَمِيدُونَ الْحَمِيدُونَ الْمُتَكَبِّرُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]

﴿الْعَمِيدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] أي القائمون بعبادة ربهم محافظين عليها وهي الأقوال والأفعال، فمن أخص الأقوال الحمد، فلهذا قال: ﴿الْحَمِيدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] ومن أفضل الأعمال الصيام وهو ترك الملاذ من الطعام والشراب والجماع، وهو المراد بالسياحة ههنا، ولهذا قال: ﴿الْمُتَكَبِّرُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]

وجاء ما يدل على أن السياحة الجهاد وهو ما روى أبو داود في سننه من حديث أبي أمامة أن رجلاً قال: يا رسول الله ائذن لي في السياحة، فقال النبي ﷺ: «سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله» وليس المراد من السياحة ما قد يفهمه بعض من يتعبد بمجرد السياحة في الأرض والتفرد في شواهد الجبال والكهوف والبراري، فإن هذا ليس بمشروع إلا في أيام الفتن والزلازل في الدين.

﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]

قال عطاء بن أبي رباح: ما كنت لأدع الصلاة على أحد من أهل القبلة، ولو كانت حبشية حبلى من الزنا، لأنني لم أسمع الله حجب الصلاة إلا عن المشركين، يقول الله عز وجل: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]

﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً مِنْهُمْ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا

الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]

وهذه الآية من أكبر الدلائل على أن الإيمان يزيد وينقص ، كما هو مذهب أكثر السلف والخلف من أئمة العلماء ، بل قد حكى غير واحد الإجماع على ذلك ، وقد بسط الكلام على هذه المسألة في أول شرح البخاري رحمه الله .

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا

وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٥]

وهذا من جملة شقائهم أن ما يهدي القلوب يكون سبباً لضلالتهم ودمارهم كما أن سيء المزاج لو غذي به لا يزيده إلا خبالاً ونقصاً .

\*\*\* \*\* \*

## سُورَةُ يُوسُفَ

﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يونس: ١٧]  
قال حسان بن ثابت:

لو لم تكن فيه آيات مبينة      كانت بديهته تأتيك بالخبر  
وأما مسيلمة فمن شاهده من ذوي البصائر علم أمره لا محالة  
بأقواله الركيكة التي ليست فصيحة وأفعاله غير الحسنة بل القبيحة  
وقرآنه الذي يخلد به في النار يوم الحسرة والفضيحة ، وكم من فرق بين  
قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ  
مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا  
بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ  
كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]  
إلى آخرها وبين قول مسيلمة قبحه الله ولعنه: يا ضفدع بنت ضفدعين  
نقي كم تنقين لا الماء تكدرين ولا الشارب تمنعين . وقوله قبحه الله:  
لقد أنعم الله على الجبلى إذ أخرج منها نسمة تسعى من بين صفاق  
وحشى . وقوله خلده الله في نار جهنم وقد فعل: الفيل وما أدراك ما  
الفيل له خرطوم طويل وقوله أبعد الله عن رحمته: والعاجنات عجنا  
والخابزات خبزا واللاقمات لقما إهالة وسمنا إن قريشا قوم يعتدون .

إلى غير ذلك من الخرافات والبهانيات التي يأنف الصبيان أن يلفظوا بها إلا على وجه السخرية والاستهزاء، ولهذا أرغم الله أنفه وشرب يوم حديقة الموت حتفه ومزق شمله ولعنه صحبه وأهله وقدموا على الصديق تائبين وجاءوا في دين الله راغبين، فسألهم الصديق خليفة الرسول صلوات الله وسلامه عليه ورضي عنه أن يقرأوا عليه شيئاً من قرآن مسيلمة لعنه الله فسألوه أن يعفيهم من ذلك، فأبى عليهم إلا أن يقرأوا شيئاً منه ليسمعه من لم يسمعه من الناس فيعرفوا فضل ما هم عليه من الهدى والعلم، فقرأوا عليه من هذا الذي ذكرناه وأشباهه فلما فرغوا قال لهم الصديق ﷺ: ويحكم أين كان يذهب بعقولكم؟ والله إن هذا لم يخرج من إل

وذكروا أن عمرو بن العاص وفد على مسيلمة وكان صديقاً له في الجاهلية وكان عمرو لم يسلم بعد فقال له مسيلمة: ويحك يا عمرو ماذا أنزل على صاحبكم يعني رسول الله ﷺ في هذه المدة؟ فقال: لقد سمعت أصحابه يقرأون سورة عظيمة قصيرة فقال: وما هي؟ فقال ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢] إلى آخر السورة، ففكر مسيلمة ساعة ثم قال: وأنا قد أنزل علي مثله فقال: وما هو فقال: يا وبر يا وبر إنما أنت أذنان وصدر وسائرك حفر نقر كيف ترى يا عمرو؟ فقال له عمرو: والله إنك لتعلم أنني أعلم أنك تكذب، فإذا كان هذا من مشرك في حال شركه لم يشبهه عليه حال محمد ﷺ وصدقه وحال مسيلمة لعنه الله وكذبه فكيف بأولي البصائر والنهي وأصحاب العقول السليمة المستقيمة والحجا.

﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يونس: ٣٨]

أي إن ادعيتم وافتريتم وشككتكم في أن هذا من عند الله وقتلتم كذبا ومينا إن هذا من عند محمد فمحمد بشر مثلكم وقد جاء فيما زعمتم بهذا القرآن فأتوا أنتم بسورة مثله أي من جنس هذا القرآن واستعينوا على ذلك بكل من قدرتم عليه من إنس وجان.

وهذا هو المقام الثالث في التحدي فإنه تعالى تحداهم ودعاهم إن كانوا صادقين في دعواهم أنه من عند محمد فليعارضوه بنظير ما جاء به وحده وليستعينوا بمن شاءوا وأخبر أنهم لا يقدرُونَ على ذلك ولا سبيل لهم إليه فقال تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذِهِ الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] ثم تقاصر معهم إلى عشر سور منه فقال في أول سورة هود: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣] ثم تنازل إلى سورة فقال في هذه السورة: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨] وكذا في سورة البقرة وهي مدنية تحداهم بسورة منه وأخبر أنهم لا يستطيعون ذلك أبدا فقال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، هذا وقد كانت الفصاحة من سجايهم، وأشعارهم ومعلقاتهم إليها المنتهى في هذا الباب، ولكن جاءهم من الله مالا قبل لأحد به ولهذا آمن من آمن منهم بما عرف من بلاغة هذا الكلام وحلاوته وجزالته وطلاوته وإفادته

وبراعته، فكانوا أعلم الناس به وأفهمهم له وأتبعهم له وأشدّهم له انقيادا، كما عرف السحرة لعلمهم بفنون السحر أن هذا الذي فعله موسى عليه السلام لا يصدر إلا عن مؤيد مسدد مرسل من الله وأن هذا لا يستطيع لبشر إلا بإذن الله، وكذلك عيسى عليه السلام بعث في زمان علماء الطب ومعالجة المرضى فكان يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى بإذن الله، ومثل هذا لا مدخل للعلاج والدواء فيه فعرف من عرف منهم أنه عبد الله ورسوله.

﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]

وقد يحتج بهذه الآية من يقول: إن تأمين المأموم على قراءة الفاتحة ينزل منزلة قراءتها لأن موسى دعا وهارون أمن.





## سُورَةُ هُودٍ

﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: ٧]

ولم يقل أكثر عملاً، بل أحسن عملاً، ولا يكون العمل حسناً حتى يكون خالصاً لله عز وجل على شريعة رسول الله ﷺ، فمتى فقد العمل واحداً من هذين الشرطين حبط وبطل.

﴿ وَلَئِنْ أَخْرَنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أَتَمِّ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾ [هود: ٨]

والأمة تستعمل في القرآن والسنة في معان متعددة فيراد بها الأمد كما في هذه الآية، وقوله في يوسف: ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنْتِزَعُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾ [يوسف: ٤٥]، وتستعمل في الإمام المقتدى به كقوله: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل: ١٢٠]

وتستعمل في الملة والدين كقوله إخباراً عن المشركين إنهم قالوا: ﴿ وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٣]

وتستعمل في الجماعة كقوله: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ [القصص: ٢٣]

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هود: ١٥]

قال العوفي عن ابن عباس في هذه الآية: إن أهل الرياء يعطون بحسناتهم في الدنيا وذلك أنهم لا يظلمون نقيراً.

﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩]

قال علماء البيان: هذا أحسن مما حيوه به لأن الرفع يدل على الثبوت والدوام.

﴿فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩]

كما قال في الآية الأخرى ﴿فَرَأَى إِلَيْكَ أَهْلِيهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾ (٦٦) فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿[الذاريات: ٢٦ - ٢٧]، وقد تضمنت هذه الآية آداب الضيافة من وجوه كثيرة.

﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَلَبَسَ رَتَبًا يَبْشُرُ بِهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]

أي بولد لها يكون له ولد وعقب ونسل فإن يعقوب ولد إسحاق. ومن ههنا استدل من استدل بهذه الآية على أن الذبيح إنما هو إسماعيل، وأنه يمتنع أن يكون هو إسحاق لأنه وقعت البشارة به وأنه سيولد له يعقوب فكيف يؤمر إبراهيم بذبحه وهو طفل صغير ولم يولد له بعد يعقوب الموعود بوجوده ووعد الله حق لا خلف فيه؟ فيمتنع أن يؤمر بذبح هذا والحالة هذه، فتعين أن يكون إسماعيل وهذا من أحسن الاستدلال وأصح وأبينه والله الحمد.

﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ  
الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِIRِهِمْ جثِيمِينَ﴾ [هود: ٩٤]

وذكر ههنا أنه أتتهم صيحة، وفي الأعراف رجفة وفي الشعراء عذاب يوم الظلة وهم أمة واحدة اجتمع عليهم يوم عذابهم هذه النقم كلها، وإنما ذكر في كل سياق ما يناسبه، ففي الأعراف لما قالوا ﴿لنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، ناسب أن يذكر الرجفة فرجفت بهم الأرض التي ظلموا بها وأرادوا إخراج نبيهم منها، وههنا لما أساءوا الأدب في مقاتلتهم على نبيهم ذكر الصيحة التي استلبتتهم وأخمدتهم، وفي الشعراء لما قالوا ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٧]، قال ﴿فَأَخَذَهُم عَذَابٌ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٨٩]، وهذا من الأسرار الدقيقة والله الحمد والمنة كثيرًا دائمًا.

﴿أَلَا بَعْدًا لِّمَدِينٍ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]

وكانوا جيرانهم قريبًا منهم في الدار وشبيهاً بهم في الكفر وقطع الطريق وكانوا عرباً مثلهم.

﴿فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ ﴿٩٧﴾ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ  
الْقِيَمَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ وَيَتَسَّ الْأُورْدُ الْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾ [هود: ٩٧ - ٩٨]

وكما أنهم اتبعوه في الدنيا وكان مقدمهم ورئيسهم كذلك هو يقدمهم يوم القيامة إلى نار جهنم فأوردهم إياها وشربوا من حياض رداها، وله في ذلك الحظ الأوفر، من العذاب الأكبر.

قال الإمام أحمد: ... عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«امرؤ القيس حامل لواء شعراء الجاهلية إلى النار».

﴿خَلْدَيْنَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوْتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]

قال الإمام أبو جعفر بن جرير: من عادة العرب إذا أرادت أن تصف الشيء بالدوام أبداً قالت: هذا دائم دوام السموات والأرض، وكذلك يقولون: هو باق ما اختلف الليل والنهار، وما سمر أبناء سمير وما لألات العير بأذنبها يعنون بذلك كله أبداً، فخاطبهم جل ثناؤه بما يتعارفونه بينهم.

(قلت): ويحتمل أن المراد بما دامت السموات والأرض الجنس لأنه لا بد في عالم الآخرة من سموات وأرض كما قال تعالى ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوْتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]

﴿خَلْدَيْنَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوْتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءَ غَيْرٍ مَجْدُوزٍ﴾ [هود: ١٠٨]

معنى الاستثناء ههنا أن دوامهم فيما هم فيه من النعيم ليس أمراً واجباً بذاته بل هو موكول إلى مشيئة الله تعالى فله المنة عليهم دائماً ولهذا يلهمون التسبيح والتحميد كما يلهمون النفس.

وهنا طيب القلوب وثبت المقصود بقوله: ﴿عَطَاءَ غَيْرٍ مَجْدُوزٍ﴾ [هود: ١٠٨]، أي غير مقطوع لثلا يتوهم متوهم بعد ذكر المشيئة أن ثم انقطاعاً أو لبساً أو شيئاً بل حتم له بالدوام وعدم الانقطاع.

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]

وقال قتادة: أهل رحمة الله أهل الجماعة وإن تفرقت ديارهم وأبدانهم، وأهل معصيته أهل فرقة وإن اجتمعت ديارهم وأبدانهم.



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

## الفهرس

مقدمة	٥
فوائد من كتاب بدائع الفوائد لابن القيم	٩
فوائد من مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية	١٩
ترجمة ابن كثير	٢٣
فوائد من مقدمة تفسير القرآن العظيم	٢٨
الواجب على العلماء	٢٨
يلين الله القلوب بالإيمان	٢٩
أحسن طرق التفسير	٢٩
أئمة التفسير	٣٠
الأحاديث الإسرائيلية	٣١
أدب في حكاية الخلاف	٣٢
الرجوع إلى التابعين في التفسير	٣٣
أقوال التابعين ليست حجة	٣٣
تفسير القرآن بالرأي	٣٣
الجمع بين تخرج بعض السلف عن التفسير وما ورد عنهم في التفسير	٣٤
فوائد من سورة الفاتحة	٣٥
أسماء الفاتحة	٣٥
أحكام تتعلق بسورة الفاتحة	٣٦
الاستعاذة وما يتعلق بها	٣٩

- ٤٤ ..... البسمة هل هي آية ؟
- ٤٥ ..... هل يجهر بالبسمة ؟
- ٤٧ ..... من بركة اسم الله
- ٤٨ ..... قول النحويين في تقدير التعلق بالباء
- ٤٩ ..... الاسم هل هو المسمى أو غيره ؟
- ٥١ ..... «الله» هل هو جامد أو مشتق ؟
- ٥٢ ..... الحمد والشكر والمدح
- ٥٤ ..... أيهما أفضل التحميد أم التهليل
- ٥٤ ..... تفسير الرب
- ٥٤ ..... الرحمن أشد مبالغة من الرحيم
- ٥٤ ..... فائدة في ذكر الرحمن الرحيم بعد رب العالمين
- ٥٦ ..... تخصيص الملك بيوم الدين
- ٥٧ ..... سر الفاتحة
- ٦٠ ..... أكمل أحوال السائلين أن يمدح ثم يسأل
- ٦١ ..... الصراط رجوعه إلى شيء واحد
- ٦١ ..... فائدة سؤال الهداية
- ٦٢ ..... الغضب لليهود والضلال للنصارى
- ٦٣ ..... الإخلال بالضاد والظاء
- ٦٣ ..... ما اشتملت عليه سورة الفاتحة
- ٦٤ ..... ليس لمبتدع في القرآن حجة صحيحة
- ٦٥ ..... مسائل في التأمين
- ٦٧ ..... فوائد من سورة البقرة
- ٦٧ ..... فواتح السور

٦٩٠.....	خصت الهداية للمتقين
٧٠.....	الإيمان في الشرع وفي اللغة
٧١.....	العمل بالوجادة
٧٢.....	الجمع بين الصلاة والإنفاق
٧٢.....	أصل الصلاة
٧٣.....	لمؤمنني أهل الكتاب خصوصية
٧٣.....	الران والطبع والأقفال
٧٤.....	رد ابن كثير على الزمخشري
٧٤.....	النفاق أنواع
٧٥.....	كيف يكون المنافق مخادعاً؟
٧٦.....	الجزاء من جنس العمل
٧٦.....	الحكمة من كفه ﷺ عن قتل المنافقين
٧٧.....	اختلاف العلماء في قتل الزنديق
٧٧.....	لم يكن الرسول ﷺ يعلم أعيان المنافقين كلهم
٧٨.....	صلاح الأرض والسماء بالطاعة
٧٨.....	من الفساد اتخاذ المؤمنين الكافرين أولياء
٧٩.....	السفيه
٧٩.....	السخرية على وجه العبث منتفية عن الله
٧٩.....	دليل على أن المنافقين آمنوا ثم كفروا
٨٠.....	الناس أقسام
٨٢.....	الدليل على أن النار موجودة
٨٣.....	تنبيه ينبغي الوقوف عليه
٨٣.....	الإعجاز حاصل في طوال السور وقصارها



- الفسق يشمل الكافر والعاصي ..... ٨٥
- ست خصال في المنافقين ..... ٨٥
- ما نسبته الله إلى غير أهل الإسلام ..... ٨٥
- دليل على ابتداء خلق الأرض قبل السماء ..... ٨٦
- سؤال الملائكة ليس على وجه الاعتراض ..... ٨٧
- وجوب نصب خليفة ..... ٨٧
- بم تنال الإمامة؟ ..... ٨٧
- هل يجب الإشهاد على عقد الإمامة؟ ..... ٨٨
- إذا فسق الإمام فإنه لا يعزل ..... ٨٨
- هل للإمام أن يعزل نفسه؟ ..... ٨٨
- لا يجوز نصب إمامين ..... ٨٨
- ما كان إبليس من الملائكة قط ..... ٨٩
- من أظهر الله على يديه كرامات ..... ٨٩
- متى خلقت حواء؟ ..... ٩١
- الشجرة التي نهى آدم عنها بعينها ..... ٩٢
- كيف وسوس إبليس لآدم ..... ٩٣
- الدعوة بالترغيب والترهيب ..... ٩٣
- تعليم العلم بأجرة ..... ٩٤
- الاستدلال على وجوب الجماعة ..... ٩٥
- من أمر بخير فليكن أشد مسارعة ..... ٩٥
- الصبر والصلاة ..... ٩٦
- العرب قد تسمى اليقين ظناً ..... ٩٨
- أفضل الأمم ..... ٩٨

اسم فرعون ونسبه .....	٩٩
أصل الباء .....	٩٩
إغراق فرعون على مرأى بني إسرائيل .....	١٠٠
عظم جرم بني إسرائيل .....	١٠٠
فضيلة أصحاب محمد ﷺ ورضي الله عنهم .....	١٠٠
التواضع عند النصر والصلاة .....	١٠١
العصيان والاعتداء .....	١٠٢
الصابئة .....	١٠٣
جزاء أصحاب السبت من جنس عملهم .....	١٠٤
صحة السلم في الحيوان .....	١٠٤
«والله مخرج ما كنتم تكتمون» .....	١٠٥
إبهام العضو الذي ضربوا به من البقرة .....	١٠٥
ذكر الله إحياء الموتى في خمسة مواضع .....	١٠٥
قول القاتل هل هو حجة؟ .....	١٠٦
إسناد الخشوع إلى الحجارة .....	١٠٦
أعلى الحقوق وأعظمها .....	١٠٧
الأمر بالمعروف من القول الحسن .....	١٠٧
أهل الملة الواحدة بمنزلة النفس الواحدة .....	١٠٨
آيات موسى عليه السلام .....	١٠٨
الفصل في قصة هاروت وماروت .....	١٠٨
تكفير من تعلم السحر .....	١٠٩
أثر غريب وفيه فوائد .....	١٠٩
هل للساحر تمكن في قلب الأعيان؟ .....	١١١

- ١١٢..... سبب التفريق بين الزوجين
- ١١٢..... من ذهب إلى تكفير الساحر
- ١١٥..... أنواع السحر ثمانية
- ١٢٤..... التشبه بالكفار
- ١٢٤..... عداوة الكفار لنا سبب لقطع المودة
- ١٢٤..... النسخ
- ١٢٥..... إنكار اليهود للنسخ
- ١٢٧..... تهيب الصحابة عن سؤال الرسول ﷺ
- ١٢٧..... حال من عدل عن تصديق الأنبياء
- ١٢٨..... الخبر الذي فيه وعد ووعد
- ١٢٨..... شرطاً قبول العمل الصالح
- ١٢٩..... دين يختصر
- ١٢٩..... بشارة من الله للمسلمين
- ١٣٠..... قول ابن جرير: إن الله لا يخلو منه مكان
- ١٣٠..... التطوع على الراحلة في السفر والحضر
- ١٣١..... إعادة الصلاة لمن أخطأ القبلة
- ١٣١..... الصلاة على الغائب
- ١٣٢..... البدعة على قسمين
- ١٣٢..... ابتداع المسيح من غير والد
- ١٣٣..... هل يتوارث الكفار؟
- ١٣٣..... الكلمات شرعية وكونية
- ١٣٣..... الكلمات التي ابتلي بها إبراهيم
- ١٣٦..... كل نبي بعد إبراهيم فهو من ذريته

الظالم لا يصلح أن يكون خليفة .....	١٣٦
شرف البيت الحرام .....	١٣٦
موافقة عمر القرآن .....	١٣٧
مقام إبراهيم - وتغيير مكانه .....	١٣٩
لا يمنع النوم في المسجد الحرام .....	١٤٠
أيهما أفضل الصلاة عند البيت أو الطواف ؟ .....	١٤١
رد على أهل الكتابين الذين لا يحجون .....	١٤١
من أين أخذ تطهير المساجد ؟ .....	١٤١
أول من بنى الكعبة .....	١٤٢
أول من حرم مكة .....	١٤٢
أيهما أفضل مكة أو المدينة ؟ .....	١٤٣
خشية إبراهيم أن لا يتقبل منه .....	١٤٣
ذكر ما تعلق بهدم الكعبة .....	١٤٤
محبة الخير للولد .....	١٤٥
تخصيص الشام بظهور نورة ﷺ .....	١٤٦
ولادة يعقوب في حياة إبراهيم وسارة .....	١٤٧
من بنى بيت المقدس ؟ .....	١٤٧
من قصد الخير وفق له .....	١٤٧
العرب تسمي العم أبا .....	١٤٨
ميراث الجد مع الإخوة .....	١٤٨
الإسلام ملة الأنبياء قاطبة .....	١٤٨
كل الأنبياء من بني إسرائيل إلا عشرة .....	١٤٩
الناسخ لا يلزم حكمه إلا بعد العلم به .....	١٤٩

- ١٤٩ ..... خصت هذه الأمة بأكمل الشرائع
- ١٤٩ ..... هل يشترط إصابة عين الكعبة في الصلاة
- ١٥٠ ..... الحالات التي لا يشترط فيها استقبال القبلة
- ١٥٠ ..... الحجة على العالم أقوم من غيره
- ١٥١ ..... حكمة تكرار استقبال المسجد الحرام
- ١٥١ ..... بركة رسالة النبي ﷺ
- ١٥١ ..... أنواع الصبر
- ١٥٢ ..... أرواح الشهداء والمؤمنين
- ١٥٢ ..... الجوع والخوف يظهران على صاحبهما
- ١٥٢ ..... السعي بين الصفا والمروة وحكمه
- ١٥٤ ..... أهل الكتاب بخلاف العلماء
- ١٥٤ ..... لو تاب الداعية إلى الكفر أو البدعة
- ١٥٤ ..... حكم لعن الكافر المعين
- ١٥٥ ..... أنواع الرياح
- ١٥٥ ..... اليمين والنذر في الغضب
- ١٥٦ ..... القول على الله بلا علم
- ١٥٦ ..... الأكل من الحلال سبب لتقبل الدعاء
- ١٥٦ ..... لبن الميتة وبيضها وما يجوز من ذلك
- ١٥٦ ..... شحم الخنزير داخل في التحريم
- ١٥٦ ..... المعتدي لا يترخص
- ١٥٧ ..... إذا وجد ميتة وطعام الغير
- ١٥٧ ..... أكل الميتة للمضطر عزيمة لا رخصة
- ١٥٧ ..... جمل عظيمة وقواعد عميمة

قل يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر والرجل بالمرأة؟ وهل يقتل الجماعة بالواحد؟ .....	١٥٨
هل لولي الدم أن يعفو على الدية؟ .....	١٥٩
من قال إنه ليس للنساء عفو .....	١٥٩
الحكمة العظيمة في القصاص .....	١٦٠
حكم الوصية في الإسلام .....	١٦٠
الإصلاح الذي ليس من التبديل .....	١٦١
حكم الشيخ الهرم العاجز عن الصوم والحامل والمرضع .....	١٦٢
أحيلت الصلاة والصيام ثلاثة أحوال .....	١٦٢
نزول الكتب على الأنبياء في شهر رمضان .....	١٦٤
مسائل تتعلق بالصيام .....	١٦٤
حكم التكبير في عيد الفطر .....	١٦٦
الاجتهاد في الدعاء عند إكمال العدة .....	١٦٦
دليل على استحباب السحور .....	١٦٦
من أدركه الفجر وهو جنب .....	١٦٧
الوصال الجائز منه والمنهي .....	١٦٨
الاعتكاف .....	١٦٩
نفي التهمة .....	١٧٠
حكم الحاكم لا يغير الشيء في نفس الأمر .....	١٧٠
الأهلة .....	١٧١
الاعتداء في الحرب .....	١٧١
الشروع في الحج والعمرة ملزم .....	١٧١
بم يكون الإحصار؟ .....	١٧١

- ١٧٢ ..... ما استيسر من الهدي
- ١٧٣ ..... فدية من حلق رأسه
- ١٧٤ ..... التمتع العام
- ١٧٥ ..... مشروعية التمتع ورأي عمر رضي الله عنه
- ١٧٥ ..... هل تصام أيام التشريق ؟
- ١٧٦ ..... المراد بحاضري المسجد الحرام
- ١٧٦ ..... حكم الحج بغير أشهر الحج
- ١٧٧ ..... العمرة في أشهر الحج
- ١٧٨ ..... الجود في السفر
- ١٧٨ ..... وقت الوقوف بعرفة
- ١٧٩ ..... حكم الوقوف بمزدلفة
- ١٧٩ ..... المراد بالإفاضة
- ١٨٠ ..... ذكر الله بعد قضاء العبادات
- ١٨٠ ..... «أو» لتحقيق المماثلة لا للشك
- ١٨٠ ..... الدعوة التي جمعت كل خير
- ١٨٠ ..... الراجح في الأيام المعدودات
- ١٨١ ..... هداية هذه الأمة للحق
- ١٨٢ ..... كما تكون الشدة ينزل من النصر مثلها
- ١٨٢ ..... الخمر والميسر إثمهما ومنافعهما
- ١٨٢ ..... حد مباشرة الحائض
- ١٨٣ ..... هل تلزم الكفارة على من أتى حائضاً ؟
- ١٨٣ ..... الأمر بعد الحظر
- ١٨٤ ..... حكم إتيان المرأة في دبرها

١٨٦	اللغو في اليمين
١٨٧	الإيلاء
١٨٩	أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها
١٨٩	الاختلاف في القرء
١٩١	متى يجوز الخلع ؟
١٩١	مسائل في الخلع
١٩٦	حجة من حرم التطليقات الثلاث بكلمة
١٩٧	متى تحل المرأة لزوجها بعد الطلقة الثالثة ؟
١٩٧	مسألة مهمة
١٩٨	دلالة على أن المرأة لا تملك أن تزوج نفسها
١٩٨	مسائل في الرضاع
٢٠٠	من قال بوجوب نفقة الأقارب
٢٠١	حجر الله على الوالدين في تربية طفلهما
٢٠١	عدة الوفاة
٢٠٤	على من يجب الإحداد ؟
٢٠٥	التعريض بالزواج
٢٠٥	من عقد في مدة العدة
٢٠٦	هل تجب المتعة ولمن تجب ؟
٢٠٨	متى تستحق المرأة نصف المهر ؟
٢٠٩	مالك عقدة النكاح
٢٠٩	الفضل
٢١٠	الصلاة الوسطى
٢١٢	أمانة الإمام الشافعي وسيادته



- القنوت ومتى فرض السكوت ..... ٢١٢
- صلاة الخوف وهل يجوز تأخيرها عن وقتها؟ ..... ٢١٤
- دليل لمن أوجب المتعة مطلقاً ..... ٢١٥
- لا يغني حذر من قدر ..... ٢١٥
- الفرار من الجهاد لا يقرب أجلاً ولا يبعده ..... ٢١٦
- صفة الملك ..... ٢١٦
- التفضيل بين الأنبياء ..... ٢١٦
- الكافرون هم الظالمون لا العكس ..... ٢١٧
- آية الكرسي اشتملت على عشر جمل ..... ٢١٧
- الإكراه في الدين ..... ٢١٨
- الطاغوت ..... ٢١٩
- الشجاعة والجبن غرائز ..... ٢١٩
- الحق واحد والكفر أجناس ..... ٢٢٠
- ملك الدنيا أربعة ..... ٢٢٠
- مثل أبلغ في النفوس ..... ٢٢٠
- الحكمة ..... ٢٢١
- صدقة السير والعلن ..... ٢٢١
- الصدقة على غير المسلم ..... ٢٢٢
- الربا والبيع ..... ٢٢٢
- من تاب من الربا ..... ٢٢٢
- صور محرمة ..... ٢٢٣
- مناسبة في ختم الآية ..... ٢٢٥
- واجب الحاكم تجاه الربوي ..... ٢٢٥

- الأمر بالكتابة في الدين ..... ٢٢٦
- نقصان عقل المرأة ..... ٢٢٨
- دليل من رد حديث المستور ..... ٢٢٨
- تحمل الشهادة فرض كفاية ..... ٢٢٨
- متى يلزم الرهن ؟ ..... ٢٢٩
- المذنب محتاج إلى ثلاثة أشياء ..... ٢٢٩
- فوائد من سورة آل عمران ..... ٢٣٠
- أول بدعة وقعت في الإسلام ..... ٢٣٠
- التفصيل في قوله: «وما يعلم تأويله إلا الله» ..... ٢٣١
- إشكال حول عدد المسلمين والمشركون في بدر ..... ٢٣١
- الفتنة بالنساء أشد ..... ٢٣٢
- حب الخيل على ثلاثة أقسام ..... ٢٣٣
- الاستغفار بالأسحار ..... ٢٣٣
- خصوصية عظيمة للعلماء ..... ٢٣٤
- الإسلام المتقبل ..... ٢٣٤
- عموم بعثته ﷺ ..... ٢٣٤
- مقابلة كبر بني إسرائيل ..... ٢٣٤
- إرشاد وتنبيه على شكر نعمة الله ..... ٢٣٤
- التقية ..... ٢٣٥
- ويحذركم الله نفسه ..... ٢٣٥
- من ادعى محبة الرسول ﷺ وهو ليس على الطريقة المحمدية ..... ٢٣٥
- بركة سفارته ﷺ ..... ٢٣٦
- مخالفة الرسول ﷺ في الطريقة كفر ..... ٢٣٦

- تسمية المولود يوم الولادة ..... ٢٣٦
- كرامات الأولياء ..... ٢٣٧
- ثناء الله على يحيى ..... ٢٣٧
- لثلا يبقى لمبطل شبهة ..... ٢٣٨
- بعث كل نبي بما يناسب أهل زمانه ..... ٢٣٩
- عيسى نسخ بعض شريعة التوراة ..... ٢٣٩
- أتباع المسيح عليه السلام ..... ٢٤٠
- من كفر بالمسيح عليه السلام ..... ٢٤١
- الرب أراد أن يظهر قدرته في عيسى عليه السلام ..... ٢٤٢
- اختلاف النصارى في عيسى عليه السلام ..... ٢٤٢
- الدينار دين ونار ..... ٢٤٣
- الجهلة من الأحبار ومشايخ الضلال ..... ٢٤٣
- الطعام الذي حرمه يعقوب عليه السلام على نفسه ..... ٢٤٣
- أسماء مكة ..... ٢٤٤
- آية وجوب الحج ..... ٢٤٤
- أقسام الاستطاعة ..... ٢٤٥
- من أطاق الحج فلم يحج ..... ٢٤٥
- عادة الكريم ..... ٢٤٥
- عصمة الأمة ..... ٢٤٦
- تصدي فرقة من الأمة للدعوة ..... ٢٤٦
- يوم تبيض وجوه أهل السنة ..... ٢٤٦
- الوصف الذي يعم كل كافر ..... ٢٤٦
- حازت الأمة قصب السبق بنبيها ﷺ ..... ٢٤٧

٢٤٧	إذلال الكفار
٢٤٨	العبد إذا آمن الكافر
٢٤٨	أهل الذمة لا يجوز استعمالهم في الكتابة
٢٤٨	عرض الجنة ومحل النار
٢٤٩	أكمل الأحوال
٢٥٠	ما ينفع العصاة
٢٥٠	تشجيع الجبناء
٢٥٠	القتل في سبيل الله وسيلة لنيل رحمة الله
٢٥١	المشاورة
٢٥١	تنزيه النبي ﷺ عن الخيانة
٢٥٢	عقوبة الغال
٢٥٢	تقلب أحوال الشخص
٢٥٣	الشهداء أقسام
٢٥٤	إذا ذكر الله الأنبياء وما أعطاهم أعقبه بالمؤمنين
٢٥٤	تعزية لجميع الناس
٢٥٤	كل من قام بحق فلا بد أن يؤذى
٢٥٤	تحذير العلماء
٢٥٥	التفكر في خلق الله
٢٥٧	أعلى المقامات
٢٥٧	لا تتهموا الله في قضائه
٢٥٧	الموت خير للبر والفاجر
٢٥٨	المرابطة
٢٦٠	فوائد من سورة النساء

- ثمان آيات في سورة النساء ..... ٢٦٠
- أصل الخلق من أب وأم واحدة ..... ٢٦١
- جعلت نهمة المرأة في الرجل ..... ٢٦١
- قصر الرجل على أربع نسوة ..... ٢٦١
- لا يجب القسم بين الجواري ..... ٢٦٢
- ذلك أدنى ألا تعولوا ..... ٢٦٣
- شيء من المهر مع العسل شفاء ..... ٢٦٣
- الحجر أقسام ..... ٢٦٣
- الآية التي تضمنت الإحسان إلى العائلة ..... ٢٦٣
- بم يكون البلوغ؟ ..... ٢٦٤
- متى ينفك الحجر عن اليتيم؟ ..... ٢٦٥
- الأكل بالمعروف من مال اليتيم ..... ٢٦٥
- إذا حضر الأقارب القسمة ..... ٢٦٥
- من حجد حق الله عاقبه في أعز ما يملكه ..... ٢٦٦
- عامل ذرية الناس كما تعامل ذريتك ..... ٢٦٦
- الله أرحم بخلقه من الوالد بولده ..... ٢٦٦
- آيات الفرائض ..... ٢٦٧
- الثلاثان للبتين ..... ٢٦٧
- الأبوان لهما في الإرث أحوال ..... ٢٧٨
- إضرار الإخوة بالأم ..... ٢٧٠
- الدين مقدم على الوصية ..... ٢٧٠
- قد يكون النفع من الأب أو الابن ..... ٢٧١
- حكم أولاد البنين حكم أولاد الصلب ..... ٢٧١

٢٧١	الزوجة والزوجات سواء في الربع أو الثمن
٢٧١	الكلالة
٢٧٢	إخوة الأم يخالفون جميع الورثة
٢٧٢	المسألة المشتركة
٢٧٣	التحاييل لزيادة بعض الورثة
٢٧٣	مسألة الإقرار للوارث
٢٧٤	الغض من الثلث إلى الربع
٢٧٤	الإهانة لمن لم يرض بما قسم الله
٢٧٥	الجمع بين الجلد والرجم
٢٧٥	كل من عصى الله فهو جاهل
٢٧٦	متى لا تقبل التوبة
٢٧٦	الفاحشة أعم من الزنا
٢٧٦	أخلاق النبي ﷺ مع النساء
٢٧٧	جواز الإصداق بالمال الجزيل
٢٧٧	تحريم زوجة الأب بمجرد العقد
٢٧٨	ما يؤدي إلى مقت الابن أباه
٢٧٨	العلة في تحريم أمهات المؤمنين على الأمة
٢٧٨	حكم من تزوج امرأة أبيه
٢٧٨	إذا باشر الأب دون الجماع فهل تحرم على الابن ؟
٢٨٠	تحريم المخلوقة من ماء الزنا
٢٨٠	ما يحرم من الرضاعة وعدد الرضعات المحرمة وهل يحرم لبن الفحل ؟
٢٨١	تحريم الربيبة في الحجر
٢٨٣	تحريم أم المرأة بمجرد العقد على ابنتها

- الريية لا تحرم بالعقد على الأم ..... ٢٨٤
- هل تحرم امرأة الابن من الرضاعة؟ ..... ٢٨٤
- من أسلم وتحتة أختان ..... ٢٨٥
- الجمع بين الأختين في ملك اليمين ..... ٢٨٥
- هل بيع الأمة طلاق لها؟ ..... ٢٨٧
- حجة من قال بالجمع بين الأختين في ملك اليمين ..... ٢٨٨
- نكاح المتعة ..... ٢٨٨
- مناسبة ذكر العليم الحكيم ..... ٢٨٨
- السيد ولي أمته ..... ٢٨٨
- الإحصان ..... ٢٨٩
- إذا زنت الأمة ..... ٢٨٩
- هل تنفى الأمة إذا زنت ..... ٢٩١
- جواز نكاح الأمة ..... ٢٩٢
- سبب الصبر عن نكاح الإمام ..... ٢٩٢
- تحريم المكاسب المحرمة ..... ٢٩٢
- لا يصح البيع إلا بالقبول ..... ٢٩٢
- خيار المجلس ..... ٢٩٣
- أثر في الخروج عن الأهل والمال ..... ٢٩٣
- تفسير الكبائر ..... ٢٩٤
- الجمع بين الصلاتين كبيرة ..... ٢٩٥
- الكبائر من أول سورة النساء إلى ثلاثين آية منها ..... ٢٩٧
- شتم أبي بكر وعمر من الكبائر ..... ٣٠٠
- حد الكبيرة ..... ٣٠١

- لا حسد إلا في اثنتين ..... ٣٠٢
- التوارث بالحلف ..... ٣٠٣
- الرجل خير من المرأة ..... ٣٠٣
- لو قذف أحد الزوجين الآخر ..... ٣٠٣
- النشوز ..... ٣٠٣
- ماذا يصنع الحاكم عند الشقاق بين الزوجين ..... ٣٠٤
- الحكمين إليهما الجمع والتفرقة ..... ٣٠٤
- سبي الملكة والعاق ..... ٣٠٥
- البخيل جحود لنعمة الله ..... ٣٠٥
- المشرك يخفف عنه العذاب بحسنه ..... ٣٠٦
- ما جاء في عرض الأعمال على النبي ﷺ والأنبياء عليهم السلام وعلى الآباء والأمهات ..... ٣٠٧
- لا يختلف شيء في القرآن ..... ٣٠٧
- هل يتوجه الخطاب إلى السكران ؟ ..... ٣٠٨
- إشارة إلى ولاية أبي بكر وجواز مرور الحائض في المسجد ..... ٣٠٩
- لبث الجنب في المسجد ..... ٣٠٩
- المرض المبيح للتميم ..... ٣١٠
- الوضوء من مس المرأة ..... ٣١٠
- قول من قال: لا يتيمم إلا بعد الطلب ..... ٣١١
- الصعيد الطيب ..... ٣١١
- كيفية التيمم ..... ٣١٢
- استدلال الشافعي على طهورية التراب ..... ٣١٢
- تنزيه الصلاة أن تفعل ناقصة ..... ٣١٣



٣١٣.....	الطمس على الوجوه
٣١٣.....	الدواوين ثلاثة
٣١٤ .....	أرجى آية
٣١٤ .....	إعجاب المرء برأيه
٣١٥ .....	الجبت
٣١٥ .....	الأمانات
٣١٦ .....	من هم أولوا الأمر؟
٣١٧.....	من لم يتحاكم إلى الكتاب والسنة في محل النزاع
٣١٧.....	تسمية الصحابي الذي خاصم الزبير
٣١٧.....	الحكمة من منع المسلمين في مكة من قتال الكفار
٣١٨.....	متاع الدنيا قليل
٣١٩ .....	لا نجاة لأحدٍ من الموت جاهد أم لم يجاهد
٣١٨.....	لما دُخل على عثمان
٣١٩ .....	كلام قوي متين في الرد على القدرية والجبرية
٣٢٠ .....	لا زيادة في السلام
٣٢٠ .....	«الله لا إله إلا هو» خبر وقسم
٣٢١ .....	من يقيم الحد؟
٣٢١ .....	قتل الخطأ
٣٢٣ .....	هل تجب الدية كاملة في الكافر؟
٣٢٣ .....	هل يفطر في السفر من عليه صيام شهرين متتابعين؟
٣٢٣ .....	من عجز عن الصيام في قتل الخطأ هل يطعم ستين مسكيناً؟
٣٢٤ .....	توبة القاتل
٣٢٨ .....	من أقام على عذر

- ٣٢٨ ..... الجهاد فرض الكفاية
- ٣٢٩ ..... من أقام بين ظهرائي المشركين
- ٣٢٩ ..... عسى من الله موجبة
- ٣٢٩ ..... تحريض على الهجرة
- ٣٣٠ ..... الأعمال بالنيات في الهجرة وغيرها
- ٣٣١ ..... هل تقصر الكمية أم الكيفية في الصلاة ؟
- ٣٣٣ ..... قصر صلاة الخوف في كتاب الله دون قصر صلاة السفر
- ٣٣٥ ..... تأخير الصلاة يوم قريظة والأقرب للصواب
- ٣٣٧ ..... الاستدلال على وجوب الجماعة
- ٣٣٧ ..... حمل السلاح في صلاة الخوف
- ٣٣٨ ..... ذكر الله عقب صلاة الخوف
- ٣٣٨ ..... حجة من قال إن الرسول ﷺ كان يحكم بالاجتهاد
- ٣٣٩ ..... ما آتانا الله خير مما آتى بني إسرائيل
- ٣٣٩ ..... كلام ابن آدم كله عليه
- ٣٤٠ ..... الإجماع حجة تحرم مخالفته
- ٣٤٠ ..... ابن عمر يخاطب ابن الزبير وهو مصلوب
- ٣٤١ ..... النقيير والفتيل والقطمير
- ٣٤١ ..... شروط العمل الصالح
- ٣٤٢ ..... إبراهيم الخليل
- ٣٤٢ ..... إذا خافت المرأة نفور زوجها
- ٣٤٤ ..... إسقاط الزوجة حقها خير من المفارقة
- ٣٤٤ ..... الحق حاكم على كل أحد
- ٣٤٥ ..... إرادة اليهود رشوة عبد الله بن رواحة

- الكتب المتقدمة تنزل جملة واحدة ..... ٣٤٥
- التهييج على طلب العزة من جناب الله ..... ٣٤٥
- الاشتراك بين الكفار والمنافقين ..... ٣٤٦
- بيع العبد المسلم من الكافر ..... ٣٤٦
- صفة المنافقين في أشرف الأعمال ..... ٣٤٦
- ساعة لا ينفع فيها الإيمان ..... ٣٤٧
- رفع عيسى عليه السلام وكم كان عمره حين رفع ..... ٣٤٨
- صفة نزول عيسى المسيح عليه السلام ..... ٣٤٨
- التحريم القدري والتحريم الشرعي ..... ٣٤٩
- سجية لليهود ..... ٣٤٩
- الأنبياء الذين نص عليهم القرآن ..... ٣٤٩
- وجوب الضيافة ..... ٣٥٠
- من كفر بنبي فقد كفر بسائر الأنبياء ..... ٣٥٠
- إنكار المعتزلة لكلام الله ..... ٣٥١
- ما ذكر في صحف إبراهيم وموسى ..... ٣٥١
- النصارى ليس لهم ضابط ..... ٣٥٢
- ليست الكلمة عيسى ..... ٣٥٣
- من أخبار النصارى ..... ٣٥٣
- تفضيل الملائكة على البشر ..... ٣٥٤
- صفة المؤمنين في الدنيا والآخرة ..... ٣٥٥
- خطبة أبي بكر رضي الله عنه في الفرائض ..... ٣٥٥
- الكلالة ..... ٣٥٥
- البنت والأخت ..... ٣٥٦

الأخت لا ميراث لها مع الوالد .....	٣٥٦
ما زاد على الأختين في حكم الأختين .....	٣٥٧
مذهب الصديق ومذهب عمر .....	٣٥٧
فوائد من سورة المائدة .....	٣٥٨
إذا سمعت «يا أيها الذين آمنوا» .....	٣٥٨
العقود ستة .....	٣٥٨
زكاة الجنين زكاة أمه .....	٣٥٩
الأنعام وما استثنى منها .....	٣٥٩
القتال في الأشهر الحرم .....	٣٥٩
القلائد .....	٣٦٠
جواز قتل المشرك وإن أمّ البيت الحرام .....	٣٦١
الأمر بعد الحظر .....	٣٦١
العدل .....	٣٦٢
البر والتقوى والإثم والعدوان .....	٣٦٢
الحكم في تحريم الميتة .....	٣٦٢
قصة أبي أمامة مع قومه .....	٣٦٢
لحم الخنزير يعم جميع أجزائه .....	٣٦٣
ما أهل لغير الله به .....	٣٦٤
المنخقة والموقوذة .....	٣٦٥
النطيحة إن جرحت وخرج منها الدم .....	٣٧٢
ما أكل السبع .....	٣٧٢
هل يستثنى شيء مما أكل السبع؟ .....	٣٧٢
أين تكون الزكاة؟ .....	٣٧٣

- ٣٧٣ ..... تحريم ما ذبح على النصب حتى لو ذكر عليه اسم الله
- ٣٧٤ ..... الاستقسام بالأزلام
- ٣٧٤ ..... اليوم أكملت لكم دينكم
- ٣٧٥ ..... أكل الميتة قد يكون واجباً
- ٣٧٥ ..... هل يأكل من الميتة ما يسد رمقه أو يتزود؟
- ٣٧٥ ..... إذا وجد ميتة وطعام الغير أو صيداً وهو مُحَرَّم
- ٣٧٦ ..... العاصي بسفره
- ٣٧٧ ..... صيد الطيور كصيد الكلاب
- ٣٧٨ ..... الجارحة إذا قتل الصيد بصدمة أو بمخلابه
- ٣٧٩ ..... اشتراط التسمية عند إرسال الكلب
- ٣٨٠ ..... الكلب إن أكل من الصيد وتفصيل المسألة
- ٣٨٠ ..... أكل الكلب وأكل البازي
- ٣٨١ ..... طعام أهل الكتاب ومن لا تؤكل ذبيحته من أهل الأديان
- ٣٨١ ..... الأكل من طعام الغنيمة قبل القسمة
- ٣٨٢ ..... أكل ما يعتقد اليهود تحريمه من ذبائحهم
- ٣٨٣ ..... باب المكافئة
- ٣٨٣ ..... المراد بالمحصنات
- ٣٨٤ ..... من كان لا يرى الزوج بالنصرانية
- ٣٨٤ ..... إذا تزوج الرجل امرأة فزنت قبل دخوله بها
- ٣٨٤ ..... زواج الفاجر من العفيفة
- ٣٨٥ ..... الوضوء من غير حدث واستحباب الوضوء لكل صلاة
- ٣٨٦ ..... وجوب النية في الوضوء
- ٣٨٦ ..... في المسترسل من اللحية عن محل الفرض

اختلاف الأئمة في المضمضة والاستنشاق .....	٣٨٧
وجوب تكميل الرأس .....	٣٨٩
الترتيب في الوضوء .....	٣٩٠
قراءة «وأرجلکم» بالخفض .....	٣٩٢
مذهب ابن جرير في غسل القدمين .....	٣٩٣
مخالفة الروافض في الكعبين .....	٣٩٤
أفعل التفضيل .....	٣٩٨
الخلفاء الاثنا عشر .....	٣٩٨
عين النصر والظفر .....	٣٩٩
طوائف النصارى .....	٣٩٩
لا يعذب الحبيب حبيبه .....	٤٠٠
النعمة ببعث محمد ﷺ .....	٤٠٠
من كان له زوجة وخادم ودار سمي ملكاً .....	٤٠٠
فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم .....	٤٠١
مقارنة بين جواب الصحابة يوم بدر وجواب بني إسرائيل لموسى في قتال	
العمالق .....	٤٠١
الآية التي أخذها عثمان أول من أخذ .....	٤٠٣
تحمل القاتل الذنب عن المقتول .....	٤٠٣
عوجل قابيل بالعقوبة .....	٤٠٤
المحاربة والإفساد .....	٤٠٤
حكم العرنين هل هو منسوخ أم لا ؟ .....	٤٠٥
المحاربة في الأمصار وفي السبيل على السواء .....	٤٠٥
إمام المسلمين بالخيار في قطاع الطريق .....	٤٠٦

- المسلم إن قتل أو أفسد ثم لحق بالكفار ..... ٤٠٦
- المحاربون المسلمون إذا تابوا قبل القدرة عليهم ..... ٤٠٦
- التقوى إذا قرنت بالطاعة ..... ٤٠٧
- الوسيلة ..... ٤٠٧
- كان القطع في الجاهلية ..... ٤٠٧
- هل يعتبر النصاب في السرقة ..... ٤٠٨
- القطع في الثمار ..... ٤٠٩
- اعتراض أبي العلاء المعري على حد القطع ..... ٤١١
- إذا تاب السارق هل يرد ما أخذ؟ ..... ٤١٢
- من لم يحكم بما أنزل الله ..... ٤١٣
- شرح من قبلنا هل هو شرع لنا؟ ..... ٤١٣
- هل يقتل الرجل بالمرأة؟ ..... ٤١٤
- الجروح قصاص ..... ٤١٥
- القصاص في العظام ..... ٤١٦
- الاقتصاص قبل اندمال الجرح ..... ٤١٦
- من مات بسبب القصاص ..... ٤١٧
- الإنجيل نسخ بعض أحكام التوراة ..... ٤١٨
- مما في الإنجيل ..... ٤١٨
- اختلاف الشرائع ..... ٤١٨
- من حكم القوانين الوضعية ..... ٤١٩
- أفعل التفضيل ..... ٤١٩
- البخل والحسد عند اليهود ..... ٤١٩
- أقسام الأمة ثلاثة ..... ٤٢٠

٤٢٠	امثال الرسول ﷺ
٤٢٠	عصمة الله لرسوله
٤٢١	أم عيسى ليست نبيه
٤٢٢	عداوة اليهود
٤٢٢	من حرم على نفسه شيئاً هل تلزمه كفارة يمين؟
٤٢٣	شرع الله عدل لا إفراط ولا تفريط
٤٢٣	الواجب في كفارة اليمين
٤٢٣	الكسوة المجزأة في الكفارة
٤٢٤	مسائل في تحرير الرقبة
٤٢٦	أثر عثمان في الخمر
٤٢٦	حكم الشطرنج
٤٢٦	ما لا يجوز قتله للمحرم
٤٢٨	الناسي والعامد في قتل الصيد
٤٢٨	إذا لم يكن الصيد مثلياً
٤٢٩	قاتل الصيد هل يجوز أن يكون أحد الحكمين؟
٤٢٩	تعليم الجاهل والمنتسب إلى العلم
٤٣١	هل تستأنف الحكومة في كل ما يصيبه المحرم؟
٤٣١	أين يكون الإطعام؟
٤٣١	كفارة الصيد على الترتيب أو التخيير؟
٤٣٣	الجزاء واجب ولا فرق بين الأولى والثانية
٤٣٣	ما يؤكل من البحر وما لا يؤكل
٤٣٤	حجة الجمهور على جواز أكل ميتة البحر
٤٣٤	إذا قتل المحرم صيداً خطأ هل يأكل منه؟



- ٤٣٥ ..... هل يأكل المحرم لحم صيد
- ٤٣٦ ..... حد صيد البر
- ٤٣٧ ..... حواجز أبقاها الله للناس في الجاهلية
- ٤٣٧ ..... البحيرة والوصيلة
- ٤٣٨ ..... عمرو بن لحي
- ٤٣٩ ..... لا حجة في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٤٣٩ ..... ما من مؤمن إلا وبجانبه منافق يكره عمله
- ٤٤٠ ..... هل تجوز شهادة الذمي على المسلم؟
- ٤٤٠ ..... هل المراد بالاثنتين يوصي إليهما أم شهداء؟
- ٤٤٠ ..... التحليف للورثة
- ٤٤١ ..... من أسرار الغيوب
- ٤٤١ ..... أشد الناس عذاباً
- ٤٤٢ ..... فوائد من سورة الأنعام
- ٤٤٢ ..... الظلمات والنور
- ٤٤٢ ..... قول الجهمية الأول
- ٤٤٣ ..... ذكر النفاق في السور المكية
- ٤٤٣ ..... استدراج من الله
- ٤٤٤ ..... إشكال والجواب عليه
- ٤٤٥ ..... إحاطة علمه جل وعلا
- ٤٤٥ ..... ملك الموت وأعوانه
- ٤٤٥ ..... البشارة لإبراهيم عليه السلام
- ٤٤٦ ..... خاصية لنوح وإبراهيم عليهما السلام
- ٤٤٦ ..... إشكال في أن لوطاً ليس من ذرية إبراهيم عليهما السلام

- ٤٤٧ ..... الدليل على دخول ولد البنات في ذرية الرجال
- ٤٤٧ ..... إذا أوصى الرجل أو وقف على ذريته يدخل أولاد البنات
- ٤٤٨ ..... إن الله جعل الليل سكناً إلا لصهيب
- ٤٤٨ ..... خلق الله النجوم لثلاث
- ٤٤٨ ..... خيار الثمار في الدنيا
- ٤٤٩ ..... اشتقاق اسم البدعة
- ٤٤٩ ..... مم يكون الولد؟
- ٤٤٩ ..... رؤية الله
- ٤٥١ ..... ترك المصلحة لمفسدة أرجح منها
- ٤٥٢ ..... لا يعادي الرسل إلا الشياطين
- ٤٥٢ ..... من زعم أنه يوحى إليه
- ٤٥٢ ..... كلمة الله صدق وعدل
- ٤٥٣ ..... ترك التسمية على الذبيحة
- ٤٥٥ ..... قاعدة ابن جرير في مخالفة الجمهور
- ٤٥٦ ..... لا تعارض بين حل طعام أهل الكتاب وبين تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه
- ٤٥٦ ..... المختار بن عبيد يدعي الوحي
- ٤٥٦ ..... معنى المكر في القرآن
- ٤٥٦ ..... الاعتراف بفضل النبي ﷺ
- ٤٥٧ ..... وعيد لمن تكبر عن اتباع الرسل
- ٤٥٧ ..... عاقبة المكر
- ٤٥٧ ..... سؤال عمر الأعرابي
- ٤٥٨ ..... لم وصفت الجنة بدار السلام؟
- ٤٥٨ ..... الاستثناء في قوله تعالى: «النار مثواكم خالدين فيها إلا ما شاء الله»

- ٤٥٩ ..... من أعان ظالمًا سلط عليه
- ٤٥٩ ..... هل من الجن رسل ؟
- ٤٦٠ ..... لكل عامل منازل
- ٤٦٠ ..... تمكين الله لنبيه ﷺ وأوليائه
- ٤٦١ ..... إذا سرك أن تعلم جهل العرب
- ٤٦٢ ..... هل كانت الزكاة واجبة في مكة ؟
- ٤٦٢ ..... الإسراف
- ٤٦٢ ..... أول من غيّر دين الأنبياء
- ٤٦٣ ..... المحرمات من الأطعمة
- ٤٦٣ ..... حكم أكل القنفذ
- ٤٦٣ ..... كثيرًا ما يقرن الله بين الترغيب والترهيب
- ٤٦٤ ..... الشبهة التي ضلّ فيه امن ضل
- ٤٦٤ ..... لا حجة لأحدٍ عصى الله
- ٤٦٤ ..... صحيفة رسول الله ﷺ التي عليها خاتمه
- ٤٦٥ ..... بر الآباء والعطف على الأولاد
- ٤٦٥ ..... الفقر الحاصل وخوف الفقر في الآجل
- ٤٦٥ ..... أثر عثمان رضي الله عنه وهو محصور
- ٤٦٥ ..... قتل المعاهد
- ٤٦٦ ..... النهي عن القتل تأكيدًا
- ٤٦٦ ..... الأمر بالعدل لكل أحد
- ٤٦٦ ..... سبيل الحق واحد
- ٤٦٦ ..... «ثم» لعطف الخبر بعد الخبر لا للترتيب
- ٤٦٧ ..... الهجرة خصلتان

- ٤٦٧ ..... قرن ذكر القرآن بالتوراة
- ٤٦٧ ..... البركة في اتباع القرآن
- ٤٦٨ ..... من كان مصلحاً وأحدث توبة عند ظهور أشراط الساعة
- ٤٦٨ ..... أهل الملل والنحل وبراءة الرسول ﷺ مما هم فيه
- ٤٦٨ ..... تارك السيئة على ثلاثة أقسام
- ٤٦٩ ..... لا يلزم من أمره ﷺ باتباع ملة إبراهيم عليه السلام أن يكون إبراهيم أكمل منه
- ٤٧٠ ..... الأمر بإخلاص التوكل
- ٤٧١ ..... الجمع بين الترغيب والترهيب
- ٤٧٢ ..... فوائد من تفسير سورة الأعراف
- ٤٧٢ ..... البأس وقت الغفلة
- ٤٧٢ ..... ما الذي يوضع في الميزان؟
- ٤٧٣ ..... الخلق في أصلاب الرجال والتصوير في أرحام النساء
- ٤٧٤ ..... العذر الذي هو أكبر من الذنب
- ٤٧٤ ..... خطأ إبليس في أن عنصر النار خير من عنصر الطين
- ٤٧٤ ..... معاملة إبليس بنقيض قصده
- ٤٧٥ ..... إتيان إبليس ابن آدم من جميع النواحي إلا من فوق
- ٤٧٥ ..... وافق ظن إبليس الواقع
- ٤٧٥ ..... قد يخدع المؤمن بالله
- ٤٧٥ ..... سأل آدم التوبة وسأل إبليس النظرة
- ٤٧٥ ..... اللباس الذي من الضروريات والذي من التكملات
- ٤٧٦ ..... خطأ من زعم أن الله لا يعذب على ضلالة إلا بعد علم صاحبها
- ٤٧٦ ..... الدليل على استحباب التجمل للصلاة
- ٤٧٦ ..... جمع الله الطب كله في نصف آية

- الأيام التي خلق الله فيها السماوات والأرض ..... ٤٧٦
- مسألة الاستواء ..... ٤٧٧
- العبادة خفية ..... ٤٧٧
- حكم رفع الصوت بالدعاء ..... ٤٧٨
- الإفساد بعد الإصلاح ..... ٤٧٨
- ضمن الله الرحمة معنى الثواب ..... ٤٧٨
- بيتان لزيد بن عمرو بن نفيل ..... ٤٧٨
- أول من خط بالقلم إدريس عليه السلام ..... ٤٧٩
- لم يلق نبي من الأذى من قومه مثل نوح ..... ٤٧٩
- الفجار يرون الأبرار في ضلالة ..... ٤٧٩
- شأن الرسول أن يكون بليغاً أميناً ناصحاً ..... ٤٧٩
- سنة الله في عباده ..... ٤٨٠
- مكان قبر هود عليه السلام ..... ٤٨٠
- قوم هود من أشد الأمم تكذيباً للحق ..... ٤٨٠
- صفات الرسل ..... ٤٨٠
- النبي إذا أهلك أمة أين يقيم؟ ..... ٤٨١
- فعل قوم لوط لم تكن بنو آدم تعهده ..... ٤٨١
- كيف يقتل اللوطي؟ ..... ٤٨١
- اللوطية الصغرى ..... ٤٨٢
- قوم لوط واستغناء الرجال بالرجاء والنساء بالنساء ..... ٤٨٢
- خطيب الأنبياء ..... ٤٨٢
- تنوع العذاب على أهل مدين ..... ٤٨٢
- حال الكفار خلاف حال المؤمنين ..... ٤٨٣

- المؤمن مشفق والفاجر آمن ..... ٤٨٣
- العهد الذي خالفه الأكثر ..... ٤٨٤
- الأبلغ في النكال والأشقى للصدور ..... ٤٨٤
- الباء وعلى يتعاقبان ..... ٤٨٤
- الحكمة من إلقاء السحرة عصيهم قبل موسى ..... ٤٨٤
- تدليس فرعون على قومه ..... ٤٨٥
- أول من صلب ..... ٤٨٥
- يا لله العجب ..... ٤٨٦
- أمر ثان جرى على بني إسرائيل ..... ٤٨٦
- تحضيض من موسى لقومه ..... ٤٨٦
- الجرادة فيها خلقة سبعة جبابرة ..... ٤٨٦
- حكم أكل الجراد ..... ٤٨٧
- ثلاث مسائل في آية صعق موسى ..... ٤٨٧
- اصطفاء موسى على الناس في زمانه ..... ٤٨٨
- الألواح عوضاً عن الرؤية ..... ٤٨٩
- لا ينال العلم حيي ولا مستكبر ..... ٤٨٩
- اعتراف والتجاء ..... ٤٨٩
- قول هارون (يا ابن أم) ..... ٤٩٠
- الغضب الذي نال بني إسرائيل ..... ٤٩٠
- الذلة نائلة لكل من افتري بدعة ..... ٤٩٠
- الرجل يزني بالمرأة ثم يتزوجها ..... ٤٩١
- الرحمة إذا قرنت مع المغفرة ..... ٤٩١
- دفع المحذور وتحصيل المقصود ..... ٤٩١

- كل ما أحله الله فهو نافع ، وكل ما حرمة فهو ضار ..... ٤٩١
- صفة محمد ﷺ في كتب الأنبياء ..... ٤٩١
- صفة الرسول ﷺ في الكتب السابقة ..... ٤٩٢
- سماحة الشريعة ..... ٤٩٢
- من شرف الرسول ﷺ وعظمته ..... ٤٩٢
- التحايل على انتهاك ما حرم الله ..... ٤٩٣
- رجوع ابن عباس إلى قول عكرمة ..... ٤٩٤
- انقسام أهل القرية إلى ثلاثة أقسام ..... ٤٩٣
- دلالة بالمفهوم ..... ٤٩٤
- أول من ضرب الخراج ..... ٤٩٤
- وقوع بني إسرائيل تحت ذل الملوك ..... ٤٩٤
- آخر أمر اليهود ..... ٤٩٤
- قرن الرحمة مع المغفرة لثلا يحصل اليأس ..... ٤٩٥
- اليهودي يسجد على حاجبه الأيسر ..... ٤٩٥
- الإمام مالك يرسل كثيراً من المرفوعات ..... ٤٩٦
- الشهادة تارة تكون بالقول وتارة تكون حالاً ..... ٤٩٦
- حال أمية بن أبي الصلت ..... ٤٩٧
- من خرج عن حيّز الهدى والعلم واتبع هواه ..... ٤٩٨
- اليهود أحق الناس باتباع محمد ﷺ ..... ٤٩٨
- من كفر من البشر كانت الدواب أتم منه ..... ٤٩٩
- أسماء الله الحسنى ..... ٤٩٩
- لا ألفة بين روحين أعظم مما بين الزوجين ..... ٥٠٠
- أهل الكتاب أخبرهم على ثلاثة أقسام ..... ٥٠٠

- النجوم التي تزينت بها السماء ليست هي التي يرمى بها ..... ٥٠١
- الناس رجلا ..... ٥٠٢
- الآيات الثلاث في الأعراف والمؤمنون والسجدة لا رابع لهن ..... ٥٠٢
- مجرد الإحسان لا يكف عنك الشيطان ..... ٥٠٢
- العياذ والملاذ ..... ٥٠٢
- مسألة قراءة المأموم خلف الإمام ..... ٥٠٣
- أول سجدة ..... ٥٠٤
- فوائد من سورة الأنفال ..... ٥٠٥
- أربع سنن في النفل الذي ينقله الإمام ..... ٥٠٥
- الدليل على زيادة الإيمان وتفاضله في القلوب ..... ٥٠٧
- التوكل على الله جماع الإيمان ..... ٥٠٧
- ذكر الأعمال بعد ذكر الاعتقاد ..... ٥٠٧
- الذي في أسفل الجنة لا يرى أنه فضل عليه أحد ..... ٥٠٨
- النعاس في القتال وفي الصلاة ..... ٥٠٨
- الفرار من الزحف على من يحرم؟ ..... ٥٠٩
- الخيانة ..... ٥١٠
- من اتقى الله بفعل أوامره وترك زواجه ..... ٥١٠
- جعل الله في هذه الأمة أمانين ..... ٥١٠
- عذاب أهل الإقرار وأهل التكذيب ..... ٥١١
- الفرق بين الغنيمة والفيء ..... ٥١١
- الصفى وتقسم الغنيمة ..... ٥١١
- تصريح ابن كثير بأن ابن تيمية شيخه ..... ٥١٢
- السهمان بعد وفاة الرسول ﷺ ..... ٥١٢



- الاختلاف في اليتامى ..... ٥١٣
- أيهما أفضل: الرمي أم ركوب الخيل؟ ..... ٥١٣
- لم ير مثل تقارب القلوب ..... ٥١٤
- الحكم في الأسرى وأن الإمام مخير فيهم ..... ٥١٤
- فوائد من سورة التوبة ..... ٥١٥
- فقه أبي بكر رضي الله عنه في قتال مانعي الزكاة ..... ٥١٥
- بُعث النبي ﷺ بأربعة أسياف ..... ٥١٥
- من قدم من دار الحرب إلى دار الإسلام ..... ٥١٦
- دليل قتل من سب الرسول ﷺ ..... ٥١٦
- قصيدة مالك بن عوف النضري يمدح رسول الله ﷺ ..... ٥١٧
- نجاسة بدن المشركين ..... ٥١٧
- ممن تؤخذ الجزية؟ ..... ٥١٧
- رجب مضر لا رجب ربيعة ..... ٥١٨
- الحكمة في تحريم ثلاثة أشهر متواليات ..... ٥١٨
- أسماء الشهور وسر ذلك ..... ٥١٩
- خطأ من قال: إن رمضان من أسماء الله ..... ٥٢٠
- أسماء الأيام وماذا كانت العرب تسميها ..... ٥٢٠
- تغليظ الآثام والدية في الشهر الحرام ..... ٥٢١
- اصطفى الله من خلقه صفايا ..... ٥٢١
- اختلاف العلماء في تحريم ابتداء القتال في الشهر الحرام ..... ٥٢٢
- لما حضرت عبد العزيز بن مروان الوفاة ..... ٥٢٣
- آيات الاستنفار هل نسخت؟ ..... ٥٢٤
- الأصناف الثمانية هل يجب استيعاب الدفع إليها في الزكاة؟ ..... ٥٢٤

- أيهما أسوأ حالاً: الفقير أو المسكين؟ ..... ٥٢٥
- العاملون على الزكاة لا يجوز أن يكونوا من أقرباء الرسول ﷺ ..... ٥٢٥
- المؤلفة قلوبهم أقسام ..... ٥٢٥
- هل تعطى المؤلفة على الإسلام بعد النبي ﷺ؟ ..... ٥٢٦
- يعطى ابن السبيل وإن كان له مال ..... ٥٢٦
- الفاضحة ..... ٥٢٦
- تذكر السبعين للمبالغة ولا يراد التحديد ..... ٥٢٧
- حكم عام في كل من عرف نفاقه ..... ٥٢٧
- مكافأة الرسول ﷺ لعبد الله بن أبي بن سلول ..... ٥٢٧
- الأعذار في ترك الجهاد ..... ٥٢٧
- ما كانت الغلظة في الأعراب لم يبعث الله منهم رسولاً ..... ٥٢٨
- تكلف علم الناس ..... ٥٢٩
- المسجد الذي أسس على التقوى ..... ٥٢٩
- أخص الأقوال الحمد، وأفضل الأعمال الصيام ..... ٥٣٠
- سياحة هذه الأمة ..... ٥٣٠
- أثر عطاء بن أبي رباح في الصلاة على المسلمين ..... ٥٣٠
- الإجماع على زيادة الإيمان ..... ٥٣١
- شقاء الذين في قلوبهم مرض ..... ٥٣١
- فوائد من سورة يونس ..... ٥٣٢
- قرآن مسيلمة الكذاب ..... ٥٣٢
- المعجزة من جنس ما يحسنه قوم النبي ..... ٥٣٥
- التأمين ينول منزلة القراءة ..... ٥٣٥
- فوائد من سورة هود ..... ٥٣٦

- متى يكون العمل حسنًا ؟ ..... ٥٣٦
- تطلق الأمة على عدة معان ..... ٥٣٦
- أهل الرياء يعطون حسناتهم في الدنيا ..... ٥٣٧
- سلام إبراهيم - أحسن من سلام ضيوفه ..... ٥٣٧
- آداب الضيافة ..... ٥٣٧
- الاستدلال على أن الذبيح هو إسماعيل ..... ٥٣٧
- من الأسرار الدقيقة ..... ٥٣٨
- مدين كانوا جيران ثمود ..... ٥٣٨
- فرعون مقدم قومه في الدنيا والآخرة ..... ٥٣٨
- حال امرؤ القيس ..... ٥٣٩
- من ألفاظ الدوام عند العرب ..... ٥٣٩
- لا بد في عالم الآخرة من سماوات وأرض ..... ٥٣٩
- الدوام في نعيم الجنة موكول إلى مشيئة الله ..... ٥٣٩
- أهل رحمة الله أهل الجماعة ..... ٥٣٩

\*\*\* \*\* \*